

منہج البحث التاريخى

دكتور حسن عثمان



منهج البحث التاريخي

منهج البحث التاريخي

تأليف

دكتور حسن عثمان

الطبعة الثامنة



دار المعارف

تصميم الغلاف : منال بدران

الناشر: دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج. م. ع

إلى ذكرى أستاذى العلامة

كارلو ألفونسو نلينو

تصدير الطبعة الثانية

سبق أن طُبع كتاب « منهج البحث التاريخي » في القاهرة سنة ١٩٤٣ . وقد نفذت طبعته الأولى بعد صدوره بقليل ، لقلّة العدد المطبوع منه . ومنذ ذلك الوقت سألتني بعض أصحاب المكتبات وبعض الطلاب وبعض الزملاء في هذه البلاد وفي غيرها من البلاد العربية ، عن إمكان الحصول على نسخ منه أو عن النظر في إعادة طبعه .

ورأيت أخيراً أن أعيد طبع هذا الكتاب ، وأسفت لأن وقتي لم يتسع لتعديل مضمونه على نحوٍ أوسع ، إذ أن أكثر وقتي مُستغرق في عملٍ ، يجمع بين الأدب والفن والتاريخ ، بدأتُه منذ ربع قرن ، وأرجو أن تُتاح لي فرصة إكماله . وعلى كل حال فقد أدخلت على هذا الكتاب بعض الإضافات والتعديلات اليسيرة . وأعتقد أن إعادة طبعه بهذه الصورة لا يخلو من النفع لطلاب التاريخ ودارسيه بخاصة ولطلاب العلم والمعرفة بعامة .

وإني أضُمُّ هذه الطبعة من هذا الكتاب إلى سائر الكتب العربية ، التي صدرت منذ أواخر الثلاثينيات ، والتي تتناول « موضوع دراسة التاريخ » أو « منهج البحث فيه » والتي أمكنني الوصول إليها ، وقد أشرت إليها في قائمة المراجع ، مؤملاً أن تحقق جميعاً الغرض الذي وُضعت من أجله .

وإني أتقدم بالشكر والإعزاز إلى جماعة من الأصدقاء الذين كان لهم الفضل في إعدادتي نشر هذا الكتاب بالتشجيع الأدبي ، أو بشرح مسألة ، أو بإطلاعي على بعض الكتب القيمة ، أتقدم بالشكر إلى الأساتذة والدكاترة جمال الدين الشيال ، والسيد الباز العريني ، ورشاد عبد المطلب ، ومحمد محمود الصياد ، ومحمد محمد طيفور ، ومحمد عبد الفتاح القصاص ، والشاطر بصيلي عبد الجليل ، ومحمد الحولي ، ورينيه خورى ، وعلى النشار .

وأَتقدم بجزيل الشكر إلى رجال دار المعارف لما بذلوه من الجهد ورعاية الصدر في سبيل إخراج هذا الكتاب .

وإنني أنتهز هذه الفرصة لتحية الدكتور أسد رستم أستاذ التاريخ بالجامعة اللبنانية في بيروت ، ورائد هذه الدراسة المنهجية في اللغة العربية بالمعنى العلمى الحديث .

وأرجو أن يأتى فى المستقبل مَنْ يفعل فى هذا الصدد أفضل مما فعله السابقون .

حسن عثمان

معهد الدراسات الأفريقية

بجامعة القاهرة

٣٣ شارع المساحة - الدقى

١٥ أكتوبر ١٩٦٤

تصدير الطبعة الأولى

انقضى ذلك الزمن الذى اعتُبر فيه التاريخ مجرد سرد للحوادث ، لكي يحفظ ذكرى الماضى ويمجد الأفعال البارزة فى حياة الأشخاص والأُمم ، أو أنه نوع من الثقافة العامة اللازمة لإعداد الرجال للحياة السياسية أو الحربية ، أو أنه فرع من فروع الأدب يُدرس للتسلية وإمتاع النفس . وظلَّ التاريخ يتداوله الأدباء حيناً والباحثون المدققون حيناً آخر ، حتى تغيرت نظرة العلماء إليه ، ووُجد البحث العلمى التاريخى ، وقصد الدارسون الوصول إلى الحقيقة التاريخية فى ذاتها بقدر المستطاع ، والتي عن طريقها يُمكن الإفادة بها فى الأغراض السالفة الذكر ، ولكن الفائدة فى هذه الحال تُصبح قائمة على الوقائع الصحيحة الواضحة . وبذلك توطدت قواعد الدراسة التاريخية فى أوروبا فى القرن الماضى ، وعُنت البيئات العلمية بجمع الأصول التاريخية ، ونشرها ، والتأليف فى شتى نواحي التاريخ وبدراسة « منهج البحث التاريخى » .

وإن « منهج البحث التاريخى » لمن الأسس الهامة فى تقدم دراسة التاريخ . وقد عُنى به الغربيون ، ووضعوا فيه مؤلفات عديدة فى لغاتهم المختلفة ، واسترشد بقواعده الباحثون فى أثناء دراساتهم التاريخية ، ولكن الشرق العربى قليل الحظ من دراسة « منهج البحث التاريخى » بالأسلوب الحديث ، على الرغم من الجهود التى بذلها بعض المشتغلين بالتاريخ قديماً وحديثاً . ووُجدت أخيراً محاولة لدراسة هذه الناحية الهامة . فالدكتور أسد رستم يقوم بتدريس « منهج البحث التاريخى » منذ سنوات فى الجامعة الأمريكية فى بيروت ، وقد نشر نتيجة دراسته فى كتابه القيم « مصطلح التاريخ » فى صيف سنة ١٩٣٩ ، وكان أول كتاب فى اللغة العربية عن « منهج البحث التاريخى » بالمعنى العلمى الحديث .

وأرجو أن تُعنى الهيئات العلمية فى مصر ، وبخاصة كليتى الآداب بالقاهرة والإسكندرية ، العناية الواجبة بهذه الدراسة . فما لا ريب فيه أن دراسة « منهج

البحث التاريخي « ضرورة للمختصين في التاريخ ، ممن يتصدّون لكتابته ، أو للمشتغلين بتدريسه للطلاب ، أو للطلاب أنفسهم ، فضلاً عن أن هذه الدراسة ينبغي أن تُكوّن جزءاً من ثقافة جمهور المتعلمين بصفة عامة ، لأنها تشحذ الذهن ، وتعلّم العقل العمل المنتظم ، وتدرّبه على النقد والتمحيص .

وإنني أقدم هذا الكتاب — الذي سبق أن نشرت بعض فصوله في مجلة الرسالة — خلاصة لبعض المؤلفات الأوروبية ، مثل كتابات لانجلوا وسينيوبوس وفيلينج وفنسنت وكيروتشي . . . مع الاسترشاد ببعض ما كتبه علماء المسلمين في الرواية والحديث ، كما أضفت بعض الأمثلة التي عرضت لي في أثناء البحوث التاريخية التي قمت بها .

وأرجو أن يُحقق هذا الكتاب بعض النفع الذي وُضع من أجله ، وأن تتلوه كتب أخرى عن النواحي المختلفة في دراسة التاريخ . وإنني أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ مصطفى السقا المدرس بكلية الآداب بجامعة (القاهرة) لتفضله بمراجعة المخطوطة وتصحيح الكتاب ، كما أشكر زملائي الذين شجعوني على إتمامه .

كلية الآداب بجامعة (الإسكندرية) في يناير ١٩٤٣

مقدمة

معنى التاريخ - هل التاريخ علم أم فن - أهمية دراسة التاريخ - بعض صفات المؤرخ -
منهج البحث التاريخي - دراسة آثار الإنسان ومخلفاته - تحديد قيمة المؤلفات التاريخية .

ما المقصود بدراسة التاريخ ؟ وهل تستحق دراسة التاريخ كل ما تبدله الأمم المتحضرة في سبيله من عناء وجهد ومال وزمن ؟ وهل يستدعى مضمونه الغور في أعماقه إلى هذا الحد ؟ وما الذى يمكن أن نفيد به من دراسة التاريخ وكتابته ؟ لكي نصل إلى رأى مناسب بصدد هذه الأسئلة يحسن بنا أن نشير أولاً إلى ما يمكن أن يدلّ عليه لفظ « التاريخ » .

يدلّ لفظ « التاريخ » على معانٍ متفاوتة . فيعتبر بعض الكتاب أن التاريخ يشتمل على المعلومات التي يمكن معرفتها عن نشأة الكون كله ، بما يحويه من أجرام وكواكب ومن بينها الأرض ، وما جرى على سطحها من حوادث الإنسان . وبدأ المؤرخون الأقدمون كتاباتهم بالكلام عن نشأة الأرض . ومن المحدثين نجد المؤرخ هـ . ج . ولز * يبدأ كتابه في « موجز تاريخ العالم » بدراسة نشأة الكون والأرض ، وما ظهر على سطحها من مظاهر الحياة المختلفة ، وهو في ذلك يفعل كما يفعل المصورّ أو المثّال الذى يعتمد على تشريح جسم الإنسان أو الحيوان ، حتى يمكنه أن يرسم الصورة أو يصنع التمثال ، على أفضل وجه مستطاع . ثم يتدرّج ولز في عرض تواريخ الأمم والشعوب والحضارات المختلفة منذ نشأتها حتى العصر الحديث معبراً في ذلك عن وحدة البشرية ، على الرغم من جزئيات تواريخها وتفصيلاتها .

* هـربرت جورج ولز (١٨٦٦ - ١٩٤٦ . Herbert George Wells) الروائى الاجتماعى المؤرخ المصلح اليوتوبي الإنجليزى . حصل على البكالوريوس فى العلوم من جامعة لندن واشتغل بتدريس العلوم ثم عمل بالصحافة وكان عضواً بالجمعية الفابية . وصف فى مؤلفاته مساوئ العصر وتطلع إلى بناء عالم جديد على أساس من الاشتراكية والعدالة . ويمتاز أسلوبه بالحيوية والصدق والبساطة والوضوح . ومن مؤلفاته « عصر الآلة » و « الرجل غير المرئى » و « حرب العوالم » و « رجال فى القمر » و « اليوتوبيا الحديثة » و « كيهس » و « زمان الصاروخ » و « موجز تاريخ العالم » . ويؤخذ عليه التسرع فى أحكامه وعدم صبره على التطور الديمقراطى الوئيد .

ويقصر أغلب المؤرخين معنى التاريخ على بحث واستقصاء حوادث الماضي ، كما يدل على ذلك لفظ (historia) المستمد من الأصل اليوناني القديم ، أى كل ما يتعلق بالإنسان منذ بدأ يترك آثاره على الصخر والأرض ^(١) ، بتسجيل أو وصف أخبار الحوادث التى ألمت بالشعوب والأفراد . وقد تدل كلمة تاريخ على مطلق مجرى الحوادث الفعلى الذى يصنعه الأبطال والشعوب ^(٢) ، والتى وقعت منذ أقدم العصور ، واستمرت وتطورت فى الزمان والمكان حتى الوقت الحاضر .

وفى اللغة العربية التاريخ والتأريخ والتوريز يعنى الإعلام بالوقت . وقد يدل تاريخ الشيء على غايته ووقته الذى ينتهى إليه زمنه ، ويلتحق به ما يتفق من الحوادث والوقائع الجلية . وهو فن يبحث عن وقائع الزمان من ناحية التعيين والتوقيت وموضوعه الإنسان والزمان ، ومسائله أحواله المفصلة للجزئيات تحت دائرة الأحوال العارضة للإنسان وفى الزمان ^(٣) .

وحينما أخذ الإنسان البدائى منذ فجر المدنية يقصّ على أبنائه قصص أسلافه ممتزجةً بأساطيره ومعتقداته ، بدأ التاريخ يظهر إلى حيّز الوجود فى صورة بدائية أولية ، وبدأ الإحساس به يتكوّن فى ذهن البشرية منذ أقدم العصور ، وتدرّج التعبير عن التاريخ مختلطاً أولاً بعناصر من الفن ، كالرسم والنقش على الحجر . وعندما

Oman, Ch. : On The Writing of History. London, 1939. p. 2. (١)

(٢) هرنشو ، ف : علم التاريخ . ترجمة عن الإنجليزية وتعليق وإضافة بقلم عبد الحميد العبادى القاهرة ، ١٩٣٧ ص ٨ .

والأستاذ العبادى (١٨٩٢ - ١٩٥٦) ولد وتوفى بالإسكندرية . درس فى مدرسة المعلمين العليا ، وأسهم فى بناء لجنة التأليف والترجمة والنشر . وكان ذواقاً للأدب ودارساً منهجياً للتاريخ الإسلامى . وعلم فى كليتى الآداب بالقاهرة والإسكندرية وفى الجامعة الأزهرية وفى دار المعلمين العالية فى بغداد . وقام بعدة أسفار إلى أوروبا . وله كتب مترجمة ومنشورة . وامتاز بهدوه الطبع ووقار العلم . وكنت واحداً من تلاميذه وزملائه وأصدقائه .

(٣) السخاوى ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن : الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ . القاهرة ،

١٣٤٩ هـ . ص ٧ .

وولد السخاوى فى القاهرة سنة ١٤٢٧ ودرس بها وتنقل بين مصر والشام والحجاز وصار من علماء التاريخ والحديث . وتوفى فى المدينة سنة ١٤٩٧ . ومن كتبه « الضوء اللامع لأهل القرن التاسع » و « التبر والمسبوك فى ذيل السلوك » .

سارت البشرية قُدُمًا في مضمار الحضارة في شتى أساليبها وصورها ، رويداً رويداً ، أخذ التاريخ يُشكّل أساساً جوهرياً في تسجيل موكب البشرية الحافل الدؤوب ، إذ هو المرآة أو السجل أو الكتاب الشامل الذي يقدم لنا ألواناً من الأحداث وفنوناً من الأفكار وصنوفاً من الأعمال والآثار .

ومهما كان من أثر القوى الإلهية أو الميتافيزيقية العليا التي يمكن أن تسيطر على مصائر البشرية وأحداث التاريخ ، وهي ما لا يقوى الإنسان بعدُ على إدراك كنهها وفهم أسرارها ، فإن التاريخ يتخذ مجراه على يد الإنسان بطريق مباشر ، وفي ظروف معينة . والإنسان ابن الماضي ، وهو ليس ابناً لأبويه فحسب ، بل هو ثمرة الخلق كله منذ أزمان سحيقة . والعلاقة وطيدة بين حياة الفرد وبين الحياة في القرون والعُصر الماضي . ويذهب بعض المفكرين مثل بِنْدِتْو كروتشكي إلى اعتبار التاريخ كله تاريخاً معاصراً . ولا يستطيع الإنسان أن يفهم نفسه وحاضره دون أن يفهم الماضي . ومعرفة الماضي تُكسبه خبرة السنين الطويلة ، والتأمل في الماضي يبعد بالإنسان عن ذاته ، فيرى ما لا يراه في نفسه بسهولة من مزايا الغير وأخطائه ، ويجعله ذلك أقدر على فهم نفسه ، وأقدر على حُسْن التصرف في الحاضر والمستقبل .

ولكي ندرك أهمية الماضي وضرورة دراسة التاريخ ، فلنُفرض جدلاً أننا استطعنا بطريقة ما أن نقطع صلتنا نهائياً بالماضي ، وأنها أمكننا أن نحرق دور الكتب ، وندمر كل آثار العمران الراهنة ، وننسى أنفسنا ، فإذا يُنتظر أن تكون عليه حال الإنسان ومصير الحضارة بعدئذ ؟ في الأغلب سيحاول الإنسان أن يعود لكي يبدأ من جديد أشياء تشبه أو تختلف عما كان قد بدأه منذ آلاف السنين ، حتى يصل إلى مستوى ما ، سواء أكان قريباً أم غير قريب من المستوى الذي قطع عنده صلته بـماضيه السحيق . فاضي الشعوب وماضي الإنسان حافل بشتى الصور ، وهو عزيز عليه في كل أدواره ، سواء أكانت عهود المجد والقوة والرفاهية ، أم عهود الكوارث والآلام والحن . والأقوام الذين لا يعرفون لهم ماضياً محدداً مدروساً بقدر المستطاع ، لا يُعدّون من شعوب الأرض المتحضرة .

ونحن إذ تصفحنا كتاباً عاماً وافياً عن تاريخ الحضارة الإنسانية ، مثل

كتاب « قصة الحضارة » الذى أَلَفَه ولا يزال يؤلفه ويل دورانت الأمريكى * ، نجده قد وضع فى أول الأمر خطةً لصدور كتابه فى خمسة أجزاء . ولكنه عدّها وزادها إلى سبعة أجزاء ، ثم عدّها ثالثةً وزادها إلى عشرة أجزاء ، وصدر منها منذ سنة ١٩٣٥ حتى سنة ١٩٦٣ ثمانية أجزاء ، وهى (١) تراث الشرق القديم ، (٢) حضارة اليونان ، (٣) عصر قيصر والمسيح ، (٤) عصر الإيمان ، (٥) عصر النهضة ، (٦) عصر الإصلاح الدينى ، (٧) بداءة عصر البحث العقلى ، (٨) عصر لويس الرابع عشر . وقد شاركته فى إعداد هذه الأجزاء ، وفى كتابة هذا الجزء الثامن تلميذته وزوجته آريل . ويبقى جزعان قيد الدرس والبحث وهما (٩) عصر فولتير ، وكان من المنتظر صدوره فى سنة ١٩٦٥ ، و (١٠) عصر روسو والثورة الفرنسية الكبرى حتى سقوط الباستيل فى سنة ١٧٨٩ ، وكان من المنتظر صدوره فى سنة ١٩٦٨ ، ولم أتمكن من الحصول عليهما بعد ، مع الأسف ، مع سماعى بصدورهما . وقرأت أيضاً أن ويل دورانت قد أصدر فى سنة ١٩٦٩ جزءاً مكملًا لهذه السلسلة بعنوان دروس أو عبر التاريخ ، ولكنى لم أتمكن بعد من الحصول عليه .

وتناول المؤلف فى الأجزاء التى صدرت من هذا الكتاب أوجه النشاط الإنسانى المتنوعة والظروف التى لا يستها ، منذ أقدم العصور حتى عصر لويس الرابع عشر ، وسيصل فيما بعد إلى سقوط الباستيل فحسب ، دون أن يتابع دراسة تاريخ الحضارة الإنسانية بعد ذلك ، على اعتبار أنها لا تزال فى دور الغليان والتكوين ، مما يجعل الكتابة عنها أمراً أبعد عن مجال قدرته العلمية . وفى الأجزاء المشار إليها شرح ويل دورانت حال الإنسان فى بيئته البدائية ، ووصف نموه التدريجى ، وتناول سير الحضارة وتطورها ، ودرس البيئات والملوك والحكام ورجال الدولة ، وتناول مشاكل السياسة والحرب والسلام ، ودرس مسائل الفلسفة والفكر والدين والعلم والأدب ، وفنون التصوير والنحت والعمارة ، وفنون الموسيقى ، وشرح أحوال المجتمع ،

* ويل دورانت (Will Durant) ولد فى ولاية ماساشوستس بالولايات المتحدة الأمريكية فى سنة ١٨٨٥ . ودرس فى نيويورك وفى جامعة كولومبيا فى نيويورك . ودرس التاريخ والأدب والفلسفة . وقام برحلات عديدة فى أنحاء العالم ، وتزوج من إحدى تلميذاته التى عاونته فى البحث والتأليف .

ووصف ما نالته الأمم من المجد والرفعة والمنعة ، وما أصابها من الهبوط والتدهور والانحلال . وفي سبيل ذلك طاف المؤلف في صحبة زوجته كثيراً من أنحاء الأرض مرات عديدة متتالية ، ومضياً معاً باحثين مُتقنين مُشاهدين مُتأملين مُستلهمين معارفهما وخبرتهما من شتى الأصول والمصادر والآفاق ، فجاء الكتاب وافياً شاملاً ، مع تميزه بالبساطة والسهولة والوضوح والسلاسة والعمق والذوق الرفيع ، فضلاً عن عنايته بذكر فيضٍ من المصادر والمراجع لِمَنْ يرغب في الاطلاع والبحث مزيداً * . والكتاب في هذا كله يحاول أن يعطينا صورة — أقرب إلى الصحة — بقدر المستطاع — عن المجتمع الإنساني وهو في حالة حركة دائبة لا تفر ولا تهدأ أبداً ، إذ هي الحياة بذاتها مهما كان اتجاهها أو لونها . وهذه الحركة الإنسانية لا تتكرر ولا تُعيد نفسها على المنوال الذي حدثت به في عهدٍ مضى . وعلى الرغم مما يمكن أن يوجد بينها من أوجه الشبه ، فلا سبيل إلى أن يكون التشابه القائم بينها تشابهاً مطلقاً ، لاختلاف المكان وتغير الزمان .

وعلى ذلك فإننا نجد أنه لا غنى للإنسان عن دراسة ماضيه باعتباره كائناً اجتماعياً . فينبغي عليه أن يعرف تاريخ تطوره وتاريخ أعماله وآثاره ، فيدرس مثلاً العوامل التي أدت إلى حدوث الغارات والحروب وما لابس ذلك . وما خلّفته

Durant, W. : The Story of Civilization :

- I. Our Oriental Heritage. New York, 1935.
- II. The Life of Greece. New York, 1939.
- III. Caesar and Christ. New York, 1944.
- IV. The Age of Faith. New York, 1950.
- V. The Renaissance. New York, 1953.
- VI. The Reformation. New York, 1957.
- VII. The Age of Reason Begins. New York, 1961.
- VIII. The Age of Louis XIV. New York, 1963.

وكان متبقياً في هذه السلسلة جزءان كانا في طريق الإعداد على أن يصدرا كالتالي :

- IX. The Age of Voltaire (1965).
- X. Rousseau and Revolution (1968).

وقد قامت الإدارة الثقافية بالجامعة العربية بالقاهرة على نشر ترجمة هذا الكتاب منذ ١٩٤٩ ، واشترك في ترجمته الدكتور زكي نجيب محمود والأستاذ محمد بدران . وصدر من الترجمة ٢١ جزءاً حتى ١٩٥٩ . ويقوم الآن الأستاذ الدكتور عبد الحميد يونس بمتابعة ترجمة هذا الكتاب . وعلى الرغم من فائدة الترجمة يحسن أن يرجع طالب التاريخ إلى الأصل للتقوية في اللغة الإنجليزية .

من الآثار، ويتبَّع مثلاً حركة الكشف الجغرافى فى أواخر القرن الخامس عشر ، وما ترتب على ذلك من تغير طريق التجارة العالمى بين الشرق والغرب ، وما أدى إليه من تدهور أُممٍ وارتفاع أخرى . وينبغى عليه مثلاً أن يدرس العوامل التى أدت إلى ظهور نظام دستورى معين ، ويفهم روحه ومضمونه ، ويتبين أثره فى هيئة الحاكمين وفى مجموع الشعب ، وينبغى عليه مثلاً أن يدرس الأسباب التى أوجدت أنواعاً جديدةً من الأدب ، أو ألواناً جديدة من فنون التصوير والنحت والعمارة ، أو أساليب جديدة من فنون الموسيقى ، ويبين إلى أى مدى ارتبط ذلك كله بالعصر وبالبيئة وبالبعقرىات الأدبية والفنية التى خلقت هذه النماذج المبتكرة فى مختلف مجالات الأدب والفن ، وما إلى ذلك من أوجه النشاط الإنسانى ومقومات الحضارة .

وفى أواخر القرن الماضى ومطلع القرن الحالى اختلف بعض رجال العلم والتاريخ والأدب ، فى وصف التاريخ بصفة العلم أو نفيها عنه . فقال بعض العلماء — مثل و . س . جيفونز^(١) — إن التاريخ لا يمكن أن يكون علماً لأنه يعجز عن إخضاع الوقائع التاريخية لما يخضعها له العلم من المعاينة والمشاهدة والفحص والاختبار والتجربة ، وبذلك لا يمكن فى دراسته استخلاص قوانين علمية يقينية ثابتة ، على نحو ما هو موجود بالنسبة لعلم الطبيعة أو علم الكيمياء مثلاً . وما يبعد بالتاريخ عن صفة العلم ، فى نظرهم ، قيام عنصر المصادفة ، ووجود عنصر الشخصية الإنسانية وحرية الإرادة ، مما يهدم الجهود الرامية إلى إقامة التاريخ على أسس علمية ، على نحو ما يفعل علماء الطبيعة أو الكيمياء وأضرابهم .

ويرى بعض رجال الأدب أنه سواء أكان التاريخ علماً أم لم يكن ، فهو فن من الفنون ، وأن العلم لا يمكنه أن يعطينا عن الماضى سوى العظام المعروقة اليابسة ، وأنه لا بد من الاستعانة بالخيال لكى تُنشر تلك العظام وتُبعث فيها الحياة ، ثم هى بحاجة كذلك إلى براعة الكاتب حتى تبرز فى الثوب اللائق بها^(٢) . فثلاً

(١) وليام استانلى جيفونز (١٨٣٥-١٨٨٢) (William Stanley Gevons) من رجال الاقتصاد والمنطق . درس فى جامعة لندن وعلم بها بعض الوقت . وكتب « نظرية الاقتصاد السياسى » و « المنطق البحت » و « دراسات فى المنطق الاستقرائى » و « أصول العلم » . وقد جعل نظرية المنفعة أساس بحثه فى الاقتصاد السياسى . وأمتاز بعمق التفكير ، ومات غرقاً .

(٢) هرنشو : (المصدر المذكور) ص ٣ و ٤ .

لا يستطيع العلم الطبيعي أن يفسر لنا حريق موسكو في عهد نابليون بونابرت في سنة ١٨١٢ ، إلا على أساس قوانين الاشتعال . ولا بد من تدخل المؤرخ لكي يشرح الأسباب والظروف السياسية والعسكرية التي أدت إلى ذلك الحريق^(١) ، ولا بد من قلم المؤرخ — أو قلم الأديب — لكي يصف لنا الحريق وما تركه من الآثار . فكل من العالم الطبيعي والمؤرخ يشرح الحادث بطريقته ، وكل منهما يكمل الآخر ، وكلاهما ضروري لتقدم المعرفة الإنسانية .

ويرى ف . هـرنشو أنه على الرغم من أننا لا يمكننا أن نستخلص من دراسة التاريخ قوانين علمية ثابتة على غرار ما هو كائن في العلوم الطبيعية ، فإن هذا لا يجوز أن يجرده من صفة العلم . وعنده أن العجز عن بلوغ أغراض محددة في دراسة المتيورولوجيا مثلاً ، بسبب عدم دقة قوانينها ، لا يُجيز نفي صفة العلم عنها . وعنده أنه يكفي في إسناد صفة العلم إلى موضوع ما ، أن يمضي الباحث في دراسته ، مع سعيه إلى توخي الحقيقة ، وأن يؤسس بحثه على حكم ناقد اطرح منه هوى النفس ، وباعد نفسه عن كل افتراض سابق ، مع إمكان التصنيف والتبويب فيه^(٢) .

ويقول ف . هـرنشو إن التاريخ ليس علم تجربة واختبار ، ولكنه علم نقد وتحقيق ، وإن أقرب العلوم الطبيعية شبهاً به هو علم الجيولوجيا . فكل من الجيولوجي والمؤرخ يدرس آثار الماضي ومخلفاته ، لكي يستخلص ما يمكنه استخلاصه عن الماضي والحاضر على السواء . ويزيد عمل المؤرخ عن عمل الجيولوجي من حيث اضطرار الأول إلى أن يدرس ويفسر العامل البشري الإرادي الانفعالي ، حتى يقترب بقدر المستطاع من الحقائق التاريخية^(٣) . وعلى ذلك نجد التاريخ مزاجاً من العلم والأدب والفن في وقت واحد .

وإذا كان علم التاريخ ضرورياً للدراسة الخاصة والعامة ، ولثقافة الشعوب بعامة ، فلا بد من بحثه ودرسه وكتابته ، قبل أن يُدرس في المدارس والمعاهد ، وقبل

Fling, F.M. : The Writing of History, An Introduction to Historical Method. (١)
New Haven, Yale Un. Press, 1926. p. 20.

(٢) هرنشو : (المصدر المذكور) ص ٦ و ٧ .

(٣) هرنشو : (المصدر المذكور) ص ١٢ ، ١٣ .

أن يُقدِّمَ للمختصين وللمثقفين على السواء . وينبغي أن يتم ذلك بطريقة وافية دقيقة صحيحة ، بقدر ما في طاقة المؤرخين من جهد وصدق وأمانة وعدل وذكاء وإحساس وفن وذوق ، وبقدر ما يتاح لهم من زمن وإمكانيات في بلدهم ، وفي مواطن البحث والدرس في أنحاء الأرض ، على أن يكون هدفهم الحقيقة التاريخية بقدر المستطاع ، ولا شيء سوى ذلك .

ولا يُدرس التاريخ عفواً ولا يُكتب اعتباطاً ، وليس كل من يحاول الكتابة في التاريخ يصبح مؤرخاً ، كما قد يتصور بعض الناس ، أو كما يتخيل بعض الكتاب ، حينما يسطرون صفحات طويلة عن حوادث ماضية أو معاصرة ، ويعتقدون بذلك أنهم يكتبون تاريخاً ، ما داموا قد أمسكوا بالقلم والقرطاس ، ودارت لهم المطابع ، وملأت كتاباتهم رفوف المكتبات ! فلا بد من أن تتوفر في المؤرخ الصفات الضرورية وأن تتحقق له الظروف التي تجعله قادراً على دراسة التاريخ وكتابته .

فمن الصفات الواجب توفرها في المؤرخ — كما في غيره من الدارسين — أن يكون محبباً للدرس جلدأً صبوراً ، فلا تمنعه وعورة البحث ولا المصاعب والعقبات عن مواصلة العمل ، ولا توقفه ندرة المصادر ، ولا يصرفه عن عمله غموض الوقائع والحقائق التاريخية واختلاطها أو اضطرابها . وينبغي عليه أن يقضي الشهور والسنوات وهو يعمل ويرتحل من بلد لآخر ، في وطنه وفي كل مكان يمكن أن يعثر به على ما يفيد . وينبغي عليه ألا يتسرع أو يقتضب تعجيلاً لنيل منفعة ، لأن هذا سيكون على حساب العلم والحقيقة التاريخية .

وينبغي على المؤرخ أن يكون أميناً شجاعاً مخلصاً ، فلا يكذب ، ولا ينتحل ، ولا ينافق أصحاب الجاه والسلطان ، ولا يُخفي الوقائع والحقائق التي قد لا يعرفها غيره في بعض الأحيان ، والتي قد لا ترضيه أو لا ترضى قومه ، إذ أنه لا رقيب عليه غير ضميره . ومن يخرج على ذلك لا يمكن أن يعد مؤرخاً . ولا ريب أن الكشف عن عيوب الماضي وأخطائه تفيد إلى حد كبير في السعي إلى تجنب عوامل الخطأ في الحاضر ، وعدم الكشف عنها يُعدُّ تضليلاً وبعداً عن التبصر والمصلحة الوطنية . وقد يكون إخفاء الحقيقة التاريخية عملاً وطنياً في بعض الظروف ، كما

تفعل كل الأمم ، ولكن لا بد من ظهور الحقيقة بعد زوال الضرورة التي دعت إلى إخفائها ، حتى يمكن استخلاص أكبر قسط من الحقيقة التاريخية . ولا يمكن أن يكتب التاريخ بغير التوصل إلى الوقائع الصحيحة .

ويلزم للمؤرخ أن تتوفر له ملكة النقد ، فلا يجوز له أن يقبل كل كلام أو يصدق كل وثيقة أو مصدر بغير الدرس والفحص والاستقراء ، فيأخذ الصدق ، أو أقرب ما يكون إليه ، ويطرح جانباً ما ليس كذلك . وإذا أعوزت المؤرخ ملكة النقد سقطت عنه صفته ، وأصبح مجرد شخص يحكى كل ما يبلغه على أنه حقيقة واقعة . وليس بهذا يُدرس أو يكتب التاريخ .

وينبغي على المؤرخ أن يكون بعيداً عن حب الشهرة والظهور ؛ وألا يحفل بالكسب والألقاب والجاه والمناصب ، وأن يكرّس نفسه لعمله العلمي في صمت وسكون ، من دون أن يوزّع جهده هنا وهناك ، ودون أن يقوم بأعمال أخرى ، نافعة بغير شك ، ولكن يمكن أن يقوم بأدائها آخرون على خير وجه ، إذ أن الحقيقة العلمية التي قد يكشف عنها تعدل كل ألوان الكسب وصنوف المناصب أو تزيد عنها . وهؤلاء العاكفون المتفرغون للدرس والبحث في كافة العلوم والفنون — ومنهم المؤرخون — هم الذين يقوم على أكتافهم — على نحوٍ أساسيٍّ — تقدّم الإنسانية وازدهار الحضارة .

ومن الضروري أن يكون المؤرخ — كغيره من رجال العلم — ذا عقلٍ واعٍ مرتبٍ منظمٍ ، لكي يستطيع أن يميّز بجلاء بين الحوادث ، وينسّق أنواع الحقائق ، ويفيد بها في الموضع المناسب ، ولكي يكون قادراً على تحديد العلاقة بين حوادث التاريخ في الزمان والمكان ، ويربط بينها على اتساق وتوافق . وبغير ذلك تختلط الحوادث أمام المؤرخ وتضطرب تفصيلاتها ويعجز عن الربط بينها ، ويفقد صفته كمؤرخ .

ومن الصفات الأساسية للمؤرخ عدم التحيز . فعليه أن يحرّر نفسه بقدر المستطاع من الميل أو الإعجاب أو الكراهية لعصر خاص أو لناحية تاريخية معينة . وهو بمثابة القاضي الذي لا يكون حكمه أقرب إلى العدل إلا بقدر المستوى الذي يصل إليه من البعد عن التحيز والهوى . وكيف ننتظر مِمَّنْ بلغ إعجابه أو كراهته

لعصرٍ ما حدث التحيز ، أن يكتب تاريخاً علمياً ؟ ألن تكون كتابته ملونةً بالتحيز الذى يجعلها تميل إلى جانب أو آخر ، مما يبعد بها عن بلوغ الحقيقة التاريخية ؟

وينبغى على المؤرخ أن يكون صاحب إحساس وذوق وعاطفة وتسامح وخيال ، بالقدر الذى يتيح له أن يدرك آراء الغير ونوازع الآخرين . وبذلك يمكنه أن يتلمس أخبار الإسكندر ، وقيصر ، وعمر بن الخطاب ، وصلاح الدين الأيوبي ، وابن رشد ، وميكلائجلو ، وباخ ، ولويس الرابع عشر ، ونابليون ، ونلسون ، ومحمد على ، وأحمد عرابى ويحسّ ما جاش بصدورهم من شتى العواطف ، ويفهم بقدر المستطاع الدوافع التى حركتهم لاتخاذ سلوك معين فى الزمن الماضى ، ويشارك رجال الأمتس مواقفهم فى ساعات التاريخ الفاصلة ، فى فترات الانقلاب ، وفى عهود المقاومة ، وفى ظروف النجاح والفشل . وإن آثار الإنسان لتتحدث إلى قلب المؤرخ المجيد فيجد فى ثناياها صدى البشر وصدى نفسه ، وتتجلّى فيه روح العلم والفن ، ويبعث التاريخ حيّاً ، ويحيى فى التاريخ ، ويعيش للتاريخ .

وإذا فما الطريق الذى نسلكه لدراسة التاريخ وكتابته ؟ وما منهج البحث الواجب اتباعه فى دراسة التاريخ وكتابته ؟

منهج البحث التاريخى هو المراحل التى يسير خلالها الباحث حتى يبلغ الحقيقة التاريخية — بقدر المستطاع — ويقدمها إلى المختصين بخاصة والقراء بعامة . وتلخص هذه المراحل فى تزويد الباحث نفسه بالثقافة اللازمة له ، ثم اختيار موضوع البحث ، وجمع الأصول والمصادر ، وإثبات صحتها ، وتعيين شخصية المؤلف وتحديد زمان التدوين ومكانه ، وتحريّ نصوص الأصول وتحديد العلاقة بينها ، ونقدها نقداً باطنياً وإيجابياً ، وسلبياً ، وإثبات الحقائق التاريخية ، وتنظيمها وتركيبها ، والاجتهاد فيها ، وتعليلها ، وإنشاء الصيغة التاريخية ، ثم عرضها عرضاً تاريخياً معقولاً .

وينبغى علينا أن نلاحظ أنه ليس المقصود بالحقيقة التاريخية الوصول إلى الحقيقة المطلقة ، إذ أن هذا أمر غير مستطاع لعوامل مختلفة ، مثل ضياع الأدلة وانطماس الآثار ، ومثل الأغراض والمصالح . ومن ذا الذى يمكنه أن يعرف

الحقيقة المطلقة في الماضي أو الحاضر ؟ وهل يمكن الإنسان أن يعرف حقيقة ذاته تمام المعرفة ؟ فالحقيقة التي يصل إليها المؤرخ هي حقيقة صحيحة نسبياً ، وكلما زادت نسبة الصدق فيها اقترب التاريخ من أن يصبح تاريخاً بالمعنى الصحيح ، في حدود إمكانه .

وحيثما يعكف المؤرخ على دراسة التاريخ ، لن يجد الوقائع أو الحوادث ماثلة أمامه ، وعليه عندئذٍ أن يتجه إلى دراسة وفحص مخلفات الإنسان وآثاره ، من كتابات ونقوش ومصنوعات ومنشآت . وآثار الإنسان كلها ، تحمل بين طياتها أسرار الحوادث وخفايا التاريخ . وهي تظل أبداً صامتة لا تبوح بأسرارها ، إلى أن يتمكن المؤرخ بالدراسة الطويلة وبالتأمل العميق من أن يحملها على النطق ، وعلى التعبير عن أسرارها وخفاياها .

ومن الأمثلة التي تساعدنا على إدراك ما يواجه المؤرخ من الصعوبات أن بعض آثار الإنسان قد تُشيد للمبالغة والتعظيم ، مثل أقواس النصر التي أقامها نابليون في بعض الولايات الألمانية ، والتي لا تدلّ حتماً على أنه أصبح سيد أوروبا على الدوام ، أو النوط الذي ضربه تذكراً لنزوله في إنجلترا ، مع أن ذلك لم يحدث تاريخياً ، وسبق هذا النوط كذكرى لأملٍ لم يتحقق ؛ أو تمثال الرجل الذي يقتل الأسد ، مع أن ذلك لا يحدث إلا نادراً ، والأغلب أن الأسود هي التي تفتك بالرجال ، ولو استطاع الأسد أن يصنع تمثالاً لفتكه بالإنسان لصحّ الوضع ، ولكان ذلك معبراً عن الحقيقة * . وأحياناً قد يعثر المؤرخ على وثائق مزيفة ، سواء أكان ذلك بقصد الدعاية أم الدفاع عن فكرة معينة ، أم من أجل الشهرة ، أم للاتجار والكسب . وعلى ذلك ينبغي أن تدرس آثار الإنسان ومخلفاته بروح النقد والحذر ، وكما سنعرف أشياء من ذلك في فصول تالية .

وتتحدد قيمة التاريخ المكتوب بناء على بعض الأسس الجوهرية . فأولاً: ينبغي أن يُفحص نوع المادة التي استقى منها الباحث معلوماته ، أهى نقوش أو آثار قديمة معاصرة ثبتت صحتها وصحة معلوماتها ، أهى أصول ووثائق ومراسلات مستخرجة من دور الأرشيف التاريخية وثبت أنها غير مزيفة ، وأن معلوماتها صحيحة ، وأنه

لم يسبق نشرها ، أو على الأقل لم يسبق استخدامها بدرجة كافية ؟ أم أن المادة التي اعتمد عليها الباحث هي مجرد مراجع ثانوية ليست ذات قيمة علمية ؟

وثانياً : تتحدد قيمة التاريخ المكتوب بناءً على قدرة الباحث على الدرس والبحث ، وقدرته على نقد ما تحت يده من الأصول والمصادر والمراجع ، وطريقته في استخلاص الحقائق وتنظيمها وتفسيرها وعرضها . ويختلف الباحثون في النقد وفي استخلاص الحقائق بحسب اختلافهم في الفهم والتفسير والاستنباط . وأحياناً يضطر الباحثون في التاريخ إلى وضع افتراضات مختلفة لمحاولة فهم مسألة تاريخية ، تواجههم فيها غوامض وفجوات . وأحياناً يختلف الباحثون في تقدير معنى الحوادث من ناحية الخلق أو السياسة أو الاقتصاد ، وبذلك تأتي كتاباتهم متفاوتة أو مختلفة . على أن ذلك كله يقدم للمؤرخ آراء ووجهات نظر مختلفة متفاوتة عن عصر أو ناحية معينة ، ولا يمكن أن يحتكر أحدها صفة الحقيقة ، وهي كلها تعطي للتاريخ الحركة والحياة . وتجعل البحث التاريخي مستمراً على الدوام ، باحتمال ظهور أدلة جديدة تلقي ضوءاً جديداً على ما قد يكون غامضاً أو مبهماً من أحداث التاريخ . وبالعكس عدم الاختلاف وعدم التفاوت يسببان الجمود والركود في دراسة التاريخ ، وفي سائر ألوان العلوم والمعارف ، وفي شتى مظاهر الحياة على وجه العموم .

وثالثاً : تتحدد قيمة التاريخ المكتوب بناءً على بُعد الباحث عن التحيز والأهواء ، ومطابقته للواقع بقدر المستطاع . وأحياناً يتأثر الباحث بروح عصر معين ، مثل عصر الحروب الصليبية أو عصر الانقلاب الصناعي أو نمو الديمقراطية أو ظهور الاشتراكية . . . فيكتب وهو يحاول إخضاع الموضوع المعين لرأيه وفكره . والكتابة التي يطعن فيها كاتب مسيحي على المسلمين في زمن الحروب الصليبية أو العكس ، لا تُعدّ في إطلاقها صحيحة . فالكتابة التي يتعمد فيها الكاتب أن يتخذ اتجاهًا معينًا ، قد تُعدّ تاريخاً لنوع من التفكير أو النزعات الإنسانية الجديدة بالدراسة ، ولكن لا يمكن أن يُعدّ ما جاء بها معبراً عن الحقيقة التاريخية ، بالنسبة لما تناولته من الموضوعات .

وبمعنى آخر يمكننا أن نقول إن قيمة التاريخ المكتوب تتحدد بناءً على ثقافة

الباحث ، وإلمامه بطريقة البحث التاريخي ، وبناءً على استعداداته الشخصي وملكانته . وكثير من كتب التاريخ تُعدّ من أمتع ثمرات العقول لنضج عقلية المؤرخ ، وثقافته الواسعة ، وخبرته الوطيدة ، وتبصره ، ونجاحه في إعطاء وحدة واضحة جامعة ، وذلك بعكس كثير من الكتب التي تُنسب للتاريخ ظلمًا وافتئاتًا ، والتي يكتبها مَنْ لا يفهم التاريخ ، ومَنْ لا يملك النقد ، ومَنْ لا يتصف بالصبر والجلد والصدق ، ومَنْ لا يطلب سوى المنفعة . ولن تزيد مثل هذه الكتابة عن مجرد معلومات موضوعة بين دفتي كتاب . وتصبح مثل هذه الكتب غير جديرة بأسمائها ، وقد لا تساوي الورق الذي طُبعت عليه .

الفصل الأول

العلوم المساعدة

تمهيد - اللغات - الفيلولوجيا - الخطوط - الوثائق - الأختام - الرنوك - النميات - الجغرافيا -
الاقتصاد - الأدب - فنون الرسم والتصوير والنحت والعمارة - الفنون الموسيقية - التاريخ -
طائفة من العلوم الأخرى - الارتحال والسفر .

المقبل على دراسة التاريخ وكتابته ، ينبغي أن يعلم من أول الأمر أنه مقبل على عمل شاق يتطلب الجهد والتضحية والصبر الطويل ، وأنه تلزمه دراسة عميقة وتحصيل جدي متنوع ، وشأن التاريخ في ذلك هو شأن سائر أنواع العلوم والمعارف . وأنواع المعرفة الإنسانية متداخلة متشابكة فيما بينها ، ولا يمكن أن يُدرس علم معين مستقلاً بذاته تمام الاستقلال عن سائر العلوم أو المعارف . فمثلاً لا يستطيع الدارس أن يفهم القرآن الكريم دون أن يُحسن معرفة اللغة العربية وعلوم القراءات والفقه والحديث الشريف والتصوف والأدب والتاريخ والجغرافيا . . . وكلما ازدادت معرفته بهذه العلوم ازداد فهمه واستيعابه لمعاني القرآن الكريم .

وقل مثل ذلك بالنسبة لدراسة التاريخ ، التي هي متصلة بأنواع مختلفة من المعرفة الإنسانية . فمن الضروري للمؤرخ أن يكون واسع الثقافة ، عارفاً بالعلوم المتصلة بدراسة التاريخ وكتابته . ويمكن أن تسمى العلوم اللازمة للمؤرخ - أو لغيره من الدارسين والباحثين بالنسبة لموضوع كل منهم - بالعلوم المساعدة أو العلوم الموصلة . ويلاحظ أن العلوم المساعدة تختلف وتفاوت - بالنسبة لدارس التاريخ - باختلاف العصر أو الناحية التي يرغب في دراستها والكتابة عنها . فالعلوم المساعدة اللازمة لدراسة تاريخ اليونان القديم تختلف عن العلوم المساعدة الضرورية لدراسة تاريخ عصر النهضة أو تاريخ الثورة الفرنسية الكبرى أو تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية .

واللغات من أهم العلوم المساعدة التي ينبغي أن يتزوّد بها الباحث في التاريخ . فلا بد أولاً من معرفة اللغة الأصلية الخاصة بالموضوع التاريخي المراد ببحثه والكتابة عنه ، لأن الترجمات التي تكفي لتحصيل الثقافة العامة لا تفي حاجة المؤرخ للتوفر على تفهم الناحية التي يريد أن يتناولها . والراغب في الكتابة عن ناحية من تاريخ اليونان القديم لا بد له من معرفة اللغة اليونانية القديمة ، والراغب في الكتابة عن موضوع من تاريخ العصور الوسطى في أوروبا يلزمه أن يكون عارفاً بلاتينيتها ، ومن يرغب في الكتابة عن ناحية من تاريخ عصر النهضة لا بد له من معرفة اللغة الإيطالية ، وهكذا . وتتفاوت أهمية اللغة الأصلية بالنسبة للموضوعات التاريخية المختلفة . فالراغب مثلاً في الكتابة عن ناحية من الثورة الفرنسية الكبرى تكون اللغة الأصلية بالنسبة له هي اللغة الفرنسية — لا اللاتينية — التي لا داعي للتعمق في دراستها في هذه الحال ، ومن الأفضل له أن يُنفق جهده في تعلّم لغة أوروبية أخرى بعد الفرنسية، ولكن اللاتينية تُعدّ لغة أصلية ضرورية بالنسبة لمن يرغب في دراسة تاريخ الكنيسة حتى في العصر الحديث .

وكلما تعدّت اللغات الأصلية القديمة أو الحديثة التي يُلم بها الباحث ، اتسع أمامه أفق البحث والاستقصاء . فعليه أن يكون حريصاً على دراسة ما يلزمه منها مهما كانت قديمة أو صعبة أو نادرة مثل اللغة المصرية القديمة أو اللغة الصينية أو العربية أو الفارسية أو الروسية . . . حتى يستطيع الرجوع إلى الأصول والمصادر التاريخية الأولى ، وهذه كلها أدوات أساسية لا يمكن بغيرها السير قدماً في سبيل البحث التاريخي العلمي .

وكذلك ينبغي على الباحث في التاريخ أن يلم بلغة أو أكثر من اللغات الأوروبية الحديثة الشائعة الاستعمال كالإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية والأسبانية ، وإن قصر في معرفة بعضها فيمكنه أن يواظب على دراستها ، حتى يبلغ المستوى الذي يتيح له فرصة الاستفادة بها . وهذه لغات غنية بتراتها الأدبية والتاريخية ، ويجتذب انتشارها كثيراً من الباحثين في التاريخ إلى التأليف فيها ، ولا يجوز أن يفوت المؤرخ الثمرات التاريخية التي تنتظمها هذه اللغات كلها أو بعضها .

وقد تبدو مسألة تعلّم اللغات — الأصلية أو العامة — أمراً عسيراً ، وربما تجعل أشجع الناس يتردد في الإقدام على دراستها . ولكنها دراسة أساسية لِمَنْ يرغب جدياً في دراسة التاريخ وكتابته . ويحسن بالدارس أن يبدأ في دراسة ما يلزمه من اللغات في أثناء وجوده بالمعاهد النظامية . وليس هناك ما يمنعه من أن يتعلم لغةً ما ، في أى وقت شاء من حياته . وإن دراسة سنتين في إحدى اللغات الجديدة على الباحث كافية كأساس مبدئى يستمر بعدها في المزيد ، ويا حبذا لو أمكنه قضاء بعض الزمن ، وفي فترات متباعدة ، في بلد تلك اللغة الجديدة عليه .

والفيلولوجيا (philology) — فقه اللغة — من العلوم المساعدة الضرورية لدراسة فروع كثيرة من التاريخ . وكلما بَعُدَ العصر الذى هو موضوع الدرس ازدادت أهمية الفيلولوجيا ، إذ لا بد لفهم النصوص التاريخية من معرفة لغة ذلك العصر التاريخى المعيّن . وليست اللغة علامات جبرية أو أرقاماً حسابية تُستخدم كما في العلوم الطبيعية للدلالة على معان وكميات محدّدة ، ولكن اللغة كائنٌ حىٌ ينمو ويتغيّر ويتطوّر تبعاً لظروف المكان والزمان ، ولتغيّر الإنسان ، واختلاط الثقافات . وفي بعض الأحيان قد يدل اللفظ اللغوى على معنى محدد تماماً ، كما يمكن أن يدل اللفظ اللغوى على معانٍ نسبية أو متغيّرة أو متضادة ، وقد تدل كلمة واحدة على معانٍ متفاوتة أو مختلفة باختلاف استخدامها عند كاتب بعينه . وتبدو هذه الظاهرة شديدة الأهمية في دراسة التاريخ — كما في غيره من الدراسات وعلى الأخص في الدراسات الأدبية . وبذلك فلا بد من معرفة اللغة التى يقرأ فيها دارس التاريخ ، فضلاً عن الدراية بما نال ألفاظها من المعانى المتفاوتة أو المختلفة ، حتى لا يفسّر ما يقرأ على غير حقيقة .

وعلم قراءة الخطوط (paleography) من العلوم الأساسية لدراسة نواح كثيرة من التاريخ ، منذ أقدم العصور حتى أزمان متأخرة . وتوجد أنواع مختلفة من الخطوط الشرقية تبقى كالطلاسّم حتى يتعلمها الباحث ويتدرب على قراءتها . ودراسة هذه الخطوط تحفظ له الوقت وتُجنبه الوقوع في كثير من الخطأ . وتوضح أهمية هذه الدراسة في فروع عديدة مثل تاريخ مصر القديم ، وتاريخ بلاد العرب قبل الإسلام ، وتاريخ اليونان ، وتاريخ الرومان ، وتاريخ العصور الوسطى ، والتاريخ الأوروبي

الحديث حتى جزء من القرن السابع عشر ، وتاريخ الشرق الأدنى حتى القرن التاسع عشر ، وذلك بالنسبة للغات التي تتعلق بهذه الموضوعات . أما بعد ذلك فتصبح الخطوط واضحة مقروءة .

ولقد نَمَت الخطوط العربية — مثلاً — وتطورت وكتبت بأشكال مختلفة . فمنها الطومار^(١) ، ومنها النسخي والرقعة والثلث والكوفي والفارسي والمغربي والغُبَار^(٢) . وتوجد أنواع لكل من هذه الخطوط يحتاج قراءة بعضها إلى التعليم والتدريب . وفي الشرق الأدنى العثماني — حيث كانت اللغة التركية العثمانية تُكتب بالحروف العربية — كتبت الوثائق العثمانية بعدة خطوط ، مثل الخط الديواني^(٣) ، وخط القيرمه^(٤) . وتستلزم قراءة هذين الخطين تعليمًا خاصًا . وخط القيرمه مثلاً خط معقد كثير الزوايا والثنايا ، ويمكن أن تُكتب به معلومات كثيرة في حيز ضيق ، فضلاً عن الأرقام الخاصة به . ولقد أوجده العثمانيون لتحرير الشؤون الإدارية والمالية ، ولكي يحفظوا محفوظاتهم بالكتمان والسرية .

ومجموعات وثائق دار المحفوظات المصرية بالقاهرة — مثلاً — تحتوي على آلاف الوثائق عن تاريخ مصر المالي والإداري في العهد العثماني وفي عهود محمد علي وخلفائه ، وأغلبها مدون باللغة التركية وبخط القيرمه . وكذلك توجد مجموعات لا تُحصى من الوثائق المدونة بهذا الخط في تركيا وفي كثير من المناطق التي خضعت للإمبراطورية العثمانية^(٥) . وستظل معلوماتنا عن هذه القرون الطويلة قاصرة وناقصة حتى يوجد مَنْ يتعلم قراءة خط القيرمه ، ويتمكن من دراسة ما تتضمنه مخطوطاته من المعلومات

(١) الطومار نسبة إلى قلم الطومار وكان يكتب سلاطين مصر بهذا الخط علاماتهم على المكاتبات ومناشير الإقطاع .

(٢) سمي الغبار كذلك لدقته بسبب الصعوبة في رؤيته وكأنه ذرات الغبار . وبه كتبت بطائق الحام الزاجل ويسميه بعضهم قلم الجناح .

(٣) الخط الديواني من الخطوط العثمانية وكتبت به الأوامر السلطانية والفرمانات والإنعامات .

(٤) قيرمه من قيرمق التركية بمعنى الشئ والتكسير ، وشاع استعمال هذا الخط في مصر ابتداء من

القرن ١١ هـ .

(٥) توجد مثلاً بالمكتبة الظاهرية في دمشق مجموعة من الوثائق مكتوبة بخط الديواني والقيرمه

وترجع إلى القرن ١١ هـ . وما تناوله مسائل تتعلق بتاريخ فخر الدين المعني الثاني أمير لبنان .

على مدى سنوات طويلة *

ونجد الخطوط الأوروبية - مثلاً - قد نَمَسَتْ وتطوّرت واختلفت من عصر إلى آخر ، وطرأت على كتابتها تغيرات مستمرة على الحروف الصغيرة وعلى الحروف الكبيرة ، ونشأت خطوط خاصة في أوقات معينة ، ووجدت اختصارات لبعض الألفاظ ، مثل كتابة الجزء الأول من الكلمة أو من أجزائها . وأحياناً وُضعت علامات فوق الحروف للدلالة على كلمة ما . فلا بد من دراسة الخطوط اللازمة للباحث في التاريخ ، حتى يمكنه الرجوع إلى الوثائق التي دُوِّنت بها .

* كان زميلي الأستاذ محمد محمد توفيق المتخرج في كلية الآداب بجامعة (القاهرة) في سنة ١٩٣٢ ، كان يعمل كفهرس ومترجم للوثائق التركية بدار المحفوظات المصرية بالقاهرة في أواخر الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات من القرن الحالى ، وقد كتب في مجلة الهلال عدد مايو ويونيو ١٩٤١ مقالا عن « الحلقة المفقودة في وثائق تاريخ مصر الحديث » قدم فيه موجزاً عاماً عن مضمون هذه الأصول التاريخية . وكذلك نشر كتباً عن « إلغاء نظام الالتزام في عهد محمد على الكبير » ، في القاهرة سنة ١٩٤١ ، ونشر في الوقت نفسه ترجمته بالفرنسية ، وقد قام بالترجمة الأستاذ إبراهيم المويلحى الذى كان يزامله في العمل بدار المحفوظات المصرية بالقاهرة وقتئذ ، واعتمد في ذلك على الوثائق المحفوظة في تلك الدار . وقد كان للأستاذ محمد توفيق الفضل في اشتراكنا معاً في كتابة فصل بعنوان « تاريخ مصر في العهد العثمانى (١٥١٧ - ١٧٩٨) » نشر في كتاب « المحمل في التاريخ المصرى » في سنة ١٩٤٢ ، والذي سيأتى ذكره بعد . وقد وضع رسالة بعنوان « مصطلح وثائق تاريخ الحكم العثمانى في مصر » مع دراسة خط القيرمه وكتابة مشق له ، فضلاً عن قاموس خاص بمصطلحات الموضوع ، ونال بها درجة الماجستير في الآداب من كلية الآداب بجامعة (القاهرة) في سنة ١٩٤٣ . ولم يوفق الأستاذ محمد محمد توفيق إلى نشر هذه الرسالة . ولظروف خاصة ، ربما كان من بينها عدم تقدير الجامعة والجهات المعنية بالدراسات التاريخية لهذا النوع من الدراسة ، كف عن متابعة دراسته « وعاش في شبه عزلة عن العالم » ، وعكف على دراسة الشعر وقول القريض . وقد نحى فيه منحى شعراء العصر الجاهلى . ومن مؤلفاته في هذا الصدد قصيدة « المعلقة الإسلامية في تاريخ الكعبة والمسجد الحرام » ونشرت بالقاهرة في سنة ١٩٥٥ . وله قصيدة لم تنشر وتقع في أكثر من ألف بيت عن « نهر النيل » ، وقد قرأناها معاً غير مرة . وخرج من عزلته بعض الشيء منذ حوالى تسع سنوات ، تولى في أثنائها تدريس شيء من اللغة التركية ، وثنى من الوثائق العثمانية في كليتي الآداب بجامعة القاهرة وعين شمس . وكان يفد عليه من وقت لآخر بعض المشتغلين بدراسة التاريخ ، وأخص بالذكر منهم استانفورد شو الأمريكى الذى زار مصر والشام وتركيا خلال ١٩٥٥ - ١٩٥٦ - ١٩٥٧ ، وأفاد من علمه وخبرته بالوثائق العثمانية في مصر ، في سبيل إعداد رسالته عن « النظام المالى والإدارى وتطور مصر العثمانية من ١٥١٧ إلى ١٧٨٩ » والتي نال بها درجة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة برنستون في ولاية نيوجيرسى بالولايات المتحدة الأمريكية ، ونشرتها تلك الجامعة في سنة ١٩٦٢ . وقد ذهب الأستاذ محمد محمد توفيق منظم الوثائق المترجم المفهرس الشاعر الرقيق المرفف الحس الدمث الطبع الوفى الأمين - ذهب إلى بارث في يونيو سنة ١٩٦٣ ، تاركاً فراغاً لا يعوض في علم الوثائق العثمانية وفي عالم الخلق السامى والذوق الرفيع .

وتوجد أحياناً وثائق أوروبية - أو غير أوروبية - كتبها سفراء الدول وقناصلها ومبعوثوها إلى حكوماتهم بالأرقام (الشفرة) ، وذلك لإخفاء مضمونها عمّن يُحتمل أن تقع في أيديهم من الأعداء أو غير المرغوب فيهم أن يطلعوا عليها من غير الأعداء . فينبغي أن يلمّ دارس التاريخ بالطريقة التي تُمكنه من حل رموز هذه الأرقام (الشفرة) ، بواسطة المفتاح الخاص بها ، إن وجد في دار المحفوظات التاريخية أو (الأرشيف) الذي يعمل به . ويوجد بالأرشيف الواحد أكثر من مفتاح واحد بطبيعة الحال وتبعاً للظروف . وتختلف مفاتيح دور الأرشيف من بلد لآخر ، فمفاتيح أرشيف الفاتيكان تخالف مفاتيح دور الأرشيف في فلورنسا أو بيزا أو البندقية أو فيينا أو باريس أو لندن . ولا بد للباحث في التاريخ من الإلمام بكل رموز هذه الدور إذا اقتضت دراسته زيارة تلك البلدان .

وكذلك نجد علم الوثائق أو علم الدبلوماسية (diplomats) من العلوم الأساسية لدراسة التاريخ . والوثائق في المعنى العام تدل على كل الأصول التي تحتوى على معلومات تاريخية دون أن ينحصر ذلك فيما دُوّن منها على الورق . ولكنها في المعنى الدقيق الذي اصطلح عليه الباحثون في التاريخ ، هي الكتابات الرسمية - أو شبه الرسمية - مثل الأوامر والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات والمراسلات السياسية ، والكتابات التي تتناول مسائل الاقتصاد أو التجارة ، أو عادات الشعوب أو نظمهم وتقاليدهم وما يصيبهم من قوة أو ضعف ، أو المشروعات أو المقترحات المتنوعة التي تصدر عن المسؤولين في الدولة أو التي تُقدّم إليهم ، أو المذكرات الشخصية أو اليوميات .

فينبغي على دارس التاريخ أن يتعلّم الأسلوب والمصطلحات الخاصة بوثائق العصر الذي يعنيه . ولا بد له من أن يعرف نوع المداد المستعمل في الكتابة وتركيبه ، والأقلام التي كُتِبَ بها ، وأنواع الورق المستعمل وخصائصه ، مثل العلامات المائية والألياف ، التي تتضح عند تعرّض الورق للضوء . وتُستخدم بعض الوسائل العلمية لفحص الخط والحبر والورق ، فبواسطة بعض العدسات المكبرة الخاصة وبواسطة المجهر يمكن تحديد ضغط القلم وميل الكتابة ، والصفات الخاصة بالكاتب وطريقة كتابته لبعض الحروف ، ولون الحبر . وكذلك يمكن بواسطة المجهر والتحليل

الكيميائي معرفة عمر الورق . وأحياناً يمكن الاستعانة ببعض أنواع الأشعة الحمراء والبنفسجية لإظهار الخطوط غير الواضحة أو المطموسة أو المغسّية عمداً . وكل هذه المعلومات الجوهرية تساعد الباحث على التثبت من صحة الوثائق التي تقع تحت يده أو بطلانها * .

ويتصل بدراسة الوثائق دراسة الأختام التي تُسهر بها ، وهي ذات أنواع وأشكال مختلفة . وقد شاع استخدام أختام الشمع منذ أزمان بعيدة ولا تزال مستخدمة حتى اليوم . ووجدت الأختام المعدنية وخاصة من الرصاص ، واستخدمها البابوات والملوك والأمراء بخاصة في أزمنة مختلفة . ووجدت أختام الذهب بخاصة عند ملوك الكارولنجيين في أثناء العصور الوسطى ، وظلت تُستخدم عند بعض الأسرات الحاكمة حتى أزمنة حديثة . ولقد تعددت أشكال الأختام بعامة ، فمنها المستدير ، ومنها البيضي ، ومنها ما له شكل المثلث أو القلب أو الصليب مثلاً . ومعرفة أنواع الأختام تفيد الباحث في التثبت من صحة الوثائق التي يقوم بدراستها . ومن العلوم المساعدة في دراسة التاريخ علم الرنوك (heraldry) وهي الشُّعر أو العلامات المميزة التي تظهر على الأختام أو الدروع أو على ملابس النبلاء والجنود أو على الأعلام . ولقد عرف القدماء هذه الرنوك أو العلامات المميزة ، وعرفها أهل العصور الوسطى ، فعرفها الشرق الإسلامي — مثلاً — واستخدمها السلاجقة والأيوبيون والمماليك والعثمانيون ، للدلالة على وظائف أرباب السيف . ومن هذه العلامات نجد الكأس والسيف والدواة والنسر والهلل والصليب وذيل الحصان وزهرة الزنبق .

وفي أثناء الحروب الصليبية — مثلاً — نجد هذه الرنوك أو العلامات قد نَمَت وتقدّمت تبعاً للظروف . فلقد استلزم تجمع فرق العسكر من شعوب مختلفة التمييز بينهم ، حتى لا يقع الخلط والاضطراب في صفوفهم . وكذلك أصبح للنبلاء والوزراء والقضاة وكبار الموظفين ورجال الكنيسة ووظائف الرهبان ، وبعض المدن ، ونقابات المهن والحرف ، علامات خاصة بها . وأصبحت ذات أهمية كبيرة في حياة المجتمع الإقطاعي في أوروبا في أثناء العصور الوسطى ،

وصارت مرتبطة بأشخاص حاملها ، وذات حقوق قانونية ووراثية .

وإن معرفة الباحث في التاريخ بهذه الرنوك تجعله قادراً على إثبات صحة ما يقع تحت يده من الدروع أو الأسلحة أو الوثائق أو ما شاكل ذلك . وفي الوثائق مثلاً قد يمحى الإمضاء أو التاريخ ، وفي هذه الحال تساعد العلامة الواضحة على الختم — إن وجدت — في التعرف على شيء أو أشياء من حقيقتها .

وعلم النميات أو النومات (numismatics) أى علم النقود والمسكوكات ، من العلوم الهامة في دراسة نواح من التاريخ . فالعملة والأنواط بما تحمله من صور الآلهة وصور الملوك والأمراء وأسمائهم ، وذكرى الحوادث التاريخية ، وسنوات ضربها ، تقدّم للباحثين مادة تاريخية قيمة بالنسبة للتاريخ القديم وتاريخ العصور الوسطى في الشرق والغرب على السواء . فالعملة اليونانية — مثلاً — تكشف عن كثير من الحقائق في تاريخ الجماعات السياسية التي كانت ذات كيان خاص مكنّها من أن تسكّ هذه العملة . ولم يُعرف وجود بعض هذه الجماعات إلا عن طريق عملتها التي حفظها التاريخ من الضياع . وتساعد العملة — والمسكوكات بعامه — في دراسة تاريخ الأساطير والعبادات والفنون والعلاقات السياسية ، ونشاط التجارة أو فتورها . وكذلك الحال بالنسبة للعملة والمسكوكات التي صنعتها الحكومات والدول والمقاطعات والمدن والهيئات الدينية أو العلمانية في أنحاء أوروبا في أثناء العصور الوسطى . ونجد مثلاً آثار العملة الصينية في شرق أفريقيا ، وآثار العملة العربية في شمال غربى أوروبا ، وآثار العملات الإيطالية في المشرق ، دليلاً على مدى نشاط التجارة بين هذه الأنحاء المتباعدة من العالم ، في أثناء العصور الوسطى . ونجد مثلاً انتشار الفلورن فلورنسى منذ عصر النهضة ، في أنحاء أوروبا ، وبقاء اسمه مستخدماً حتى اليوم في بعض العملات الأوروبية — كما في المجر — دليلاً على مدى النفوذ السياسى والاقتصادى الذى تمتعت به فلورنسا في ذلك العصر .

والجغرافيا من العلوم المساعدة الضرورية لدراسة التاريخ . والارتباط وثيق بين التاريخ والجغرافيا . فالأرض هى المسرح الذى حدثت عليه وقائع التاريخ ، وهى ذات أثر كبير في توجيه مصائر النوع الإنسانى . فهى التى أطعمت الإنسان

وأنشأته وعيَّنت واجباته ، وأوجدت المصاعب والعقبات الطبيعية التى تشحذ قريحته للتغلب عليها ، وللتأثير بدوره فى البيئة التى يعيش فيها والعمل على استغلالها .

وللظواهر الجغرافية المختلفة أثر كبير — مع غيرها من المؤثرات — فى الإنسان وبالتالى فى التاريخ ، وذلك تبعاً لنوع تفاعله مع بيئته ومواجهته لظروفها . فالسهول ، والجبال ، والصحارى ، والوديان ، والأنهار ، والبحار ، والخلجان ، والغابات ، والجزر ، والمناخ ، والرياح ، ونوع الثروة الطبيعية ، والموقع الجغرافى ، تؤثر كلها فى تكوين الإنسان ، وتؤثر فى لغته ونبرة صوته ، وفى لون بشرته وعينيه وشعره ، وفى أساطيره وأديانه ، وفى ملكاته العقلية ، وفى فكره وفلسفته وصوفيته ، وفى أدبه ، وفى موسيقاه ، وفى هندسته ومعماره ، وفى علمه ، وفى طبه ودوائه ، وفى رسمه وتصويره ونحته ، وفى خُلُقهِ وسيكولوجيته ، وفى مدنه وحقوقه وقراه ، وفى قوانينه وشرائعه ، وفى حِرْفه ومهنه ، وفى فقره وغناه ، وفى حياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وفى مذلتته وإبائته ، وفى سير معاركه ، وفى حربه وسلامه .

فيعتقد بعض السكان فى المناطق الباردة — مثلاً — أن الجحيم عبارة عن عالم يسوده الظلام الحالك والزمهرير والبرد القارس ، ويعتقد بعض الساكنين فى المناطق الدافئة أن الجحيم عالم تغلب عليه الحرارة والنيران المتأججة المستمرة أبداً . ويرتبط — مثلاً — سير المعارك الحربية بالتضاريس الأرضية . فعلى المؤرخ أن يعرف هل كان مركز أحد المتحاربين أفضل من مركز الآخر ، وهل سيطر على منافذ بعض الجبال ؟ أو هل كانت أرض المعركة أرضاً سهلة ، وكان من اليسور التحرك فيها ، أم كانت منطقةً مليئةً بالمستنقعات ، أم احتوت على غخابئ وثنيات ؟ وهل كان الجو فى يوم أو فى أيام المعركة صحواً أم كان عاصفاً مطيراً ، أم كان حاراً قاططاً ؟

وما يوضح لنا أثر الجغرافيا فى التاريخ ما نلاحظه من تدخلها أحياناً تدخلا حاسماً فى تغيير مجرى التاريخ . فمثلاً عاق البحر تقدم تيمورلنك عن العبور إلى أوروبا بعد أن هزم بايزيد الأول فى موقعة أنقرة فى سنة ١٤٠٢ ، وبذلك لم يتمكن من القضاء على الدولة العثمانية الناشئة ، فاستعادت مكانتها بعد قليل ، منهج البحث التاريخي

وأدت للشرق الأدنى دورها التاريخي في عصر تقدمها وقوتها . وساعدت العواصف والأنواء الأسطول الإنجليزي في التغلب على الأرمادا الأسبانية الضخمة في سنة ١٥٨٨ مما أدى إلى هبوط أسبانيا وارتفاع شأن إنجلترا . وسهول روسيا الشاسعة وشتاؤها القارس كانت عوامل أدت إلى إخفاق حملة نابليون عليها في سنة ١٨١٢ ، وكذلك الحال بالنسبة لزحف جمحافل هتلر عليها من بحر البلطيق حتى البحر الأسود في سنة ١٩٤١ .

ولدراسة تاريخ مصر — مثلاً — لا بد من معرفة أحوالها الجغرافية . فالنيل هو مصدر حياة مصر وهي هبته الكبرى . ولقد تركزت حياة المصريين القدماء في هذا الوادى الضيق الخصيب . وعلمهم فيضان النيل المنتظم هندسة الري ، وجعلهم يدركون معنى الوحدة ومعنى التعاون في سبيل تحقيق المصلحة المشتركة . والصحرى المحيطة بوادى النيل نظمت اتصاله بالعالم الخارجى وحددت هجرات الشعوب منه وإليه . وموقع مصر الجغرافى أتاح لها الفرصة لتكوين إمبراطورية عظيمة في عهد تحتمس الثالث .

وكذلك موقع مصر الجغرافى بين الشرق والغرب جعلها تجمع — مع غيرها من دول أوروبا — ثروة طائلة لمرور التجارة العالمية بأراضيها في أثناء العصور الوسطى ، وبفضلها استطاعت أن تشيد حضارة متقدمة ، وأن تقف أمام قوى الغرب في أثناء الحروب الصليبية ، وإن كانت هذه قد انتهت — في هذا الصدد — إلى المزيد من النشاط في تلك التجارة العالمية ، بعد أن وضعت تلك الحروب أوزارها . وحينما تحول طريق التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح ، بفضل الكشوف البرتغالية في أواخر القرن الخامس عشر ، وكجزء مُتَمِّم لحركة النهضة الحديثة ، التى كانت ثورة إنسانية كبرى ، أصيبت مصر — وغيرها من دول أوروبا والبنديقية بخاصة — بضربة قوية ، فهبطت تجارتها ، واختلَّت ماليتها ، واضطرب نظامها السياسى ، حتى لم يقو السلطان الغورى على أن يقف في وجه القوات العثمانية الزاحفة عليه في سنة ١٥١٦ ، وبذلك زالت دولة المماليك من الوجود السياسى في سنة ١٥١٧ . ومع ذلك فإننا نجد أن موقع مصر الجغرافى ذاته قد مهد الفرصة لمحمد على الوالى العثمانى — لا لمحاولة الاستقلال بمصر فحسب — بل لغزو الدولة العثمانية في أرضها ،

وللمحاولة إقامة إمبراطورية مصرية قوية في النصف الأول من القرن التاسع عشر .

وللجغرافيا تأثير واضح في التاريخ الإيطالي بعامه في كل العصور . فموقع شبه الجزيرة وامتدادها في وسط البحر الأبيض المتوسط ، كان من العوامل الهامة التي ساعدت روما القديمة في السيطرة على هذا البحر . وامتدادها الطويل الضيق واختراق جبال الأبينين لها ساعد على قيام الجمهوريات والمدن الإيطالية المستقلة بها في أثناء العصور الوسطى ، بعد أن استقرت أحوالها عقب غارات البرابرة ، ونشأ بين أجزائها صراع طويل ، وكان ذلك من العوامل في إذكاء نشاط أهلها ، فظهرت بها أجيال من العباقرة في شتى ميادين العلم والفن والأدب ، وكان من ثمرة ذلك انبلاج عصر النهضة بها ، الذي يُعدّ بعناصره المتنوعة من غربية وشرقية ، من الأسس الهامة في بناء الحضارة الحديثة . وحينما لم توجد من بين أجزاء إيطاليا قوة بعينها تستطيع بإمكانياتها وسطوتها أن توحد شبه الجزيرة ، أضحت إيطاليا بثمراتها ونفائسها العظيمة محطاً لأطماع جيرانها الأقوياء ، حتى صارت تلك الأطماع محوراً للسياسة الأوروبية الفرنسية الأسبانية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر .

وإذا نظرنا إلى جزء معين من إيطاليا نجد البندقية — مثلاً — قد حفظها اللاجون من غارات القوط والهن ، فتوفرت لها الفرصة لكي تنشأ وتنمو رويداً وبالتدريج . ووقعها على رأس الأدرياتيك وإحاطتها بطرق برية سهلة جعلها مركزاً للتجارة العالمية بين الشرق والغرب ، فكسبت — مع دولة المماليك — ثروة طائلة ، ونمت وامتدت في الشرق الأدنى في أثناء العصور الوسطى ، ثم تقلّصت واضمحلت — هي ودولة المماليك — حينما تحول طريق التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح ولشبونة ، واضطرت البندقية إلى أن تتجه نحو لشبونة في سبيل البقاء .

ووجود صقلية في جنوب إيطاليا وفي وسط البحر الأبيض المتوسط جعلها عرضةً لغارات ومؤثرات بشرية وحضارية مختلفة ، فتأثرت باليونان والقرطاجنيين والرومان والعرب والنورمان والأسبان . وامتزجت بها هذه العناصر المتنوعة المختلفة وتفاعلت ، فأصبحت صقلية مغايرةً لسائر أنحاء إيطاليا ، وتطورت بها بذور حضارة

جديدة تجلّت ثمارها في الفكر والعلم والأدب في النصف الأول من القرن الثالث عشر ، في عهد فردريك الثاني الذي يعدّه بعض الباحثين أول رجل في العصر الحديث . وبذلك ظهرت في صقلية إحدى المراحل الأولى التي أدت إلى بزوغ حضارة عصر النهضة فالعصر الحديث .

ونلاحظ — مثلاً — أن انفصال الجزر البريطانية عن القارة الأوروبية قد حوّلها من مجرد بقعة نائية في طرف قارة كبيرة ، إلى بلاد مستقلة بذاتها ذات نظم خاصة بها . فوقعها الجغرافي القريب منع أوروبا من التدخل في شؤونها منذ قرون عديدة ، بعد أن قويت واشتدّ ساعدها . وفي الوقت نفسه جعلها موقعها الجغرافي قادرةً على أن تسيطر على البحار ، وتتدخل في الشؤون الأوروبية تبعاً للظروف ، وساعد ذلك على أن يُعْمَل عليها سياستها الإمبراطورية الاستعمارية . وتيار الخليج مثلاً جعل مناخ ليشرپول أدفاً من مناخ دانتزج وهما على خط عرض واحد ، وأصبحت البحار المحيطة بإنجلترا لا تتجمّد وصالحة للتجارة طول العام ، بعكس بحر البلطيق . ووجود مناجم الفحم والحديد من أنواع جيدة في مناطق واحدة جعل إنجلترا دولة صناعية عظيمة . واتساع مصب نهر التيمس وعمقه جعل لندن مرفأً تجاريّاً عظيم الأهمية .

وهذه كلها أمثلة توضح لنا أهمية الجغرافيا لدارس التاريخ ، وتبين إلى أى مدى يرتبط أحدهما بالآخر . فعلى الباحث في التاريخ أن يعرف الأحوال والعوامل الجغرافية المختلفة التي تحيط بالشعب أو بالعصر أو الناحية التي يدرسها ، على النحو الذي يزيد من إمكانيته في البحث والدرس والفهم .

والاقتصاد من العلوم الأساسية التي يساعد الإمام بها على دراسة التاريخ ، إذ أن العوامل الاقتصادية ذات أثر فعّال في سير التاريخ . فالثروة الطبيعية في بلد ما تحدّد نوع الإنتاج الزراعي والصناعي ، ونوع التبادل التجاري ومدى نشاطه . وطريقة توزيع الثروة الطبيعية أو الأموال ومدى تركزها في يد طبقة أو طبقات معينة ، أو مستوى توزيعها بين فئات أكثر عدداً ، يؤثر في السياسة الداخلية للدولة ما ، ويؤثر في نظام الحكم بها ، وفي مستوى الرخاء أو الفقر ، وفي حياة الشعب ، وفي علاقة طوائفه بعضها ببعض ، ويؤثر في مستوى

ال عمران ونهوض الحضارة أو تدهورها ، وتؤثر الظروف الاقتصادية في علاقة الدولة بالعالم الخارجى ، سواء أكان ذلك في الناحية الاقتصادية البحتة ، أم في العلاقات السياسية ، وكذلك تؤثر في مستوى قوتها العسكرية ومركزها في المجتمع الدولى .

ومن الأمثلة على أثر الظروف الاقتصادية في مجرى التاريخ ، ما نلاحظه من أن العامل الاقتصادى كان من بين العوامل الهامة التى أدت إلى اندفاع العرب — عند ظهور الإسلام — من شبه الجزيرة ، التى يغلب على أكثرها الطبيعة المحببة ، إلى سهول العراق الفسيحة وربوع الشام المورقة ، ويرجع ثراء الممالك والبنادقة وقوتهم في أثناء العصور الوسطى ، إلى مرور التجارة العالمية بأراضيهم ، وكان تحول طريق التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح إيذاناً بتدهورهم جميعاً ، كما أشرنا إلى ذلك منذ قليل . ومن الأمثلة في هذا الصدد ما كنا نجد من أن احتياج البندقية إلى قمح الدولة العثمانية ، كان من بين الأسباب التى جعلت البندقية تجنح إلى مسالمة السلطان العثمانى عند ما كان يهددها بمنع إرسال القمح إلى أراضيها ، في القرنين الخامس عشر والسادس عشر .

وكذلك نجد أن الانقلاب الصناعى الذى حدث في أوروبا في القرن الثامن عشر نتيجة للمخترعات الحديثة ، قد أحدث ثورة في النظم الاقتصادية ، مما أملى على دول أوروبا الغربية سياسة التوسع والاستعمار للحصول على المواد الخام ، ولإيجاد أسواق لتصريف المنتجات الصناعية .

ولقد حاول كل من نابليون وإنجلترا استخدام السلاح الاقتصادى ، من بين الوسائل الأخرى ، للقضاء على الآخر ، في ذلك الصراع العنيف الذى نشب بينهما . فكانت حملة نابليون على مصر في أواخر القرن الثامن عشر تهدف فيما تهدف إليه إلى تهديد مركز إنجلترا الاقتصادى في الهند . وكذلك ضرب كل منهما الحصار الاقتصادى على الآخر لكى يحمله على الاستسلام والخضوع .

والظروف الاقتصادية واضحة الأثر في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) وفي الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) ، وفي العلاقات بين الدول الكبرى والصغرى بعضها وبعض ، وهى من الأسباب الرئيسة للمشاكل والاتجاهات المختلفة البادية في شتى أنحاء العالم ، لدى الشعوب والأمم الكبيرة أو الصغيرة ،

كذب لقد
الكرامه الجها
لقد

العريقة أو الناشئة ، المتقدمة أو الناهضة أو البدائية . وستظل الظروف الاقتصادية عاملاً هاماً في توجيه مصائر الشعوب بل الإنسانية جميعاً ، وقد يؤدي التنافس في سبيلها إلى كوارث وويلات تحل بالبشرية ، كما يمكن أن يؤدي التفاهم والتقدير المتبادل في شأنها إلى أن تسلك البشرية في حياتها سبيلاً معقولاً .

وهذه أمثلة على أهمية الظروف الاقتصادية التي تُعدّ عنصراً أساسياً — ولكنه ليس وحيداً — في فهم وتفسير التاريخ . فينبغي على الباحث في التاريخ أن يُلِمَّ بتاريخ الحركات الاقتصادية ، ويدرس الأحوال الاقتصادية للعصر أو الناحية التاريخية التي يتناولها بالدراسة ويرغب في الكتابة عنها .

والأدب وثيق الصلة بالتاريخ ، فهو مرآة العصر ، وهو تعبير عن أفكار الإنسان وعواطفه ، وهو ينصح عن دخائل البشر ويصور أحلامهم وأمانهم ، ويرسم نواحي مختلفة من حياتهم الواقعة ، من حياة الأفراد أو الجماعات ، ومن حياة المدينة أو الريف ، بل ومن النظم ، ومن الحال الاقتصادية ، ومن العلم والفن ، ومن الحرب والسلام ، ومن كل ما يقع تحت حسّ الإنسان ويدخل في نطاق إدراكه أو تصوّره .

فالأدب المصرى القديم، مثلاً، على الرغم من قلة ما وصل إلينا من آثاره ، يساعد الباحث في التاريخ على فهم نواح مختلفة من الحياة المصرية القديمة . فالبيئة المصرية بطبيعتها وتقاليدها وأحداثها قد أوجت إلى الكتّاب المصريين القدماء بالتعبير عن مشاعرهم بلغة أدبية مؤثرة . فهم كتبوا عن الآلهة وعن الحياة الآخرة ، وكتبوا في الغزل وصوروا الحب والتمنّع والغيرة والشجن ، وأنطقوا الطير والشجر ، وتغنوا بجمال الطبيعة ، ودعوا إلى التمتع بالحياة قبل فوات الوقت ، ودوّنوا قصصاً خيالياً رسموا فيه حياة الأبطال ، ونظموا الأناشيد والأغاني ، وكتبوا في الأدب التعليمي لتهديب الأبناء والتلاميذ ، وتركوا آثاراً في فن الحكم والسياسة وفي أحوال المجتمع ، كما حملوا على التقاليد ، وأظهروا عقولاً حرة تدعو إلى التفكير والجدل . فهذه الصور الأدبية كلها تشرح حياة المصريين القدماء في نواح كثيرة ، ولا يمكن لدارس أن يُقبل على بحث تاريخهم دون أن يتذوق أشياء من ثمرات أدبهم ، التي تُعينه على فهم عقليتهم وعاداتهم وحياتهم ، وبذلك

تصبح دراسة تاريخهم أسهل عليه وأيسر .

والباحث في ناحية من التاريخ الإيطالي في القرن الرابع عشر مثلاً ، لا يمكنه أن يفهم موضوع بحثه دون دراسة آثار دانتي الأدبية * . فهو يصور في كتاباته العواطف الإنسانية ، ويرسم الإنسان الذي يتألم والذي يتعرض للخطيئة ، ويصور القلب المملء بالأسرار ، ويرسم اليأس والأمل ، والغلظة والرقّة ، والطفان والحريّة ، والظلم ، والعدالة ، والشقاء ، والسعادة ، والكراهية والمحبة . وتشرح آثاره الأدبية مساوئ العصر الذي عاش فيه ، وتبين رغبته وأمله ووسائله في إصلاح المجتمع البشري ، بتحرير الناس من أدرانهم ، وبتعليمهم وتهذيبهم وصقلهم ، حتى يكونوا مواطنين صالحين ، ثم بالقضاء على الأحزاب السياسية والمنازعات الداخلية ، وإيجاد إمبراطور عالمي يبسط عدالته ورعايته على أنحاء العالم وينظّم العلاقة بين كل دولة ورعاياها ، وبين الدول بعضها وبعض . وكذلك كان من وسائل إصلاحه للمجتمع البشري ، الدعوة إلى فصل السلطة الإمبراطورية الزمنية عن السلطة البابوية الدينية ، وتآلفهما معاً على السير بالعالم في طريق الأمن والسلام والرفاهية ، وهذا هو ما ظلّ يساور أذهان بعض الفلاسفة والمفكرين والساسة منذ أقدم العصور حتى الوقت الحاضر .

فكتابات دانتي المتنوعة تشرح — فيما تناوله — هذه النواحي المختلفة في الحياة الإيطالية في أواخر العصور الوسطى ، وتمهّد لعصر النهضة فالعصر الحديث ، والإلمام بها شيء ضروري لتناول كل ناحية من تاريخ ذلك الزمان ، ولا نبالغ إذا قلنا إن الإلمام بأشياء من آثار دانتي الأدبية أمر ضروري لدراسة كل ناحية في التاريخ أو المجتمع الإيطالي حتى الوقت الحاضر .

* دانتي أليجييري (١٢٦٥ - ١٣٢١) (Dante Alighieri) أحد عظماء الشعراء في العالم ويعد واحداً من العباقرة الأربعين أو الخمسين الأوائل في تاريخ البشرية . عاش حياة متأرجحة وتعرض لأهواء السياسة الحزبية وقاسى من حياة المنفى . وامتاز برهافة الحس وصدق القول ودقة التعبير . وأعظم آثاره الأدبية هي « الكوميديا » التي سميت فيما بعد بالإلهية . وهي ثلاثة أقسام الجحيم والمطهر والفردوس . وقد استمدّها من عناصر وثقافات متنوعة من القديم والحديث ، ومن الشرق والغرب والجنوب ، ومن الأسطورة والتاريخ والسياسة والعلم والدين واللاهوت والفلسفة والطبيعة والمجتمع والفن ، كما استمدّها من ذاته . ومع أن العالم الآخر هو مسرح الكوميديا فهي تمج بصور الدنيا والحياة على الأرض . وقد استوحى منها بعض أهل الفنون التشكيلية والموسيقية عناصر في إنتاجهم الفني . وقد أراد دانتي بكتابتها أن يعرض عما ناله في حياته من العسف ونكران الجميل ، وأن يقيم عالماً يسوده الحق والعدل والصفاء والحريّة والسلام .

والقياس صحيح بالنسبة لضرورة الأدب العربي لدراسة موضوعٍ ما من التاريخ العربي، أو بالنسبة لأهمية الأدب الإنجليزي لفهم التاريخ الإنجليزي، وهكذا. ودراسة الأدب بصفة عامة توسع عقل الإنسان وتصلق نفسه وتجعله أقدر على الفهم والاستيعاب. ولا بد للراغب في كتابة التاريخ من أن يتذوق الشعر لكي يفهم ملكة الخلق والابتكار، ويلزمه أن يقرأ شيئاً من القصص الأدبي لكي يتعلم فن عرض الموضوع، وإبراز الحوادث الهامة، وبحث الشخصيات الأساسية والثانوية، ووضع التفاصيل والحزنيات في المكان الملائم، وإحكام الإطار العام للموضوع الذي يدرسه، وإثارة انتباه القارئ، وجعله قادراً على استيعاب ما يُقدم إليه وتذوقه. ويحسن بدارس التاريخ كذلك أن يلمّ بشيء من مذاهب النقد الأدبي، إذ أن دراسة حياة الأدباء، وتحليل آثارهم وتذوقها، ونقدها من ناحية اللفظ والموضوع والمعنى تقدّم للمؤرخ ذخيرة قيمة تُعينه في دراسته التاريخية. والإلمام بنواحٍ من فنون الرسم والتصوير والنحت والعمارة الخاصة بعصر ما، تساعد كذلك على فهم تاريخه. وهذه الفنون — كالأثار الأدبية — مرآة للعصر. فهذه الفنون في مصر القديمة، أو في آشور، أو في الهند أو في الصين، أو في اليونان، أو في إيطاليا أو في فرنسا، تعكس جميعها صوراً دقيقةً من حضارات تلك البلاد، وتبين كثيراً من خفايا أهلها ومن حياتهم الواقعة ومن تقاليدهم ونظمهم وأحلامهم وأمانهم.

فمن يرغب في دراسة ناحية من تاريخ عصر النهضة في إيطاليا — مثلاً — يلزمه أن يعرف شيئاً من الفنون التشكيلية في أواخر العصور الوسطى ثم في عصر النهضة ذاته. وإن آثار تيشيمايوى^(١) وجوتو^(٢) في فن التصوير لتوضح كيف

(١) جوفاني تيشيمايوى (Giovanni Cimabue. ١٢٤٠ - ١٣٠٢) المصور الإيطالي الذي يعد من رواد الفن الحديث، وربما كان معلماً لجوتو. وقد شرع في الخروج على تقاليد الفن البيزنطي من حيث محاولته التعبير عن شيء من مكنون النفس الإنسانية، من طريق سمة الرؤوس وشكل الأعين وملامح الوجوه، التي بدأ يظهر عليها شيء من التفاوت التدريجي. ومن أعماله صورة «القديس يوحنا» في كاتدرائية پيزا و«صور الفريسكو في كنيسة القديس فرنسيسكو العليا» في أسيسي، وتنسب إليه صورتان «للغذاء والطفل والملائكة» في متحف الأوفيتزي في فلورنسا وفي متحف اللوفر في باريس.

(٢) أمبرودجيو دي بوندوني المعروف بجوتو (حوالي ١٢٦٦ - ١٣٣٧. Ambrogiro di Bondone detto Giotto) المصور الإيطالي الذي يعد أبا الفن الحديث. مضى في الخروج على تقاليد الفن الوسيط، وتبدو على وجوهه وأعينه علامت التفكير، وأعطى صورته عنصر البساطة والدراما وحقق فيها شيئاً من العمق. ومن آثاره «مشاهد من حياة يعقوب وأنا والغذاء ماريّا» ومن «حياة المسيح وآلامه» في كنيسة الأرينا في =

عبر مصورو العصر عن محاولة الخروج على روح العصور الوسطى ، والسعى إلى التجديد والابتكار في التعبير عن شيء من مكنون النفس البشرية ، من طريق ما يبدو في حركة الأعين وسمه الوجوه ، ذلك المكنون الذي لم تكن روح العصور الوسطى تستسيغ أو تقوى على الإفصاح عنه ، باعتباره شيئاً من أسرار الله . وبالتدرج أخذ أهل الفنون — من رجال فن التصوير أو فن النحت — مثل بوتيتشيلي^(١) ، وليوناردو دا فنشي^(٢) ، ورافاييلو^(٣) ، وميكلائنجلو^(٤) — أخذوا

= يادوا . ورسم « صوراً من حياة القديس فرنسيسكو » في الكنيسة العليا في أسيسى . ومن صورته أو من صور تلاميذه « صورة داني » في شبابه في متحف البارجلو في فلورنسا . وشرع في إقامة « برج الناقوس » لكاتدرائية فلورنسا . وقد اضمحل أثره الفني في أواخر القرن ١٤ ولكنه عاد إلى الظهور في فن مازاتشو وميكلائنجلو .

(١) ساندرو بوتيتشيلي (حوالي ١٤٤٥ - ١٥١٠ . Sandro Botticelli) ربما كان أكثر مصوري عصر النهضة شاعرية ويمتاز فنه بالركة واستحياء الطبيعة والأساطير والإنسان ، وخطوطه مليئة بالحركة والحياة وعنصر الدراما . وعمل في فلورنسا في زمن آل مديتشي . ومن آثاره « صورة الربيع » و « صورة ميلاد فينوس » في متحف الأوفيتري في فلورنسا . وله صور في كنيسة سكستوس في الفاتيكان ، واستوحى من كوميديا داني رسوماً أصولها موجودة في الفاتيكان ، وهي منشورة في بعض طبعات الكوميديا أو بعض ترجماتها .

(٢) ليوناردو دا فنشي (١٤٥٢ - ١٥١٩ . Leonardo da Vinci) من أعظم رجال الفن في العالم . ولد في فنشي بالقرب من إيمبولي . وهو ابن غير شرعي . تتلمذ على فيروكيو في فلورنسا . وامتاز بتعدد ملكاته واتساع ثقافته . برع في الطبيعة والميكانيكا وفي تصميم آلات الحرب والهندسة والجسور والقلاع والأسوار وفي الحفرافيا والتشريح والموسيقى والشعر والنحت والتصوير . وكان هادئ الطبع قوى المضلات جميل الهيئة . وكان أشبه بإله بين البشر ، ولم يعيش النساء ، ولم يكن قلاع الضخمة على قلب المرأة المتغير ، وأحب الناس جميعاً كأبنائه . ويمتاز فنه بالعمق والبناء الهندسي والركة والجمال والتعبير عن مكنون النفس الإنسانية . ومن آثاره نسختان من « عذراء الصخور » إحداهما في متحف اللوفر في باريس والأخرى في المتحف الوطني في لندن ، وصورة « العشاء الأخير » في كنيسة سانتا ماريا دلي جراتزي في ميلانو ، و « مونا ليزا » أو « الجوكوندا » في متحف اللوفر في باريس . وقضى سنواته الأخيرة في قلعة كلوبقرب مقر فرنسوا الأول في أمبواز على نهر اللوار .

(٣) رافاييلو سانزيو (١٤٨٣ - ١٥٢٠ . Raffaello Sanzio) من أعظم رجال التصوير في العالم . ولد في أوربينو . وعلى الرغم من أنه نشأ في الريف ولم يلق مالمقيه ميكلائنجلو من الرعاية في صباه فقد بلغ فنه مستوى معاصريه ليوناردو دا فنشي وميكلائنجلو . درس في فيروكيو ودجا في مرسم البيرودجينو وفي مرسم پيتوريكيو . وكان جميل الصورة رقيق الحاشية وامتاز فنه بالركة واللطف ثم نما فنه وتأثر بليوناردو وميكلائنجلو . وكان غزير الإنتاج . ومن آثاره صورة « صلب المسيح » في المتحف الوطني في لندن و « تنويع العذراء » في متحف الفاتيكان و « زواج العذراء » في متحف بريرا في ميلانو و « عذراء الجرانديوك » في متحف بيتي في فلورنسا و « سان جورج والتنين » في المتحف الوطني في واشنطن و « لقاء ليو الأول وأتيليا » و « النار في البورجو » وهذه كلها في متحف الفاتيكان . و « جوليو الثاني » في متحف الأوفيتري في فلورنسا و « ليو العاشر » في متحف بيتي في فلورنسا و « التجلي » في متحف الفاتيكان .

(٤) ميكلائنجلو بوناروتي (١٤٧٥ - ١٥٦٤ . Michelangelo Buonarroti) من أعظم رجال =

يستوحون تراث الأقدمين في الشرق والغرب ، كما استوحوا زمانهم وبيئاتهم ، واستلهموا مكنونات نفوسهم وما انطوت عليه جوانحهم ، ورسموا المنظور والعمق ، وصوروا المادة ، واستخدموا الأشكال الهندسية ، ورسموا رؤى الطبيعة الساحرة ، وشرّحوها الجسد ، واعتبروه هيكلًا للروح : وصار لكل جزء فيه عندهم مبنى ومعنى ، وأصبح كل خط من خطوطه وكل وضع أو لفطة أو حركة أو نظرة منه موضوعًا للتأمل والدرس والاستلهاً . وبذلك تخلّصوا من قيود الزمن السابق عليهم وأوضاعه ، وعبروا عن خفايا النفس البشرية ، وانطلقوا في آفاق من الحرية والخلق والإبداع ، وقدّموا لإيطاليا وللعالم روائعهم الخالدة .

وإن الإلمام بشيء من فن العمارة القوطية ، في فرنسا — مثلاً — في أثناء القرنين الثاني عشر والثالث عشر ، لأمرٌ ضروريٌّ لِمَن يريد أن يدرس ناحية من تاريخها في ذلك الزمان . فلقد قدم هذان القرنان نماذج رائعة من فن العمارة القوطية مُمثلاً في تلك الكاتدرائيات العظيمة التي انبثقت في كثير من الأنحاء ، ونشأت كشجرة لما سبقها من النمو التدريجي الروحي والعقلي والفني ، منذ العصر القديم حتى زمانها . وقد تفانى الجميع ، من أغنياء وفقراء ، ومن رجال دين وملوك وأمراء ورجال أعمال وأصحاب حرف وعمّال ، في بذل أموالهم وجهودهم المتنوعة جيلاً من بعد جيل ، في صمت وصبر وجلد ودأب ، يحدوهم إيمان عظيم .

= النحت والتصوير في العالم إن لم يكن أعظمهم . ولد في كابرزي في الأراضي الفلورنسية . التحق بمدرسة جبرلاندايو ودرس آثار جوتو ومازاتشو واختاره لورنتزو العظيم للإقامة في قصره حيث اعتنى برتوليدو تلميذ دوناتيلو بتدريبه الفني . حفظ ميكلائنجلو على الأقل أجزاء من كوميديا دانتي عن ظهر قلب ، ومزج في فنه بين آراء الأفلاطونية المحدثة وتعاليم سافونارولا وروح دانتي . وكل الآراء والأمانى والمحن التي أحاطت بفلورنسا وروما ، وكل ما أحسه في عزلته السامية ، أعطى فنه طابعاً من الألم والقوة والرقّة والجمال والسمو في آن واحد ، واكتشف لغة الجسد ، وكان يسمى بميكلائنجلو الإلهي . وكان يحس الغيرة من ليوناردو دا فنشي ومع ذلك فقد اكتسب منه مزيداً من الحيوية في رسم الحركة وفي التعبير عن مكنون النفس . ومن صور « الأسرة المقدسة » في متحف الأوفيزي في فلورنسا ، و « صور السقف في كنيسة سستو » و « صورة الحكم الأخير » وهي في كنيسة سستو ، و « صلب القديس بطرس » و « هداية القديس بولس » وهما في قبة كنيسة القديس بطرس . ومن آثاره في فن النحت « باخوس » في متحف البارجلو في فلورنسا ، و « الپيتا » في كنيسة القديس بطرس ، و « داود » في متحف الأكاديمية في فلورنسا ، و « الأسيران » في متحف اللوفر في باريس ، و « عذراء بروج » في كنيسة نوتردام في بروج في بلجيكا ، و « موسى » في كنيسة سان پيترو إن فنكولو في روما ، و « الليل » و « النهار » على قبر جوليانو دي مديتشى ، و « الفجر » و « المساء » على قبر لورنتزو دي مديتشى في فلورنسا . ومن آثاره في فن المعمار « قبة كنيسة القديس بطرس » . وله شعر رقيق . ومات في روما ، وأعيد دفنه في كنيسة سانتا كروتشي في فلورنسا .

وظهرت الكاتدرائيات العظيمة فسيحة الأرجاء ، مُدبَّبة الخطوط والأقواس ،
تغمرها أطيايف من النور الممتزج بألوان رسومها على ألواح نوافذها الزجاجية العالية ،
وبدت خفيفةً ، متوثبةً ، شاحخةً ، منطلقةً ، نزاعةً إلى أجواز الفضاء اللانهائى .
وعلى أبواب الكاتدرائيات وحوائطها وأعمدتها ونوافذها وأبراجها وفي جوّها ، شهد
أهل العصر براعم جديدة تفتّح معبرةً عن بزوغ ربيع مزدهر جديد ، وسمعوا
ألحانًا تأخذ بمجامع قلوبهم وتسمو بهم إلى أعلى عليين ، وقرأوا فصولاً من
الكتاب المقدس ، ومن حياة الأنبياء والبطارقة والقديسين ، ومن حياتهم الفكرية
واليومية . وأصبحت الكاتدرائية تمثّل عنصرًا جوهريًا في حياة الناس وفكرهم وفي
دنياهم ودينهم . وكان الناس يأتون إليها ويذهبون جيلًا في إثر جيل ، بينما تظل
هي شاحخة صامدة على الزمان أبدًا .

وبذلك نجد الكاتدرائية القوطية تعبر أصدق التعبير عن روح العصر الذى
أذن بميلاد حضارة جديدة ، أخذت تخلص رويدًا رويدًا من آراء الفكر
المدرسى ، ويتجه فيها النظام الإقطاعى إلى أن يُسلم زمام الأمور بالتدريج إلى
المدن النامية الجديدة ، وإلى الروح القومية الوطنى الجديد . وكذلك تفسر الكاتدرائية
القوطية عناصر جوهرية في بناء الحضارة الأوروبية الحديثة النزاعة إلى الآفاق
اللانهاية أبدًا * .

وكيف يمكن لِمَنْ يرغب في دراسة ناحية من تاريخ عصر النهضة في إيطاليا
بخاصة ، أو من تاريخ إيطاليا بعامة أو ناحية من تاريخ فرنسا مثلاً — كيف
يمكنه أن يستوعب ما يدرسه منها ويدرك دخالها ، دون أن يكون ذا حظ مناسب
من هذه الثقافة الفنية التشكيلية أو المعمارية ؟ لقد أدركت الجامعات ومعاهد العلم

* من الأمثلة على الكاتدرائيات القوطية في فرنسا نجد كاتدرائية نوتردام في شارتر على مقربة من
جنوب غربى باريس ، وأنشئت خلال فترات من النصف الأول من القرن ١١ إلى النصف الأول من القرن
١٣ ، وظلت تدخل عليها إضافات وتحسينات خلال القرون ١٦ و ١٧ و ١٨ . وكذلك كاتدرائية
نوتردام في رانز على مقربة من شمال شرق باريس ، وبدئ في إنشائها في أوائل القرن ١٣ واكتملت في
أوائل القرن ١٤ وظلت تدخل عليها إضافات وتحسينات في ذلك القرن . وقد أصيبت بأضرار بالغة في أثناء
الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) ولكن أعيد ترميمها وإصلاحها . وكذلك نجد كاتدرائية
نوتردام في باريس القائمة في جزيرة السيتيه وسط نهر السين ، وأنشئت منذ أواخر القرن ١٢ واستكمل بناؤها
بفنونه وتحفه في منتصف القرن ١٤ ، وأدخل عليها شيء من الإضافة والإصلاح في القرن ١٩ ، وتعد
الكاتدرائية الرئيسة في فرنسا .

فى كثير من أنحاء العالم المتحضر أهمية هذه الناحية ، فأدخلت هذا النوع من الثقافة الفنية — من حيث هى ثقافة فحسب — فى مناهج الدراسة فى كليات الآداب بها ، إلى حدّ إنشاء الكراسى الخاصة بالأساتذة فى بعض الكليات . والمقصود بذلك أن تخدم هذه الثقافة الفنية سائر الدراسات الأدبية أو الإنسانية أو العلمية ، والتي من بينها دراسة التاريخ ، فضلاً عما فى هذه الثقافة فى حدّ ذاتها من السعى إلى السمو بالروح وتهذيب النفس . ومجمل القول هو أن دراسة شيء من فنون الرسم والتصوير والنحت والعمارة لعصر ما ، يُساعد على دراسة تاريخه والكتابة عنه .

والحال على هذا المنوال بالنسبة لفنون الموسيقى وما يرتبط بها من فنون المسرح والرقص ، التي تُعدّ كذلك من المرايا الصادقة التي تعكس أو تكشف عن كثير من الوقائع والحقائق الخاصة بعصور التاريخ ، والتي لا تكفى الكتابات التاريخية أو الوصفية أو الأدبية فى التعبير عنها . فمن يرغب فى دراسة ناحية من تاريخ العصور الوسطى ، يحسن به أن يلمّ بأشياء عن الألحان الجريجورية الكنسية التي تصوّر إيمان الناس وشكواهم مما حلّ بهم من اضطراب الحياة فى جزء كبير من قرونها المتتابعة ، وابتهالم إلى الله أن يرفع عنهم ما نزل بهم من المحن ، كما توضّح تفانى بعض رهبانهم فى محبة الله والبشر^(١) . وكذلك يجمل به أن يعرف أشياء عن الألحان الشعبية — ذات النغمة الواحدة — أى المونوفونية — التي كانت تصدح بها آلات شعراء التروبادور ، المتأثرة بألحان شعوب المشرق حتى بلاد الهند ، والتي كان أولئك الشعراء يؤدونها أحياناً مصحوبةً بحركات الرقص الجماعى الدائرى أو المتقابل وأحياناً مصحوبةً بالغناء ، والتي لا يزال المدرّس والمحفوظ والمسجّل منها يُبنى عن أوجه الشبه والتأثير المتبادل بين تراث الشرق والغرب^(٢) . وكذلك ينبغى عليه أن يدرك شيئاً عن النموّ الموسيقى المتدرّج

(١) الألحان الجريجورية (Gregorian Chants) مجموعة كبيرة من ألحان الموسيقى الدينية ترجع إلى أصول قديمة وثنية وعبرية ووسطية ، ويرجع أساس نموها إلى صدق الرهبان وإخلاصهم وإحساسهم بحال العالم فى العصور الوسطى وتطلّعهم إلى عالم أفضل فى الدنيا والآخرة ، بتمجيد الرب والتقرب إليه ، وبالتفانى فى محبة الله والبشر . وعنى المختصون بدراستها وتسجيلها فى القرن الحالى .

(٢) موسيقى التروبادور (Troubadour) هى موسيقى الشعراء المبتكرين من الأمراء والنبلاء والفرسان ومن الشعراء الطوائف الذين ظهروا فى البروقنس فى جنوب فرنسا من أواخر القرن ١١ إلى أواخر =

بظهور الألحان المسماة بالألحان، البوليفونية، المتعددة في درجات الأداء، المفارقة المتقابلة المتجاوبة الصاعدة الهابطة المتألقة، التي اتضحت في التوزيعات الموسيقية المتنوعة، والتي استطاعت بالتدريج أن تعبّر عن كثير مما يعتمل في نفوس البشر من المعاني، وما يقع تحت حسّهم من المشاهد. ويحسن به أن يتذوّق أشياء من فنون المسرح الديني أو المشاهد التمثيلية التي كانت تُقام في ذلك الزمان^(١).

وإن تذوّق طرف من موسيقى العصر المسمى بما قبل الرومنسي في مجالى الفن والأدب في القرنين السابع عشر والثامن عشر، والتي تبلورت في روائع الألحان التي ألفها أمثال بالسترينا^(٢)، أو مونتفيردى^(٣)، أو فيقالدى^(٤)، أو باخ^(٥)،

= القرن ١٣. وهم متأثرون بفن الأندلس والمشرق. وبقي شيء من ألحانهم التي درست وسجلت في أوروبا، ويوضح الاستماع إليها مدى العلاقة بين ألحانهم وألحان المشرق حتى الوقت الحاضر، وإن كان العالم الغربي قد تطورت موسيقاه وتمت منذ ذلك الزمن حتى الآن، بناء على الدراسة والثقافة ورهافة الحس وحسن الذوق والإخلاص والعبقرية.

(١) يتضح هذا بدراسة بعض المشاهد الدينية المعاصرة مثل الفصول التي كانت تستوحى من الكتاب المقدس مثل «تمثيلية دانيال» أو «تمثيلية آدم» أو بعض ما كان يقام في الأعياد الدينية، وما كان يشمل عليه من الترمم والإنشاد والحوار باللهجات العامية، وما تضمنته ذلك كله من العنصر الدرامى أمام القدر، وما احتوى عليه أحياناً من ألحان التروبادور وأغانهم، في القرنين الثاني عشر والثالث عشر.

(٢) جوفاني بيرلويديجي دا بالسترينا (١٥٢٥ - ١٥٩٤ . Giovanni Pierluigi da Palestrina) من أعلام الموسيقى الدينية في إيطاليا ولد في بالسترينا بقرب روما ومات في روما. عمل في خدمة الكنيسة وهضم وبلور كل ما حققته الموسيقى الدينية في القرن ١٦، وله ترانيم وقداصات كثيرة وسمى بأبى الموسيقى. وكان قساً في فترة من حياته.

(٣) اكلاديو مونتفيردى (١٥٦٧ - ١٦٤٣ . Claudio Monteverdi) موسيقى إيطالى ولد في كريمونا وارتحل في إيطاليا وسافر إلى الفلاندر والجبر ومات في البندقية. اشتهر في ميدان الأوبرا ومن مؤلفاته «أورفيو» و«عودة أوليسيس» وله ترانيم دينية. وكان قساً.

(٤) أنتونيو فيقالدى (١٦٨٥ - ١٧٤١ . Antonio Vivaldi) موسيقى إيطالى عظيم فيما قبل العصر الرومنسي. ولد في البندقية وارتحل في إيطاليا وسافر إلى هولندا والنمسا ومات في فينا. وضع أكثر من ٢٥٠ كونشرتو ومنها ما هو للكان أو الفلوت أو التشلو كما وضع قداصات دينية وأوبرات، وقد تأثر به باخ إلى حد أنه نسخ وأعاد كتابة بعض ألحانه للهانس سكورد. وتتراوح موسيقاه بين الرقة والهدوء والسرعة والهجة والأسى والشجن والصوفية. وعاش أغلب وقته في البندقية مشرفاً على ملجأ للفتيات اللقيطات اللائى كان يجعل منهن عازفات ماهرات للموسيقى. وكان يطلق عليه لقب القسيس الأحمر بسبب لون شعره. وقد ذاع صيته في بلاده وفي أوروبا في أثناء حياته، ولكن أهملت موسيقاه بعد وفاته، وربما قبيل ذلك، وظل مجهولاً حتى استرد باخ شهرته، وعندئذ كشف فن هذا الفنان العظيم.

(٥) جان سباستيان باخ (١٦٨٥ - ١٧٥٠ . Johann Sebastian Bach) الموسيقى الألماني الشامخ فيما قبل العصر الرومنسي ولد في أيزيناخ وارتحل في ألمانيا ومات في ليبزج. وضع كثيراً من الألحان الدينية والدنيوية. وفي موسيقاه رقة وعدوبة وحنين وإبهال وصوفية وتجريد. ومن أشهر ما ألفه «آلام المسيح بحسب رواية القديس متى». وله سوناتات وكونشرتوات ومنتابيات وفوجات وقداصات =

أو هيندل^(١) ، والتي تتضمن ألحاناً علوية أو ألحاناً تصف الطبيعة ، أو ألحاناً دينية تعبّر عن عذاب البشرية وخلاصها ، أو ألحاناً تعبّر عن نواح من خفايا النفس البشرية — يساعد بلا ريب في جعل المتذوق أقدر على فهم روح هذين القرنين ، وأقوى على الكتابة في الموضوع التاريخي الذي يقع اختياره عليه منهما بخاصة ، أو في دراسة التاريخ والكتابة عنه بعامه .

وبعض موسيقى بيتهوفن — مثلاً — تعبّر عن ثورته أو حملته على طغيان نابليون على أوروبا ، في مطالع القرن التاسع عشر ، وعلى الأخص سيمفونيته الثالثة المسماة بالبطولة ، التي تُعدّ نقداً موسيقياً عارماً لطغيان الفرد ، لم يكد يفهمه أحد في زمانه^(٢) . وموسيقى فيردى في بعض أوبراته — مثلاً — تُعدّ كذلك حملةً صادقةً على الطغاة وانتصاراً لدعاة الحرية في إيطاليا — بل في أوروبا والعالم — في أثناء القرن التاسع عشر^(٣) . وإن المتذوق لأشياء من فهما يصبح دون شك

= للآلات الوترية والفلوت والأورغن . وتزوج مرتين وأنجب عشرين ولداً وبنتاً ، وكف بصره في آخر عمره . وأهمل أمره بعد حوالى القرن من وفاته ، ومن مكشفيه فيلكس مندلسون في القرن التاسع عشر .

(١٠) جورج فردريك هيندل (١٦٨٥ - ١٧٥٩ . George Frederic Haendel) الموسيقى الألماني الشامخ فيما قبل العصر الرومنسى . وكان مولده في هال . وهو ابن رجل مارس الحلاقة والجراحة ، وولد لأبيه بعد أن تجاوز الستين وبعد أن تزوج من امرأة شابة عقب نجاته من مرض كاد يودى بحياته . درس القانون إزاء إصرار أبيه ولكنه اتجه إلى الموسيقى . وارتحل إلى إيطاليا . وانتقل إلى إنجلترا حيث اكتسب الجنسية الإنجليزية في عهد جورج الأول الألماني الأصل . وخينا أراد الزواج اشترطت عليه أسرة فتاته أن يترك الموسيقى التي كانت عندهم مهنة غير مشرفة ، فلم يتزوج سوى الموسيقى . وتمتاز موسيقاه بالرقّة والعدوبة والضحامة وبعض الصوفية والدrama . وكتب كونشيرتوات وسوناتات ومتناوعات للآلات الوترية والفلوت والأورغن . وله ألحان دينية مثل « المسيح » و « البعث » و « سليمان » . ووضع أوبرات مثل « برنيس » و « يوليوس قيصر » و « أورلاندو » وكف بصره في أواخر حياته . ومات في لندن .

(٢) لودفيج فان بيتهوفن (١٧٧٠ - ١٨٢٧ . Ludwig Van Beethoven) يعدّه بعض النقاد أعظم الموسيقيين طراً . ولد في بون وهو ألماني من أصل هولندي وقضى أغلب عمره في فيينا . كان حاد المزاج معتداً بنفسه . وكان أول من رفع مقام رجال الموسيقى من مجرد الأتباع في قصور الملوك والأمراء إلى مقام رجال الفن المحترمين . وتعطش إلى الحب دائماً ولكنه لم يظفر به أبداً . وعانى من ضعف السمع حتى فقدّه تماماً في السنوات الخمس الأخيرة من حياته . وتمتاز موسيقاه بعناصر من القوة والضحامة والرقّة والعدوبة ، وفيها الطموح والسمو والبهجة والسعادة والأسى والشجن والصوفية على السواء . وهو المعبر بموسيقاه عن عصر الاستنارة والحرية وكان يكره الاستبداد في شتى صوره . ومن أعماله الرباعيات الوترية والسوناتات والكونشيرتوات والسمفونيات التسع وأوبرا « فيدليو » و « القداس الكبير » . وودعه إلى مقبره الأخير ٢٠٠٠٠ نسمة من أهل فيينا .

(٣) جوسيبي فيردى (١٨١٣ - ١٩٠١ . Giuseppe Verdi) مؤلف الأوبرات الإيطالي الشهير ولد في الرونكولى ومات في ميلانو . ومن آثاره « ماكبث » و « عطيل » و « فالستاف » و « ريجوليتو » و « التروفاتورى » و « الترافياتا » و « قوة القدر » ووضع « أوبرا عايدة » بناء على =

أقدر على فهم روح القرن التاسع عشر ، وما ساد من الصراع بين التقدم والرجعية وبين الطغيان والحرية ، وبذلك تصبح دراسته والكتابة عن أية ناحية من تاريخه أقرب إلى الواقع والحقيقة التاريخية .

وكما رأينا في فنون الرسم والتصوير والنحت والعمارة ، نجد أن كثيراً من الجامعات ومعاهد العلم في أنحاء العالم المتحضر ، قد أدركت أهمية الثقافة الفنية الموسيقية ، فجعلتها من بين مناهج الدراسة في كليات الآداب بها ، إلى حد إنشاء الكراسي الخاصة بالأساتذة . بل وتوجد في كثير من جامعات الغرب فرق موسيقية مكونة من الموهوبين من الأساتذة والطلاب ، الذين يقومون معاً بعزف روائع الموسيقى الكلاسية ، في جو من التفاهم والتآلف والمحبة . والمقصود بهذا أن تخدم هذه الثقافة الفنية سائر الدراسات الأدبية أو الإنسانية أو العلمية ، والتي من بينها دراسة التاريخ ، فضلاً عما في هذه الثقافة الفنية الموسيقية في حد ذاتها من العمل على تهذيب النفس والسمو بالروح .

ومن النواحي الهامة لمن يرغب في دراسة التاريخ وكتابته ، أن يعرف صورة عامة عما عرفه العالم عن التاريخ . فينبغي عليه أن يقرأ مختارات من بعض آثار المؤرخين السابقين القدماء منهم والمحدثين ، مثل هيرودوت^(١) ، وتوسيديد^(٢) ، وليثي^(٣) ،

= طلب الخديو إسماعيل مناسبة افتتاح قناة السويس في ١٨٦٩ ومثلت في القاهرة في ١٨٧١ . وتعتبر بعض مؤلفاته عن الروح الوطنية الناهضة للدفاع عن الحرية ، واعتبر رمزاً للوطنية الإيطالية في القرن التاسع عشر ، وكثيراً ما كان يصطدم بالرقابة على المؤلفات الموسيقية . وتزوج مرتين وأصبح عضواً في البرلمان الإيطالي بعض الوقت .

(١) هيرودوت (حوالي ٤٨٠ ق. م. - حوالي ٤٢٥ ق. م. Herodotus) يعرف بأبي التاريخ وهو من مواليد هاليكارناسوس في آسيا الصغرى . قام برحلات كثيرة منها أسفاره إلى اليونان وجنوبي إيطاليا ومصر وبابل ، ووضع كتابه في التاريخ الذي سجل فيه ما رآه وما سمعه وما قرأ عنه ، ويمتاز بملكة النقد والتحري بقدر ما كان ذلك مستطاعاً في زمنه .

(٢) توسيديد (حوالي ٤٦٠ ق. م. - حوالي ٤٠٠ ق. م. Thucydides) هو المؤرخ الأثيني . واشتغل بالجندية فكان أحد القواد في الحرب بين أثينا واسبرطة ، وحينما أخفق في هزيمة براسيداس ولم يستطع أن يخلص أمفيبوليس تقرر نفيه فعاش في المنفى ٢٠ سنة ثم عفى عنه . وضع كتاباً عن الحرب الهلنويزية ، ويعد من أهم المؤلفات التاريخية ، ومع أنه كان يميل إلى تركيز فقد امتاز بالعدالة على وجه العموم ، ويمتاز بأسلوبه المركز البياني وبطريقته العلمية من حيث التحري والربط بين الحوادث .

(٣) ليثي (٥٩ ق. م. - ١٧ م. Titus Livius) ولد في بادوا وعاش في روما . كرس حياته للأعمال التاريخية والأدبية فألف كتاباً في تاريخ روما . وعلى الرغم من تفضيله النظام الجمهوري فقد كان من المقرين إلى أغسطس قيصر . ووضع كتابه لتجديد روما وبيان الأسباب التي أصابت إمبراطوريتها بالاضطراب في القرن الأول قبل الميلاد . واعتبر الأساطير معبرة عن طبيعة الشعب الروماني وروحه . وطريقته ليست علمية أو نقدية بالموازنة بتوسيديد ولكن كتابته حية وأسلوبه واضح بليغ .

وما كياڤلى (١) ، وفيكو (٢) ، وجييون (٣) ، وميشليه (٤) ، ورائكه (٥) ،

(١) نيقولا ما كياڤلى (١٤٦٩ - ١٥٢٧ . Niccolò Machiavelli) هو السيامى والمؤرخ الفلورنسى من مواليد فلورنسا . عاش فى زمن سافونارولا وآل مديتشى وشغل بعض الوظائف فى حكومة فلورنسا وقام بسفارات دبلوماسية فى إيطاليا وفى فرنسا والتيرول . وفقد وظيفته بطرد آل مديتشى من الحكم وعانى من الحرمان . ووضع كتاب « الأمير » الذى استمد من ظروف إيطاليا المضطربة ، وهو عبارة عن آراء ونصائح للحاكم لكى يخرج بإيطاليا من الفوضى إلى حياة الاستقرار والسلام . وأصبح اسمه مقروناً بالغدر والخداع لبلوغ المآرب ، ولكن هذا لا يتفق مع حقيقة آرائه إذ أنه دعا إلى اتباع كافة الوسائل، حتى المنافية لقواعد الأخلاق والدين ، ليس لبلوغ مطلق الغايات بل لبلوغ الغايات النبيلة فحسب ، والى تهدف إلى مصلحة الدولة ، وإن كان هذا لا يمكن تطبيقه عملياً ، وما أندر أن يعترف أحد من الحكام أو من رجال السياسة بأنه كان له غايات شريرة . ودعا إلى تركيز السلطة فى يد الحاكم القوي فى فترة مؤقتة تنتهى إلى الحياة الديمقراطية الحرة القائمة على الانتخاب العام ، لأن اشتراك الرؤوس الحرة فى تدبير شؤون الدولة هو الوسيلة الوحيدة لصالح المجتمع . ومن مؤلفاته كتاب فى « تاريخ فلورنسا » وقد نظر فيه إلى فلورنسا ككائن حى وحاول أن يحلل عوامل الخلاف الداخلى وأثرها على السياسة الخارجية ، وعمل على إيجاد حل لمشكلات السياسة بدراسة أحداث التاريخ . وما كياڤلى آراء فى الاقتصاد وفى الدين وفى فن الحرب . وكتب رواية « ماندراجولا » التى تعد سابقة على بعض ما كتبه مولير فى القرن السابع عشر . ونثر ما كياڤلى واضح بسيط مركز ويعد أسلوبه مرحلة هامة فى نمو اللغة الإيطالية . وعلى الرغم من أن أغلب ما كتبه يدل على أنه كان رجلاً رزيناً مترناً لا يبدو على وجهه أثر الانفعال ، فقد كان فى الحقيقة رجلاً مرهف الحس عميق الشعور ، وتآلم كثيراً لانحراف ابنه فساداً . ونجده مثلاً فى آخر كتاب الأمير يتكلم بحماسة عن إيطاليا التى لا رأس لها . وكتب أيضاً شعراً ربما لا يعرفه الكثيرون ولكنه يفيض بالإحساس مثل :

إنى أوئل والأمل يزيد من عذابى ،
وأبكى والبكاء يندى قلبى المكدود ،
وأحترق ولكن احترق تحت سطح رقيق .

(٢) جوفانى باتيستنا فيكو (١٦٦٨ - ١٧٤٤ . Giovanni Battista Vico) الفقيه والفيلسوف والمؤرخ الإيطالى . ولد فى نابلى وعلم فى جامعته . أهم مؤلفاته « أسس علم جديد حول الطبيعة العامة للشعوب » و « القانون العالمى » . درس العلاقة بين تاريخ القانون وتطور العقل . وتاريخ البشرية عنده يتمثل فى سلسلة من عمليات التقدم التى تدرجت فى أدوار متتابعة من الإلهى إلى البطولى إلى البشرى ، وتتضح آثار ذلك فى نوع الحكومة وخصائص اللغة والأدب والتشريع ومشخصات الحضارة على وجه العموم .

(٣) إدوارد جييون (١٧٣٧ - ١٧٩٤ . Edward Gibbon) المؤرخ الإنجليزى . انتقل بين إنجلترا وسويسرا وزار فرنسا فى زمن دلامير وديدروكا زار إيطاليا . نشأ محباً للدرس والقراءة ووضع كتابه الشهير عن « انحلال وسقوط الدولة الرومانية » ويمتاز بأسلوبه الأدبى وبالذقة والتحرى فى استخلاص الحقائق التاريخية على وجه العموم ، وإن كان قد وقع فى أخطاء وتعميمات غير صحيحة ، كشفت عن حقائقها البحوث التالية على زمنه ، وذلك فى الجزء من كتابه الذى يغطى الحوادث من ٤٦١ إلى ١٤٥٣ .

(٤) جول ميشليه (١٧٩٨ - ١٨٧٤ . Jules Michlet) المؤرخ الفرنسى . علم التاريخ فى الكوليج دى فرانس . ومن مؤلفاته « تاريخ فرنسا » و « تاريخ الثورة الفرنسية » . ويمتاز بنجاحه فى بحث الماضى فى صورة جذابة وإن كان يعد غير محايد فى كتابته . وتسببت أفكاره الحرة فى تعطيل محاضراته بعض الوقت . وله أعمال أدبية تمتاز بأسلوبها الوجدانى مثل « الجبل » و « المصفور » .

(٥) ليوبولد فون رانكه (١٧٩٥ - ١٨٨٦ . Leopold Von Ranke) المؤرخ الألمانى . ولد فى ثورينجيا . درس الكلاسيات واللاهوت فى هال وبرلين . وعلم فى جامعة برلين . قام بأبحاث فى دور لأرشيف فى إيطاليا . كان من مؤيدى مترنيخ ولذلك فقد كرهه الأحرار . ومن مؤلفاته « تاريخ الملكيين النمانية والأسبانية » و « ثورة الصرب » و « البابوية الرومانية ، تاريخها ودولتها فى القرنين ١٦ و ١٧ » . =

والطبرى^(١) وابن خلدون^(٢)... وعليه أن يقرأ شيئاً من المؤلفات الحديثة في تاريخ العالم بعامة ، ثم يتزود بالقراءة عن العصر أو الناحية التي يرغب في تناولها بخاصة . وبذلك يلمّ بثقافة تاريخية عامة وخاصة ، كما يعرف الطرق المختلفة التي اتبعها المؤرخون في كتاباتهم ، ويتبين خصائصهم ومزاياهم وعيوبهم ، ويفيد بكل هذا فوائد عظيمة النفع . ولا يُعقل أن يعكف دارسٌ ما على دراسة ناحية تاريخية معينة فجأةً وتوّاً ، ودون أن يعرف موضع هذه الناحية من الدائرة المحيطة بها مباشرة ، ثم موضعها من الدوائر الأوسع نطاقاً ، بل وموضعها من العالم كله ، ولا يتأتى هذا بغير الإلمام بقدر مناسب من الثقافة التاريخية العامة والخاصة على السواء .

= ويعد من أوائل المؤرخين بالمعنى العلمى الحديث . وامتاز كأستاذ ومعلم ومدرّب للطلاب على البحث العلمى . وحاول ألا يتأثر بعوامل التحيز الفكرية أو السياسية أو الدينية في سبيل الوصول إلى الحقيقة التاريخية بقدر المستطاع .

(١) أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى (٢٢٥ - ٣١٠ هـ . أى ٨٣٨ - ٩٢٣ م .) ولد في آمل من أعمال الرى . قام برحلات عديدة إلى مصر والعراق والحجاز والشام ، واستقر في بغداد . وهب حياته للعلم وحده ولم يتول وظيفة ولم يتقرب إلى سلطان وكان رجلاً حر الفكر ورمزاً على العلم والرجولة والخلق الكريم ، وكان إنساناً في معاملة الناس حسن العشرة عارفاً بأداب السلوك ، ولم يعرف التزمت ، وكان يداعب أصحابه بالفكاهة اللطيفة . ودرس الطبرى علوم العصر كالحديث والقرآن والتفسير واللغة والشعر والرياضيات والطب . ومن مؤلفاته « جامع البيان في تفسير القرآن » ، وهو ليس تفسيراً فحسب بل موسوعة شاملة للعلوم الإسلامية حتى زمانه . وكتب تاريخ العالم المسمى « تاريخ الرسل والملوك وأخبارهم » . واتباع الطبرى في تاريخه طريقة بحثه في الحديث والتفسير من حيث إثبات الأسانيد المتعددة حتى مصدرها الأول مع ذكر الروايات المختلفة في شأن الخبر الواحد . والتاريخ عنده تاريخ الهداية البشرية . وأورد معلومات قيمة عن تاريخ الفرس القديم ، ولكن معلوماته عن قدماء المصريين واليونان والرومان قليلة ، ولم يوف تاريخ الغرب الإسلامى حقه من البحث . وأعظم أجزاء تاريخه قدراً هي الخاصة بالعصر الأموى والعصر العباسى الأول . ومع أنه كان معاصراً لأحداث القرن الثالث الهجرى فلم يؤرخ لها بل آثر السكوت عن الكثير . وللطبرى الفضل في أن جعل التاريخ علماً ثابت الأصول والمنهج مستقلاً بنفسه عن الحديث والتفسير . ويعد عميد مؤرخى الإسلام .

(٢) ولى الدين عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (٧٣٢ - ٨٠٨ هـ . أى ١٣٣٢ - ١٤٠٦ م .) ولد في تونس حيث درس بها . اشتغل بخدمة الدولة . وارتحل مسافراً حيناً كما قام بعدة سفارات في آسيا وأفريقيا والتي يتصور لنك في دمشق . اشتهر بـ « مقدمة » كتابه المسمى « العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر » . وهو من رواد فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع . يجعل التجربة أساس العلم بالعالم وليست الفلسفة القائمة على أساس المنطق ، ويقصد بالتجربة تجربة البشرية كلها ، وفائدة المنطق هي رسم الطريق إلى صحة الاستدلال . ويذكر ما يتعرض له المؤرخ من المغالط والأوهام ، ويدعو إلى دراسة التاريخ على أساس ربط العلة بالمعلول . وموضوع التاريخ عنده هو الحياة الاجتماعية بكل مظاهرها من أفعال ومنازعات وحكومات وعلوم وصناعات ، ويتكلم عن نشوء الحضارة وازدهارها وتدهورها وزوالها وعن ظهور شعب جديد يحل مكان الشعب المنهار . ولكنه لم يطبق ما دعا إليه عند وضع كتابه المشار إليه . وتوفى بالقاهرة .

ومن المفيد أيضاً أن يلمّ الباحث في « التاريخ » بطائفة أخرى من العلوم المساعدة . فيلزمه أن يدرس شيئاً من المنطق الذي يفيد في بنائه التاريخي . وكذلك يفيد الإلمام بتقسيم العلوم في أن يفهم موضع التاريخ من سائر العلوم . كما ينبغي عليه أن يدرس أشياء من فلسفة التاريخ وآراء المفكرين فيه مثل اشبنجلر^(١) ، وبرجسون^(٢) ، وكروثشي^(٣) ، وكولنجوود^(٤) . وهو في حاجة كذلك إلى أن يعرف أشياء من علم الآثار ، ومن علم الأجناس ومن علم الاجتماع ، ومن علم النفس ، ومن القانون ، ومن النظريات السياسية ، ومن علم الإحصاء ، ومن الرياضة

(١) أوزفالد اشبنجلر (١٨٨٠ - ١٩٣٦ . Oswald Spengler) الفيلسوف الألماني . جمع بين دراسة الرياضة والتاريخ الطبيعي والفن والتاريخ . وضع كتابه عن « انحلال الغرب » . وهو يقول بأن معرفة التاريخ هي معرفة فطرية وجدانية وإنه على المؤرخ أن يتوسم من خلال الآثار والأخبار والأرقام روح الحضارة . ويرى قيام التشابه بين دورات الحضارة من حيث النشأة والنمو والنضج والشيخوخة والفتاء . وهو يتعسف حيناً يقول بإمكاننا التنبؤ يقينياً بمستقبل الحضارة بناء على دراسة الحاضر . ويتعسف كذلك حيناً يعتبر الحياة والتاريخ قائمين على من يتميزون بالإرادة والعزيمة والقوة دون أهل العلم والفكر والمثل العليا ، إذ أن الحياة والتاريخ قائمان على أكتاف هؤلاء جميعاً .

(٢) هنري برجسون (١٨٥٩ - ١٩٤١ . Henri Bergson) الفيلسوف الفرنسي . درس في باريس وعلم في ليسيه هنري الرابع وفي مدرسة النورمال (المعلمين) وفي الكوليج دي فرانس . وحصل على جائزة نوبل في الآداب في سنة ١٩٢٧ . وتقوم فلسفته على دوام الإنسان واستمراره وعلى تطوره ونموه . والحياة عنده سلسلة واحدة من الأفعال يتكون منها التاريخ ، وهو يؤمن بالغائية العامة التي تنتظم الحياة كلها وتشملها برباط واحد لا ينقسم . ومن مؤلفاته « التطور الخالق » و « إمكانية التغير » و « الطاقة الروحية » ويمتاز أسلوبه بالوضوح والرشاقة والإيجاز وحسن التلوين .

(٣) بنيديتو كروثشي (١٨٦٦ - ١٩٥٢ . Benedetto Croce) ولد بقرب نابلي واشتغل بالتاريخ والفلسفة . شغل منصب وزير التعليم بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية . وكان رجلاً حر الفكر ومن معارضي النظام الفاشي . ومن كتاباته « شعر دانتي » و « التاريخ كفكر وكفعل » و « نظرية وتاريخ كتابة التاريخ » . تدرج في تفكيره التاريخي ، فمن آرائه أن الفلسفة تعبر عن المفاهيم المجردة للتاريخ ، وبذلك تصبح عنصراً في بناء التاريخ . ومن آرائه أيضاً أنه لا بد من توفر البصيرة التاريخية للمؤرخ ، وأن التاريخ ينبغي أن يدرس بوسائله الخاصة القائمة على جمع المصادر ونقدها وتفسيرها . ويحذر المؤرخ من المبالغة في تخيل الماضي وتقمص شخصياته ، ومن التحيز للزعات الوطنية أو السياسية أو الاقتصادية أو الدينية . . . إذ لا بد للمؤرخ من ألا يتجاوز في تخيله وإحيائه الماضي حدود الوثائق والمصادر التي يستخلص منها الوقائع والحقائق التاريخية .

(٤) روبن جورج كولنجوود (١٨٨٩ - ١٩٤٣ . Robin George Collingwood) . درس في أكسفورد . وهو حجة في حفريات بريطانيا وتاريخها في العصر الروماني وهو فيلسوف كذلك . من مؤلفاته « فكرة الطبيعة » و « أصول الفن » و « فكرة التاريخ » . ومن آرائه أن عمليات التاريخ تنتظم أعمالاً لها زواياها الداخلية التي تتألف من عمليات فكرية ، وأن كل تاريخ ما هو إلا تاريخ للفكر ، وأن مهمة المؤرخ عرض الأحداث التي هي المظهر الخارجي للأفكار . وعنده أن الخيال التاريخي مرجعه إلى المؤرخ الذي لا يقبل الرواية إلا إذا اتسقت مع مقياسه العقلي ، وأن المؤرخ سيد نفسه ، وأنه في الوقت الذي يكشف فيه حريته كمؤرخ سيكتشف أيضاً حرية الإرادة الإنسانية بوصفها القوة الفعالة في أحداث التاريخ .

أو الفلك أو النبات أو الحيوان . . . إذا ما عرضت له نواحٍ من هذه المسائل .
وإذا لم يكن له بها معرفة سابقة فيمكنه تحصيل القدر الذى يكتفيه منها لفهم
الموضوع التاريخى الذى يعالجه ، حينما يصبح فى حاجة إلى ذلك .

ومن الضرورى للباحث فى التاريخ ألا يكتفى بتحصيل ثقافته العامة أو الخاصة
من الكتب والمراجع فحسب ، دون دراسته وخبرته بالحياة العملية ذاتها ، سواء
أكان ذلك فى دائرة أهله وعشيرته ، أم كان فى نطاق قومه وبلده ، أم فى محيط
دوائر أوسع وأعم فى المجتمع الإنسانى . وإن الخبرة التى يكتسبها الباحث بالملاحظة
والممارسة العملية ، بحسب ظروفه ، من شأنها أن تجعله أقدر على فهم أعمال
الإنسان فى الزمن الماضى ، وتقدير الظروف التى أحاطت به ، والتى أدت إلى
اتخاذ مسالك معينة فى مواجهة تيارات أو مؤثرات محدّدة . ولا يجوز لدارس
التاريخ أن يكون فى عزلة عن البشر ، حتى يُصبح أقرب إلى فهمهم والكتابة
عنهم ، مهما بَعُدَ بينه وبينهم الزمان ، إذ أن الرابطة البشرية قائمة على الرغم
من اختلاف الزمان والمكان .

ومن الأمور الأساسية للباحث فى التاريخ ألا يلتزم حدود بلده ، بل ينبغى
عليه السفر والارتحال داخل بلاده وخارجها ، فى سبيل البحث التاريخى فى حد
ذاته ، ثم لكى يرى آفاقاً جديدةً ، ويكتسب خبرةً بأقوام وبيئات مختلفة .
ومن الضرورى له أن يقضى فترةً أو فترات متعددة فى البلد الذى يدرس نواحى
من تاريخه . ولعله يكون من المناسب أن يبدأ الباحث سفره بعد أن ينهى تعليمه
الجامعى فى بلده الأصلى ، وبعد أن تتعيّن له الناحية التى يرغب فى الكتابة
عنها ، فيسافر وقد تزوّد بأسلحة نافعة ، ويمضى فى الدرس والكشف عن الوقائع
والحقائق التاريخية . ويزور الأماكن المختلفة ويدرس ويتأمّل ، ولكن عليه ألا
يكون كالمُحدث الذى تبهره الأضواء الجديدة . والنفس العالية لا تشعر أنها
غريبة فى أى مكان ، إذ تحسّ الصلة والرابطة بينها وبين وطنها وبين شتى
البلدان وسائر النفوس والأقوام والحضارات . ولا بد للباحث فى التاريخ — كغيره من
أهل الدراسات الأدبية أو العلمية أو الفنية — لا بد له من متابعة أسفاره فى الداخل
والخارج طوال حياته ، لأن ذلك يجدد ثقافته ويزيده علماً وتجربةً على الدوام .

وفى أغلب الأحوال لا يمكن كتابة البحوث العلمية الأصيلة دون الارتحال والسفر ، والعدول أو التوقف عن السفر يعوق عجلة التقدم ، ويوقف سير العلم ، ويصيب الأفراد والأمم التي ينتمون إليها بالركود والجمود والتأخر . ولقد كان أسلافنا من العرب في عهد مجدهم ، كما كان أضرابهم من أهل زمانهم ، يجوبون الآفاق في عصر الدابة والشرع ، طلباً للعلم . ولقد ازداد نشاط الأسفار في طلب العلم في عصر الآلات الحديثة ، في الأمم المتحضرة والناهضة والكبيرة والصغيرة على السواء ، إذ أن ذلك من أسباب تقدم الشعوب ونهوض العمران .

هذا كله موجز عن الثقافة والإعداد والخبرة اللازمة لمن يتصدى لكتابة التاريخ . وليس المقصود بذلك التوسع أو التعمق في كل هذه النواحي لذاتها ، إذ أن هذا أمر فوق متناول البشر . ولكن المقصود أن ينال الدارس ما يلزمه بقراءة بعض الكتب العامة أو الخاصة ، وقد يزيد ذلك في نواحٍ معينة من هذه العلوم المساعدة بحسب طبيعة الموضوع الذي يختاره . وقد يبدو من العسير جمع هذه الثقافة المتنوعة . ولكن تخصيص حوالى سبع أو ثمانى سنوات تفعل العجائب ، وتكفى للوصول إلى مستوى مناسب يزداد بالتدريج مع الزمن تبعاً لنوع الدراسة . وإن روح العلم الصحيح لا تعرف العقبات ، والإخلاص والصبر يبلغان الباحث في التاريخ — كما في سائر العلوم — إلى غرضه فى أغلب الأحيان .

الفصل الثاني

اختيار موضوع البحث

الاختيار بالنسبة للطالب الجامعى - الاختيار بالنسبة للباحث فى التاريخ -
بمض القواعد - بمض الأمثلة .

إن أول مسألة تواجه الباحث المبتدئ فى دراسة التاريخ هى مسألة اختياره موضوعاً للبحث . والمسألة بالنسبة للطالب الذى يبدأ دراسته فى المرحلة الأولى من الجامعة ، تختلف عنها بالنسبة للباحث الذى أخذ يتطلّع إلى الدراسة العلمية المنتجة .

فالطالب المبتدئ فى التعليم الجامعى لا يُستَظر منه فى الغالب أن يقوم ببحث علمى مبتكر أصيل ، يستخلص فيه حقائق تاريخية مجهولة ، أو يكشف عن مجموعة من الوثائق لم تكن معروفة من قبل . ولكن المطلوب منه هو أن يتوفر على تحصيل وسائل الإعداد والتدريب التى تؤهله للعمل العلمى فى المستقبل .

والطالب فى أثناء دراسته الجامعية الأولى ، يختار بإرشاد أستاذه ، بعض الموضوعات المدروسة ، لا لكى يأتى فيها بجديد ، بل للتمرين والتدريب والاقتباس وهو فى هذا يشبه دارس الكيمياء أو الطبيعة أو التشريح ، الذى يقوم بأداء التجارب المعروفة والتى ثبتت صحتها نهائياً لكى يتدرب ويعرف ما عرفه غيره من قبل .

ويستطيع طالب التاريخ أن يختار موضوعات متنوعة من الفروع التى يدرسها . ويمكنه أن يبحث موضوعاً عاماً ، مثل كتابة ملخص عام عن تاريخ نابليون فى حيز محدود . وهو يعتمد فى ذلك على القليل من المراجع الأساسية عن هذا الموضوع التى يأخذها عن أستاذه ، أو التى يستخرجها بنفسه من كتب المراجع ، فيقتبس ويدون منها مذكراته . وينبغى أن يلاحظ وضع أرقام الصفات للكتاب أو الكتب التى أخذ منها ، على هوامش أوراقه ، حتى يمكنه الرجوع إلى تلك الكتب إذا اقتضى الأمر ذلك . ثم يجمع ما حصل عليه من المعلومات ، جاعلاً نُصب عينيه التمييز بين مجموعاتها التفصيلية التى تتعلق كل منها بنقطة جزئية

محددة ، ثم يقارن ويمزج بين هذه الجزئيات بعضها وبعض . ثم يعرض بإيجاز نشأة نابليون وتعليمه وشخصيته ، وتدرجه في المناصب ، وحروبه في أوروبا ، ثم في الشرق ثم في أوروبا ، وحكومته وإدارته ، وظروف أوروبا في عهده ، ووقوف إنجلترا في سبيله ، وتألب أوروبا عليه ، ثم سقوطه وحياته في المنفى . وستجاوز الطالب في هذه الحال عن كثير من التفاصيل والحركات المحلية ، ويكتفى بالمسائل الهامة ، سواء أكانت حوادث الحروب أم مشاكل السياسة الداخلية أم الخارجية* .

وبعد ذلك يتدرج الطالب فيختار جزءاً محدداً من الموضوع العام المشار إليه ، مثل حملة نابليون على روسيا في سنة ١٨١٢ . فيبحث الظروف التي أدت إلى تلك الحملة ، ويتتبع سيرها والمعارك التي حدثت ، ووصول نابليون إلى موسكو ، ثم ارتداده وإخفاقه وما لحق به من الخسائر ، وما ترتب على ذلك من النتائج في فرنسا وفي أوروبا . وهو في هذا سيبحث موضوعاً أضيق من الموضوع السابق ، ولكن بحثه سيكون بالضرورة أكثر عمقاً ، وإلمامه بتاريخ نابليون سيجعله أقدر على دراسة هذه الحملة الروسية .

ثم يتدرج الطالب إلى بحث نقطة تاريخية أكثر تحديداً ، مثل معركة واترلو في سنة ١٨١٥ . وهو في هذه الحال سيدرس الظروف التي أدت إلى هذه المعركة ، ويقارن بين القوى الحربية لكل من فرنسا وإنجلترا وبروسيا ، ثم يدرس أرض المعركة وخططها ، ويتتبع العمليات العسكرية ، وما قام به ولنجتون وبلوخر ، وحالة الجو ، وتأخر وصول النجدة الفرنسية ، ويوضح كيف هُزم نابليون ، ويشرح

Lavisse, E. et Rambaud, A. : Histoire Générale, 12 vols. Paris, 1893-1901. *
vol. IX. 1800-1815.

The Cambridge Modern History, 12 vols. London, 1904-1910. Vol. IX.
Napoleon.

Rose, J.H. : The Life of Napoleon I. London, 1929.

Rose, J.H. : The Personality of Napoleon. London 1929.

Ludwig, E. : Napoleon, trans. by Eden and Cedar Paul. London, 1929.

ولهذا الكتاب ترجمتان عربيتان ، فقد ترجمه عادل زعير عن الترجمة الفرنسية ، وترجمه محمود الدسوقي عن الأصل الألماني . وعلى الرغم من فائدة الترجمة إلى العربية فمن الأفضل لطالب التاريخ أن يقرأ الكتاب في أصله أو في ترجمة أوروبية له لكي يكون ذلك سبيلاً إلى التقدم في اللغة الأوروبية التي يختارها .

ما ترتب على ذلك من النتائج * . وإن بحثه للموضوعين السابقين سيجعله أقدر على دراسة هذه الناحية الأخيرة الأكثر تحديداً . وسيعلمه هذا التدريب التدريجي فائدة الإلمام بموضوع أوسع وانتقاله منه إلى نقط أكثر تحديداً . وسيعلمه هذا التدرج ضرورة الاهتمام بالجزئيات مع عدم إغفال الروح العام والنظرة العامة إلى العصر الذي يدرسه ، إذ لا بد من العناية بهاتين الناحيتين معاً على اتساق وتوافق .

ويلاحظ أيضاً أنه من بين التدريبات المفيدة ، للطالب في الدور الأول من دراسته الجامعية ، أن يختار كتاباً في موضوع بعينه — وليكن باللغة العربية في أول الأمر — ولتكن صفحاته ٣٠٠ مثلاً — ويلخصه في ١٠٠ صفحة أولاً ، ثم يلخصه في ٥٠ صفحة ثانياً ثم في ٢٠ صفحة ثم في ١٠ صفحات . ثم يطبق هذا على كتب أخرى أجنبية — ولا بد له من أن يحسن معرفة لغة أجنبية واحدة على الأقل — وسيجد أنه قد أفاد فائدة طيبة ، وتعلم القدرة على الاستيعاب والتركيز ، فضلاً عما يكسبه من المعلومات التاريخية الواردة في الكتب التي اختارها ، وما يجنيه من الحصيلة اللغوية والفكرية ، بالقراءة ، والترجمة ، والاقتباس ، والتدريب على الإيجاز والتركيز والكتابة .

وكذلك يستطيع الطالب أن يدرس بعض الوثائق الأصلية المطبوعة في بحث موضوع معين ، كما يمكنه أن يدرس بإرشاد أستاذه بعض الوثائق المخطوطة ، لكي يستخرج منها بعض الحقائق اللازمة لبحث مسألة معينة . وأحياناً يشترك بعض الطلاب مع أساتذتهم في دراسة بعض الأصول التاريخية ، ويقومون بنشرها نشرًا علميًا . ويكون هذا كله بمثابة تدريب وإعداد للمستقبل الذي يتطلع إليه دارس التاريخ .

ويلاحظ أن ما ينطبق على طالب التاريخ المنتظم في الدراسة الجامعية ، يمكن أن ينطبق على كل شخص لم تُتاح له فرصة التعليم الجامعي ، أو لم تتح له فرصة دراسة التاريخ بالجامعة ، ويشعر في نفسه بالميل إلى دراسة التاريخ والكتابة فيه .

Becke, A.F. : Napoleon and Waterloo. London 1939

Esposito, V.J. and Elting, J.R. : A Military History and Atlas of the Napoleonic

Wars. London, 1964.

وهذا هو التدريب الذي قمت به بإشراف الأستاذ جرانت بكلية الآداب في القاهرة في ١٩٣١ وقبل صدور المرجعين المذكورين .

وليس هناك حدود أو موانع أمام الراغب في الاستزادة من سبل المعرفة ، ولكن لا بد من التزوّد بوسائل هذه المعرفة وأساليبها ، إذ لا تكفى الرغبة وحدها في بلوغ الهدف المنشود . وينطبق على هذا الدارس — العلماني — الراغب في دراسة التاريخ وكتابته ، ما ينطبق على الطالب الذي تخرّج في الجامعة ورغب في أن يمضي قُدماً في دراسة التاريخ .

وحينما يتم الطالب مرحلة التعليم الجامعي ويحصل على درجة جامعية ، وينوى مواصلة دراسته للتاريخ ، فإن اختيار موضوع البحث يبدو في صورة جديدة . في هذه الحال يجب على الباحث أن يلاحظ أن عليه أن يختار بنفسه موضوع البحث الذي يروق له ، وعلى الأستاذ المشرف أن يتحقق من أنه يفعل ذلك . والعلاقة القديمة التي كانت قائمة بين الطالب وأستاذه ، ينبغي أن تتغير وتتحول إلى علاقة قائمة على أساس من المساواة ، وعلى تحمّل المسؤولية ، وعلى العمل العلمي المشترك ، وعلى النقد الحرّ والتقدير المتبادل . والباحث المبتدئ في هذه المرحلة الذي يُضطر إلى الخضوع لرأى أستاذه في اختيار موضوع البحث ، والأستاذ الذي يقبل ذلك ، أو الذي يحاول أن يُملئ على طلابه موضوعات معينة — كلاهما مخطئ . وصحيح أن الباحثين المبتدئين الذين يمكنهم الاستقلال في اختيار موضوعاتهم قليلون ، وربما لا يعرفون كل ما يتعلق بالعصر أو الناحية التي يرغبون في دراستها . ولكن الباحث يمكنه في هذا الدور استيضاح رأى أستاذته الذين يمكنهم إرشاده فيما غمض عليه ، دون أن يُملوا عليه رأياً معيناً ، إذ أن الاختيار النهائي لموضوع البحث التاريخي أو تعديله أو تركه إلى موضوع آخر ، ينبغي أن يُترك للباحث لكي يُقرر بنفسه ما يراه * .

والباحث في هذا الدور لا يستطيع أن يبحث أي موضوع كان ، إذ أن المطلوب هو أن يقوم ببحث أصيل مبتكر في العلم (original) ، ويكشف عن حقائق تاريخية جديدة . فلا يكون البحث في هذه الحال بناء على الرغبة فحسب بل بناء على ما يجب أن يُبحث أو ما يمكن أن يُبحث . وقد يُقال إن الباحث لا يختار الموضوع التاريخي ، ولكن الموضوع التاريخي هو الذي يختار الباحث .

فعلى الباحث أن يرتاد المناطق المجهولة ، وأن يشحذ أسلحته وكفايته ، ويتحدث ، ويفكر ، حتى ينبثق أمامه الضوء الجديد .

فالباحث المبتدئ فى هذه المرحلة الثانية من الدراسة ، قد يثير اهتمامه بعض المسائل فى تاريخ اليونان القديم ، أو فى تاريخ العصور الوسطى ، أو فى تاريخ إيطاليا ، أو فى تاريخ روسيا . فلكى يمضى فى بحث إحدى هذه النواحي ينبغى عليه أن يعرف العلوم المساعدة الرئيسة المرتبطة بها . وإذا لم يكن يعرفها فيجب عليه أن يقرر من أول الأمر بصراحة : أهو مستعد أو قادر على أن يتعلمها ؟ أهو مستعد لأن يتعلم اليونانية القديمة أو اللاتينية القديمة أو لاتينية العصور الوسطى أو الإيطالية أو الروسية مثلاً ؟ أهو مستعد لأن يتعلم ما يتصل بموضوعه من العلوم المساعدة الأخرى ؟ فإذا لم يكن مستعداً أو قادراً على أن يفعل ذلك وجب عليه أن يعدل عن المضى فى بحث موضوع تُعوزه فيه الوسائل الضرورية ، ويمكنه أن يتجه إلى مجال بحث آخر يكون ذا خبرة بأصوله وقواعده أو على استعداد لأن يحصل ذلك .

والمبتدئ فى البحث التاريخى العلمى ينبغى أن يراعى بعض المسائل . فليس من الضرورى دائماً تحديد عنوان الموضوع من أول الأمر . ويكفى تحديد العصر والنواحي التى تصلح موضوعاً للبحث فى نطاق معين . أما التحديد النهائى فيتم فى الغالب بعد المضى شوطاً فى القراءة والبحث . وعلى الباحث أن يحدد بصفة تقريبية الزمن الذى سيخصصه لبحث موضوعه . والباحث المبتدئ محتاج إلى بعض الوقت لكى يتقصى فيه أحوال العصر الذى يكون موضوع بحثه جزءاً منه . وتحديد الوقت التقريبى مرتبط بتحديد الموضوع . فينبغى ألا يختار موضوعاً طويلاً ، إذ أن اختيار ناحية أو مسألة محددة يُمكنه من إنجاز بحثه فى وقت مناسب ، مع الإتيان فيه بجديد على العلم ، ويحسن أن تكون جزءاً من موضوع عام مترابط البناء ، لكى يتسع المجال أمام الباحث لمواصلة دراساته فى المستقبل .

فلا يجوز للباحث الذى يريد أن يكتب بحثاً علمياً تاريخياً — لا يجوز له أن يتخذ تاريخ الدولة الأيوبية بأكمله موضوعاً للبحث ، لأنه موضوع طويل .

فالأيوبيون حكموا دولتهم من سنة ١١٩٦ إلى سنة ١٢٥٠ م . ودراسة هذه الفترة دراسة عميقة مع كشف حقائق جديدة عنها لا يمكن أن يتم في سنوات قلائل . وإذا أصرَّ الباحث على القيام بهذه الدراسة في فترة محدودة من الزمن ، فلن يخرج منها بنتيجة أكثر من تلخيص واقتباس ما هو موجود عن هذا الموضوع في المراجع السابقة عليه .

أما إذا خصَّص وقته وجهده في نفس الفترة المحدودة من الزمن ، لبحث ناحية معينة بالذات من تاريخ الدولة الأيوبية ، مثل تاريخ صلاح الدين ، أو تاريخ الملك العادل ، أو تاريخ التجارة في عهد الدولة الأيوبية ، أو نظام الحكم في عهد تلك الدولة ، أو معركة حربية معينة ، فإنه يستطيع في هذه الحال أن يسبر غور الأرض المجهولة ، ويكشف عن حقائق تاريخية جديدة . وبديهي أن الوقت والجهد اللذين يُخصَّصان لفترة أقصر يأتیان بنتائج علمية أعمق وأدق مما لو خصَّصا لفترة أطول امتداداً . وإن وضع مؤلف علمي دقيق عن عصر الدولة الأيوبية بأكمله لا يمكن أن يتم إلا بعد دراسة جزئيات هذا العصر ، وبعد الكشف عن كل أو أغلب الحقائق التاريخية التي يُمكن الوصول إليها .

وما يُقال عن عصر الدولة الأيوبية ينطبق تماماً على كل موضوع تاريخي آخر ، منذ أقدم العصور حتى الأزمنة الحديثة ، وفي كل أقطار المعمورة . والمؤلفات التي لا يُراعى فيها ذلك لا تُعدّ كتباً علمية ، ولكنها قد تُعدّ كتباً ثقافية نافعة للقارئ العام .

وكذلك ينبغي أن يلاحظ الباحث عند التفكير في اختيار موضوع بحثه ميله — بغير تحيز — أو استعداداته الخاص ، سواء أكان ذلك في الناحية السياسية أم الاقتصادية أم الدينية أم العسكرية أم الحضارية . . . وليس هناك ما يدعو الباحث إلى أن يقصر نفسه على ولوج ميدان لا يشعر في نفسه بالميل إليه . وعلى العكس فإن طرُقَ المجال الذي يميل إليه الباحث يجعله أقدر على العمل وأقوى على كشف الحقائق التاريخية .

ومن الضروري للباحث أن يمر كذلك خلال المرحلة التالية ، قبل أن يستقر على اختيار موضوع معين ، وتُلخص هذه المرحلة فيما يلي : هل الموضوع الذي

فكّر فيه الباحث يحتاج إلى أن يُبحث ؟ ألم يبحث من قبل بحثاً علمياً ؟ أم هل بُحث بطريقة غير مستوفاة ؟ وألم تُدرس المادة الأصلية المعروفة عنه ولم تُنقد ولم يُستخلص مضمونها على الوجه الأكمل ؟ وهل وُجدت — أو هل يمكن أن يُكشف عن أصول تاريخية جديدة تبرّر إعادة بحث هذا الموضوع من جديد ؟ إذا توفرت بعض هذه الشروط ، فعنى ذلك أن الموضوع قابل للدرس والبحث * .

والمسألة الأخيرة التي ينبغي مراعاتها في هذا الصدد ، تتعلق باختيار موضوع البحث في نطاق ما يُصطلح على تسميته بالعصر الحديث أو بالتاريخ المعاصر . يُلاحظ في هذه الناحية أن بعض علماء التاريخ يرون أن التاريخ الحديث يبدأ منذ القرن السادس عشر ، ويرى آخرون أنه يبدأ بعصر النهضة ، دون أن يجعلوه وحدة بذاتها منفصلة عن التاريخ الحديث . ويرى بعض أن ما يُصطلح على تسميته بالتاريخ المعاصر ، يبدأ منذ الثورة الفرنسية الكبرى في سنة ١٧٨٩ ، على حين يرى غيرهم أنه يبدأ منذ حرب السبعين . ومن المصطلح عليه كذلك أن التاريخ كموضوع للدراسة العلمية لا يجوز أن يتعدّى فترة تبعد مدة خمسين سنة — على الأقل — بالنسبة للوقت الذي يتناوله فيه الباحث بالدرس والتأليف العلمي .

ويرجع هذا التحديد إلى محاولة إعطاء المؤرخ الفرصة لكي يبعد — بقدر المستطاع — عن التأثير الشخصي — من حيث الرغبة في المنفعة أو الخشية من وقوع المضرة ، أو الانسياق وراء الدافع أو التيار العام ، الذي من شأنه أن يعوقه ، في أحوال كثيرة ، عن وزن المسائل وتقدير الظروف تقديرًا أقرب إلى الحق والعدل والواقع التاريخي .

ويرجع أيضاً هذا الاصطلاح على فترة الخمسين سنة — وبصفة أساسية — إلى أن دور الأرشيف التاريخية لا تفتح أبوابها للباحثين إلا بعد انقضاء تلك المدة ، وذلك مراعاة للمصالح السياسية أو العسكرية التي تحرص كل دولة على رعايتها بقدر المستطاع . وصحيح أن الحكومات قد تنشر بعض الأوراق الرسمية التي تمس مسائل أكثر قرباً إلينا ، ولا شك في فائدتها للباحثين ، ولكن هذا لا يعنى أن هذه الحكومات قد نشرت كل أو أهم ما عندها بشأن بعض المسائل المعينة ،

فهي لا تنشر إلا ما ترى أنه يحقق مصلحتها ، وتُخفى ما عدا ذلك . وحتى الوثائق الرسمية التي تبيح الحكومات نشرها فور الانتهاء من موضوعها ، لا تُعطى صورة حقيقية لحفاياها ، ولما يُحتمل أن يكمن وراء سطورها ، لأن الحكومات لا تنشر المحاضر الرسمية الخاصة بها ، أو لا تنشر مسودات تلك المحاضر ، كما لا تنشر مسودات الوثائق الرسمية ذاتها ، وفي العادة يُدوّن عليها ملاحظات أو تعليقات ، أو تُغيّر فيها جمل وتعبيرات ، أو ينالها حذف أو إضافة جمل أو كلمات . وهذه المسودات تظل محجوبة عن الباحثين حتى تنقضى فترة الخمسين سنة المشار إليها . وكلما تقدم الزمن تظهر أوراق أو مذكرات أخرى غير رسمية تُلقى أضواء على موضوع الدراسة . وناهيك بالوثائق السرية (top secret) التي يكتبها رجال الدولة والمسؤولون والتي تتناول المسائل الخطيرة وهذه ربما تظل محجوبة عن الدارسين فترة أطول ، قد تبلغ القرنين من الزمان !

وفضلاً عن ذلك فإن مرور فترة الخمسين سنة — على الأقل — بين الزمن الذي يعيش فيه الباحث وبين زمن الموضوع الذي يتناوله — يُحقق الفرصة الزمنية التي يهدأ فيها مرّجل الحوادث التاريخية ، ويتبلور مضمونها ، وبذلك تصبح أدنى إلى الفهم والدرس والاستيعاب . ويكون دارس التاريخ في هذه الناحية أشبه بـيَمَنٍ ينظر إلى صورة أو تمثال ، فلا تتضح له معالمهما ، ولا يمكنه أن يتذوق ما فيهما من فن أو جمال ، إلا إذا باعد بينه وبينهما بمسافة معينة ، بحيث إنه إذا ازداد منهما اقتراباً ، نقصت قدرته على استجلائهما ، بل ربما عجز عن رؤيتهما تماماً .

ويذهب بعض المؤرخين إلى أن المثل الأعلى لكتابة التاريخ كتابة علمية ، يقف عند القرن السابع عشر . وذلك لأن أحوال أوروبا والعالم كانت قد بلغت عندئذ حدّاً من البناء والتشكّل والاستقرار ، بحيث تصلح عصوره مادة للدراسة العلمية الرصينة . وعندهم أن القرن الثامن عشر قد شهد أحداثاً وتطورات جديدة شملت شتى مرافق الحياة ، من اختراع وصناعة ، واتساع سياسي من نوع جديد ، ومن أفكار ثورية سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة ، ومن أساليب مبتكرة في الفنون والآداب والعلوم ، مما لا يزال يؤثر في مصائر العالم حتى الوقت الحاضر على

نحو كفيل بأن يؤثر على الباحث ، بحيث يتعرض لتيارات جارفة ، من شأنها أن تقلل من قدرته على دراسة التاريخ دراسة علمية موضوعية خالصة من التحيز والهوى بقدر المستطاع .

ولا يعنى هذا بداهة أن يمتنع الدارسون كافةً عن تناول الأحوال القريبة أو الجارية بالبحث والدرس ، إذ لا بد من أن يكتب أهل العصر عن عصرهم كل ما يمكنهم أن يكتبوه . فهم يستطيعون أن يدونوا آراءهم وملاحظاتهم ومذكراتهم ومراسلاتهم ومعرفتهم بالشؤون الجارية ، مما لا يتاح للباحثين عليهم أن يقوموا بتسجيله ، ولكن لا يمكن أن يعدّ ما يكتبونه دراسة علمية تاريخية ، بل يعدّ كدادة تاريخية تصلح للدرس والبحث لاستخلاص التاريخ منها في المستقبل .

وإن دراسة الشؤون الجارية في أمة من الأمم ، لتدخل في نطاق العلوم السياسية أو القانونية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الإحصائية أو الأنثروبولوجية أو الصحفية أو الإعلامية . . . وهذه كلها دراسات حيوية وجوهرية ، إذ تُطلع المعاصرين على مشاكل المجتمع الذى يعيشون فيه ، وتُوجههم إلى تلمس الحلول المناسبة الكفيلة بتحقيق مصالحهم ، وترسم الخطط للتقدم والنمو الذى يطمحون إلى بلوغه ، وإغفال هذه الدراسات يعدّ قصوراً عن إدراك حاجات المجتمع . ولكن هذه الدراسات ليست داخلية في اختصاص التاريخ بالمعنى العلمى الدقيق .

ويلاحظ أن بعض المشتغلين بالدراسة التاريخية بمفهومها العلمى ، يكتبون أحياناً في الشؤون الجارية ، ولكنهم يعترفون فى الوقت نفسه بأن ما يكتبونه فيها لا يعدّ من التاريخ ، بل يكون من باب التأمل أو الملاحظة أو إبداء الرأى فى مسألة من مسائل الساعة ، وليس هذا هو موضوع هذا الكتاب .

وكيف يمكن للباحث المبتدئ أن يتشبّث من توفر بعض الشروط التى تقتضى منه الإقدام على البحث فى الموضوع الذى يتطلع إلى دراسته ؟ الطريقة العاجلة هى أن يبادر إلى استشارة أحد المختصين فى مجال البحث التاريخى المعين فى البلد الذى يعيش فيه ، أو فى بلد آخر بطريق المراسلة .

وإذا تعدّز عليه الوصول إلى ذلك الإخصائى ، أو حينما يريد أن يحصّى

— ما يكون قد أشار عليه أحد المختصين ببحثه — يستطيع أن يمضى بنفسه في استقصاء الموضوع الذى يعنيه . فلكى يعرف الباحث المراجع العامة والخاصة التى تتعلق بذلك الموضوع ، وهل اعتمدت على كل الأصول المعروفة ، يلزمه الاسترشاد بفن كتب المراجع (الببليوغرافيا) . والتأكد من أن الأصول التاريخية الموجودة قد استخدمت بطريقة علمية صحيحة ، يدخل في باب نقد الأصول والمصادر . ومسألة البحث عن إمكان العثور على مادة أصلية جديدة عن الموضوع ، تُعرف عن طريق البحث والتحرّى في دور الكتب ودور الأرشيف التاريخية . وسوف نعرف أشياء عن هذه النواحي في الفصول التالية . وإذا لم يتحقق بعض هذه الشروط في موضوع البحث ، فلا معنى مطلقاً للاستمرار في محاولة دراسته دون جدوى . ولا بد إذاً من العدول عنه إلى موضوع آخر يمكن الإتيان في بحثه بجديده . وينبغي ألا يكون غرض الباحث مجرد الحصول على درجات جامعية لتحقيق أغراض معينة . فن الممكن لشخص ما ، أن يتوفّر على دراسة موضوع معين في زمن محدد ، ويخرج بكتابة بحث لا بأس به ، وينال به درجة علمية . ولكن لا يعنى هذا أنه قد بلغ نهاية الشوط أو أنه أصبح مؤرخاً ، لأن الدرجة العلمية لا تزيد عن كونها ثمرة تجربة أولية ، ولا تُعدّ سوى بداية الطريق . والباحث المخلص لا يكفّ عن متابعة دراساته التاريخية بحصوله على الدرجة العلمية . وإذا جعل الدارسون هدفهم الأساسى هو الحصول على الدرجات العلمية وما يرتبط بها من المنافع ، فلن يكون لهم من العلم إلا طلاء ومظهر خارجي . والعلماء جميعاً — ومن بينهم علماء التاريخ — لا يُصبحون علماء إلا إذا أُشربت نفوسهم روح العلم الخالص ، وبحثوا العلم للعلم عن لذة ذاتية ورغبة أصيلة * . ومن البديهي أن ثمرة جهود هؤلاء لن تقتصر على ذواتهم فحسب ، بل ستؤثر في النهاية إلى عشيرتهم وقومهم وبلادهم ، وربما إلى البشرية بأسرها .

وما الأعمال والبحوث التاريخية العلمية التى ينبغي أن يقوم بها الباحثون في مصر ؟ صحيح أننا أمة ذات تاريخ طويل مجيد ، وأن بلادنا تضم آثاراً وأصولاً تاريخية تُنبئ عن غزارة تراثنا القديم والوسيط ، ولكننا لا زلنا فقراء ومتأخرين

في ميدان البحث التاريخي بالمعنى العلمي الحديث . ولقد سبقنا الغرب بمراحل هائلة في كل أدواره ، مثل نشر الفهارس ، ووضع كتب المراجع (الببليوغرافيات) المتنوعة ، وجمع الأصول التاريخية ، ونشر بعضها ، ووضع المؤلفات التي لا حصر لها في مختلف أنواع التاريخ ، في كل عصوره ، في تاريخ العالم بعامه ، وفي تاريخ الدول والشعوب بخاصة ، سواء أكانت المراجع التي تتناول التاريخ العام أم المراجع التي تبحث عصوراً معينة ، ونواحى خاصة في تاريخ الملوك والحكام ، والأفراد البارزين ، والشعوب ، ووقائع الحروب ، وثمار الحضارات . . . فأين نحن من هذا كله !

صحيح أن أسلافنا في الحضارة قد خلفوا لنا مؤلفات قيمة في التاريخ ، تلقى أضواءً على ماضيها ، ولكن لم يكن لها أن تسير على الأسلوب المعروف في كتب التاريخ المؤلفة في الزمن الحديث ، على الرغم من دقة معلومات بعضهم وحرص بعض مؤلفيها على التثبت والتحرر ، والسعى إلى إدراك مضمون الأحداث ، وهي في جملتها أسس جوهرية في وضع مؤلفات علمية حديثة عن نواح من تاريخنا في كل العصور . وصحيح أن بعض العلماء الأجانب قد وضعوا مؤلفات حديثة في تاريخنا بعضها دقيق محايد ، وبعضها الآخر يخضع للغرض ويسعى إلى تحقيق المنفعة . وصحيح أن بعض هؤلاء العلماء قد عنى بنشر شيء من الوثائق الخاصة بتاريخ مصر في عهد أسرة محمد علي ، وصحيح كذلك أن بعض الباحثين المصريين قد وضعوا بحوثاً في نواح من التاريخ المصري أو العربي أو الأوروبي منذ أقدم العصور حتى العصر الحديث . وهي إن تكن جهوداً فردية أو عملاً لبعض الهيئات الجليلة بالتقدير ، إلا أنها لا تزال قليلة ، وتتفاوت قيمتها من الناحية العلمية في بعض الأحيان ، لأن بعض الباحثين قد أعوزتهم الفرصة للاطلاع على المصادر التاريخية في مظانها الأولى ، والتي لم تكن في متناول أيديهم ، إذ أنها منتشرة في دور الأرشيف ودور الكتب في الخارج ، أو لأن بعضهم ينهج نهج السرعة في دراسته ، إما لأن هذه هي طبيعته ، وإما لأنه مضطر إلى ذلك بحكم ظروفه الاقتصادية ، وبذلك يخالف أساس البحث العلمي .

فينبغي على المعنيين بالدراسات التاريخية ، من الباحثين أو من الهيئات

الخاصة ، السعى إلى إنجاز أعمال تمهيدية واسعة النطاق وأساسية جداً لكي تسير الدراسات التاريخية سيراً علمياً منتظماً . وأول هذه الأعمال القيام بطبع الفهارس الخاصة بدور الكتب ودور المحفوظات في مصر ، بالطرق العلمية الحديثة ، أى بتبويبها وتقسيمها ووضع الفهارس لها ، مما هو غير متوافر تماماً في الموجود منها ، فضلاً عن غير الموجود أصلاً . ثم وضع فهارس للمخطوطات والمطبوعات الخاصة بتاريخ مصر ، أو الأقطار العربية ، ثم نشر الأصول التاريخية نشرًا علمياً حديثاً ، لكي يضاف ذلك إلى ما سبق في هذه السبيل .

وتوجد مثلاً آلاف من الوثائق التي لا تزال في حكم المجهولة ، عن نواح هامة في تواريخ مصر منذ بدء العهد العثماني حتى عهد محمد علي في دار المحفوظات المصرية ، ويقابلها آلاف الوثائق عن هذه القرون ذاتها ، محفوظة في دور الأرشيف في القسطنطينية (استانبول) ، وفي صقلية وناپلي وروما وبيزا وفلورنسا وجنوا والبندقية ، وفي فيينا وپاريس ولندن وموسكو وواشنطن . . . ومنها الأوراق الرسمية النهائية الممهورة بالإمضاءات والأختام ، ومنها مسوداتها بما تحتوى عليه من الملاحظات أو التعديلات ، وتلقى معلوماتها بالأضواء على نواح كثيرة من تاريخ مصر والشرق الأدنى . والأغلبية الساحقة من هذه الوثائق لم تمسسها يد إنسان — أو على الأخص لم تمسسها يد باحث مصرى أو عربى بعد . فمن الضروري أن تُحصَر هذه الوثائق وتُجمع وتُبوَّب — في مصر — أو في الشرق الأدنى — أو في أوروبا — ثم تُنشر أجزاء منها نشرًا علمياً حديثاً . وتستلزم هذه الأعمال جهود أفراد عديدين ، وتستغرق سنوات طويلة . وأظن أن ما عمله الغرب لنشر مجموعات ضخمة من الوثائق التاريخية^(١) ، ومجموعة الوثائق التي نشرها الدكتور أسد رستم عن تاريخ سورية^(٢) ، وما نشره بعض العلماء الأجانب من الوثائق المستخرجة من

(١) من مجموعات الوثائق الخاصة بالتاريخ الأوروبي نجد مثلاً :

Calender of State Papers, 300 vols. London.

Collection des Documents Relatifs à L'Histoire de France, 300 vols. Paris,

1835..

Sanuto, M. : I Diarii, 58 voll. Venezia, 1879..

(٢) من الوثائق التي نشرها أسد رستم نجد « الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا » أجزاء . بيروت ، ١٩٣٠ - ١٩٣٣ .

دور الأرشيف في مصر وفي أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، والمتعلقة بنواح من تاريخ مصر في القرن التاسع عشر — أظن أن هذا كله جدير بأن يدفع القادرين منا إلى العمل على السير قدماً في هذا المضمار الجوهري .

وتواجهنا في تاريخ بلادنا مراحل كثيرة جديدة بالدرس والبحث على مدى الزمن . وأذكر منها على سبيل المثال نواحي مختلفة في تاريخ الدولة الأيوبية ، ونظم الحكم في عهد المماليك ، وتاريخ التجارة العالمية في مصر ، والبحرين الأحمر والأبيض المتوسط في أثناء العصور الوسطى ، وتاريخ القبائل العربية في مصر ، وتاريخ المدن المصرية ، وتاريخ الأزهر والمساجد ، وتاريخ الأديرة والكنائس ، والفتح العثماني لمصر ، وتاريخ مصر المالي والإداري في العهد العثماني ، وتاريخ على بك الكبير ، والنظام الإداري في عهد محمد علي ، وتاريخ الطريق البري ، وتاريخ الحركة العربية ، وتاريخ الاحتلال البريطاني لمصر في سنة ١٨٨٢ ، وتاريخ مصطفى كامل والحركة الوطنية ، وتاريخ المسرح المصري . . .

ولقد نشأت في الغرب في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، الجمعيات التاريخية التي تضم المشتغلين بالدراسات التاريخية ، وتؤيد جهودهم في سبيل البحث العلمي الخالص . فأنشأ شتاين السياسي الروسي جمعية دراسات التاريخ الألماني ، وأنشأ جيزو ، حينما كان وزيراً للمعارف في فرنسا ، جمعية تاريخ فرنسا ، وكذلك قامت جمعيات تاريخية في بلجيكا وأسبانيا . . . وأخذت تعمل في نشر مجموعات ضخمة من الأصول التاريخية . وأخيراً نشأت في مصر « الجمعية المصرية للدراسات التاريخية » في الأربعينيات من هذا القرن ، وأخذت تعمل في حدود إمكانها على تشجيع الدراسات التاريخية .

= وأسد رسم (١٨٩٤ - ١٩٦٥) درس في الجامعة الأمريكية في بيروت وفي جامعة برنستون - على ما أذكر - وعلم في الجامعة الأولى ثم في الجامعة اللبنانية وأشرف على المتحف الحربي في بيروت . وهو من رواد الدراسة المنهجية في علم التاريخ في العالم العربي . ومن منشوراته « مصطلح التاريخ » و « الروم » و « تاريخ اليونان من فيليپوس المقدوني إلى الفتح الروماني » . ونشر بالاشتراك مع فؤاد إفرايم البستاني « كتاب تاريخ الأمير فخر الدين المعني » للشيخ أحمد بن محمد الخالدي الصفدي . وكان له الفضل - مع الأستاذ محمد شفيق غربال - في بقائي في إيطاليا في سنة ١٩٣٥ ، حينما ضقت ذرعاً بسوء تقدير الجامعة المصرية للدكتوراه الإيطالية ، حتى أوشكت على تغيير مكان يفتي من روما إلى لندن ، وذلك باستمعي لنجوى خطابه الرقيق إلى ، فبقيت ، وكان من ثمار ذلك أني ترجمت الكوميديا الإلهية إلى اللغة العربية . وظلت وثيق الصلة به منذ سنة ١٩٣٠ في مصر ولبنان وسورية .

منهج البحث التاريخي

ومن أوجه النشاط في دراسة التاريخ في عالم الغرب ، ما نجده من التوسع في إصدار المجلات التاريخية الخاصة بالتاريخ بعامة أو بفروع التاريخ بخاصة * . ويصدر عن الجمعية المصرية للدراسات التاريخية مجلة سنوية خاصة منذ سنة ١٩٤٨ ، ولعله يكون من الميسور زيادة المصادر منها في كل سنة .

والدراسات التاريخية ، كغيرها من سائر فروع العلم والمعرفة ، في حاجة إلى المال والتأييد والتمهير عليها من جانب المسؤولين والقادرين ، لكي تتمكن من القيام بواجبها العلمي . ولا بد في الدراسات العلمية من الجهد المتواصل والإخلاص في العمل ، والبُعد عن الزخارف وأبهة المناصب . ونحن في أشد الحاجة إلى إيجاد بيئة علمية صحيحة تعمل للعلم والمعرفة وتضع تقاليد تاريخية وطيدة ، وتقوم ببعض الواجب نحو العلم والوطن والتاريخ .

* من المجلات التاريخية في الغرب نجد مثلا :

American Historical Review. New York, 1879 ..

English Historical Review. London, 1886 ..

La Revue des Questions Historiques. Paris, 1886 ..

Rivista Storica Italiana. Torino, 1884 ..

الفصل الثالث

جمع الأصول والمراجع

تمهيد - كتب المراجع (الببليوغرافيات) - الوثائق - البحث عن الوثائق - أمثلة : البحث عن الوثائق في دار المحفوظات المصرية - في أرشيف فلورنسا التاريخي - في أرشيف پيزا - في كنيسة فرسان سان استيفانو في پيزا - في أرشيف البندقية - في أرشيف فيينا التاريخي - في أرشيف وزارة الخارجية في باريس - في المكتبة الوطنية في باريس - في أرشيف لندن التاريخي - كتابة المذكرات - الرسوم والصور - آثار الإنسان وخلفاته .

الخطوة التالية فيما نحن بصددده هي أن يتوفّر الباحث على جمع المادة التاريخية للموضوع الذى وقع عليه اختياره ، من المراجع العامة والخاصة ، أو من المصادر والأصول المطبوعة والمخطوطة ، مع حصر الآثار والمخلفات التى تتعلق به .

والمراجع العامة والخاصة تُنفيد في إعطاء الباحث فكرة عامة عن العصر الذى يكون موضوع البحث جزءاً منه ، كما تُقدم له بعض المراجع التى تعينه . ومن الضروري أن يبدأ الباحث في هذه المرحلة بالإفادة بما كتبه السابقون ، والاستعانة بالمراجع التى اعتمدوا عليها . وعدم العناية بذلك يُعد مضيعةً للوقت وإخلالاً بشروط البحث العلمى . وينبغى على كل جيل من المؤرخين أن يعرف ما كتبه السابقون ، والمراجع التى أفادوا بها ، وعليه أن يبدأ حيث انتهوا ، وأن يعمل مؤرخ اليوم لكى يمهّد لمؤرخ الغد ، وهكذا على التوالى .

وعلى الباحث أن يتتبع المسألة أو الفكرة الواحدة في بعض الكتب الجيدة والرديئة على السواء ، مع التعرف على الكتب التى اعتمد عليها أولئك وهؤلاء ، لكى يدرك كيف نَمَت هذه الفكرة وتطورت ، وكيف عالجها الكتاب المختلفون . وهذه القراءة المقارنة تساعد الباحث على معرفة أوجه القوة وأوجه الضعف ، وتعينه على الوصول إلى تحديد المسائل الجديرة بالدرس والإيضاح .

فالباحث الذى يرغب في الكتابة عن ناحية من تاريخ مصر في القرن الثامن عشر - مثلاً - ينبغى عليه أن يدرس أولاً بعض المراجع العامة عن تاريخ مصر منذ أقدم العصور حتى عصر دراسته ، لكى يفهم أساس تطور هذه البلاد عبر

التاريخ . ثم يتجه إلى المراجع التي تبحث في تاريخ مصر في أثناء القرن الثامن عشر ، ثم يطالع ما كتبه الرحالون الذين زاروا مصر ، ويدرس ما دوتوه عنها ، قبل التغلغل في الأصول والوثائق التاريخية في مصر والخارج ، وذلك لكي يزداد بالتدريج اقتراباً من الناحية التي يرغب في الكتابة عنها .

وكيف يمكن الباحث أن يعرف كلَّ أو جلَّ المراجع العامة والخاصة والأصول المطبوعة — أولاً — عن موضوع دراسته ؟ الإحاطة بذلك ليست أمراً سهلاً . ويمكن الباحث في أول الأمر أن يستعين بالاطلاع على المقالات الواردة في دوائر المعارف فيعرف بعض المراجع والأصول المطبوعة التي تخصه .

ثم عليه أن يرجع بعدئذ إلى كتب المراجع (الببليوغرافيات) التي تتناول موضوع دراسته . ولقد أصدر الغربيون أنواعاً مختلفة من كتب المراجع ، فمنها الببليوغرافيات العامة ، ومنها الخاصة بقطر أو عصر أو بشخصية معينة . وبعضها يكتفي بذكر المراجع والمصادر وأماكن وسنن طبعها وعدد صفحاتها ، بينما يعطى بعضها الآخر مذكرات وصفية موجزة عن المراجع . والأصول المطبوعة * . ولكن

* بعض أمثلة عن كتب الببليوغرافيات :

International Bibliography of Historical Sciences edited by the International Committee of Historical Sciences. Washington, 1926 ..

ويصدر هذا المجلد مرة كل ستة ابتداء من سنة ١٩٢٦ ويشترك في وضعه طائفة من العلماء والباحثين . وله لجان فرعية في أقطار أوروبا وأمريكا . وهو ينشر قوائم مختارة من المراجع والأصول التاريخية التي صدرت في عام مكتفياً بذكر مكان الطبع وتاريخه وعدد صفحات الكتاب . والمؤلفات التي يوردها تشمل جميع نواحي التاريخ ، فتتناول طرق البحث في علم التاريخ ، والعلوم المساعدة ، ودور الأرشيف ، والمؤلفات العامة عن التاريخ الدستوري ، والتاريخ الاقتصادي ، وعن تاريخ الحضارة ، وعصر ما قبل التاريخ ، وشعوب الشرق القديم ، وتاريخ اليونان والرومان ، وتاريخ الكنيسة القديم ، وتاريخ بيزنطة ، وتاريخ العصور الوسطى في الغرب ، ونواح مختلفة من التاريخ الحديث ، مثل التاريخ الديني والثقافي والاجتماعي ، وتاريخ العلاقات السياسية ، وتواريخ آسيا وأفريقيا وأمريكا . . .

Bibliographie Critique des Principaux Travaux parus sur l'Histoire de 1600

a 1914 en 1932 et 1933. Paris, 1935.

نشرت هذا المجلد جمعية التاريخ الحديث في باريس . وهو يعطى قوائم عن نواح من التاريخ العام والخاص مع وصف موجز لما تتناوله المؤلفات الواردة من الموضوعات .

ومن كتب الببليوغرافيات عن قطر معين نجد عن سورية مثلاً :

Rohricht, R. : Bibliotheca Geographica Palaestinae. Berlin, 1890.

Masson, P. : Bibliographie Française de la Syrie. Marseille, 1919.

هذه لا يكفي ، إذ أن كتب المراجع لا تكون وافية في كل الأحوال ، وهي في الغالب لا تذكر شيئاً عن المقالات المنشورة في المجلات التاريخية ، وهي كثيرة ومتنوعة . فمن الضروري إذًا مراجعة فهرس هذه المجلات للإلمام بما يكون قد كتب فيها عن موضوع الدراسة المعين . وكذلك ينبغي على الباحث أن يُراجع فهرس دور الكتب المطبوعة وغير المطبوعة التي تتاح له فرصة التردد عليها في بلده أو في الخارج . وعليه أن يجمع من كل هذه النواحي أسماء المراجع والأصول التي تعنيه ، لكي يدرس ما يعجده منها كلما استطاع إلى ذلك سبيلا . ويحسن أن يستعين بعمل فهرس أبجدي لمراجعته وأصوله التاريخية على جزازات من الكرتون (الفيش) ، أو في صفحات من الورق ، ويدون بها ملاحظاته .

= ونجد عن مصر :

Hilmy, 'Ib. Prince : The Literature of Egypt and the Sudan, 2 vols. London, 1886-1888.

Maunier, R. : Bibliographie Economique, Juridique et Sociale de l'Egypte Moderne (1798-1916). Le Caire, 1918.

وفي الشخصيات نجد عن دانتى أليجييري مثلا :

Cosmo, U. : Guida a Dante. Torino, 1947.

ويعرض بإيجاز نواحي من حياة دانتى ومؤلفاته ، ويأتى في كل ناحية بقائمة من المصادر والمراجع التي تختص بها .

Köch, Th. W. : Catalogue of the Dante Collection presented by W. Fiske to Cornell University, 2 vols. New York, 1898-1900.

Fowler, M. : Additions (to Cornell's Dante Collection, 1898-1920). Ithaca, N.Y., 1921.

يحتوى الفهرس الأول على ٦٠٦ صفحة والثانى على ١٥٢ صفحة ويبلغ مجموع الكتب الدانتية التي وردت بها حوالى ٨٣٧٥ بنداً وتشمل المؤلفات التي وضعها دانتى بالإيطالية واللاتينية ، وترجماتها ترجمة كاملة أو جزئية إلى اللغات الغربية والشرقية الشائعة وغير الشائعة ، ثم المؤلفات الصادرة عن دانتى ومؤلفاته ، مع وصف موجز لكل بند منها ، وذلك من القرن الرابع عشر حتى سنة ١٩٢٠ . وبلغت محتويات هذه المكتبة النادرة في جامعة كورنيل في إيشاكا بولاية نيويورك حينما زرتها في خريف سنة ١٩٦٢ ، حوالى أحد عشر ألف مجلد ! وهي أكبر مكتبة دانتية في العالم . ويقوم الآن الأستاذ ا. ل . بلجيري بإعداد قائمه تكميلية لهذه المجموعة ، عما ورد إليها منذ ١٩٢٠ حتى ١٩٦٥ .

Toynbee, P. : Britain's Tribute to Dante in Literature and Art. London, 1921.

يحتوى على قائمة بالمخطوطات والمطبوعات والترجمات لمؤلفات دانتى وللمؤلفات عنه ، فضلا عن قائمة بما يتصل به من الصور والنماثيل وأعمال الحفر والمعارض ، من حوالى سنة ١٣٨٠ حتى سنة ١٩١٣ - ويبين ذلك جهود الإنجليز في خدمة التراث الدانتى .

Dante : An Excerpt from the General Catalogue of the Printed Books in the British Museum. London, 1952.

ويتجه الباحث بعدئذ إلى البحث عن الوثائق والأصول التاريخية اللازمة لدراسته ، بما تشمله من المعاهدات أو المراسلات السياسية أو التعليمات أو الأوامر أو المذكرات أو القوانين . . . والتي كانت تُحفظ عادة عند الملوك أو الأمراء أو عند بعض رجال الدين ، أو عند بعض الزعماء أو رجال السياسة أو رجال الحرب أو عند عامة الأفراد ، أو عند تجار الوثائق .

وليس من الضروري أن توجد وثائق وافية عن كل حوادث التاريخ ، إذ تنطمس آثار كثير منها وتزول دلالاته ، بتعرضها في ظروف مختلفة للتلف أو الضياع ، مثل ظروف الثورات أو الحرائق أو الرغبة في التخلص منها وإتلافها عن عمد ، حينما تكون في حوزة مَنْ لا يفهم قيمتها التاريخية ، أو مَنْ يهمله منع تداول معلوماتها بين الناس . وبذلك يضيع الكثير منها بالنسبة للتاريخ ، وكأن الأفكار والحوادث التي كانت تحملها في طياتها وثناياها لم تكن في الوجود .

وعلى ذلك فكثيراً ما يجد المؤرخ فجوات في مجرى التاريخ ، لا يمكنه أن يملأها ، وستبقى حلقات كثيرة من التاريخ مجهولة إلى الأبد . وليس هناك ما يمكن أن يُعوّض عن ضياع تلك الوثائق . وحيث لا توجد الوثائق ينعدم وجود التاريخ * .

والبحث عن الوثائق (heuristic) من العمليات الأساسية في كتابة التاريخ . وإن كشف كمية من الوثائق الهامة عن موضوع معين ، هو الذي يُحدد إمكان الاستمرار في بحثه أو العدول عنه إلى موضوع آخر . والباحث الذي يكتب التاريخ دون أن يحصل على مجموعة من الوثائق الأساسية الجديدة ، أو التي لم يكن قد سبق استخدامها استخداماً علمياً مكتملاً ، تنقص قيمة بحثه العلمية أو تتضاءل أو تنعدم ، مهما بذل من مجهود .

ولقد لاقى الباحثون والمؤرخون القدامى صعوبات جمّة في سبيل الوصول إلى الوثائق التاريخية . وإذا كانت الحوادث التي قصدوا الكتابة عنها قريبة نسبياً من العهد الذي عاشوا فيه ، فإنهم كانوا يرجعون إلى روايات بعض الأشخاص الذين شهدوا الحوادث ، ويقارنون بينها ، وينقدونها ، ويستخلصون منها ما يمكن الوصول

Langlois, Ch. V. et Seignobos, Ch.: Introduction aux Etudes Historiques. *
Paris, 1898,

Engl. Trans. by G.G. Berry. London, 1912 p. 17.

إليه من الحقائق التاريخية . على أن هذه الطريقة لا تكون سليمة دائماً لتعرض الروايات الشفوية للتحريف والتغيير ، وإن كان تدوين الروايات الشفوية من شأنه أن يوقف ، في الغالب ، ما يكون قد دخل عليها من التغيير عند الحد الذي سُجِّلَ فيه .

فالوثائق ضرورية جداً للعهد القريب نسبياً من المؤرخ . فضلاً عن الأزمنة البعيدة عنه . وفي أغلب الأحيان تنتقل الوثائق من حوزة الأفراد إلى الأماكن العامة ، وتُحفظ في دور الأرشيف ودور الكتب وفي المتاحف والأديرة والكنائس . ولقد وُضعت الفهارس للكثير من الوثائق المحفوظة في الأماكن العامة . إلا أنها في أحوال كثيرة تكون غير وافية ، ويكتفى أغلبها بوضع أرقام مجلدات الوثائق مع بيان الشهور والسنوات التي تناولها ، دون أن تصف مضمون محتوياتها . وهي بين قديم وحديث ومخطوط ومطبوع . كما أنه توجد وثائق كثيرة لم تُنظم ولم تُوضع لها الفهارس الأولية بعد ، في مصر أو في الخارج . وتُعدّ هذه الوثائق بالنسبة للباحثين في حكم المجهولة ، ولا يمكن الاستفادة بها قبل تقسيمها وترتيبها ترتيباً أولياً على الأقل .

إلا أن التقدم مستمر في هذا الميدان . فلقد وُضعت . ولا تزال توضع . فهارس وصفية لبعض نواح من الوثائق في دور الأرشيف بالغرب . واهتمت الحكومات والهيئات العلمية في الغرب بإرسال بعوث خاصة من العلماء والباحثين إلى الخارج ، لكي تبحث في دور الأرشيف الأجنبية عن الوثائق التي تهتم بلادها . وعندما فُتِحَ — مثلاً — أرشيف الفاتيكان للباحثين . أنشأ كثير من الدول معاهد خاصة في روما ، لكي يعمل أعضاؤها في البحث عن الوثائق التي تعنيهم . والقيام بنسخها ، ووضع الفهارس لما يهمهم منها ، في أرشيف الفاتيكان . فهكذا فعلت إنجلترا وفرنسا وألمانيا وأسبانيا وبلجيكا والدانمرك . . . فهل ندرك نحن قيمة مثل هذا العمل ، ونحذو حذو الأمم الحديثة ، الكبيرة أو الصغيرة . في سبيل الحرص على جمع الوثائق التاريخية التي تهتم تاريخ بلادنا ، في كل أو بعض أنحاء العالم ؟ وهل يتوفر لنا الرجال والمال والإمكانات والزمن الذي يتحقق فيه مثل هذا الهدف العلمي الجليل ؟ هذا هو الأمل المُرتجى تحقيقه ، إن لم يكن اليوم فغداً .

وكيف يستطيع الباحث المبتدئ أن يشق طريقه في هذا البحر العجاج ؟ لا ريب أن طريق البحث وعمر شاق ، ولا بد في سلوكه من الصبر والجلد . ويمكن للباحث أن يرجع إلى فهارس الوثائق التي يظن أنها تحوى شيئاً يعنيه . ومن حسن الحظ أن تكون بعض الوثائق اللازمة له قد حُصرت ونُظمت ووضعت لها الفهارس التي تسهل عليه العمل .

ولكن ستبقى أمامه دائماً مناطق مجهولة لا بد له من الإقدام على كشفها بنفسه ، إذ أن البحث عن الوثائق نوع من المغامرة لمحاولة الكشف عن المجهول . وقد تتعارض في بعض الأحيان المصلحة بين الباحث وبين أمين الأرشيف ، الذي قد يدعى أنه لا يعرف شيئاً عما يطلبه الباحث ، لأنه قد يكون هو نفسه مهتماً بدراسة هذه الوثائق ذاتها ، فيمنعها عنه . وقد تكون مجموعة من الوثائق التي تعنى الباحث في حوزة باحث آخر عاكف على دراستها لفترة من الزمن ، وربما يحتجزها لنفسه حتى ينتهي من بحثه فيها . إلا أنه بشيء من الباقية والكياسة ، قد يستطيع الباحث أن ينال مساعدة أمين الأرشيف ومساعدة ذلك الباحث الآخر الذي تعنيه هذه الوثائق ذاتها ، ويحصل منهما على ما هو في حاجة إليه ^(١) . والباحث عن الوثائق يشبه المنقب عن الآثار الذي قد يظل زمناً طويلاً ينقب في مناطق مختلفة ، حتى يعثر في النهاية على ما يرضيه ويرضى العلم .

ولنأخذ بعض الأمثلة العملية عن جمع الوثائق والأصول التاريخية .

فالباحث في دار المحفوظات المصرية عن تاريخ النظام الإداري في مصر في أثناء العهد العثماني من سنة ١٥١٧ إلى سنة ١٧٩٨ ، سيجد مادة قد وُضعت عنها بعض السجلات الأولية ، فيستعين بها في فحص بعض « دفاتر كشيدء مصر » ^(٢) وسيجد أنها تحتوى مثلاً على صور الفرمانات السلطانية الصادرة إلى باشوات القاهرة لحكم هذه البلاد . ويفحص أيضاً بعض دفاتر القيد الخاصة بالفرمانات والأوامر الباشوية الصادرة من الباشا التركي في القاهرة إلى حكام

Crump : op. cit. p. 89.

(١)

(٢) أى دفاتر قيد ديوان مصر . ويتصل هذا ببعض ما قمت به من بحث حينما كتبت بالاشتراك مع محمد محمد توفيق فصلاً عن « تاريخ مصر في العهد العثماني (١٥١٧ - ١٧٩٨) » في سنة ١٩٤٢ ، والمشار إليه آنفاً وفي قائمة المراجع .

الأقاليم . ويدرس دفاتر الميزانية التي تبين وجوه الإيرادات من الضرائب المختلفة وأوجه صرفها ، في مرتبات الموظفين والعسكر ، وفي أعمال الري . وفي إعانة الذراري والمستحقين ، وفي تموين الحرمين وإمدادهما بالمؤن والهدايا . ويمكن لهذا الباحث أن يدرس دفاتر التزامات الأراضي والجمارك بالنسبة للملتزمين . في نظير ما يؤدونه عليها من الأموال إلى حكومة القاهرة المحلية ، وهكذا .

وسيجد الباحث في هذه الدفاتر والأوراق كثيراً من المعلومات الطريفة عما يبحث عنه . وسيدرك مثلاً اختصاصات كل من الباشا العثماني وأعوانه من الموظفين ، واختصاصات هيئة الممالك المصريين ، واختصاصات الحامية العثمانية والأوجاقات السبعة^(١) . وسيفهم مدى التداخل في اختصاصات هذه العناصر ، وتشابكها ، واشتراكها في حكم العاصمة ، وفي إدارة الأقاليم ، وفي توطيد الأمن ، وفي العناية بالزراعة والتجارة ، وفي جباية الأموال ، وفي اشتراكها في حروب السلطان العثماني في أوروبا . وسيدرك الباحث مدى ذلك التوازن العجيب الذي أوجده العثمانيون في مصر ، وفي غيرها من الولايات العثمانية ، للحيلولة دون استقلال عنصر واحد فيها بحكم البلاد ، لضمان بقائها تحت الحكم العثماني .

والباحث في دار المحفوظات المصرية كذلك عن تاريخ محمد علي ، قائد الجند الألباني بعد رحيل الحملة الفرنسية عن مصر ، وقبيل توليه حكم البلاد بتأييد من رجالات البلاد ومن شعب القاهرة ، يمكنه أن يدرس بعض الدفاتر الخاصة بمرتبات العساكر الألبانيين ابتداء من سنة ١٢١٧ هـ . وسيجد الباحث في هذه الدفاتر اسم « محمد علي أغا سرجشمهء عساكر أرزؤود^(٢) » ، وسيجمع بعض المعلومات عن مرتباته وعن تكاليف عساكره . ثم يفحص ما يخص محمد علي أغا في « دفاتر كشيدةء مصر » ، كما يبحث في بعض الأوراق التركية التي لم يتم وضع سجلات لها ، وهي عبارة عن بعض أوامر باشوية ، أو تذاكر ديوانية خاصة بمرتبات الجنود ، وبذلك يستخرج بعض المادة العلمية التي توضح نواحي من تاريخ محمد علي في هذه الفترة من التاريخ .

(١) أوجاق في التركية بمعنى الموقد واستعملت بمعنى فرقة العسكر . وكانت الحامية العثمانية في مصر

مقسمة إلى سبع فرق .

(٢) يعني قائد الجند الألباني .

والباحث في تاريخ فخر الدين الثاني أمير لبنان - مثلاً - يلزمه السفر إلى لبنان وسورية ، للرجوع إلى الأصول التاريخية الضرورية ، وللمقابلة بعض العارفين بتاريخ البلاد وبدور الكتب بها . فيصل إلى بيروت للالتقاء بالدكتور أسد رستم فيجده قد انتقل إلى المصيف . فيتبعه إلى ظهور الشوير ، ويتحدث إليه طويلاً ويفيد بخبرته الدقيقة وعلمه الغزير . ويشعر في التردد على المكتبة الشرقية في كلية القديس يوسف ، ويواظب على البحث والدرس فيها ، فيعثر على الأصول والمراجع الأساسية ، وبعضها نادر الوجود . وعندما يجمع الباحث قدراً معقولاً من المعلومات اللازمة له ، ينتقل إلى زحلة للاجتماع بالأستاذ عيسى إسكندر المعلوف صاحب الخبرة الوثيقة بهذا الموضوع التاريخي ، وهناك يكسب قدراً طيباً من الفائدة العلمية . ثم يقصد إلى دمشق . حيث يجتمع بالأستاذين محمد كرد علي^(١) وعبد القادر المغربي^(٢) ، فيتحدث إليهما ، فيستزيد منهما علماً ومعرفة . ثم يلتقي بالأستاذ محمد حسني الكسم^(٣) ، فتفتح أمامه سبل للبحث جديدة ، ويعثر على مجموعة أساسية من الوثائق الخطية التركية التي لم تُدرس من قبل^(٤) .

ويحرص الباحث كذلك على زيارة بعض المواضيع التاريخية مثل دير القمر وبيت الدين ، لمشاهدة شيء من آثار الأمير فخر الدين ، ولكي يعرف شيئاً من طبيعة الجبال والوديان والسهول ، ويتنسم هواءها ، ويختلط ببعض السكان من طوائف وبيئات وأسنان مختلفة ، لكي يفهم شيئاً عن البلاد وأهلها ، مما يجعله أقرب إلى موضوع دراسته .

(١) محمد بن عبد الرزاق كرد علي (١٨٧٦ - ١٩٥٣) اشتغل بالعلم والصحافة والسياسة . وكان رئيساً للمجمع العلمي العربي في دمشق . وولي وزارة المعارف السورية . ومن آثاره المطبوعة « مجلة المقتبس » و « خطط الشام » و « الإسلام والحضارة » .

(٢) عبد القادر المغربي (١٨٦٧ - ١٩٥٦) من علماء اللغة العربية وكان عضواً في عدة مجامع علمية ووكيلاً للمجمع العلمي العربي في دمشق . ومن آثاره المطبوعة « الاشتقاق والتعريب » و « غرر اللسان » و « الأخلاق والواجبات » و « تفسير جزء تبارك » .

(٣) محمد حسني الكسم (١٨٨٣ - ١٩٥٦) من المشتغلين بالعلم . وكان أميناً للمكتبة الظاهرية ، في دمشق ، ومن هواة الكتب . واشتغل بتجارة المخطوطات بين سوريا ولبنان وتركيا ومصر . وقد ظللنا على صلة المودة بالمراسلة والرؤية في سوريا ومصر حتى سنة وفاته ، إذ كنت في دمشق حينئذ .

(٤) هذه هي مجموعة الوثائق التي سبقت الإشارة إليها في ص ٢٧ حاشية ١ . والكلام في هذا الصدد خاص بما قمت به حينها كنت أعد رسالة بعنوان « فخر الدين بن معن » لنيل درجة الماجستير من كلية الآداب بجامعة (القاهرة) في صيف ١٩٣٣ تحت إشراف الأستاذ محمد شفيق غربال .

وكذلك يحرص الباحث على دراسة عدد من خرائط الشام بالمعنى الواسع - أى من حدود الأناضول إلى حدود مصر - سواء أكانت خرائط طبيعية أم اقتصادية أم سياسية ، حديثة أم قديمة . ثم يرسم لنفسه خريطة تفصيلية كبيرة الحجم والمقياس ، حتى يزداد معرفة بالمواضع المختلفة ، ولكى تكون له هادياً ودليلاً فى أثناء تنقله ، ولكى يلم بمواقع البلاد التى لا تتأاح له فرصة زيارتها .

ويعرف الباحث وهو فى لبنان أن الأب بولس قرألى (قره على) اللبناى يدرس فى إيطاليا موضوع الأمير فخر الدين المعنى ، فيكتب إليه سائلاً إياه أن يمنحه شيئاً مما لديه من الوثائق أو المعلومات عن هذا الموضوع ، فيتكرم الرجل بأن يرسل إليه حوالى ١٥٠ صفحة من صور الوثائق الإيطالية ، المستخرجة من أرشيف فلورنسا التاريخى عن هذا الموضوع ، فيعكف على دراستها ، ويفيد بها أعظم الفائدة .

ثم يتجه الباحث إلى السفر إلى إيطاليا سفرة تمهيدية ، للاستزادة من دراسة اللغة الإيطالية . ولكى يأخذ فكرة عامة عن حضارتها العريقة ، إعداداً للمستقبل ويذرع إيطاليا طولاً وعرضاً ، ويجتذبه إليها ما يشهده فيها من شتى الفنون والعلوم التى سادت فى العصور القديمة ، أو فى العصور الوسطى ، أو فى عصر النهضة ، أو فى العصور الحديثة .

وتتأاح الفرصة للباحث لكى يسافر مرة أخرى بعد فترة قصيرة إلى إيطاليا ، لمتابعة دراسته التاريخية . وهناك يعكف على دراسة الأمير فخر الدين المعنى من جديد ، لوجود وثائق وأصول تاريخية كثيرة عنه لم تُدرس من قبل ، فضلاً عن نواح تاريخية أخرى متصلة به ، مثل تاريخ المصادمات البحرية بين الأسطول العثمانى وبين الأسطول التسكانى فى القرن السابع عشر . ويقصد إلى أرشيف فلورنسا التاريخى ، ويجد بعض ما يفيد فى الفهارس المطبوعة والمخطوطة ، التى يُطلعها عليها المختصون فى ذلك الأرشيف ، ويستدل بها فى فحص بعض المجلدات الخاصة بهذا الموضوع .

ولكنه لا يكتفى بما استخلصه من الفهارس المشار إليها ، فيدرس عشرات من المجلدات فى سنوات محددة وفى نواح مختلفة . فيفحص مثلاً المجلدات التى تحتوى على مراسلات ممثلى فلورنسا فى القسطنطينية ، ومذكرات التجار

الفلورنسيين في أراضي الدولة العثمانية ، وتقارير رجال سان استيفانو الواردة إلى حكومة فلورنسا . وكذلك يدرس المجلدات التي تضم صور المراسلات الصادرة من حكومة فلورنسا إلى ممثليها في الشرق الأدنى ، وإلى التجار الفلورنسيين ، وإلى رؤساء نظام سان استيفانو^(١) ، ويدرس الباحث كذلك عشرات من المجلدات الخاصة بالمراسلات الواردة من صقلية والبندقية وجنوا مثلاً إلى حكومة فلورنسا ، ثم المجلدات التي تحوى صور المراسلات الصادرة من حكومة فلورنسا إلى هذه الحكومات . وينتج عن هذا البحث جمع مادة أصلية فريدة لم يسبق دراستها أو نشرها ، بعضها يؤيد الوثائق السابقة عليها ، وبعضها الآخر يزيدها إيضاحاً وبعضها يصححها ، أو يضيف إليها ما لم يكن معروفاً من قبل^(٢) .

ولا يقتصر الباحث على العمل في أرشيف واحد ، بل يقتضيه البحث العلمي أن يتجه إلى العمل في دور أرشيف أخرى في أمكنة متعددة ، وتتناول ما يرغب في دراسته . فينتقل إلى أرشيف پيزا التاريخي ، ولكنه مع الأسف يجد أن جزءاً هاماً من مجلدات الوثائق التي تدخل في نطاق بحثه ، قد أكلتها النيران ، وإن لم يمنع هذا من عثوره على بعض الوثائق المفيدة .

ويزور الباحث كنيسة سان استيفانو في پيزا ، ويجد بها طائفة من المراسلات النادرة والكتب القديمة ، ويشهد بمتحفها مجموعة من الأعلام والأسلحة ومصابيح السفن التي كسبها فرسان سان استيفانو ، في أثناء اشتباكهم بالسفن العثمانية في البحر الأبيض المتوسط . وبذلك يزداد اقتراباً وفهماً لما يقوم بدراسته .

وكذلك يتجه الباحث إلى أرشيف البندقية التاريخي ، الملحق بـ « كنيسة

(١) كان كوزيمو الأول غراندوق تسكانا (١٥٣٧ - ١٥٧٤) قد أنشأ نظام سان استيفانو البحري للدفاع عن سواحل تسكانا ولهاجمة السفن العثمانية في البحر الأبيض المتوسط .

(٢) هذا هو ما قمت به في خريف ١٩٣٦ في نطاق دراسي لإعداد رسالة بعنوان « فخر الدين الثاني أمير لبنان وعلاقاته بالغرب ، مع وثائق لم تنشر » لنيل الدكتوراه من كلية الآداب والفلسفة بجامعة روما تحت إشراف الأستاذين كارلو ألفونسو نلينو وإتوري روسي .

وكان إتوري روسي (١٨٩٤ - ١٩٥٥ Ettore Rossi) عالماً متضللاً في التركية والعربية . وأصبح مديراً لمعهد الشرق في روما ، وصار أستاذاً للتركية في جامعة روما . ومن آثاره المطبوعة « حصار وفتح رودس بحسب المصادر التركية » و « التاريخ البحري لفرسان القديس يوحنا وأورشليم ورودس ومالطة » و « سيطرة الإسبان وفرسان مالطة على طرابلس » و « قائمة المخطوطات التركية في القاتيكان » . وصرت وثيق الصلة به منذ أن عرفته في سنة ١٩٣٥ .

الفرارى» . وهناك يدرس عشرات من المجلدات على النحو المشار إليه ، والتي تحتوى على المراسلات المتبادلة بين حكومة البندقية وبعض الحكومات الإيطالية ، وبالعكس ، والمراسلات المتبادلة بين حكومة البندقية وممثليها وتجارها فى الشرق الأدنى وبالعكس ، فى نطاق البحث ذاته ، وبذلك يكشف عن مادة تاريخية أصلية لم يسبق نشرها أو درسها من قبل .

ويتجه الباحث إلى الدرس فى أماكن أخرى خارج إيطاليا . فيتجه — مثلاً — إلى أرشيف فينا التاريخى ، وقبل سفره إليه ، يكتب إلى مدير الأرشيف فى فينا مستفهماً منه عما يعنيه . فيرسل إليه المعلومات التى يعرفها قائلاً إن المادة الموجودة قليلة وعديمة الأهمية ، مع ذكر أرقام المجلدات التى تحوى هذه المادة القليلة . ولكن ليس معنى ذلك أن تكون معلومات مدير الأرشيف صحيحة . ويرى الباحث أن علاقات السلم والحرب كانت قوية دائماً بين الدولة العثمانية وإمبراطورية النمسا ، بحكم الحوار وبحكم المصالح المشتركة أو المتعارضة بينهما ، وأنه من المرجح وصول أخبار الشرق الأدنى وبحاره ، إلى حكومة النمسا عن طريق ممثليها فى القسطنطينية . وبذلك لا يقتنع برد مدير الأرشيف ، ويسافر إلى فينا . ويجد أن الفهارس المطبوعة والمخطوطة غير ذات جدوى . ولكن لا يمنعه ذلك من البحث ، فيعمل بعض الزمن . ويدرس مراسلات ممثلى النمسا فى القسطنطينية ، كما يدرس المراسلات المتبادلة بين حكومة النمسا والحكومات الإيطالية فى فترة معينة ، وينتهى به الأمر إلى أن يكشف عن طائفة متمعة من الوثائق الألمانية والإيطالية التى تدخل فى نطاق بحثه ، فيحملها إلى مدير الأرشيف راجياً إياه أن يدرج أرقام مجلداتها ومضمونها فى فهرسه المخطوطة على الأقل ، فيفعل .

ويُطبق الباحث نفس الطريقة فى باريس . فيزور أرشيف وزارة الخارجية فى الكيه دورسيه ، ولكنه لا يجد سوى قدر قليل مما يعنيه . فيتجه إلى المكتبة الوطنية فى باريس ، حيث يدرس المراسلات المتبادلة بين ممثلى فرنسا فى القسطنطينية والحكومة الفرنسية ، وبين ممثلى فرنسا فى فلورنسا والحكومة الفرنسية ، وبذلك يجد بعض الوثائق التى تحتوى على معلومات فريدة ، لم يسبق حصوله على مثيلها من قبل ، ولم يسبق نشرها ، وليس فى فهرس المكتبة ما يدل على وجودها . ومثال

ذلك ما وجده من المعلومات عما أثاره هرب الأمير فخر الدين إلى تسكانا ، بمعاونة نائب القنصل الفرنسي في صيدا في سنة ١٦١٣ . وقد أثار ذلك غضب السلطان العثماني ، وأوجد أزمة سياسية هدّدت بإنقاص الامتيازات الأجنبية بالنسبة للدول الأوروبية جميعاً ، بل وربما خامرت السلطان فكرة إعلان الحرب على فرنسا^(١) .

ويتبع الباحث المنهج نفسه في لندن . وهناك يتردد على دار المحفوظات التاريخية في اتشانسيري لين ، ويدرس المراسلات المتبادلة بين ممثلي إنجلترا في القسطنطينية وحكومة إنجلترا ، وكذلك المراسلات المتبادلة بين ممثلي إنجلترا في فلورنسا والحكومة الإنجليزية فيجد مادة تاريخية نافعة لم يسبق نشرها ، وليس هناك ما يدل عليها في الفهارس الموجودة . ومن ذلك ما يؤيد أخبار تلك الأزمة التي خلقتها فرار الأمير فخر الدين ، وما ترتب عليها من غضب السلطان العثماني والصدر الأعظم على الدول الأوروبية^(٢) .

وهذه كلها أمثلة عملية تُعطي فكرة عامة عن طريقة البحث عن الوثائق والأصول التي تظل مجهولة للعلم حتى يُكشف عنها ، وإلى آخر لحظة يظل الباحث يتوقع كشف أصول جديدة تزيد أو توضح أو تغير ما لديه من الحقائق ، مما قد يضطره إلى تعديل معلوماته إذا لم يكن قد طبع بحثه بعد ، أو إلى تغييرها إذا ما أعاد طبع بحثه^(٣) .

وينبغي على الباحث أن يرجع دائماً إلى التصميم العام الذي رسمه لموضوع دراسته ، لكي يعدّل ما يرى تعديله بحسب الطريق العمل الذي يسلكه ، وعليه أن يدوّن النقاط الثابتة عنه ، والمسائل المستجدة التي يداخله الشك في شأنها ، والنقط المجهولة لديه ، وكل ما يتوقع أن يكشف عنه . ويقرأ الباحث بالتدريج المراجع التي تخصّه ، وستلقى المعلومات الواردة بها ، والمعلومات التي تتضمنها الوثائق والأصول

(١) Bibliothèque Nationale de Paris, ms. français, Constantinople 16147, f. 354-

357, 384-384 b; 422 a : De Harlay à Puisieux, Pera 3 et 28 Avril et 7 juillet 1614.

(٢) Public Record Office, London : S.P. Turkey 7 (1612-1620) : 69 a : Pindar

to Carlton, Pera 9-19 December 1613. 76 : do to do, Pera 3 February 1614.

(٣) قد لا يستطيع الباحث الرجوع إلى وثائق أرشيف القسطنطينية في هذا الصدد لعدم الفراغ من ترتيبها وتنظيمها ما لا يتيح له فرصة دراستها فعليه الانتظار حتى يتم ذلك أو فليكمل عمله باحث آخر من بعد.

التاريخية ، الضوء بعضها على بعض . وعلى الباحث أن يأخذ من المراجع المعلومات التي تعنيه بلغتها الأصلية أحياناً ، وبالترجمة ، وبالتلخيص ، بحسب الأهمية التي يراها من موضع لآخر ، مع بيان أرقام المجلدات في دور الكتب ، والصفحات التي ينقل أو يترجم أو يقتبس عنها ، في هوامش أوراقه الجانبية ، حتى يمكن الرجوع إليها في مظائنها إذا اقتضى الأمر ذلك ، ولكي تكون من الأدلة على إثبات صحة ما كشف عنه من الحقائق .

وعلى الباحث أن ينقل بنفسه جزءاً من الوثائق التي يجدها في دور الأرشيف ، حتى يكسب شيئاً من التجربة الذاتية ، يتعامله مع هذه الأوراق المكدسة ، فيفهم أشياء من خصائصها ، من حيث نوع الورق ، والخبر ، وأقلام الكتابة ، والأختام الممهورة بها الأوراق ، إن وجدت ، وسيزيده هذا قرباً من العصر أو من الموضوع الذي يتناوله . ويمكنه في الوقت نفسه أن يشرك معه بعض الإخصائيين في نسخ جزء من الوثائق التي تعنيه ، كما يصور جزءاً منها بطريقة (الفوتوستات) أو (الميكرو فيلم) بحسب الضرورة ، واختصاراً للوقت . ومن المستحسن أن ينقل الباحث شيئاً من المعلومات التي لا تتصل مباشرة بموضوع بحثه ، ولكنها تفيده في إيضاح كثير من المسائل التي تدور حول موضوعه .

ومن الضروري أن يفهم الباحث محتويات ما ينقله ، من الوثائق والأصول والمراجع ، ويستوعبها أولاً بأول حتى لا تراكم الأوراق أمامه ، ولذلك ينبغي عليه أن يلخص مضمونها في هوامش الصفحات ، لكي تكون واضحة سهلة التناول . ومن المذكرات التي على الباحث أن يدونها أولاً بأول ، تعليق أو نقد أو ملاحظة على وثيقة أو مصدر ، أو فكرة عن مسألة تفصيلية معينة ، أو إشارة إلى أصل تاريخي أو مرجع للرجوع إليهما في المستقبل * . وكثيراً ما تعرض للباحث في هذا الدور من العمل أو في الأدوار التالية ، آراء ومسائل متشابكة أو غامضة ، فعليه أن يسارع بتدوين ملاحظاته عليها حتى لا ينساها .

ويتصل بالوثائق — في المعنى العام — الرسوم والصور ، التي هي ذات أهمية خاصة من الناحية التاريخية . والوصف الكتابي مفيد — بدون شك — في بيان خلق وعادات ناپليون — مثلاً — ، ولكن رسم المصور إياه في أوضاع مختلفة ، أو صنع

المثال تماثيل له ، يعطينا بالألوان والظلال الواضحة في الصورة ، ويمنحنا بالتجسيم الواضح في المرمر أو البرونز ، فكرة أدق تضاف إلى ما يمكن أن نعرفه عنه من أوصافه وخلقه وطباعه ، بطريق الكتابة . فالرسوم ، والصور ، والحفر البارز أو الغائر ، والتماثيل ، تساعدنا في فهم التاريخ ، وتسجل لنا أحياناً أشكالاً ومناظر وأزياء تغيرت معالمها أو زالت من الوجود ، أو ربما لا تنجح الكتابة في التعبير عنها كما ينبغي . ويضاف إلى ذلك الصور الفوتوغرافية التي شاع استخدامها في الزمن الحديث ، وهي تسجل مشاهد عديدة عن البشر وعن آثار الحضارة والعمران ، أو الآثار التي تحدثتها ثورات الطبيعة ، أو ويلات الحروب ، فينبغي على الباحث أن يُعنى بحصر ودراسة ما يخصه من هذه الأدوات المهمة النافعة في بحث التاريخ والكتابة عنه ، إن وجدت .

ويتصل بالوثائق أيضاً — في المعنى العام — آثار الإنسان وبقاياها — فمن ذلك بقايا جسم الإنسان نفسه ، وملابسه ، ومساكنه ، ومبانيه ، وأسلحته ، وأدواته التي كان يستخدمها في أثناء حياته ، ونقوشه على الأحجار . . . مما يدخل في نطاق علم الآثار . فينبغي على الباحث في التاريخ أن يشاهد ويدرس بنفسه آثار العصر الذي يدرس ناحية من تاريخه ، ويزور المباني القائمة التي كان رجال ذلك العصر يعيشون فيها ، والحدائق التي كانوا يروّحون عن خواطرهم في أرجائها ، إن وجدت . وعليه أن يتعرف على طريقة معيشتهم وأزيائهم ، ومخلفاتهم الشخصية ، وأن يتلمس ما كانوا يؤثرونه من أدوات الموسيقى وألحانها ، إن كانوا قد فعلوا ذلك . ويمكن أن يرجع الباحث إلى بعض المتاحف العامة أو الخاصة ، أو المباني أو الأماكن التي كان رجال الماضي يشغلونها أو يشغلون أجزاء منها ، وتحولت الآن إلى أماكن عامة .

ولا ريب أنه من الضروري للمؤرخ أن يعيش فترة أو فترات من الزمن خلال هذه الذكريات التي تأدت من الماضي إلى الحاضر ، وأن تشيع في نفسه هذه الرؤية وتلك الخلجات التي أحاطت برجال العصر الذي يدرسه ، إذ يصبح بذلك كله أقدر على استخلاص الحقائق التي تعنيه ، وأقرب إلى فهم روح الموضوع الذي يتناوله ويرغب في الكتابة عنه .

الفصل الرابع نقد الأصول التاريخية *

إثبات صحتها

تمهيد في أهمية النقد ومراحله - التزييف والانتحال - أمثلة : مجموعة سليم العربي - كتابات عن سردينيا - ملحق مذكرات باي - مراسلات ماري أنطوانيت - مشكلة البراق .

عرفنا أن التاريخ يُدرس بواسطة الأصول التاريخية كالوثائق بما تشمله - في المعنى الأعم - من آثار الإنسان ومخلفاته . ويمكن أن تُعرف أشياء عن حوادث التاريخ من طريقين : طريق مباشر بملاحظة الحوادث في أثناء وقوعها ، وطريق غير مباشر بدراسة الآثار التي خلفتها هذه الحوادث . فالمعلومات عن حادث زلزال مثلاً ، يمكن معرفتها عن طريق مباشر من بعض شهود العيان ، أو بطريق غير مباشر بملاحظة آثار التدمير التي خلفتها الهزة الأرضية ، أو بقراءة وصف كتابي سجله أحد الناس عنها بطريق المشاهدة أو بطريق الرواية والسماع ، وهذا هو ما ينطبق تماماً على حوادث التاريخ .

فالحوادث والأوصاف التي يسجلها الرحالة مثلاً تمتاز في أحوال كثيرة بإعطائها دقائق وتفصيل ، وبتصويرها لنواح من روح العصر ، وهو ما لا يتاح بسهولة للكاتب المتأخر . على أن وجود الكاتب في العصر الذي يسجل حوادثه لا يعنى

* يجد القارئ فصولاً طيبة في نقد الأصول التاريخية في بعض المراجع مثل :

رسم ، أسد : مصطلح التأريخ . بيروت ، ١٩٣٩ . ص ١٥ - ١٣٠ .

Fling, F.M. : The Writing of History, An Introduction to Historical Method.

New Haven, Yale University Press, 1926. pp. 48-102.

Oman, Ch. : On the Writing of History. London, 1939. pp. 33-75.

Langlois Ch. and Seignobos, Ch. : Introduction to the Study of History,

trans. by G.B. Berry. London, 1912. pp. 63-190.

بدوى، عبد الرحمن : النقد التاريخي . يتضمن ترجمة كتاب لانجلوا وسينيوبوس عن الفرنسية بعنوان « المدخل إلى الدراسات التاريخية » ، وكذلك يتضمن ترجمة « نقد النص » لپول ماس ، وترجمة نصوص لكانت وديكارت وپول ثايرى في التاريخ . القاهرة ، ١٩٦٣ .

أنه يستطيع الإحاطة بجميع نواحيه ، بما يتيح له أن يكتب عنه الكتابة العلمية ،
لعوامل الهوى والتحيز والخشية والرغبة في المنفعة ، ولعدم إمكان الإفصاح عن
خفايا السياسة أو الشؤون العسكرية في وقتها ، حرصاً على مصلحة الدولة والشعب ،
كما أشرنا إلى ذلك في موضع سابق .

فحوادث التاريخ تُعرف إذاً بصفة أساسية عن طريق غير مباشر ، بدراسة
آثار الإنسان المتنوعة التي تُحفظ من الضياع . فالمؤرخ لا يرى الحوادث نفسها ،
ولكنه يرى ويدرس آثارها . فآثار الإنسان المتنوعة هي نقطة البدء ، والحقيقة
التاريخية هي الهدف الذي يتوخى المؤرخ الوصول إليه . وبين نقطة البدء والهدف
يوجد طريق طويل معقّد متشابك تعتوره المصاعب والعقبات والأخطاء ، التي
تبعد الباحث عن الهدف وعن بلوغ الحقيقة . ولكن المؤرخ لا يجد غير هذا
الطريق للوصول إلى غرضه . ودراسة الأصول التاريخية وتحليلها بأساليب مختلفة ،
هي من أهم المراحل في طريقة البحث ، وهي عبارة عن ميدان نقد الأصول
التاريخية .

وربما تكون دراسة آثار الإنسان من أبنية وتماثيل ومصنوعات مادية ملموسة ،
أسهل من دراسة كتاباته المسجلة عن حوادث الماضي ، لوجود علاقة واضحة بين
الآثار الماثلة أمام المؤرخ ، وبين أسباب وجودها ، وارتباط ذلك بحدوث التاريخ .
ولكن الكتابات التي يدونها الإنسان عن حوادث تاريخية معينة هي أثر عقلي
سيكولوجي وليست شيئاً بارزاً ملموساً . وهي لا تزيد عن كونها مجرد رمز أو
تعبير عن أثر تلك الحوادث في ذهن من دونها . وبذلك تنحصر قيمة الآثار
الكتابية في أنها عمليات سيكولوجية معقدة وصعبة التفسير ، لأن الإنسان نفسه ،
على وجه العموم ، كائن معقد مركّب متضارب صعب الفهم . فلا ريب أن يكون
الكثير من حوادثه وما يعبر عنها على غراره .

وللوصول من الأصل التاريخي المكتوب إلى الحوادث ، ينبغي أن نتعقب
سلسلة العوامل التي أدت إلى كتابته . ولكي يصل المؤرخ إلى الحوادث الأصلية
لا بد من أن يُحيي في خياله الظروف التي أحاطت بكتاب الأصل التاريخي ، منذ
أن شهد الوقائع ، وجمع معلوماته عنها ، حتى دونها في الأصل المكتوب والمائل

أمام المؤرخ . وينبغي على المؤرخ أن يلاحظ قبل البدء في نقد الأصل التاريخي الكتابي المخطوط هل هو في نفس الحالة التي كان عليها من قبل ؟ ألم يتآكل ويتآكل ؟ ألم تُفقد بعض أجزائه أو تطمس بعض فقراته ؟ وذلك لكي يرمّمه بقدر المستطاع ، ويجعله أقوى على البقاء والحفظ .

وهناك عدة مراحل للنقد . فالنقد الظاهري (external criticism) يتعلق بعدة أمور ، مثل إثبات صحة الأصل التاريخي ، ونوع الخط والورق ، وتعيين شخصية المؤلف وزمان التدوين ومكانه . أما النقد الباطني (internal criticism) فيبحث في الحالات العقلية التي مرّ خلالها كاتب الأصل التاريخي ، ويحاول أن يتبين قصد الكاتب بما كتب ، وهل كان يعتقد صحة ما كتبه ، وهل توفرت المبررات التي جعلته يعتقد صحة ذلك ؟

وأساس النقد الحذر والشك في معلومات الأصل التاريخي ، ثم دراسته وفهمه واستخلاص الحقائق من ثناياه . وما أكثر ما يتكلم الناس عن ضرورة النقد ، ولكن كثيرين منهم لا يطبقونه عملياً ، لأنه ليس بالأمر السهل . وقد يكون الإنسان في حياته اليومية أميل إلى تصديق ما يصادف هوى في نفسه ، وأبعد عن تكذيب ما يصطدم بعواطفه ورغباته . وليس من المستطاع قبول أقوال الناس بنفس الثقة ، لاختلاف قيمهم وأغراضهم ونوازعهم . وأصحاب النفوس الزائفة يكذبون وينافقون ويغرّرون للوصول إلى أغراضهم ومطامعهم — أو ليس ذلك أدعى إلى الخداع والبعث عن الحقيقة السافرة ؟ فإذا كانت هذه هي الحال فيما يتعلق بالحاضر ، فما بالنا بحوادث الأُمس ، والأُمس البعيد ؟

ولقد استخدم كثير من المؤرخين في الزمن الماضي الأصول التاريخية دون نقد أو تمحيص ، إذ أنه أسهل على الإنسان أن يصدق بغير مناقشة ، ويوافق دون نقد . ولكنه من غير المستطاع للمؤرخ أن يصل إلى الحقيقة التاريخية ، إذا لم يُعمل النقد في كل ما يقع تحت يده من أنواع الأصول التاريخية ، وهو ما قد يستغرق زمناً ليس بالقليل . وليس هناك ما يحمل الباحث على العجلة والتسرع أو العمل فوق طاقته . ولهذا فقد سبق القول بأن الباحث الذي يرغب في كتابة التاريخ كتابة علمية ، ينبغي عليه أن يقصر عمله على مسألة تاريخية محددة ، لكي يظفر

ببحث علمي مبتكر أصيل بالنسبة لعلم التاريخ: والباحث في التاريخ ، كغيره من الباحثين في شتى فروع المعرفة ، إذا عرف بإخلاص قيمة البحث العلمي الخالص ، الذي يستوفى شروط البحث الصحيح ، فلن يرضى بغيره بديلاً في كل الأحوال والظروف .

وأول مرحلة من مراحل نقد الأصول التاريخية هي إثبات صحتها ، لأنه إذا كان الأصل أو المصدر كله أو بعضه مزيفاً أو منتحلاً فلا يمكن الاعتماد عليه على وجه العموم . صحيح أن تزيف الأصول والوثائق صار اليوم أصعب منه في الماضي ، ولكن دوافع التزيف والدرس لا تزال قائمة ، كالأهواء والمطامع ، وحب الكسب ، والشهرة . والتزيف والانتحال يوجدان في كل أنواع الأصول والمصادر التاريخية .

فقد تُزيف الآثار المادية من أجل الكسب ، في أحوال كثيرة . ومن الأمثلة على ذلك ما حدث من وجود مجموعة من الأواني والأدوات الفخارية في أورشليم في سنة ١٨٧٢ . وقد دل على وجودها سليم العربي الذي كان يعمل في خدمة بعض المنقبين عن الآثار في فلسطين ، واشترى بعضها متحف برلين . ولكن البحث العلمي أثبت أن هذه الآثار مزيفة ، وربما كان سليم نفسه هو صانعها بقصد الكسب * .

ومن الأمثلة على الكتابات المزيفة مجموعة من الخطابات والتواريخ والأشعار طبعت في إيطاليا بين سنتي ١٨٦٣ و ١٨٦٥ ، باعتبار أنها قد كُتبت عن جزيرة سردينيا في الفترة بين القرنين الثامن والخامس عشر . ولقد أثار ظهور هذه المجموعة دهشة كبيرة في الأوساط العلمية ، لأنه كان مجهولاً وجود كتابات من هذا النوع في سردينيا في ذلك العهد . وبعد نشر هذا الكتاب ، وُضعت أصوله الخطية في مكتبة كالياري في سردينيا . وحدثت مناقشات طويلة بشأن هذه الكتابات . فعُرضت الأصول الخطية على أكاديمية العلوم في برلين لدراستها . وفحص بعض العلماء الخطوط التي كُتبت بها هذه الأصول ، وبحث آخرون الناحية اللغوية والأدبية ، وناقش غيرهم المعلومات التاريخية ، ووجدوا أن ما جاء بها لا يطابق ولا يشابه ما عُرف عن خطوط سردينيا وأدبها وتاريخها في أثناء تلك القرون .

فقرر العلماء أن هذه الآثار الكتابية مزيفة^(١) .

ومن هذا النوع نجد أيضاً « ملحق مذكرات باي » عمدة باريس وأول رئيس للجمعية الوطنية في حوادث الثورة الفرنسية ، واسم هذا الملحق (Supplément aux Mémoires de Bailly) . ونُشر لأول مرة في سنة ١٨٠٤ على أنه من وضع أحد أعضاء الجمعية التأسيسية في باريس دون تحديد اسم واضعه . وعندما أُعيد طبع مذكرات باي في سنة ١٨٢٢ ، اعتبر هذا الملحق جزءاً من تأليف باي نفسه .

ولكن الدكتور فلنج أستاذ التاريخ الأوروبي بجامعة نبراسكا في الولايات المتحدة الأمريكية ، استطاع أن يكشف بالاشتراك مع بعض تلاميذه في الجامعة ، عن حقيقة هذا الملحق المنسوب إلى باي . ووجدوا بالمقارنة الدقيقة أن فقراته شديدة القرب في اللغة والأسلوب والمعلومات مما ورد في صحف « البوان دى جور » و « الكورييه دى پروفنس » و « الريفوليسيون دى پارى » ، التى كانت تصدر في باريس في سنة ١٧٨٩^(٢) ، مع تغيير ضمير الغائب إلى ضمير المتكلم في بعض الأحيان ، لكى يتفق ذلك مع مذكرات باي الأصلية . ولو أن جامع هذا الملحق قد أشار إلى المواضيع التى استقى منها مادته ، لكان ذلك عملاً نافعاً لمن لا يستطيع الوصول إلى أعداد تلك الصحف النادرة ، ولوفرّ على باي أن يُنسب إليه هذا الملحق الذى لم يكتبه . ويُعدّ هذا مثالا للانتحال ، وتحذيراً للباحثين بعدم قبول المصادر التاريخية بثقة عمياء^(٣) .

والملكة ماري أنطوانيت من الشخصيات التاريخية التى دُسّت عليها رسائل لم تكتبها . ولقد نُشرت مجموعات من رسائلها تحتوى على الصحيح والمزيف منها . ولجأ المزيفون إلى الاقتباس من رسائلها الصحيحة وتقليدها من حيث الخط والأسلوب ، وهذا مما يجعل عمل المؤرخ صعباً للتمييز بين الصحيح وبين المزيف من تلك الرسائل . ولقد نُشرت مجموعة من هذه الرسائل في باريس في سنة ١٨٥٨ ،

Fling: op. cit. p. 52.

(١)

Le Point du jour; Courrier de Provence; Les Révolutions de Paris.

(٢)

Fling: op. cit. pp 52-56.

(٣)

وتحتوى على رسالة لم يسبق نشرها ، بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٧٨٩ ، تبين أن مارى أنطوانيت اعتقدت أن أسلم سياسة ينبغي أن يتبعها لويس السادس عشر هي الانضمام إلى الشعب . فهل كانت هذه الرسالة صحيحة أم مزيفة ؟

لم يكن من الميسور العثور على الأصل المخطوط لهذه الرسالة . وبالدراسة المقارنة وُجد أن مارى أنطوانيت كانت ذات ميل ضد الشعب الفرنسى . وهذا مما حدا بالباحثين إلى الشك فى صحة هذه الرسالة ، واستبعاد صدورها عن مارى أنطوانيت . إلا أنه من الجائز أن مارى أنطوانيت كان لها هذا الرأى المخالف لما عُرف عنها بعامة ، إنقاذاً لموقف الملكية فى فرنسا فى تلك الظروف العصيبة . وهكذا لا يصل المؤرخ أحياناً إلى رأى قاطع فى صحة بعض الأصول التاريخية التى تقع تحت يده ^(١) ، وما عليه سوى أن يجتهد بقدر المستطاع ، ثم يُفصح عن نتيجة اجتهاده .

وأخيراً نعرض فى هذا الصدد لمثال درسه الدكتور أسد رستم الأستاذ الأسبق للتاريخ الحديث فى جامعة بيروت الأمريكية ، والأستاذ الأسبق بالجامعة اللبنانية الوطنية فى بيروت ، وذلك أنه عندما أثرت مشكلة البراق بين المسلمين واليهود ، وقدمت اللجنة الدولية لدراساتها وإظهار الحقيقة فى شأنها ، ظهرت وثيقة فى مصلحة المسلمين . ولكن بعض المعارضين جاهرُوا بشكهم فى صحة هذه الوثيقة . فعُرضت على الدكتور أسد رستم لفحصها من الوجهة الفنية التاريخية .

ووجد الدكتور أسد رستم أن هذه الوثيقة عبارة عن رسالة صادرة من محمد شريف باشا حاكم دار بر الشام ^(٢) ، فى عهد الإدارة المصرية ، إلى السيد أحمد أغا دزدار ^(٣) متسلم القدس ^(٤) ، بتاريخ ٢٤ ربيع أول سنة ١٣٥٦ هـ . (٢٧ أيار سنة ١٨٤٠) ، يُخبره فيها بصدور إرادة شريفة خديوية من محمد على باشا ، بمنع اليهود من تبليط البراق ، مع إعطائهم حق الزيارة

Fling: op. cit. pp. 57-59.

(١)

(٢) أى حاكم الشام من قبل والى مصر .

(٣) دزدار من أصل فارسى استعمل فى التركية بمعنى قائد قلعة . ولعل أحمد أغا دزدار يرجع إلى أسرة حكمت القلاع .

(٤) متسلم أى ملازم الأموال والمشرف على الأمن وقواعد الضبط والربط .

على « الوجه القديم » *

وفحص الدكتور أسد رستم هذه الوثيقة بوسائل النقد الظاهري ، وبوسائل النقد الباطني - التي سندرسها في فصل تال - فوجد أن الوثيقة مكتوبة على ورق صكوكي قديم ، ويدل تركيبه الكيميائي وأليافه ودمغته المائية على أنه من نوع أوراق الحكومة المصرية في مصر والشام في ذلك العهد . وظهر أن المداد الذي دُوِّنت به هو مداد استانبول ، وأثبت التحليل الكيميائي والفحص بالمجهر أنه مزيج من الكاربون التجاري والصمغ والماء ، وأثبت المجهر أيضاً ، من أثر القلم على الورق ، أنها كُتبت بقلم قصبي ، مما كان شائع الاستعمال في ذلك العصر ، وكان الخط هو الخط السائد في دواوين مصر والشام في ذلك الزمن .

ووجد الدكتور أسد رستم أن فاتحة الرسالة : « افتخار الأماجد الكرام ذوى الاحترام . . . » ، ونهايتها : « لكي بوصوله تُبادروا لإجراء العمل بمقتضاها . . . » تتفقان مع أسلوب الكتابة الديوانية في عهد محمد علي . ووجد أيضاً أن هذه الرسالة تُهمل التحية وتنتقل فجأة من العنوان إلى الغرض المقصود ، وفي هذا دليل آخر على صحتها ، لأن الحكام والولاة في الشام قبل إبراهيم باشا ومحمد شريف باشا وبعدهما كانوا شديدى التمسك بذكر التحية في مراسلاتهم الرسمية إلى متسلمي المدن وموظفي الحكومة . وكذلك وجد أن عدم مراعاة اللغة العربية واستخدام ألفاظ أعجمية ، مما كان شائعاً بعامة في مصر والشام في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، يقدم له دليلاً آخر يؤيد رأيه في صحة هذه الوثيقة .

ثم تدرَّع الدكتور أسد رستم بأدلة أخرى . فتأكد من محفوظات (عابدين) أن محمد شريف باشا كان حاكماً عاماً على الشام من أوائل سنة ١٢٤٨ هـ . إلى أواخر سنة ١٣٥٦ هـ . وعرف من سجلات المحكمة الشرعية بالقدس أن أحمد أغا دَرْدَار كان قائماً بأعمال المتسلمية في القدس في ربيع الأول سنة ١٢٥٦ هـ . وتثبت أيضاً من أن محمد شريف باشا كان صاحب السيطرة على جميع حكام المقاطعات في الشام ، ومن بينهم متسلم القدس أحمد أغا دَرْدَار ، ومن أنه كان

* نص هذه الوثيقة موجود في كتاب الدكتور أسد رستم عن مصطلح التأريخ (المصدر

يتلقى الأوامر من محمد على باشا وإبراهيم باشا ، لكى يبلغها إلى الجهات المختصة .

ووجد الدكتور أسد رستم أيضاً أن محتويات هذه الوثيقة تتفق مع المعلومات المعروفة عن علاقة اليهود بالبراق ، وموقف المسلمين منهم ، من ناحية إباحة زيارته لليهود ، وتساهل حكومة محمد على ، الذى جعلهم يتطلعون للحصول على الإذن بتبليط البراق . ووافق ذلك اعتقاد فريق من اليهود فى ذلك الوقت — على غير حقيقة — بمجىء المسيح المنتظر ، بناء على تفسيرهم لما ورد فى الإصحاح الثامن من سفر النبي دانيال ، وما ورد فى غيره ، وما ارتبط بذلك من اعتقاد اليهود فى ضرورة تعمير المدينة المقدسة وتجديد بناء الهيكل القديم (١) .

وانتهى بحث الدكتور أسد رستم بإثبات صحة هذه الوثيقة من الوجهة الفنية التاريخية ، من ناحية الورق والحبر وقلم الكتابة ، وعادات المراسلة والأسلوب واللغة ، ومن ناحية شخصى المرسل والمرسل إليه ، وتاريخ ومكان الكتابة ، ومن ناحية اتفاق مضمونها مع الظروف التاريخية . وبذلك دحض الادعاء القائل بأن الإدارة المصرية فى ذلك العهد قد أذنت لليهود بتبليط البراق وتعمير القدس (٢) .

وهذه كلها أمثلة عملية محددة تبين أهمية نقد الأصول التاريخية ، والطريقة التى ينبغى أن تتبع فى إثبات صحتها وأصالتها وخلوها من الدس والتزوير والانتحال . وبذلك تتضح الصعوبات التى يجب على المؤرخ أن يواجهها ويتغلب على ما يمكنه التغلب عليها . وبغير ذلك لا يستطيع المؤرخ أن يكتب التاريخ ، لأنه إذا بنى أبحاثه على أصول مزورة منتحلة ، خرج بنتائج بعيدة عن الحقيقة ، ومخالفة للواقع التاريخى .

(١) رستم ، أسد : مصطلح التأريخ (المصدر المذكور) ص ٢٤ - ٢٥ .

الكتاب المقدس : دانيال : ٨ : ١٣ .

(٢) رستم ، أسد : مصطلح التأريخ (المصدر المذكور) ص ١٦ - ٢٧ .

الفصل الخامس

نقد الأصول

تعيين شخصية المؤلف وتحديد زمان التدوين ومكانه *

- الأهمية في معرفة شخص كاتب الأصل أو المؤلف - أمثلة : رسالة ابن معن في سنة ١٥٨٥ -
- مؤلف أخبار رحلة الأمير فخر الدين المعني إلى إيطاليا من سنة ١٦١٣ إلى سنة ١٦١٨ -
- شيء عن المصادمات البحرية بين العثمانيين والتسكان في القرنين السادس عشر والسابع عشر -
- كاميل ديمولان في باريس في ٢٤ يونيو سنة ١٧٨٩ - سفير البندقية في باريس في أواخر يونيو سنة ١٧٨٩ - مخطوطة عن أخبار الدولة المصرية في سورية في زمن إبراهيم باشا - جمع المعلومات عن شخصية المؤلف - معرفة زمن التدوين - تحديد مكان التدوين .

حينما يثبت للباحث في التاريخ أن الأصل أو المصدر التاريخي صحيح وغير مزيف ، فليس معنى ذلك أن المعلومات الواردة به ذات قيمة تاريخية كبيرة . ولابد من نقد الأصل التاريخي من نواح أخرى . وتحمل بعض الأصول اسم مؤلفها ، وزمان تدوينها ومكانه . وبعض الأصول التي تكون متسمة بطابع الصحة وعدم التزييف ، تُغفل أحياناً ناحية أو أكثر من هذه النواحي ، فيُنقص ذلك من قيمتها التاريخية . فكيف يقدر الباحث قيمة الأصل التاريخي وهو يجهل اسم مؤلفه وشخصيته وعلاقته بالحوادث التي كتب عنها ؟ فهل شهدا بنفسه أم سمعها ونقلها عن الغير ؟ ومتى دَوَّنَها ؟ هل دَوَّنَها في أثناء وقوع الحوادث أم بعدها بزمان قصير أم طويل ؟ وفي أي مكان تم ذلك التدوين ؟ أي مكان وقوع الحوادث أم في مكان بعيد عنه ؟ من الضروري معرفة كل أو أغلب هذه النواحي ، بقدر المستطاع . فكيف السبيل إلى ذلك ؟

إن معرفة كاتب الأصل التاريخي وشخصيته مسألة هامة ، لأن قيمة المعلومات التي يوردها ترتبط كل الارتباط بشخصية الكاتب ومدى فهمه للحوادث ، وبكل الظروف التي تحيط به على وجه العموم . فالمعلومات التي يدونها الأمير أو الحاكم

* هذا هو المقصود بلفظ (localization) .

أو الوزير أو السياسى أو صاحب المهنة أو الجندى أو الأستاذ أو الفلاح ، تختلف وتتفاوت قيمتها بحسب حالة كل منهم . وكاتب الأصل التاريخى سواء أكان شاعداً عياناً أم اعتمد على غيره من شهود العيان أو الرواة ، يعدّ الواسطة التى يصل المؤرخ عن طريقها إلى الوقائع التاريخية . فإذا كان الكاتب ثقة عدلاً بعيداً عن الأهواء بقدر المستطاع ، كانت معلوماته أقرب إلى الصحة بصفة عامة ، والعكس صحيح .

وعلى ذلك تتضح أهمية البحث لمعرفة أكبر قسط ممكن من المعلومات عن كاتب الأصل أو الوثيقة التاريخية . وفى هذه الناحية وغيرها من نواحي نقد الأصول التاريخية ، يصبح عمل المؤرخ شبيهاً بعمل القاضى ، وإن اختلفت الظروف . فالقاضى يمتاز بأن شهود الحوادث أحياء أمامه — فى الغالب — وينطقون بالحق أو بالكذب ، ولكن هذا المثل لا يتوفر للمؤرخ ، الذى عليه أن ينتقل من الحاضر إلى الماضى بالعقل والنقد والخيال .

وأحياناً تضيع عبثاً جهود المؤرخ لمعرفة اسم كاتب الأصل التاريخى وشخصيته ، فيظل مجهولاً ، وإن كان هذا لا يمنع من الإفادة به ، إذ ربما يكون هذا الكاتب المجهول هو المصدر الوحيد لما قدمه من المعلومات . ومن ذلك مثلاً أن كاتباً مجهولاً — ربما كان إغريقياً — وضع فى حوالى سنة ٦٠ م . ما يسمى بـ « الطواف بالبحر الإريتري » — ويُقصد به البحر الأحمر والخليج الفارسى والمحيط الهندى — وصف فيه الموانئ التى مرّ بها ، من البحر الأحمر إلى الخليج الفارسى فالهند فساحل شرق أفريقيا . وقد قدّم لنا ذلك الكاتب معلومات طريفة عما شهدته فى تلك الأنحاء* .

ونجد مثلاً آخر لما يمكن أن يفيد الباحث فى التاريخ بما يدونه كاتب مجهول ، ما سجّله رجل مجهول الاسم من المذكرات عن رحلة فاسكو دا جاما البرتغالى فى أواخر القرن الخامس عشر حول رأس الرجاء الصالح واتجاهه إلى ساحل

Periplus of the Erythraean Sea, trans. by W.H. Schoff. London, 1912.

*

Pearce, F.B. : Zanzibar, The Island Metropolis of Eastern Africa. London,

1920, pp. 22-34.

شرقي أفريقيا . وقد دون ذلك الكاتب المجهول — فيما دونّه — مشاهداته في مواضع متعددة مثل موزمبيق ومومباسا وماليندى وذكر زنجبار باسم جاججير ، المستمد من لهجة تلك المنطقة . ولو لم يسجل لنا هذا الكاتب المجهول معلوماته لظلت أخبار رحلة فاسكو دا جاما مجهولة ^(١) . وكم من فضل لا يعرف صاحبه !

وفي بعض الأحيان لا يستطيع المؤرخ إلا أن يجمع القليل من المعلومات عن كاتب الأصل التاريخي ، فما عليه عندئذ إلا أن يقرّ بذلك ، ويدرس المعلومات الواردة في نطاق العصر أو الناحية التي تتصل بها ، ويمكنه أن يقيّمها على نحو ما ، ويفيد منها بقدر المستطاع .

وينبغي أن نلاحظ أن وضع اسم شخص ما على أصل تاريخي لا يعني حتماً أنه هو كاتبه كله أو بعضه . وفي أحوال كثيرة يمكن للمؤرخ أن يتعرف على كاتب الأصل التاريخي المخطوط بدراسة نوع الورق والخط والخبر ، واللغة والأسلوب ، والمصطلحات الخاصة بالعهد التاريخي المعين ، وبدراسة المعلومات التاريخية الواردة به .

ولإنه ليختلط الأمر أحياناً على الباحث في التاريخ ، فيخطئ في نسبة الأصل التاريخي إلى كاتبه الحقيقي . ومن الأمثلة على ذلك رسالة اختلف بشأنها باحثان كبيران هما الأب بولس قرألي والأستاذ عيسى إسكندر المعلوف . فالأب بولس قرألي يقول في مجموعة الوثائق التي نشرها عن فخر الدين الثاني أمير لبنان وبلاط تسكانا — يقول : إنه عند حضور علي باشا أمير البحر التركي إلى المياه السورية ، لكي يفض النزاع بين الأمير فخر الدين ويوسف سيف صاحب طرابلس ، في يوليو سنة ١٦١٩ ، أرسل الأمير فخر الدين رسالة إلى الباشا التركي يعتذر فيها عن عدم الحضور إليه بنفسه ^(٢) .

A Journal of the First Voyage of Vasco da Gama, 1497-1499. Trans. by E.G. (١)

Ravenstein. Hakluyt Society, London ?

Pearce: op. cit. pp. 56-61.

Carali, P. : Fakh Ad Dine II. Principe del Libano e la Corte di Toscana (٢)

(1605-1635). Roma, 1936. p. 99.

وعاوني الأب بولس قرألي (توفي ١٩٤٥ ؟) ببعض الوثائق الهامة لإعداد رسالتي للماجستير . وعرفته شخصياً في روما في سنة ١٩٣٥ . ومن آثاره المطبوعة «المجلة البطريركية» و «فخر الدين المعني» =

ويقول الأب بولس قرألى إنه نقل هذه الرسالة عن الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف ، الذى يعتبر فى كتابه عن الأمير فخر الدين ، وكما عبر عن ذلك فى حديث شفوى معى فى زحلة فى صيف ١٩٣٣ ، أنها صادرة عن الأمير إلى الباشا التركى الذى كان يحاربه — ويقصد إبراهيم باشا دمشق . ولكنه يتشكك فى تاريخ صدورهما ، ولا يمكنه أن يحدده (١) . وأورد الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف نص هذه الرسالة (٢) وقال بدوره إنه قد نقلها وترجمها عن كتاب ريكو عن « تاريخ الإمبراطورية العثمانية (٣) » .

ويظهر أن الواقع فى شأن هذه الرسالة ، هو غير ما يذهب إليه كل من الأب بولس قرألى والأستاذ عيسى إسكندر المعلوف . وذلك لأنه قد أمكننى العثور على النص الذى أخذ عنه نوليس وريكو هذه الرسالة ، وذلك فى كتاب مينادوى الرحالة الإيطالى المعاصر الذى زار سورية ولبنان فى أثناء حملة إبراهيم باشا دمشق لتأديب الدروز فى سنة ١٥٨٥ . والرسالة الواردة فى كتاب نوليس وريكو هى بنصها الرسالة التى أوردتها مينادوى فى كتابه عن « تاريخ الحرب بين الترك والفرس » ، ويقول : إن ابن معن قد أرسلها إلى إبراهيم باشا فى يوليو ١٥٨٥ (٤) . ولا يحدد مينادوى ولا نوليس وريكو مَنْ هو المقصود بابن معن .

وأظن أنه من المستبعد أن يكون المقصود بابن معن هنا هو الأمير فخر الدين

= الثانى : إدارته وسياسته — السنة العاشرة من الحجة البطريركية شباط — أيار ١٩٣٥ » و « رحلة فخر الدين المعنى الثانى إلى إيطاليا » بالإيطالية و « الأمير بشير الشهابى الثانى » و « السوريون فى مصر » .

(١) المعلوف ، عيسى إسكندر : تاريخ الأمير فخر الدين المعنى الثانى . جونية ، لبنان ، ١٩٣٤ . ص ٣٨٥ .

وعيسى إسكندر المعلوف (١٨٦٩ - ١٩٥٦) كون نفسه دراسياً حتى أصبح عالماً أديباً موسوعياً . مارس التدريس وأبدى نشاطاً فى الصحافة وصار عضواً فى مجامع علمية كثيرة وجمع مكتبة عظيمة . ومن آثاره المطبوعة « مجلة الآثار » و « دوائى القطف فى تاريخ بني المعلوف » . ومن مؤلفاته المخطوطة « الأخبار المدونة والمروية فى أنساب الأسر الشرقية » فى ١٤ جزءاً . وقد أفدت من علمه منذ سنة ١٩٣٣ .

(٢) المعلوف ، عيسى إسكندر : (المصدر المذكور) ص ٣٨٥ - ٣٨٧ .

(٣) Knolles, R. and Ricaut, P. : The Turkish History from the Original of that Nation to the Growth of the Ottoman Empire, with a Continuation to this Present Year (1687). 3 vols. London, 1687-1700. vol. I p. 693.

(٤) Minadoi, G. : Historia della Guerra fra Turchi e Persiani. Venetia, 1594. pp. 279-281.

المعنى الثانى المولود فى سنة ١٥٧٢ ، والذى كان فى زمن حملة إبراهيم باشا غلاماً فى سن الثالثة عشرة . وبذلك نرى أن المقصود بابن معن هنا هو — على الأرجح — قرقماز بن معن والد فخر الدين وليس الأمير فخر الدين المعنى الثانى . وقد حاول إبراهيم باشا أن يحمل قرقماز على القدوم إليه ، ولكنه لم يفعل خشية البطش والغدر به . وبذلك يمكننا أن نستخلص الحقيقة فى شأن كاتب هذه الرسالة . ونعرف أنها كتبت فى يوليو سنة ١٥٨٥ ، آخذين فى ذلك بما أورده مينادوى المؤلف المعاصر ، والذى يحتوى كتابه على أقدم نص مترجم معروف لهذه الرسالة ، مع ملاحظة أن كتاب مينادوى قد طبع فى البندقية فى سنة ١٥٩٤ . وقد نشرت أغلب هذه الرسالة فى صورتها الإنجليزية ، وفى صورتها الإيطالية ، فى مجلة كلية الآداب بجامعة (القاهرة) فى سنة ١٩٤٢^(١) .

ومن الأمثلة على الشك فى نسبة الأصل التاريخى إلى كاتبه ، أخبار رحلة الأمير فخر الدين إلى إيطاليا (من سنة ١٦١٣ إلى سنة ١٦١٨) . فعندما نشر الدكتور أسد رستم — بالاشتراك مع الأستاذ فؤاد إفرام البستانى المدير الحالى للجامعة اللبنانية فى بيروت — كتاب أحمد الخالدى الصفدى عن تاريخ الأمير فخر الدين المعنى^(٢) ، اعتبر أخبار هذه الرحلة من كتابة مؤلف مجهول ، وأنها ليست من تأليف الخالدى الصفدى وأنها مبدوسة عليه^(٣) .

(١) عثمان ، حسن : فخر الدين الثانى أمير لبنان وبلاط تسكانا (١٦٠٥ — ١٦٣٥) للأب بولس قرالى ، عرض ونقد مع وثائق لم تشر . مجلة كلية الآداب بجامعة (القاهرة) ، المجلد ٦ ، القاهرة ، مايو ١٩٤٢ . ص ١٣٤ — ١٥٩ .

(٢) الصفدى ، أحمد الخالدى : تاريخ الأمير فخر الدين المعنى . نشره الدكتور أسد رستم والأستاذ فؤاد إفرام البستانى . بيروت ، ١٩٣٦ .

والخالدى الصفدى (توفى حوالى ١٦٢٥) نشأ فى صفد وطلب العلم فى الأزهر ثم رجع إلى صفد وبها درس وأفتى وناب فى القضاء ومن تأليفه « شرح على ألفيه ابن مالك » .

(٣) نشر الأستاذ محمد شفيق غربال مشاهدات فخر الدين فى إيطاليا باعتبار أنها من وضع أحمد الخالدى الصفدى بعنوان « أمير سورى فى إيطاليا » ، بمجلة كلية الآداب بجامعة (القاهرة) المجلد ٢ العدد ١ . القاهرة ، مايو ١٩٣٤ . ص ٧٦ — ١١١ .

والأستاذ غربال (١٨٩٤ — ١٩٦١) من خريجي مدرسة المعلمين العليا ودرس فى جامعتي ليقرپول ولندن وعلم فى المعلمين العليا وفى كلية الآداب بجامعة القاهرة وصار عميداً للكلية ، ونقل — فى غير مصلحة العلم بالجامعة — نقل إلى وزارة المعارف العمومية وأصبح وكيلها . ويعد من رواد الدراسة المنهجية فى التاريخ الحديث . ومارس نشاطاً متنوعاً فى الجمعية المصرية للدراسات التاريخية وفى معهد الدراسات العربية العالية وفى مجمع اللغة العربية وفى منظمة اليونسكو . وكان عميق الفكر موهب الحس واسع الثقافة . ومن آثاره المطبوعة =

ويسوق الدكتور أسد رستم بعض الأدلة لإثبات وجهة نظره . فيقول : إن لغة أخبار هذه الرحلة ، لا تتفق من حيث اللغة والأسلوب مع لغة متن التاريخ الذى وضعه أحمد الخالدى الصفدى عن تاريخ الأمير فخر الدين المعنى . فبينما يرى هذا العالم الأزهرى يقول « حمداً لمن جعل نظام العالم فضلاً منه صلة إلى تصحيح معاش ابن آدم » ، يقرأ فى أخبار هذه الرحلة : « ايش معك — من اين جاى — ايش هذه المسلمين — إلى الدار التى برات المدينة » . ويرى أن تواريخ هذه الرحلة مسيحية بينما تواريخ كتاب الخالدى هجرية . ويجد أن نسخة (ك) لا تحتوى إلا على أخبار وحيزة لهذه الرحلة ، ولا تتفق مع سائر الكتاب . ويقول الدكتور أسد رستم : إن أخبار هذه الرحلة ربما ترجع إلى أحد الخوازنة الذين عُرِف عنهم شىء من الاهتمام بتاريخ الأمير فخر الدين ، وكما ذكر الرحالة الفرنسى دى لاروك أن أبا نوفل الخازن قد ألّف فى تاريخ الأمير فخر الدين (١) .

وصحيح أننى لم أطلع على النسخ الخمس التى درسها الدكتور أسد رستم وقارن بينها عندما أقدم على نشر تاريخ الخالدى . ولكننى اطلعت فقط على النسخة الفوتوغرافية من هذا التاريخ الموجودة بدار الكتب المصرية بالقاهرة (٢) ، والمنقولة عن

« بدء المسألة المصرية ونهوض محمد على » بالإنجليزية و « مصر عند مفترق الطرق » و « محمد على الكبير » و « تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية — الجزء الأول » و « الجمهورية التركية » استكمالاً للمادة التركى فى الترجمة العربية لدائرة المعارف الإسلامية ، والإشراف على نشر « الموسوعة العربية الميسرة » . وكان له الفضل فى إرسالى فى البعثة الجامعية فى سنة ١٩٣٤ . ولا بأس بأن أقول — للذكرى والتاريخ — إن مشروع تلك البعثة كان قد تعثر لشغل المكان الخالى بقريب لعميد الكلية وقتئذ الدكتور منصور فهمى . وتم تنفيذ البعثة على أيدي الدكتور حسين همت — خالى — ومحمد شعير بك — مدير الحيزية وصديق الأسرة — ومحمد حسن العشماوى بك — السكرتير العام لوزارة المعارف . وكان للأستاذ غربال الفضل — مع الدكتور أسد رستم — فى حثى على البقاء فى إيطاليا فى سنة ١٩٣٥ . وكان الأستاذ غربال أقرب أساتذتى إلى ، وقيل إننى كنت أقرب — أو من أقرب — تلاميذه إليه . وكان يعارض دراسى لدائتى . ولكن حينما أرسلت إليه ترجمة الحميم كتب لى فى ٦ نوفمبر ١٩٥٩ يقول : « كنت سعيداً بأن أتلقى ترجمتك لدائتى — كنت سعيداً من أجلك — فقد لقيت على ما يظهر الكثير من أجل دائتى — وإن إتمام العمل الذى يصحب الإنسان عمراً نوع من فك الرقبة — فهينئاً لك نعمة الحرية . وبقي — بعد أن تم ما تبقى من دائتى — أن تدخل (فى اعتبارك) ما اكتسبت من نظرتي للإنسان . وعلى كل حال فلكل يوم شأنه . ولنجعل اليوم يوم ارتياح لشأن تم ولغد شؤونه » .

(١) الصفدى ، أحمد الخالدى : (المصدر المذكور) . المقدمة ص ١٤ .

(٢) دار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم ٤٩١٢ تاريخ مخطوط . وكان لأحمد رامى أستاذى فى مدرسة القرية الأميرية فى ١٩٢١ الفضل فى تصوير هذه النسخة من ميونخ فى ١٩٣٣ .

نسخة المكتبة العامة في مونيخ ، وهي النسخة التي يرمز لها الدكتور أسد رستم بالحرف (م) ^(١) .

وعلى الرغم من ذلك فإنني أقدم بعض الملاحظات على الأدلة التي قدمها الدكتور أسد رستم ، مستمدة من نفس الكتاب الذي نشره ، ومن مخطوطة القاهرة .

١ - نلاحظ من ناحية اللغة أن لغة الجزء الذي يعترف الدكتور أسد رستم بنسبه إلى الخالدي ، ليست كلها في المستوى اللغوي للصفحات الأولى التي يقتبس منها النص السابق الذكر . وكثيراً ما نجد في هذا الجزء ألفاظاً وأساليب عامية لا تناسب لغة العالم الأزهرى . ومن الأمثلة على ذلك : « وكان الشيخ عمرو سبق أهله وجاء حتى يعلم الأمير فخر الدين ويركبه من قلعة بانياس فوصل بحال الليل إلى باب القلعة ودق الباب على البواب حتى يروح يعلم الأمير ^(٢) » ، و « قال الحاج كيوان ان كان ما بتروح انت أنا بروح واقسم على الأمير أن يرسل يجيب له جواره ^(٣) » ، و « رمى البندق من برّا ^(٤) » ، و « لولا انفضاض العساكر لكان مراده يتخفا بناس قلايل ^(٥) » ، و « لكن نفذ الأمر فما بقى يمكن الدفاع لأن الوقت كان غير مساعد ^(٦) » .

ونلاحظ من الناحية اللغوية أيضاً أن الخالدي يذكر في أحد المواضع من تاريخه ، وصول رسالة من الأمير فخر الدين في إيطاليا إلى أهله وذويه في لبنان . ولغة هذه الرسالة تشبه اللغة السائدة في الجزء الخاص برحلة الأمير فخر الدين . فترد في هذه الرسالة الجملة الآتية : « وصلوا إلى جزيرة كنديا التي تحت حكم البنادقة وصار عليهم فرتونة عظيمة » ، و « فطلع الأمير فخر الدين في مدينة الكرنا ^(٧) ولاقاه وزير غران دوكا بمن معه واستقبلوه بالإعزاز والإكرام وأنزلوه في دار وعينوا له جميع لوازمه بالتمام » ، و « بعد أربعة أيام وصل الغليونان بالحريم

(١) المكتبة العامة في مونيخ تحت رقم ٢٧٤ مخطوطات عربية .

(٢) الصفدى ، أحمد الخالدي : (المصدر المذكور) . ص ١٨ .

(٣) الصفدى ، أحمد الخالدي : (المصدر المذكور) . ص ٨ . والمقصود جواريه .

(٤) الصفدى ، أحمد الخالدي : (المصدر المذكور) . ص ٢١ .

(٥) الصفدى ، أحمد الخالدي : (المصدر المذكور) . ص ٢٤ .

(٦) الصفدى ، أحمد الخالدي : (المصدر المذكور) . ص ٤٩ .

(٧) الكورنا هي ليثورنو ميناء تسكانا .

والحاج كيوان وقد كان الأمير فخر الدين آيس منهم وقطع الرجا عنهم» ، و « توجه بنفسه وفي خدمته وزير الدوكا إلى مدينة الفرنسا (١) تحت اعران دوكا (٢) » .

وترد في أخبار الرحلة الجمل الآتية : « فارسلوا اعلّموا الدوكا بذلك فعين وزيره الكبير المسمى لورنسوا أنه يأخذ الأمير إلى عنده » ، و « حضرة الأمير بقا في هم وأفكار من جهة المركبين الذين افترقوا عنه الذين فيهم اعياله والحاج كيوان فن حكمة الله تعالى وصلوا الى اسكلة الغورنا (٣) بالسلامة (٤) » .

فإذا أنكر الدكتور أسد رستم نسبة هذه الرحلة إلى الخالدي ، فلماذا لا ينكر أيضاً نسبة هذه الرسالة المذكورة آنفاً إليه ، وأسلوبها مشابه للأسلوب الذي تتضمنه أخبار رحلة الأمير فخر الدين ؟ وصحيح أنه يتضح في أخبار هذه الرحلة الأسلوب العامي أكثر مما يتضح في سائر الكتاب . وربما يرجع ذلك إلى أنه فضل تسجيل كلمات الأمير حينما كان يقص عليه هذه الأخبار ، وكما يذكر الخالدي ذلك إذ يقول : « وذكر حضرة الأمير مفصلاً وأما مدينة بليرموا مدينة عظيمة بصور لها اربع ابواب . . . (٥) » .

٢ - ومن ناحية التوقيت ، يقول الدكتور أسد رستم : إن تواريخ كتاب الخالدي هجرية وإن تواريخ الرحلة المجهولة المؤلف تواريخ مسيحية . وهذا غير صحيح تماماً . فلقد ورد في موضع واحد من الرحلة التاريخ المسيحي (السرياني) حيث نجد « وارما المرسية يوم قاسم كون وهو يوم خمسة وعشرين من شهر تشرين أول ومدة سفرهم من اسكلة صيدا إلى اسكلة الغورنا ثلاثة وخمسون يوماً (٦) » ومع ذلك فإن الرحلة تذكر التاريخ الهجري في أكثر من موضع فنجد « وعادوا الى البر وكان ذلك في السنة المذكورة سنة اربعة وعشرين والف (٧) » ، و « بقي يصلي الأمير جماعة

(١) الفرنسا هي فلورنسا مركز حركة النهضة في إيطاليا .

(٢) الصفدى ، أحمد الخالدي : (المصدر المذكور) ص ٣٢ .

(٣) الغورنا هي ليفورنو كذلك .

(٤) رحلة الأمير فخر الدين إلى أوربة الذي نشره الدكتور أسد رستم والأستاذ فؤاد إفرايم البستاني - على أنها مجهولة المؤلف - كملحق لتاريخ الأمير فخر الدين المعنى المشار إليه . وكما وردت في النسخة (م) والنسخة (ج ب) بين المخطوطات التي وقعت تحت أيديهما . ص ٢١٠ .

(٥) الرحلة : (المصدر المذكور) . ص ٢٣١ .

(٦) الرحلة : ص ٢٠٨ .

(٧) الرحلة : ص ٢٢٨ .

في رمضان^(١) ، و « نزلوا المركب في أواسط شهر رمضان سنة سبع وعشرين بعد الألف^(٢) » .

٣ - ويميل الدكتور أسد رستم إلى اعتبار هذه الرحلة من وضع أحد الخوازنة الذين عملوا في خدمة الأمير فخر الدين . ولكن هناك بعض العبارات التي تجعلنا نشك في هذا الرأي مثل : « لان في بلاد النصارى امارة عدة^(٣) » ، و « وكذلك لهم ديوره^(٤) » فيها رجال يقال لهم كبوشيين ما يلبسوا قميصاً ولا لباساً إلا الصوف على الزلط ويحلقوا وسط رعوسهم ودائره ويخلوا لهم لكيليل وذلك لأجل الشوك الذي حطوه اليهود على راس المسيح يوم صلبه على زعمهم^(٥) » ، و « في بلادهم يزرعوا الكتان وكذلك في جميع بلاد النصارى^(٦) » . ولا ينتظر من مسيحي أن يكتب هذا الكلام ، الذي يبدو فيه تناول تفصيلات تدل على دهشة المشاهد ، ولا يعتقد المسيحيون أن المسيح قد نجا من الصلب ، لأن صلبه وعذابه للتكفير عن خطايا البشر ، هو من أسس العقيدة المسيحية . ومن المستبعد إذاً - بل من غير المعقول - أن يكتب مثل هذا الكلام أحد الخوازنة المسيحيين الموارنة الكاثوليك . ولا ينتظر أن تصدر مثل هذه الأقوال إلا من شخص مسلم .

٤ - صحيح أن الرحالة الفرنسي دي لاروك ذكر أن أبا نوفل الخازن قد ألف كتاباً في تاريخ الأمير فخر الدين^(٧) ، ولكنه لم يحدد اسم المؤلف ولا اسم الكتاب ، ومن غير المعقول أن يكون هو كاتب هذه الرحلة ، لأنه من المسيحيين الموارنة .

٥ - لقد فصل الدكتور أسد رستم في الكتاب الذي نشره بالاشتراك مع الأستاذ فؤاد إفرايم البستاني ، ما كتبه الخالدي عن أخبار سورية ولبنان (ص ٢ - ٢٠٧) ، عن الجزء الذي يحتوي على أخبار رحلة الأمير فخر الدين إلى أوروبا (ص ٢٠٨ - ٢٤١) ، باعتبار أنه لا توجد علاقة ما بين مؤلّفي كل من هذين القسمين .

(١) الرحلة : ص ٢٣٥ .

(٢) الرحلة : ص ٢٣٨ .

(٣) الرحلة : ص ٢١٦ .

(٤) ديوره أى أديرة .

(٥) الرحلة : ص ٢١٩ .

(٦) الرحلة : ص ٢٢١ .

(٧) De la Roque, R. : Voyage en Syrie, Paris, 1772. V. II. pp. 132-133.

ولكننا إذا أجرينا المقابلة بين هذين القسمين وجدنا الارتباط وثيقاً بينهما في أكثر من موضع . ومثال ذلك أن أخبار الرحلة تبدأ بما يلي : « وكنا قد ذكرنا قبل هذه نزول حضرة الأمير فخر الدين في البحر في الثلاث غلايين ^(١) » . وهذه إشارة إلى كلام سابق ورد فيما كتبه الخالدي عن الأمير حيث يقول : « وسافر من اسكلة صيدا الأمير فخر الدين في الثلاث غلايين ^(٢) » . وورد أيضاً في أخبار الرحلة « ودار المركب صوب اسكلة عكا وطلع إلى البر كما سيأتى ذكره في موضعه انشا الله تعالى ^(٣) » . وهذا الموضع المقبل لا يأتى في الرحلة ذاتها بل يأتى في أخبار الخالدي حيث يقول : « واما الأمير فخر الدين فانه لما قارب اسكلة عكا ارسل قدامه اناساً متعنين ليكشفوا له اخبار البلاد . . . فلما تحقق الأمير فخر الدين ذلك نزل من الغليون الذي جاء فيه وطلع الى البر ^(٤) » .

٦ - يذكر الدكتور أسد رستم أن أخبار هذه الرحلة وردت في متن النسختين (م) و (ج ب) ، وهما من النسخ الأساسية التي اعتمد عليها في نشر الكتاب المشار إليه . ولقد وردت أخبار الرحلة في النسخة (م) - أي نسخة مكتبة مونيخ التي اعتمدت في دراستي على صورة منها موجودة بدار الكتب المصرية بالقاهرة - وردت متفرقة ومتداخلة في أخبار حوادث سورية ولبنان ، أي في تاريخ الأمير فخر الدين المعنى . وأرقام صفحات هذه الرحلة المخطوطة هي من ٣٥ إلى ٤٦ ومن ٦٠ إلى ٧٦ ومن ٧٩ إلى ٨٢ ومن ١١٥ إلى ١٢٦ ومن ١٢٧ إلى ١٣٠ . وتأتى أخبار سورية ولبنان قبل وبعد الصفحات الخاصة بالرحلة . وتنتقل هذه النسخة (م) من أخبار رحلة الأمير فخر الدين إلى حوادث سورية ولبنان ، وبالعكس ، بحسب ترتيب وقوعها الزمني .

٧ - يقول الدكتور أسد رستم إن النسخة (ك) - نسخة الشيخ كسروان الخازن وهي من النسخ الرئيسة التي اعتمد عليها - لا تحتوى إلا على أخبار وجيزة لهذه الرحلة . ويُستفاد من دراسة الدكتور أسد رستم أن النسخة (ك) ترجع إلى أواخر

(١) الرحلة : ص ٢٠٨ .

(٢) الصفدى : ص ١٩ .

(٣) الرحلة : ص ٢٣٩ .

(٤) الصفدى : ص ٦٩ .

القرن الثامن عشر أو أوائل القرن التاسع عشر ، وأن النسخة (م) — أى نسخة مونيخ أو القاهرة — قد تكون أحدث قليلاً . وحتى لو ثبت أن النسخة (ك) أقدم من النسخة (م) فإن هذا لا يعدّ دليلاً قاطعاً على أن النسخة (ك) هى أصح أو أقرب النسخ إلى المخطوط الأصيل بخط الخالدي ، الذى هو ضائع مجهول . وربما تكون النسخة (م) أقرب إلى ذلك الأصل المجهول . وليس لدى أحد الدليل القاطع على مدى الصلة بين النسختين (ك و م) والأصل الأول الضائع .

وعلى ذلك فإننى أميل إلى اعتبار أخبار الرحلة التى قام بها الأمير فخر الدين المعنى إلى أوروبا ، من تأليف أحمد الخالدي الصفدى ، وجزءاً من تاريخه عن الأمير ، اللهم إلا أن تكون هناك أدلة أخرى لدى الدكتور أسد رستم أو لدى غيره من الباحثين ، لإلقاء مزيد من الضوء على هذه المسألة .

وبين هذا كله مدى الصعوبات التى تعترض الباحث فى التاريخ عند السعى إلى إثبات شخصية كاتب أصل تاريخي^١ ما ، وتوضح اختلاف الباحثين فى استنتاجهم وما يتعرضون له من دواعي الشك ، ومن العمل على الخروج من الإنكار أو الشك إلى اليقين أو إلى ما يقرب منه بقدر المستطاع ، بالاستعانة بكل من وسائل النقد الظاهري والباطني — وسوف يخصص جزء لهذا النوع الأخير فى موضع مقبل . ولا بد دائماً للباحث فى التاريخ من الصبر والتأني والحذر .

ومن الأمثلة كذلك فى هذا الصدد — دون بذل عناء كبير فى تحرّى الحقيقة — أن الباحث فى التاريخ قد يعثر فى أرشيف فلورنسا التاريخي على مجموعة من الكتابات المخطوطة عن المصادمات البحرية بين العثمانيين والتسكان فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، جمعها أحد المهتمين بإبراز بطولة التسكان ، إذ^٢ يذكر انتصاراتهم دون هزائمهم ، ويضع اسمه على هذه الكتابات ، ألا وهو بستيانو بالياني ، ولكنه لا يذكر المصادر التى أخذ عنها * . ولم يكن من رجال الحرب حتى يقدر الباحث قيمة معلوماته . ولكن المزيد من البحث فى أرشيف فلورنسا ذاته أوضح له أن بالياني قد اقتبس هذه المعلومات من عدة تقارير

وضعها بعض رجال الحملات البحرية التस्कانية ، بقيادة بعض القواد مثل الفارس فرنشسكو دل مونتي والأميرال إنجرامى ، فى الشرق الأدنى وفى شمال أفريقيا فى سنة ١٦٠٧^(١) . وبذلك تتحدد قيمة هذه المعلومات من الناحيتين البحرية والسياسية .

ومن الأمثلة على التثبت من شخصية كاتب الأصل التاريخى ، أن الباحث فى التاريخ قد يجد خطاباً بالإيطالية مدوناً فى باريس بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٧٨٩ ، موجهاً إلى حكومة على رأسها مجلس شيوخ ، ولكن بغير تحديد اسم الحكومة أو اسم الكاتب . وتدل دراسة هذا الخطاب على أن كاتبه هو أحد السفراء الإيطاليين فى فرنسا . فمنّ هو ذلك السفير ؟ وإلى أية حكومة أرسل خطابه ؟ يدل البحث الأول على أن الحكومة الإيطالية الوحيدة التى كان على رأسها مجلس شيوخ فى سنة ١٧٨٩ هى جمهورية البندقية . فالخطاب إذاً قد كتبه سفير البندقية فى فرنسا إلى حكومته . فمنّ هو ذلك السفير ؟ البحث فى سجلات أرشيف البندقية يدل على أن سفير البندقية فى باريس فى ذلك الوقت كان هو أنتونيو كابلو^(٢) .

وربما يحتوى الأصل التاريخى على معلومات عن حوادث رآها شاهد العيان بنفسه ، أو على معلومات سمع بها ونقلها عن الغير ، فينبغى أن يحدّد الباحث بقدر المستطاع أجزاء الأصل التى دوتها الكاتب بناء على ما شهده بنفسه ، وتعدّ أصلاً من الطبقة الأولى ، كما يحدّد أجزاء الأصل التى اعتمد الكاتب فى تسجيلها على الغير ، وتعدّ أصلاً من الطبقة الثانية ، مع تحديد مصدر هذا النوع الأخير من المعلومات ، إذا أمكن ذلك .

ومن الأمثلة التى توضح ذلك ما ذكره كاميل ديمولان فى بعض ما كتبه عن المشادة التى حدثت فى باريس بين مندوب لويس السادس عشر وبين ميرابو ، حينما اجتمع مجلس طبقات الأمة فى ٢٣ يونيو سنة ١٧٨٩ . ويعرف الباحث من التاريخ أن ذلك الاجتماع لم يكن حضوره مباحاً للجمهور ، ولم يكن كاميل ديمولان عضواً فيه ، وبذلك لم يحضر اجتماعه ولم يسمع بنفسه ما قاله ميرابو لمندوب الملك . فكلامه عن هذه المشادة أخذه عن طريق السماع ، ولذلك يعدّ أصلاً من

Archivio di Stato di Firenze : Mediceo. 2077. pp. 747-749 b.; 751-758 b. (١)

Fling : op. cit. pp. 65-66.

(٢)

الطبقة الثانية . أما وصف كاميل ديمولان لما شهده خارج مكان الاجتماع من قدوم الملك أو احتشاد الجماهير ، فيعدّ أصلاً من الطبقة الأولى (١) .

وفي بعض الأحيان يجد الباحث كتاباً طُبِعَ في باريس في سنة ١٨٩٠ مثلاً ، ومن المحتمل أن يكون صاحب الاسم الموضوع عليه قد نقله بنصه عن مؤلف سابق وضعه في سنة ١٨٥٠ ، دون أن يعترف بوجوده . وصحيح أن السطو على كتابة الغير ، المطبوعة وغير المطبوعة أو النقل منها بغير حساب ، قد نقص في الزمن الحديث ، ويمنعه القانون أحياناً ، إلا أنه لا يزال شائعاً في بعض الأقطار وفي بعض البيئات ، وكثيراً ما يجد الباحث في التاريخ أن بعض الوثائق والأصول ليست سوى نقل جزئي أو كلي لوثائق وأصول سابقة ، سواء أقصد الناقل السرقة وادعاء المعلومات لنفسه أم جمعها لأنها تهمة وتفيده (٢) ، ثم جاء من بعده من وجدها منسوبة إليه . فعلى الباحث في التاريخ أن يتعقّب الكاتب الأصلي بقدر المستطاع .

وقد يكون الأصل التاريخي من عمل أكثر من مؤلف واحد . فالكثير من الأصول تدخل عليها إضافات وزيادات وتعليقات في مواضع مختلفة ، ثم تطبع ويُعدّ الأصل وما أضيف إليه كأنه من وضع مؤلف واحد . فلا بد من السعي إلى كشف الحقيقة . وإذا وُجد الأصل المخطوط كان من الميسور تمييز الأصل من الإضافات والزيادات التي طرأت عليه . أما إذا ضاع الأصل المخطوط ولم يبق أمام الباحث سوى المطبوع منه ، أصبحت المسألة أكثر صعوبة . فعلى الباحث أن يدرس اللغة ، لكي يرى أهى واحدة أم متغيرة ؟ وهل الأسلوب واحد أم متغير ؟ وهل تسود الكتاب فكرة واحدة وروح واحدة ؟ وهل توجد خلافات ومتناقضات أو فجوات في تسلسل الأفكار ؟ وإذا كان الكاتب الذي أضاف في موضع أو أكثر من النص الأصلي رجلاً واضح الشخصية ، أمكن تمييزه والتعرف عليه ، وإلا بقي مجهولاً لدى الباحث في التاريخ (٣) .

ولنعرض لمثال حققه الدكتور أسد رستم في هذا الصدد ، إذ عثر على مخطوطة صغيرة تتناول أخبار الدولة المصرية العلوية في سورية في زمن إبراهيم باشا ، وكانت

Fling : op. cit. p. 79.

(١)

Langlois and Seignobos : op. cit. p. 94.

(٢)

Langlois and Seignobos : op. cit. p. 93.

(٣)

غفلاً من الإمضاء . ووجد الدكتور أسد رستم أنها ليست تاريخاً واحداً بل ثلاثة تواريخ ، قسمها إلى (اوب و ج) . ولاحظ أن هذه الأقسام لا تعطى حوادث سلسلة ، ولا يبدأ قسم منها حيث ينتهي سابقه ، وتتكرر الحوادث في أقسامها الثلاثة . ولاحظ أيضاً أن (ا و ج) يستعملان التاريخ المعجى أما (ب) فيستخدم التاريخ المسيحي . ووجد أن (ج) هو أكبر الأقسام وأن أخباره تتعلق بحوادث لبنان ، مع إعطاء تفصيلات شخصية ديرانية محلية عن دير القمر وبيت الدين . فرجّح الدكتور أسد رستم أن كاتب (ج) شخص لبناني ديراني ، أو أقام بدير القمر على الأقل . فقصده إلى المكتبة البطريكية في بركي ، وفحص أوراق سنوات ١٨٣١ - ١٨٤١ ، وبعد دراسة طويلة عثر على رسائل مكتوبة بنفس الخط الموجود في (ج) وبفس اللغة واللهجة ، وعليها إمضاء القس أنطون الحلبي . فاتجه الدكتور أسد رستم إلى بطريرك الموارثة ماري إلياس الخويك ، وعرف منه أن القس أنطون الحلبي كان من المقربين إلى الأمير بشير الشهابي وأنه سكن بيت الدين ، وأنه كتب عن أحكام الأمير بشير ، وعن حروب إبراهيم باشا في سورية ، وأن أغلب ما كتبه قد أحرق في أثناء حوادث الصدام بين المسيحيين والدروز في سنة ١٨٤٥ . وبذلك عرف الدكتور أسد رستم أن القس أنطون الحلبي هو مؤلف الجزء (ج) من تلك المخطوطة ، وأنه كتبه في زمن وقوع الحوادث التي تناولها * .

وكما سبق أن أشرنا ، من الضروري أن يعرف الباحث كل ما يمكن معرفته عن شخصية كاتب الأصل التاريخي وصفاته ، لتقييم كتابته . وأحياناً يمكن للباحث أن يجمع المعلومات اللازمة عن شخصية الكاتب من بعض التراجم ، أو من الأصل التاريخي ذاته . فمثلاً بعض الكتابة المؤرخة في ٢٤ يونيو سنة ١٧٨٩ عن بعض حوادث الثورة الفرنسية في باريس وفرساي ، يعرف الباحث من لغتها وأسلوبها وطريقة عرضها ومعلوماتها أن كاتبها شخص مثقف ، وأنه شاب قوى الجسم يمكنه أن ينتقل من باريس إلى فرساي في أثناء المطر الممهر . ويدرك الباحث أنه شخص متحمس جرىء ثوري ، يتكلم بصراحة ، ويقرر أن ممثلي الشعب لا يهابون الموت . ويعلم الباحث أيضاً أن الكاتب كان مهتماً بالحوادث التي شهداها ، وذلك لدقة

وصفها وحسن التعبير عنها . ولا ريب أن هذه الأوصاف تنطبق على كاميل ديمولان الذى كتب عن تلك الحوادث (١).

والمسألة التالية فى هذه الناحية من النقد التاريخى ، هى معرفة الزمن الذى دُوّن فيه الأصل التاريخى . فقد يكون الأصل صحيحاً غير مزيف ، وقد يكون كاتبه من الأشخاص الذين يتحرّون الصدق والبعد عن الهوى ، ومع ذلك فقد يُنقص من قيمته التاريخية بُعد الزمن بين وقوع الحادث ورؤيته وبين تدوين أخباره . فالذاكرة تخون الإنسان ، وكلما بَعُدَ بالكاتب العهد عن زمن وقوع الحادث تعرّض لأن يفوته قليل أو كثير من التفاصيل الخاصة ، مهما كانت رغبته فى قول الصدق قوية ، ومهما حاول استرجاع وقائع الماضى . فإذا لم يحدد الكاتب التاريخ الذى دُوّن فيه ما كتبه ، فكيف يستطيع الباحث أن يحدّد ذلك ولو على وجه التقريب ؟ يمكن للباحث فى التاريخ أن يضع حدّين لبدء الأصل التاريخى ونهايته ، بناء على دراسة محتوياته ؛ أى أنه يعيّن التاريخ الذى لا يمكن أن تكون الحوادث قد وقعت قبله ، والتاريخ الذى لا يمكن أن تكون قد وقعت بعده . ولتحديد ذلك ينبغى أن يكون ملماً بثقافة تاريخية واسعة تتعلق بالعصر الذى يدرسه . ومن الواضح أن الأصل التاريخى يدوّن بعد آخر حادث ورد به . ولكن لا يُعرف دائماً متى تم ذلك التدوين ، أبعد آخر حادث ورد به بزمان قصير أم طويل ، وهل يمكن تعيين تاريخ تدوينه على وجه التحديد ؟

وإذا فرضنا — جدلاً — أن خطاب سفير البندقية فى باريس — المشار إليه آنفاً — لم يكن مؤرخاً ، فمن الممكن التّعرف على تاريخ كتابته بدراسة محتوياته . فالحوادث التى ذكرها السفير أنتونيو كابلو هى حوادث يونيو سنة ١٧٨٩ ، وآخر حادث ذكره هو اجتماع مجلس طبقات الأمة فى ٢٧ يونيو سنة ١٧٨٩ . وعلى ذلك فمن المرجح أن يكون السفير قد دون خطابه بعد ذلك الحادث مباشرة وقبل أن يقع حادث آخر مهم فى نظره ، وكان من واجبه أن يكتب عنه . ومن المعروف أن مجلس طبقات الأمة قد اجتمع بعد ذلك فى ٣٠ يونيو سنة ١٧٨٩ . وبذلك يكون السفير كابلو قد كتب خطابه إلى مجلس شيوخ البندقية فى ٢٨ أو فى ٢٩ يونيو سنة ١٧٨٩ (٢).

ثم يواجه الباحث في التاريخ مسألة تعيين المكان الذي دُوّن فيه الأصل التاريخي ، وهي مكملّة ومرتبطة بما سبق . وسواء أكان النص أمام الباحث أصلاً تاريخياً من الطبقة الأولى أم كان أصلاً تاريخياً من الطبقة الثانية ، فينبغي على الباحث أن يبدل وسعه لكي يعرف مكان تدوينه . فهل دُوّن شاهد العيان أخبار الحوادث في مكان حدوثها أم في مكان بعيد عنه ؟ وهل أخذ معلوماته عن أشخاص شهدوا الحوادث بأنفسهم ، وبذلك تصبح هذه المعلومات مصدراً من الطبقة الثانية ؟ وأين كان ذلك ؟ وهل كان التدوين في مكان يجعل كاتب الأصل التاريخي قادراً على تصوير الوقائع تصويراً صحيحاً ، أم أن التدوين حدث في مكان بعيد ، واعتمد على الذاكرة والخيال في سرد الوقائع ؟

وقد يمكن التوصل إلى معرفة ذلك من المعلومات العامة عن الكاتب . فمثلاً نجد باي عمدة باريس السالف الذكر قد كتب مذكراته في ربيع سنة ١٧٩٢ . والبحث في تاريخ حياة باي يعرفنا أنه كان في ذلك الوقت مقيماً في نانت . وإذا فقد كتب مذكراته في نانت وليس في باريس مسرح الحوادث التي كتب عنها * . ويتدخل القرب والبعد عن مكان الحوادث في تقدير المعلومات الواردة في الأصل التاريخي ، وإن لم يكن ذلك من الأدلة القاطعة على مدى الصدق فيها .

الفصل السادس

نقد الأصول

تحرّى نصوص الأصول وتحديد العلاقة بينها *

أهمية تحرّى النص - الحالة التى يوجد فيها الأصل الأول بخط المؤلف - إبقاء اللغة كما هى عند النشر - الحالة التى توجد بها نسخة واحدة مأخوذة عن أصل مجهول - مثال : أحد منشورات إبراهيم باشا فى سورية - الحالة التى يضيغ فيها الأصل الأول وتوجد عدة نسخ مأخوذة عنه وضرورة تحديد العلاقة بينها - مثال : نشر تاريخ الأمير فخر الدين المعنى - أمثلة من الأصول المطبوعة : مذكرات باي ومحاضر جلسات الجمعية الوطنية فى باريس - اجتماع الجمعية الوطنية فى ٢٠ يونيو سنة ١٧٨٩ واعتماد بعض المصادر على بعض - أهمية تحديد العلاقة بين المصادر ومثال عن جريدتى المونيتير والديبا - اتفاق روايات معاصرة على الخطأ .

نبحث الآن ناحية أخرى فى نقد الأصول التاريخية . فمن الضرورى للباحث فى التاريخ أن يتحرّى نصوص هذه الأصول، ويتثبت من حرفية ألفاظها وعباراتها - المخطوط منها والمطبوع - قبل أن يستخدم المعلومات الواردة بها . وعلى الباحث أن يبحث هل كتبت الأصول الخطية بخط المؤلف أم أن أحداً كتبها له ، أم أنها نقلت من نسخة المؤلف الأصلية بخط يده ؟ وإذا كانت قد طبعت فهل طابقت مخطوطة المؤلف الأصلية ؟ أو لم يدخل عليها بعض التحريف اللفظى ، أو النقصان أو الزيادة سواء أكان ذلك عن قصد أم عن غير قصد ؟ وإنه لتتضح لنا أهمية تحرّى نصوص الأصول التاريخية وألفاظها ، حينما نجد أن مؤلف اليوم على الرغم من إمكانه أن يراجع تجارب المطبعة بنفسه ، فقد يفوته تصحيح بعض الأخطاء . على سبيل السهو ، أو لأنه ربما يقرأ بعقله أو علمه لا بعينه ، فيتصور اللفظ صحيح الكتابة ، وهو ليس كذلك . وأحياناً نجد عمال المطبعة يجعلون المؤلف يقول كلاماً لم يقصده أصلاً . وإن تغيير حرف واحد أو مجرد وضع نقطة فى كلمة ما ، يغير المعنى وقد يقلبه رأساً على عقب .

* يمكن للباحث الذى يرغب فى دراسة هذه الناحية من النقد التاريخي أن يرجع إلى فصول فى بعض المراجع مثل :

رسم ، أسد : مصطلح التأريخ (المصدر المذكور) ص ٤٤ - ٥٧ .

Langlois and Seignobos : op. cit. pp. 71-86.

Fling : op. cit. pp. 88-102.

ومن غير شك قد ضاع الكثير من الأصول التاريخية . وفي بعض الأحيان لا يبقى إلا نسخ أو صور منقولة عنها ، فهل نقلت هذه النسخ عن الأصول الأولى مباشرة أم نقلت عن صور لها ؟ فينبغي أن يتثبت الباحث بقدر المستطاع من أن النص الموجود أمامه يطابق الأصل الأول الذي وضعه المؤلف . وإذا وُجدت أخطاء في النسخة المنقولة — وهو الغالب — فلا بد من السعي إلى تصحيحها ، بالرجوع إلى الأصل الأول — إن كان ذلك ميسوراً . وإذا اعتمد الباحث على نص منقول عن أصل أول ، يحتوى على أخطاء في النقل فإنه يحمل المؤلف أموراً هو غير مسؤول عنها ، ولكن الناقل هو المسؤول . وكان كثير من الباحثين في التاريخ — ومن بينهم بعض مشاهير المؤرخين — لا يتحرّون دائماً صحة نصوص الأصول التي يعتمدون عليها . وحتى وقت غير بعيد كانت تطبع الأصول التاريخية دون أن تراعى في ذلك طرق النشر العلمي ، للعجلة أو لتجنب المجهود ، غير أنه قد حدث تقدم كبير في هذا المجال الهام منذ أواخر القرن الماضي .

ويمكن أن تقسم الأصول التاريخية المخطوطة من ناحية تحرّى النص وتحقيق اللفظ إلى ثلاث حالات . فالحالة الأولى أن يكون أمام الباحث الأصل الأول بخط المؤلف نفسه . ويمكن التحقق من ذلك بملاحظة نوع الورق والخبر . وبدراسة خط المؤلف ولغته ومعلوماته ، وذلك من كتاباته الأخرى إن وُجدت . وبتطبيق ذلك على الأصل الموجود ، يستطيع الباحث أن يفيد — وهو مطمئن من هذه الناحية — بالمعلومات التي يوردها هذا الأصل الأول ، كما يمكنه أن ينشر هذا الأصل التاريخي لفائدة العلم . ولكن ينبغي عليه أن يراعى عند النشر في كل الحالات ، إبقاء الأصل الأول كما هو بحروفه وألفاظه وأجروميته وأخطائه الخاصة به ، بغير تصحيح أو تعديل في النص نفسه ، تجنباً لما يمكن أن يغير من معنى النص ، وإن كان في استطاعته أن يجرى التصويب الذي يراه في الحاشية . وبقاء النص الأول كما هو يساعد الباحث على فهم تاريخ ذلك العصر المعين بالحال التي كان عليها في الواقع ، فيدرك عقلية رجال ذلك العصر وأساليبهم في التعبير ، ويُلمّ بتطور اللغة ، وبالأصطلاحات التي سادت في الزمن الماضي .

ومن الأمثلة على ذلك ما أورده أحمد الخالدي الصفدي في كتابه عن «تاريخ

الأمير فخر الدين المعنى» ، المشار إليه آنفاً ، من ألفاظ وأساليب عامية لبنانية محلية مختلطة بالتراكيب العربية مثل « قال الحاج كيوان انكان ما بتروح انت انا بروح واقسم على الامير ان يرسل يجيب له جواره^(١) » ، كما أشرنا إلى هذا النص في موضع سابق .

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً ما ورد في فرمانات السلطنة العثمانية المحفوظة في القاهرة ودمشق من التعبيرات الخاصة مثل « دستور مكرم مشير مفخم نظام العالم مدبر أمور الجمهور بالفكر الثاقب . . . »^(٢) ومثل « قدوة الأمراء الكرام عمدة الكبراء الفخام المختص بمزيد عناية الملك العلام . . . »^(٣) . أو ما ورد في الوثائق المحفوظة في دور الأرشيف الأوروبية ، والتي هي مدونة بالفاظ كتبت بطريقة خاصة بعصور سابقة ، مثل (habbia) و (hauuto) و (amicitia) في الوثائق الإيطالية^(٤) ، ومثل ألفاظ (scauoir) و (celuy) و (laysois) الواردة في الوثائق الفرنسية^(٥) ، مما يخالف ذلك ألفاظ هذه اللغات ومصطلحاتها وطريقة كتابتها في الوقت الحاضر . فإذا نُشرت مثل هذه الأصول التاريخية فينبغي أن تبقى كما هي بغير تعديل لأن هذه هي طريقة الكتابة في ذلك العصر .

والحالة الثانية في هذه الناحية من نقد الأصول هي التي تضيع فيها نسخة المؤلف الأولى ، ولا يبقى أمام الباحث سوى نسخة واحدة منقولة عنها . وإن دراسة هذه النسخة الوحيدة المنقولة عن الأصل المفقود لتستلزم الدقة والحذر للتثبت من صحة ألفاظها ونصوصها . ومهما كانت دقة الناسخ وأمانته فقد يتعرض للخطأ في النقل . وتوجد أسباب وأنواع للاختلافات التي من المحتمل حدوثها في أثناء النقل . فربما تسقط ألفاظ أو جمل عند النقل من باب السهو أو النسيان ، أو لعدم وضوح المعنى ، أو للخطأ في قراءة بعض الألفاظ ، أو للخطأ في السمع إذا ما أُملئ على الناسخ ما يكتب . كما أن بعض الناسخ قد يغيرون ويعدلون الألفاظ التي ظنوا أنها

(١) الصفدى : (المصدر المذكور) ص ١٨ .

(٢) وثائق دار المحفوظات المصرية .

(٣) وثائق المكتبة الظاهرية في دمشق من القرن ١١ هـ .

(٤) وثائق أرشيف فلورنسا التاريخي في سنة ١٥٩٨ .

(٥) وثائق المكتبة الوطنية في باريس الواردة من القسطنطينية في سنة ١٦١٤ .

وردت خطأ أو محرّفة في الأصل الأول ، واعتقدوا أن من واجبه تصحيحها .

والتغييرات التي تصيب الأصل التاريخي عند نسخه ، والصادرة عن عمد أو عن خطأ في فهم النصوص ، قد يصعب كشفها وبالتالي لا يمكن تحقيقها ، وربما تسقط بعض الفقرات التي قد لا يمكن التعويض عنها . ولكن من المستطاع في أحوال كثيرة معرفة الأخطاء التي تحدث عفواً أو سهواً ، وذلك بملاحظة الارتباك في المعنى أو الخلط في بعض الحروف والكلمات ، أو وضع أحرف أو كلمات مكان أخرى ، أو تكرار بعض المقاطع ، أو كتابة المقاطع في بعض الكلمات مرة واحدة بدلاً من مرتين ، أو الخطأ في تقسيم بعض الكلمات أو بعض الجمل . وكل هذه الأنواع من الأخطاء والتغييرات في النصوص الأولى ، التي تحدث عفواً أو عن قصد ، قد قام بها الناسخون في كل اللغات وفي جميع الأقطار وفي كل عصور التاريخ .

وعلى الباحث ، في حالة ضياع نسخة المؤلف الأولى ، مع بقاء نسخة واحدة منقولة عنها ، أن يدرس هذه النسخة ، ويعرف كل خصائصها من ناحية الشكل واللفظ والمصطلحات والمعلومات التاريخية . ثم يدرس حياة المؤلف ومؤلفاته الأخرى إن وجدت ، ويُلمّ بأشهر الكتاب المعاصرين الذين تناولوا نفس الموضوع الذي كتب عنه . وتطبيق هذه المعلومات على النسخة الوحيدة المنقولة عن الأصل الأول المجهول ، يساعد في أحوال كثيرة على تحرّري نصّها والتبثّث من صحة ألفاظها .

ولقد حقّق الدكتور أسد رستم مثلاً يوضح هذه الحالة . فهو قد وجد أن عدداً كبيراً من الأصول الأولى من مناشير إبراهيم باشا في سورية قد فقدت ، وأنه لم يبق منها سوى نسخة وحيدة منقولة ومطبوعة ، مثل المنشور الذي أصدره إلى متسلّم دمشق في صفر سنة ١٢٤٨ هـ . عن بعض حوادث اصطدامه بالعثمانيين ، الذي ورد في كتاب « مذكرات تاريخية بقلم أحد كتاب الحكومة الدمشقيين » ، ونشره الأب قسطنطين الباشا . ولاحظ الدكتور أسد رستم أن بعض ألفاظه غير واضحة . فبحث طويلاً حتى وصل إلى سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس ، وعثر على منشور أصدره إبراهيم باشا إلى متسلّم طرابلس ، ويحتوي على نفس المعلومات التاريخية ، فأمكنه أن يستنتج أن ناسخ منشور إبراهيم باشا إلى متسلّم دمشق قد أخطأ في فهم بعض

الألفاظ فقراً استغاثوا « استفاقوا » وحيث أن « حنان » وأغثناهم « غنامهم »
وهكذا *

وعلى كل حال فإن النسخة المنقولة عن أصل أول مجهول قد تُقاوم كل جهود النقد لمحاولة الوصول إلى ذلك الأصل الأول . وصحيح أن النقد كثيراً ما يحدّد التغييرات والأخطاء في النص الوحيد المنقول ، ولكنه كثيراً ما يقف عند ذلك دون أن يتخطاه إلى معرفة الأصل الأول الضائع . على أن الباحث في التاريخ قد يبالغ في الشك في بعض النصوص التاريخية التي لم يتغير منها شيء على الإطلاق ، ويناقش النصوص أكثر مما ينبغي ، ويضع افتراضات مبالغ فيها . ويُعدّ عمل الباحث في هذه الناحية نوعاً من الاجتهاد قد يصل إلى حد المغامرة .

والحالة الثالثة هي التي يضيع فيها الأصل الأول . وتبقى عدة نسخ منقولة تتشابه وتختلط فيما بينها ، ولكن لا تُعرف الصلة بين بعضها وبعض ، ولا الصلة بينها وبين ذلك الأصل الأول الضائع . وكان على الباحثين السابقين أن يكافحوا للوصول إلى استخدام أول نسخة منقولة تصل إلى أيديهم ، والإفادة بمعلوماتها ، مهما كان نوعها ومهما كانت صلتها بالأصل الأول المجهول . ثم أخذ الباحثون يتجهون إلى استخدام أقدم نسخة موجودة ، ولكن قديم تدوينها لا يعنى دائماً أنها أصحّ النسخ المنقولة عن الأصل الأول الضائع . إذ أن مخطوطاً من القرن الخامس عشر مثلاً ، ينقل عن أصل قديم ضائع من القرن الحادى عشر ، قد يكون أكثر قيمة من نسخة أخرى نقلت في القرن الثالث عشر عن ذلك الأصل الضائع ، وتحتوى على أخطاء وتغييرات في النص الأصلي الأول . ولا شك أن الباحثين المحدثين يمتازون عن سابقهم في هذه الناحية . فهم يستطيعون أن يقارنوا بين النسخ المتعددة المنقولة عن الأصل الأول المجهول ، فضلاً عن إمكان حصولهم على معلومات أفضل وأدق عن تلك النسخ وعن العصر الذي وُجدت فيه ، بقصد الوصول إلى النص الأول الصحيح بقدر المستطاع .

وفي هذه الحالة يعتمد الباحث في التاريخ إلى محاولة السعى إلى تحديد النص

الأول ، أو أقرب ما يمكن إليه ، بالدراسة المقارنة ، على أساس التشابه والاختلاف بين النسخ المتعددة ، وعلى أساس التوصل إلى فهم لغة المؤلف وروحه ، والدراسة بأحوال عصره ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك . ولنفرض أن لدى الباحث عشرين نسخة مخطوط واحد ، أصلها الأول مفقود ، وأن ثمانى عشرة نسخة منها تتشابه نصوصها ، ولنسمها مجموعة (أ) ، وأن نسختين منها تتشابهان ، ولنسمهما وحدة (ب) . فالأغلبية العددية هنا لا قيمة لها في حد ذاتها ، ولا تدل كثرة العدد وحدها على أنها هي الصحيحة . إذ أنه من الجائز أن سبع عشرة نسخة من مجموعة (أ) قد نقلت عن النسخة الثامنة عشرة ، وفي هذه الحالة تكون المجموعة (أ) عبارة عن نسخة واحدة تكررت في النسخ الباقية التي نقلت عنها . فينبغي على الباحث إذن أن يسعى إلى تحديد أى النصين أقرب إلى الأصل الأول الضائع ، أهو النص (أ) أم النص (ب) ؟

ويلاحظ الباحث عند تحديد العلاقة بين النسخ المتعددة لمخطوط واحد ، قاعدة شبه عامة ، وهى أن النسخ المتشابهة التى تحتوى على نفس المعلومات ، واردة بنفس اللغة وبنفس الأخطاء ، إما أن تكون قد نقلت جميعاً عن أصل أقدم منها أخذ عن الأصل الأول الضائع ، وتحتوى على نفس المعلومات ونفس الأخطاء . ولا يُعقل من الناحية السيكلوجية أن عدداً من الناسخين ينقلون مستقلين أصلاً تاريخياً معيناً ، ويوردون نفس المعلومات بنفس اللغة وبنفس الأخطاء ، بل لابد من أن يوجد بينهم فوارق متنوعة .

فعلى الباحث إذن أن يُنحى جانباً النسخ المنقولة عن أصل واحد محفوظ ، وأن يستبقى فقط ، بقدر المستطاع ، النسخ الرئيسة المستقلة التى نقلت عن الأصل الأول مباشرة ، أو التى نقلت عن أصل ثانوى معين ، منسوخ بدوره مباشرة عن ذلك الأصل الأول المجهول . وتُقسم النسخ إلى جماعات وفصائل على أساس التقارب والاختلاف ، والقرب والبعد عن الأصل الأول ، بقدر ما يثبت ذلك . وإنه لمن الأفضل دائماً أن يكون لدى الباحث عدة نسخ أخذت مستقلة عن الأصل الأول الضائع ، حتى يكون الوصول إليه أيسر منالاً . ونلاحظ أن كثرة النسخ المخطوطة قد تُتعب الباحث أحياناً بدلاً من أن تيسر له مجال العمل . وعند طبع الأصل

التاريخي ، في هذه الحالة ، ينبغي أن تفرق به في الهامش الاختلافات التي توجد في النسخ الرئيسية الأخرى ، لكي يكون النص مع احتمالات تفاوته ماثلاً بقدر المستطاع ، بين يدي الباحثين من بعد .

ومن الأمثلة على ذلك أن الدكتور أسد رستم حينما أقدم على نشر تاريخ الأمير فخر الدين المعني لأحمد الخالدي الصفدي ، بالاشتراك مع الأستاذ فؤاد إفرايم البستاني - كما سبق ذكره - لم يجد مخطوطة المؤلف الأصلية ، ولكنه عثر على خمس نسخ منقولة عن أصل مفقود . فالنسخة الأولى هي نسخة الشيخ كسروان الخازن محافظ طرابلس الشام سابقاً ، وهي أقدم النسخ ، ويرجح الدكتور أسد رستم أنها ترجع إلى أواخر القرن الثامن عشر ، ورمز إليها بالحرف (ك) . ثم نسخة المكتبة الوطنية في مونيخ - التي توجد منها صورة بدار الكتب المصرية بالقاهرة وعنها أخذ الدكتور أسد رستم نسخة - والتي سبقت الإشارة إليها - ورمز إليها بالحرف (م) . ثم نسخة جامعة برنستون بالولايات المتحدة الأمريكية . ثم نسخة الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف ، وهي عبارة عن نسخة معدلة من نسخة جامعة برنستون بالاعتماد على نسخة أخرى وجدت عند مشايخ بني الحميل في المتن قصبة بكفيا في لبنان ، ولم يعثر عليها الدكتور أسد رستم ، ورمز إليها بالحرفين (ج ب) . والنسخة الأخيرة هي نسخة الأستاذ جورج نيني في طرابلس الشام .

وأخذ الدكتور أسد رستم في دراسة هذه النسخ الخمس . فاستبعد نسخة الأستاذ جورج نيني إذ وجدها منقولة تماماً عن نسخة الشيخ كسروان الخازن . وكذلك استبعد نسخة جامعة برنستون ، لأن نسخة الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف جمعت بينها وبين نسخة بني الحميل . ووجد أنه هناك علاقة واضحة بين النسخة (م) وبين نسخة (ج ب) لاشتراكهما في الأخطاء التي استعين في تصحيحها بالنسخة (ك) . ووجد الدكتور أسد رستم أنه إما أن تكون نسخة (ج ب) منقولة عن نسخة (م) ، وإما أنهما منقولتان عن أصل واحد مفقود . ووجد إذن في حوزته نسختين رئيسيتين هما نسخة (ك) ونسخة (م) . وأخذ يقابل بينهما ، وانتقى منهما أقرب النصين إلى لغة المؤلف وأسلوب عصره ، ووضع في الهامش ما ورد في النسخة الأخرى ، مع الإشارة في الوقت نفسه إلى الاختلافات التي وردت في النسخة

(ج ب) * . وقد قام الدكتور أسد رستم في ذلك بعمل علمي جليل — بالاشتراك مع الأستاذ فؤاد إفرام البستاني — وذلك على الرغم من الملاحظات التي سبق أن أبديتها بشأن مؤلف الجزء الخاص برحلة الأمير فخر الدين إلى أوروبا .

ومع ذلك كله فإن النص الذي يصل الباحث في التاريخ إلى تحقيقه ، عن طريق النسخ المنقولة ، يكون من غير شك أقل قيمة من الأصل الأول الضائع . وإنه ليتحتم دائماً على الباحثين في التاريخ أن يقوموا بهذا النوع من العمل . وإنها لخدمة حقيقية للتاريخ ، أن تطبع الأصول المخطوطة ، أو الأصول التي طبعت طبعاً رديئاً ، طبقاً للقواعد العلمية الحديثة . وتحرص الأمم الراقية على تحرر نصوص أصولها التاريخية ، وتعمل على نشرها وإذاعتها بين الناس ، وتوجد بها الهيئات والأفراد الحارص على التفاني في خدمة العلم ، فيوفرون المال ، وغيره من وسائل البحث العلمي — كالانتقال إلى خارج بلادهم — حتى يستطيع الباحثون في التاريخ أن يعملوا في صمت وسكون لخدمة العلم والتاريخ .

وهناك أمثلة أخرى تتعلق بالأصول المطبوعة ، وتنطبق عليها نفس القواعد التي طبقت على الأصول المخطوطة . ولنعرض لبعض الحالات التي درسها الأستاذ فلنج ، لأنها تزيد القارئ إيضاحاً في تتبع طريقة البحث في دراسة التاريخ . فمن ذلك مثلاً ما لاحظته من التقارب والتشابه بين مذكرات بابي — عمدة باريس المشار إليه — وبين محاضر الجمعية الوطنية في باريس عن حوادث ٢٣ يونيو سنة ١٧٨٩ ، التي عرفنا عنها شيئاً في موضع سابق . فكلاهما يسجل معلوماته عن تلك الحوادث بنفس اللغة تقريباً . ومن المعلوم أن محاضر الجلسات قد دُوت في وقت انعقاد الجمعية الوطنية ، وأن مذكرات بابي قد دُوت بعد ذلك بسنوات قلائل ، أي في سنة ١٧٩٢ . فالعبارات المتشابهة في كل منهما ، وإشارات بابي نفسه تدل على أنه قد اعتمد على محاضر جلسات الجمعية الوطنية ، فضلاً عن أنه كان هو نفسه شاهد عيان بوصفه أحد أعضاء الجمعية الوطنية . ويُعطى هذا لمذكراته قيمة خاصة ، تجمع بين مزايا شاهد العيان وبين محاضر الجلسات على السواء .

* الصفدى ، أحمد الخالدي : (المصدر المذكور) . المقدمة ي — يد .

رسم ، أسد : مصطلح التاريخ (المصدر المذكور) ص ٥٤ - ٥٧ .

ووجد الأستاذ فلنج حالة أخرى أصعب من السابقة ، وذلك فيما يتعلق بكل من جريدة « ألوان دى جور »^(١) ، ومذكرات باي السالفة الذكر . ولقد دوّن محضر الجمعية الوطنية عن يوم ٢٠ يونيو سنة ١٧٨٩ ، ومذكرات باي السالفة الذكر . ولقد دوّن محضر الجمعية الوطنية عن يوم ٢١ يونيو ، والجمعية الوطنية وهو كاموس ، كما دوّن بارير عضو الجمعية الوطنية معلوماته في الجريدة المذكورة . ولاحظ الأستاذ فلنج أن محضر الجلسة قد طبع في ٢١ يونيو ، والجريدة صدرت في ٢٢ يونيو . ولابد أن بارير قد رجع إلى المحضر المطبوع ، فضلاً عن أنه كان أحد شهود العيان ، فأورد بعض حوادث تفصيلية لاحظها هو بنفسه ، ولم يرد عنها ذكر في المحضر الرسمي للجلسة . أما باي فقد وصف ذلك الاجتماع في مذكراته ، ومعلوماته تشابه ما ورد في كل من المحضر والجريدة المذكورة ، وهو يذكر اعتماده عليهما .

وبذلك يكون الأستاذ فلنج قد وجد ثلاثة مصادر تورد معلومات متشابهة وبنفس اللغة تقريباً ، ودونها أشخاص شهدوا الحوادث بأنفسهم ، ووجد أن اثنين منها قد طُبعوا بعد الحوادث التي تناولها بيوم أو يومين ، والثالث دُوّن بعد ذلك بسنوات قلائل ، وأن اثنين منها ، أى ما كتبه باي وبارير ، وهما شاهدا عيان ، قد نقلتا عن مصدر ثالث كتبه كاموس الذى كان شاهد عيان كذلك . وعلى هذا فإن الباحث فى التاريخ قد يجد معلومات دُونها شاهد عيان ، واعتمد عليها شاهدا عيان آخران . فلا بد له من تحديد العلاقة بين المصادر التاريخية ، بقدر المستطاع ، للأخذ بأقوال الأقوى ونبد الأضعف ، وللتثبت من أقوال الروايات المتواترة^(٢) .

وكثير من كتب التاريخ فقد قيمته لأنه اعتمد على مصادر لم تُحدد العلاقة بينها . ومن الأمثلة على ذلك ما لاحظته الأستاذ فلنج أيضاً على جريدتى « المونيتير »^(٣) و« الديبا »^(٤) . فلقد استخدم المؤرخون السابقون معلومات هاتين الجريدتين ، بدون تحديد العلاقة بينهما . ومن المسائل التي بحثها الأستاذ فلنج فيهما ، مسألة إلغاء

Point du jour.

(١)

Fling : op. cit. pp. 90-91.

(٢)

Moniteur.

(٣)

Les Débats.

(٤)

الجمعية الوطنية لبقايا حقوق الإقطاع في ليلة ٤ أغسطس سنة ١٧٨٩ . وفي كل منهما ترد المعلومات بنفس اللغة وبنفس الأسلوب . ولم يلفت التشابه الكبير بينهما نظر المؤرخين السابقين . وليس معنى ذلك التشابه الكبير أن المعلومات الواردة بهما صحيحة . وهذا التشابه جدير بأن يثير شكوك الباحث في التاريخ ، لكي يبحث العلاقة بينهما ، للتثبت من صحة معلوماتهما . فهل إحدى هاتين الجريدتين أصل من أصول الطبقة الأولى ، وكُتِبَ في زمن وقوع الحوادث التي تناولتها عن تلك المسألة المعينة ؟

من المعروف عن تاريخ صحافة باريس في ذلك الوقت أن جريدة « المونيتير » لم تنشر فعلا إلا ابتداء من ٢٤ نوفمبر سنة ١٧٨٩ ، أما أعدادها عن المدة من مايو حتى ٢٣ نوفمبر من تلك السنة ، فقد جُمِعت وطُبعت بعد ذلك بعدة سنوات . وعلى ذلك فلا يمكن أن تعد جريدة « المونيتير » أصلا تاريخياً من الطبقة الأولى بالنسبة للحوادث التي وقعت في ليلة ٤ أغسطس سنة ١٧٨٩ . وكذلك فإنه على الرغم من أن أول عدد من جريدة « الديبا » المحفوظ في دور الكتب الأوروبية يحمل تاريخ يونيو سنة ١٧٨٩ ، فإن الجريدة لم تصدر فعلا إلا في الجزء الأخير من أغسطس سنة ١٧٨٩ ، أما الأعداد السابقة من هذه الجريدة فلم تُطبع إلا متأخراً في سنة ١٧٩٠ . وإذن فهاتان الجريدتان لم تكونا قد ظهرتتا فعلا في ليلة ٤ أغسطس سنة ١٧٨٩ ، ومعلوماتهما عن حوادث تلك الليلة قد جُمِعت ونُشرت في وقت متأخر ، مع أن جامعيهما وناشرهما أشخاص معاصرون للحوادث . فكيف تم ذلك التدوين المتأخر ، وما العلاقة بين معلومات كل من هاتين الجريدتين ؟

لاحظ الأستاذ فلنج أن ناشري جريدة « المونيتير » حينما أخذوا يجمعون المادة اللازمة لأعداد الجريدة السابقة على صدورها فعلا ، كانت أعداد يونيو ويوليو وأغسطس من جريدة « الديبا » قد جُمِعت ونُشرت فعلا . وبالمقارنة اتضح أنه على الرغم من التشابه بين معلومات الأعداد القديمة من هاتين الجريدتين ، فإن « المونيتير » تحتوى على عبارات لم ترد في « الديبا » . ومن البديهي أن ناشري « الديبا » لابد أن يكونوا قد رجعوا إلى محضر الجلسة الذي سجل ما جرى في اجتماع الجمعية الوطنية ليلة ٤ أغسطس ، وإلى الجرائد الأخرى التي كانت تصدر في ذلك التاريخ مثل

« الأسبليه ناسيونال * » و « الهوان دى جور » . وبالمقارنة وجد الأستاذ فلنج أن محتويات « الديبا » عن الحوادث التى وقعت فى ليلة ٤ أغسطس منقولة عن هذه الأصول باستثناء بعض الفقرات .

وما العلاقة بين « المونيتير » وبين « الديبا » وبين هذه الأصول ؟ إن المناقشات التى حدثت فى الجمعية الوطنية فى ليلة ٤ أغسطس ، الواردة فى « الديبا » ، والتى استمدت من الأصول السابقة الذكر ، تُعدّ أوفى معلومات وصل إليها ناشرو « المونيتير » ، ومن المحتمل أنهم لم يفرقوا بين أعداد « الديبا » التى صدرت فعلا فى أوقاتها وبين الأعداد التى جُمعت وطبعت فيما بعد . والمعلومات الواردة فى « الديبا » ترد بضمير الغائب ، بينما ترد هذه المعلومات نفسها فى « المونيتير » بعد تحويل ضمير الغائب إلى ضمير المتكلم ، لإعطائها صبغة المناقشات البرلمانية . وبالإضافة إلى ذلك أثبت الأستاذ فلنج أن « المونيتير » أخذت قليلا من التفاصيل الخاصة التى لم تذكر فى « الديبا » ، عن صحف أخرى مثل « الكورييه دى پروفنس » .

وكيف أدرك الأستاذ فلنج أن « المونيتير » قد استقت أغلب معلوماتها عن « الديبا » ، وأنها لم ترجع مباشرة إلى المصادر والأصول التى أخذت عنها « الديبا » نفسها ؟ أدرك ذلك حينما لاحظ أن نفس التغييرات التى أحدثها ناشرو « الديبا » فى الأصول التى أخذوا عنها — عند جمع الأعداد السابقة من جريدتهم — موجودة بتمامها فى « المونيتير » ، وحينما لاحظ كذلك أن ترتيب المقتطفات المأخوذة عن الأصول الأولى ، موجود فى كل من « المونيتير » و « الديبا » على السواء .

وكما رأينا فى حالة الأصول المخطوطة — وهو ما ينطبق على الأصول المطبوعة — لا يمكن لشخصين يعملان مستقلا أحدهما عن الآخر ، أن يختارا نفس الفقرات ويضعها بنفس الترتيب وبنفس اللغة وبنفس التغييرات . وعلى ذلك يمكن أن يُستنتج أن معلومات « المونيتير » فى هذه الناحية منقولة عن « الديبا » لاعن الأصول التى اعتمدت عليها « الديبا » نفسها ، باستثناء الفقرات التى استقتها « المونيتير » مباشرة من بعض الجرائد الأخرى مثل « الكورييه دى پروفنس » . وإذن فقد وجد

الأستاذ فلنج أن معلومات « المونيتير » أقل قيمة من معلومات « الديبا » وأن معلومات كل منهما أقل قيمة من الأصول الأولى التي رجعتا إليها^(١) .

وكذلك استشهد الأستاذ فلنج بمثال عن اتفاق روايات معاصرة عن حادث معين لم يرجع رواته إلى أصول من الطبقة الأولى . فلقد اعتقد بعض المؤرخين أن رأسى الحارسين الملكيين اللذين قُتلا في فرساي في صباح ٦ أكتوبر سنة ١٧٨٩ ، قد حُملا على رحمن على مرأى من لويس السادس عشر ومارى أنطوانيت ، أمام العربدة التي أقلتهما إلى باريس في مساء ذلك اليوم . ومصدر هذه الرواية أن ديكنوا أحد أعضاء الجمعية الوطنية كتب إلى بعض أصدقائه في ٧ أكتوبر من تلك السنة قائلاً : « فكروا في تلك العربدة تسبقها رأسا الحارسين ! » . وأخذ بعض المؤرخين بحرفية هذه الرواية مع أنها غير صحيحة؛ وقد ثبت تاريخياً أن رأسى الحارسين كانا قد سبقا إلى باريس قبل أن تبرح العربدة الملكية فرساي . والمعاصرون الذين كتبوا عن هذا الحادث قد تأثروا بالإشاعات وبالحو العام الذي يسود في مثل تلك الظروف ، على الرغم من أن كلا منهم كان مستقلاً عن الآخر فيما دونه عنه^(٢) .

وإن هذه الأمثلة المختلفة التي مرت بنا ، لتوضح صعوبة العمل على تحرر نصوص الأصول التاريخية ، وتبين ضرورة التأنى في السعى إلى تحديد العلاقة بينها . وليس هناك من سبيل إلى كتابة التاريخ كتابة علمية دون التثبت من نصوص الأصول التاريخية ، وبغير الاعتماد على اتفاق الرواة والكتاب العدول ، المستقلين فيما رووا من الأخبار ودونوا من المعلومات .

Fling : op. cit. pp. 91-96.

(١)

Fling : op. cit. pp. 99-100.

(٢)

الفصل السابع

النقد الباطنى الإيجابى

الغرض من النقد الباطنى - عملياته - النقد الباطنى الإيجابى - تحليل النص التاريخى - تحديد المعنى الحرفى للألفاظ - تحديد المعنى الحقيقى وغرض الكاتب - بعض الطرق لكشف المعانى الخفية - إشارة إلى بعض الأسس التى اتبعها علماء المسلمين فى تفسير القرآن .

الغرض من النقد الباطنى هو الوصول إلى الحقائق التاريخية خلال الوثائق والأصول التاريخية . فالأصل التاريخى يصل إلى الباحث فى التاريخ نتيجة عدة عمليات ، لا يشرحها الكاتب فى الغالب . فهو فى أحوال كثيرة لا يوضح كيف لاحظ الوقائع ، ولا كيف جمع معلوماته عنها ، ولا كيف صاغ العبارات التى تعبر عنها التعبير الصحيح ، ولا كيف دونها . وهذه كلها عمليات مستقلة كل واحدة منها عن الأخرى ، ومن الجائز أنه لم تراع الدقة التامة بشأن بعضها أو بشأنها جميعاً .

وعلى ذلك فمن الضرورى أن تحلل الوثيقة أو النص التاريخى ، لمعرفة العمليات التى لم تراع فيها الدقة اللازمة - بقدر الإمكان - حتى لا يأخذ الباحث بما ورد به من المعلومات قبل التثبت من صحتها . فالتحليل (analysis) ضرورى فى نقد الأصول التاريخية . وما من نقد يمكن أن يجرى دون أن يبدأ بالتحليل . ومن أهم واجبات التحليل استرجاع أغلب العمليات التى قام بها المؤلف ، منذ الوقت الذى بدأ فيه بمشاهدة الحادث - إن كان قد فعل ذلك - حتى تحركت يده لتسطير الأصل التاريخى المائل بين يدى الباحث فى التاريخ . أو على العكس من ذلك ، ينبغى أن يسير الباحث ابتداء من الحادث المسجل فى الأصل التاريخى ، حتى يصل إلى الوقت الذى شهد فيه المؤلف ذلك الحادث - إن كان قد فعل ذلك . ولا شك أن ذلك يستغرق الزمن ويقتضى الصبر .

ويلجأ أكثر الباحثين فى التاريخ دقةً إلى طريق مختصر ، ويركزون عملياتهم فى مجموعتين :

١ - تحليل محتويات الأصل التاريخي بالنقد الباطني الإيجابي الضروري للتحقق من معنى الألفاظ ومن قصد المؤلف بما كتبه .

٢ - تحليل الظروف التي دُوِّن فيها الأصل التاريخي ، بالنقد الباطني السلبي - الذي سيأتي بعد - والضروري لإثبات صحة المعلومات المدونة .

وربما يتوقف بعض الباحثين في التاريخ عن تطبيق هذا النقد المزدوج نظراً لما يلاقونه فيه من المشقة والعناء . ولكن التاريخ العلمي لا يُكتب بغير هذه الوسيلة . وبقدر ما يحرص الباحث على تطبيق النقد بهذا المعنى ، تصبح كتابته أقرب إلى الصدق وأدخل في نطاق البحث العلمي .

وينبغي أن نلاحظ أن مَنْ يقرأ نصّاً تاريخياً ولا يوجّه عنايته الأساسية إلى محاولة فهم محتوياته ، من المؤكد أنه سيفسر بعض نواح منه بناء على تصوّره ، مما قد لا ينطبق على الواقع التاريخي . فقد يجد عبارات أو كلمات توافق آراءه وتصوره للحوادث ، فيستخرج هذه العبارات دون وعي منه ، ويجعل منها نصّاً خيالياً ومفتعلاً ، ويضعه في موضع النص التاريخي الحقيقي الذي لم يتمكن من الوصول إليه . وبعض الباحثين في التاريخ يقومون ببحثهم وهم تسيطر عليهم فكرة معينة عن حادث ما أو عن اتجاه خاص في الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الدينية . . . ويدرسون تحت تأثيره الأصول التاريخية التي تقع تحت أيديهم ، وبذلك ربما يفهمون هذه الأصول فهماً خاطئاً أو لا يفهمونها على الإطلاق .

وفي مثل هذه الحالة يرفض ذهن الباحث قبول الأفكار والآراء المعارضة ، وتكون النتيجة ألا يأخذ الباحث بما يورده النص التاريخي من الحقائق ، وبذلك يتكيّف النص التاريخي ويتشكّل بحسب الفكرة المسيطرة على ذهن الباحث . وقد يظن الباحث أنه يفسّر النص تفسيراً حديثاً مبتكراً ، ولكن الحقيقة أنه يُخضع النص لفكرته الخاصة على حساب الحقيقة التاريخية ، ويأخذ الحادث التاريخي اللون والتفسير والمداول الملائم الذي يريده له عقل الباحث .

ومن شأن هذا كله أنه يبعد بالباحث عن الوصول إلى الحقيقة التاريخية التي ينشدها . فينبغي على المؤرخ أن يبدأ عمله في هذه المرحلة من البحث ، بتحليل دقيق للأصول التاريخية التي تقع تحت يده ، وأن يكون غرضه الأساسي استخراج

الحقائق منها — بقدر المستطاع — وليس إضافة ما لا وجود له على تلك الأصول^(١).
 فينبغي أن تُدرس الأصول التاريخية على اعتبار أنها تحتوى فقط على آراء
 الأشخاص الذين دونوها . وعلى الباحث أن يجعل النص يفسر نفسه بنفسه — بقدر
 الإمكان — قبل السعى إلى استخراج الحقائق التاريخية منه . ونخرج من ذلك
 بقاعدة عامة في منهج البحث التاريخي ، ألا وهي أن دراسة الأصل التاريخي ينبغي
 أن تبدأ بتحليل محتوياته للوصول إلى المعنى الحقيقي الذي قصده كاتب ذلك
 الأصل . وهذا التحليل عملية أولية أساسية قائمة بذاتها . وينبغي أن يستعين الباحث
 في هذا التحليل باستخدام صفحات ممتدة من الورق بالحجم المعروف بالفولزكاف^(٢) ،
 حتى تتوفر أمامه مساحة كافية للكتابة بخط واضح ، وينبغي أن يكتب على وجه
 واحد لتيسير العمل ، و بالحبر حتى لا تمحى الكتابة ، وحرصاً على سلامة بصره .
 ويحسن به أن يجعل للصفحة هامشين يميناً ويساراً من طريق ثني جانبيها ثنياً متوازيًا
 توفيراً للوقت ، وتوفيراً لمكان يكتب به خلاصة ما بداخل الصفحة الواحدة ، حتى
 يسهل عليه استيعاب ما بها من المعلومات أولاً فأولاً ، أو لكتابة ما يعنّ له من
 الملاحظات . وهناك مَنْ يفضل كتابة اقتباسه أو ترجمته أو تحليله للأصول التاريخية
 أو كتابة مذكراته ، على ما يعرف بالجزازات (الفيش) ، التي سبقت الإشارة إليها .
 والتحليل يشمل إيضاح المعنى العام للوثيقة أو الأصل التاريخي ، ومجمل
 محتوياته ، ثم تفصيلاته ، ثم وجهة نظر الكاتب ، ورأى الباحث وملاحظته وتعليقه .
 وينبغي ألا تُستخرج فقرة معينة أو تفسر دون فهم الأصل في مجموعه ، حتى لا يخطئ
 الباحث في استنتاجه . وتحليل أصل تاريخي ما ، معناه السعى إلى فهم الحوادث
 والآراء والأفكار الواردة به ، والتميز بين كل منها على حدة .

فالنقد الباطني الإيجابي (hermeneutic) عبارة عن تحليل الأصل التاريخي بقصد
 تفسيره وإدراك معناه . ويمرّ ذلك في دورين :

أولاً : تفسير ظاهر النص وتحديد المعنى الحرفي له .

ثانياً : إدراك المعنى الحقيقي للنص ومعرفة غرض المؤلف مما كتبه .

Langlois and Seignobos : op. cit. p. 144.

(١)

(٢) الورقة الفولزكاف (foolscap) مأخوذة من قلنسوة المهرج على المسرح الهزلي إذ تصنع من

فرخ الورق الكامل من الحجم المعروف بهذا الاسم ويكون طرفها الأعلى مدبباً .

وتحدد المعنى الحرفى لنص تاريخى معين عبارة عن عملية لغوية . ولا بد لفهم كل نص تاريخى من معرفة اللغة التى كُتِبَ بها . ولا تكفى المعرفة العامة لهذه اللغة ، بل من الضرورى فهم دقائقها ، فضلاً عن الإلمام بلغة العصر التاريخى الذى يرجع إليه ذلك النص ، مع الاستعانة بعلم الفيلولوجيا إذا اقتضى الأمر ذلك .

وما سبق يمكننا أن نجمل بعض القواعد التى ينبغى على الباحث السير بمقتضاها لكي يحدد المعنى الحرفى لألفاظ النص التاريخى :

١ - تتغير اللغة الواحدة من عصر إلى آخر ، لأنها كائن حى دائم النمو والتطور . ويمكن الاستعانة فى تحديد معنى بعض الألفاظ الخاصة بالسعى إلى فهم الجمل والتراكيب التى وردت بها تلك الألفاظ .

٢ - قد تختلف معانى الكلمات من مكان لآخر ، فينبغى معرفة اللغة أو اللهجة المحلية التى وُجِدَت فى منطقة معينة ، والتى دُوِّنَ بها الأصل التاريخى .

٣ - لكل كاتب طريقته الخاصة فى التعبير ، فينبغى الإلمام بلغة الكاتب وأسلوبه . ويمكن الاستعانة فى ذلك بمؤلفاته الأخرى أو بمؤلفات العصر والبيئة التى عاش فيها ، أو ببعض المعاجم الخاصة إن وجدت .

٤ - ينبغى ألا تُفسَّر كلمة أو جملة ما بذاتها فحسب ، بل ينبغى أن تفسر فى ذاتها وفى نطاق السياق العام للنص التاريخى . فلا بد من دراسة المعنى فى جزئيات النص لفهم معناه العام ، كما أنه لا بد من دراسة معناه العام لفهم جزئياته .

وإذا اتبعت هذه القواعد بدقة كان الوقوع فى خطأ فهم النص التاريخى أقل ما يمكن . وبطبيعة الحال لا يعنى ذلك أن كل الألفاظ قد تغيرت معانيها دائماً من عصر إلى عصر ومن كاتب إلى آخر ، إذ أن التغير لا يصيب إلا جزءاً من الألفاظ والتراكيب اللغوية . وعلى الباحث فى التاريخ أن يتتبع الأساليب والمصطلحات التى تأخذ معنى معيناً ، ولا تتغير ولا تتبع تطور اللغة الطبيعى ، فتخالف بذلك اللغة العصرية الشائعة ، كما يدرس الألفاظ التى تدل على معان قابلة للتغير بطبيعتها ، مثل الألفاظ الخاصة بطبقات المجتمع ونظم الحكم والعادات ، التى تتغير تبعاً لما تقتضيه ظروف الحياة . فلا بد من التدقيق فى معرفة معنى كل منها فى العصر الذى كُتِبَ فيه وفى النص الذى وردت به . وبدون ذلك كثيراً ما يتعرض الباحث

للخطأ في فهم النصوص واستخلاص الحقائق التاريخية منها .

وعندما ينتهى الباحث من تحديد المعنى الحرفى للألفاظ والتراكيب التى تحتمل الشك فى معانيها ، عليه أن يصل إلى معرفة غرض الكاتب والمعنى الحقيقى لما كتبه . فمن الجائز أنه كتب بعض الأساليب والتراكيب غير الواضحة ، وفى هذه الحالة لا يودى ظاهر النص إلى المعنى المقصود . وتعرض المؤرخ حالات كثيرة من هذا النوع ، تحتوى على تشبيه أو مجاز أو استعارة أو كناية أو رمز أو هزل ومداعبة أو تلميح وتعريض ، أو التعبير عن المقصود بطريقة سلبية . وفى هذه الحالة لا يكفى فهم ظاهر النص والمعنى الحرفى للألفاظ ، بل لابد من محاولة الوصول إلى المعنى الحقيقى الباطنى الذى قصد إليه كاتب النص التاريخى .

وقد تبدو المسألة معضلة فى بعض الأحيان . ولا توجد قاعدة معينة نستطيع الوصول عن طريقها إلى المعنى الحقيقى فى مثل هذه الحالات الغامضة . وفى بعض الكتابات التى يداعب فيها الكاتب جمهور القراء ، والتى أصبحت نوعاً من الأدب فى أواخر القرن التاسع عشر فى أوروبا ، نجد أن من أهم أغراض الكاتب ألا يقدم دليلاً ، يمكن أن يفصح عن المعنى الحقيقى الذى يقصده . وبالضرورة إذا كان أهم أغراض الكاتب أن يكون واضحاً مفهوماً لدى القارئ ، فلا توجد فى كتابته عبارات وأساليب غامضة . وفى الغالب لا يصادف الباحث صعوبات من هذا النوع فى الوثائق الرسمية أو فى كتب التاريخ بعامة ، وفى أغلب هذه الكتابات يحى معنى النص مطابقاً لمعنى ألفاظه تماماً .

فعلى الباحث فى التاريخ أن يكون مستعداً للكشف عن المعانى الغامضة وأن يقرأ ما بين السطور ، خصوصاً إذا كان للمؤلف أغراض أخرى أهم من أن يكون واضحاً مفهوماً ، أو إذا كان قراؤه ذوى عقلية وثقافة خاصة ، تجعلهم قادرين على فهم كتاباته ومجازاته . وهذا ينطبق على الكتب الدينية أو على بعض الكتابات الأدبية أو الرسائل الخاصة .

وعلى ذلك فإن فهم المعانى الحقيقية للعبارات الغامضة فى الأصول التاريخية هو من أهم واجبات النقد التفسيرى الإيجابى . وتوجد بعض طرق للكشف عن هذه المعانى الخفية أو المستورة خلف المعنى الحرفى للألفاظ ، وهى تتوقف على بعض

الظروف الخاصة . وهناك قاعدة عامة مفيدة في هذه الناحية . وهي أنه إذا كان المعنى الحرفي لبعض النصوص غامضاً أو غير مناسب للموضوع أو متعارضاً مع آراء المؤلف ، أو مع الحقائق التاريخية المعروفة لديه ، فإن ذلك يدل على احتمال وجود معنى خفي يقصد إليه المؤلف . ولكي يكشف عنه الباحث ، ينبغي عليه أن يتتبع نفس الطريقة التي درس بها لغة مؤلف بعينه ، فيقارن بين الفقرات التي يشبه في احتوائها على معان غامضة ، ويرى إذا كان من الميسور إدراك المعنى الحقيقي في بعضها ، وربما يؤدي فهمه لمضمون إحداها أو بعضها إلى فهمها جميعاً . وبما أنه لا توجد قاعدة محددة للكشف عن هذه المعاني ، فلا يستطيع الباحث في التاريخ أن يدعى وصوله إلى إدراك كل المعاني الخبيثة الواردة في هذا النوع من الأصول التاريخية .

ولكن ليس معنى ذلك أن يُسرف الباحث في التشكك في معاني الألفاظ الحقيقية ، وفي تصور الكنايات والمجازات في كل الفقرات أو حيث لا توجد . وربما يحاول الباحث أحياناً أن يزعم لنفسه قدرة معينة على فهم النصوص التاريخية وعلى استنباط الحقائق منها ، ويُحصِّل النصوص ما لا يمكن أن تحمله ألفاظها من المعاني ، وتكون النتائج التي يستخلصها مجرد محاولة لإرضاء الغرور في نفسه ، الذي هو من طبائع البشر .

وعندما يصل الباحث إلى المعنى الحقيقي للنص التاريخي ، فإن عملية التحليل أو التفسير الإيجابي تكون قد انتهت . والنتيجة التي يخرج بها الباحث من ذلك هي أنه أصبح عارفاً بمعلومات كاتب الأصل التاريخي ، وبالصور التي كوَّنها في ذهنه عن المسائل أو الحوادث التي كتب عنها .

وقد أشار الدكتور أسد رستم بحق^١ ، إلى وجوب الاعتراف بفضل علماء التفسير المسلمين في هذا المجال . فهم قد تدرَّعوا بعدة وسائل في تفسير نصوص القرن الكريم ، واتبعوا في ذلك أسساً علمية صحيحة . ووجدوا أن من أصحَّ طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن . فما أجمل في مكان فقد فُسر في مكان آخر ، وما اختصر في موضع فقد بسط في آخر . ولا ريب أن هذه وسيلة حسنة في أحوال كثيرة . ويُفسر القرآن الكريم كذلك بالسنة التي وردت في مناسبات مختلفة لكي توضح

ما غمض على المسلمين في أمور دنياهم ودينهم . وكان النبي الكريم أقدر الناس على ذلك ، فهو صاحب الدعوة الإسلامية ، وهو الذي جاهد لنشر الإسلام ، وهو الذي وضع أسس الدولة العربية الإسلامية الجديدة .

وكذلك تساعد أقوال الصحابة على فهم نصوص القرآن الكريم . فالصحابة قد لازموا النبي واتصلوا به اتصالاً وثيقاً ، وفهموا دعوته ، وعاشوا وجاهدوا معه ، ولازموه في السلم والحرب ، وعاونوه في إرساء قواعد الدولة العربية الإسلامية ، فأتاح لهم ذلك كله الفرصة لفهم نصوص القرآن الكريم . وتساعد أقوال التابعين أيضاً على فهم القرآن ، إذ كانوا شديدي الصلة بالصحابة ، قربي العهد إلى عصر الإسلام الأول المجيد ، مما جعل لآرائهم قيمة وأهمية في تفسير القرآن * .

هذه هي مجمل الوسائل العلمية التي اتبعتها علماء التفسير ، وهي توضح نصيبهم في تقدم العلم والمعرفة . والإمام بها يفيد الباحث في التاريخ ، ويساعده على تطبيق هذه القواعد فيما يقع تحت يده من الوثائق والأصول التاريخية .

* رسم ، أسد : مصطلح التاريخ (المصدر المذكور) ص ٧١ - ٨٥ .

ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام أبو العباس تقي الدين : مقدمة في أصول التفسير من كلام شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية ، عني بتحقيقها جميل أفندي الشطي . دمشق ، ١٩٣٦ . ص ٢٤ - ٣٢ .
ونشأ ابن تيمية (١٢٦٣ - ١٣٢٨) في دمشق وتعمق في الفقه والحديث وعلم الكلام . وعرف بالثقوى والزهد والشجاعة والجرأة ولقب بمحيي السنة ، ولقى التنكيل من الحكام في مصر والشام ومات مسجوناً في دمشق . ومن آثاره المطبوعة « مجموعة الرسائل والمسائل » و « الرد على المتطيقين » و « الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان » .

الفصل الثامن

النقد الباطني السليبي

تمهيد في أهميته - بعض القواعد - طرق التثبت من صدق المؤلف وعدالته ومن عدم انخداعه ووقوعه في الخطأ - عوامل الكذب - عوامل الانخداع والوقوع في الخطأ - المصادر الثانوية - الأساطير - بعض الحالات التي يصعب الكذب أو الخطأ بشأنها - التثبت من الروايات عند علماء المسلمين - بعض آراء الغزالي وابن الصلاح - بعض آراء ابن خلدون .

إن ما عرفناه عن التحليل والنقد الباطني التفسيري الإيجابي ، يصل بالباحث في التاريخ إلى أن يدرك الآراء التي دوّنها كاتب الأصل التاريخي ، ويعرف تصوّره للوقائع التاريخية . ولكن ذلك وحده لا يعطي الباحث المعلومات المباشرة والضرورية عن الوقائع التاريخية ذاتها . وحتى إذا كان كاتب الأصل التاريخي قد شهد الحوادث بنفسه ، فإن كتابته تدل فقط على مدى فهمه لتلك الحوادث ، وطريقة تعبيره عنها ، ولا توضح في أغلب الأحوال كيف شهدها ، ولا تُظهر كيف حدثت تلك الوقائع فعلاً . وكذلك فإن ما يُدوّنهُ كاتب الأصل التاريخي لا يأتي دائماً مطابقاً لما عرفه أو اعتقده . فمن المحتمل أنه ارتكب الكذب ، ومن الجائز أن ما اعتقده لا يكون دائماً هو ما حدث فعلاً ، لأنه من الممكن ارتكابه للخطأ ، أو انخداعه في تكوين اعتقاده أو في جمع معلوماته . وفي أحوال كثيرة يميل الباحث في التاريخ إلى تصديق كل المعلومات الواردة في أصل تاريخي ما ، ولكن هذا معناه أن كل مدوّن الأصول التاريخية لم يكذبوا على الإطلاق ، ولم يُخدعوا أبداً ، ولم تخف عنهم خافية ، ولم يرتكبوا الخطأ في جمع معلوماتهم ، وهذا شيء غير صحيح .

وإن تعارض المعلومات الواردة في الأصول التاريخية عن موضوع معين ، يجعل من الواجب على الباحث في التاريخ أن يُمحّص هذه المعلومات لكي يحاول الوصول إلى الحقيقة التاريخية أو إلى ما يقرب منها . ويلزم الباحث الشك فيما لديه من الأقوال المتعارضة ، ودراستها ، والاعتراف بإمكان وجود الكذب والخطأ فيها ، بصورة

أو بأخرى . فالنقد الباطنى السلبى عملية ضرورية لتصفية الحقائق واستبعاد الزائف منها ، بقدر المستطاع . ونظراً لصعوبة النقد الباطنى السلبى فإن بعض الباحثين لم يعنوا به عنايتهم بالنقد الباطنى التفسيرى الإيجابى ، واكتفوا بأن يعرفوا هل كان كاتب الأصل التاريخى معاصراً للحوادث التى كتب عنها ، وهل كان شاهد عيان صادقاً فى رواية ما اعتقد أو ما تصور حدوثه ؟

وعلى كل حال فإن هذا القدر من النقد أفضل من لا شيء ، وقد أفاد من غير شك فى دراسة التاريخ وكتابه . ولكن ينبغى تطبيق النقد الباطنى السلبى بطريقة أدق وأعمق . فعلى الباحث فى التاريخ أن يجعل قدراً كبيراً من الشك كنقطة البدء فى بحثه . وكل المعلومات التى لم تثبت صحتها ينبغى أن ينظر إليها بروح من الشك ، حتى يمكن الوصول إلى الأدلة التى تثبت صحتها . ولا يملك الباحث حق اعتبار هذه المعلومات صحيحة دون أن تتوفر لديه الأدلة الكافية التى تثبت له ذلك .

والاتجاه العام الذى يحدث فى أحوال كثيرة ، هو أن الباحث فى التاريخ ينقد الأصل التاريخى كوحدة عامة ، ويقسم الأصول التاريخية قسمين ، أصول موثوق بصحتها ، وأصول غير موثوق بصحتها . والأصول التى تُعدّ صحيحة كوحدة عامة تُقبل كل معلوماتها على أنها حقائق مسلمة بصحتها ، ولا يخامر الباحث الشك فى جزء منها ، والعكس بالنسبة للأصول التى يتقرر أنها ليست أهلاً للثقة بها . وأحياناً قد يقنع الباحث بإثبات صحة الأصل التاريخى وبالتأكيد من أنه غير مزيف ، ولكن ذلك لا يعنى حتماً صحة كل ما أورده من المعلومات . فينبغى على الباحث أن يقاوم هذا الاتجاه الطبيعى عند دراسة الأصول التاريخية ونقدها ، إذ أنها تحتوى بالضرورة على معلومات متعددة متنوعة ، قد يكون بعضها صحيحاً ، وقد يكون بعضها الآخر غير صحيح عن عمد أو عن غير عمد . وعلى ذلك فلا تكفى دراسة معلومات الأصل التاريخى كوحدة عامة ، ولا الاقتصار على التأكد من أنه غير مزيف ، بل ينبغى أن تُدرس كل رواية أو حادث أو تفصيل به على حدة . وليس النقد الباطنى السلبى بالأمر المستطاع بغير هذا التثبت الدقيق .

ويمكننا إذن أن نستخلص مما سبق أن النقد الباطنى السلبى يؤدى إلى قاعدتين :

١ - الإثبات العلمى لأية حقيقة تاريخية ، لا يمكن أن يتم عن طريق شهود

العيان فقط ، بل ينبغي أن تتوافر لدى الباحث في التاريخ الأدلة التي تثبت صحة تلك الحقيقة . وفي بعض الأحوال تُعدُّ أقوال مؤلف بعينه أقوالاً صحيحة ، ولكن لا يمكن أن يُتخذ ذلك كقاعدة عامة .

٢ - لا يجوز أن يُنفذ الأصل التاريخي في هذه المرحلة كوحدة عامة ، بل ينبغي أن تُنفذ جزئياته وتفصيلاته وحوادثه المفردة واحدة بعد أخرى . فنجد مثلاً أن جملة واحدة قد تحتوى على عدة حوادث مرتبطة بعضها ببعض ، كما في حالة عقد بيع ، الذي يقتضى من الباحث أن يبحث الزمان والمكان ، والبائع والشارى ، وموضوع البيع والشراء ، والثمن ، وشروط البيع . . . فهذا المثال الصغير يبين أن النقد الباطنى السلبى يتطلب عدة عمليات ، ويستلزم جهداً وصبراً ، ولكنه يصبح عملاً مألوفاً بالتدريب والتدريب العملى .

ويمكن أن تعرض مسألة النقد الباطنى السلبى على النحو الآتى : قد يظن الباحث في التاريخ إمكان الحكم على مؤلف الأصل التاريخي ، الذى لا يُعرف في الغالب شيء عن طريقة تدوينه لما كتب ، وتميز صدقه من كذبه ، بمجرد النظرة العاجلة ، اعتماداً على ما يسمى بطابع الصدق . ولكنه كثيراً ما يضل طريق البحث العلمى إذا اقتصر على ذلك ، إذ أن طابع الصدق مظهر لا يُعَدُّ به ولا يُعوَّل عليه دائماً . فقد يكون كلام خطيب أو ممثل أو شخص اعتاد الكذب - محتويّاً على طابع الصدق - وما أكثر ذلك في الحياة اليومية لبعض الناس - ومع ذلك فلا يكون ذلك الكلام صحيحاً بل مرة . فلهجة الصدق لا تدل وحدها على الصدق ، بل قد تدل أحياناً على المهارة في الخداع والتضليل ، وكثرة التفاصيل لا تدل حتماً على صحة الوقائع التى تُساق من أجل التضليل لتحقيق هدف أو غاية معينة .

وترتبط قيمة كل أصل تاريخي بالظروف التى تمت خلالها سلسلة العمليات العقلية التى انتهت إلى تدوينه ووصوله إلى الباحث في التاريخ . ولا واجب للنقد الباطنى السلبى غير نقد هذه الظروف وتمحيصها . ولا شك أنه من غير الممكن استعادة كل الظروف والعمليات التى تمّ خلالها تدوين الأصل التاريخي ، ولكن يمكن استعادة جزء منها على الأقل ، ويمكن إلى حد كبير معرفة هل قام بها المؤلف

بطريقة سليمة أم لا .

وإن التعرف على شخصية المؤلف — وهو ما أشرنا إليه من قبل — ليدلنا على بعض الظروف التي كُتِب خلالها الأصل التاريخي . ومعرفة عواطف المؤلف وعاداته وأهوائه وبيئته ومستواه ، يساعدنا في الكشف عن عوامل الكذب أو الخطأ أو الانخداع أو الصدق أو الصواب ، حينما نتبع ما يمكن تتبعه من العمليات العقلية والظروف التي ارتبطت بكتابة الأصل التاريخي .

ويورد الأستاذ شارل لانجلوا مجموعتين من الأسئلة ، يحسن بالباحث أن يجيب عنها بقدر المستطاع ، ويدرس في ضوءها الأصل التاريخي كوحدة عامة ، كما يدرس تفصيل كل حادث فيه على حدة * . وهاتان المجموعتان من الأسئلة متعلقتان بمجموعتين من العمليات العقلية اللتين أدتا إلى كتابة الأصل التاريخي . وعلى ذلك يمكن التفرقة بين ناحيتين من النقد الباطني السلبى :

أولاً : الثبوت من صدق المؤلف وعدالته ، وهل كذب أم لم يكذب .
وثانياً : الثبوت من صدق المعلومات التي أوردتها ومبلغ دقتها ، وهل أخطأ المؤلف وهل خُدع بشأنها أم لم يُخطئ ولم يُخدع .
وأُسئلة المجموعة الأولى تساعد على معرفة أسباب الشك في صدق أقوال المؤلف ، وفي الغالب تصل إلى معرفة هل وُجد المؤلف في ظروف حملته على الكذب ، وما هي هذه الظروف ، سواء أكان منها بعض ما يتعلق بسياق الأصل التاريخي في جملته أم في تفاصيله .

وهناك هذه المجموعة الأولى من الأسئلة :

١ — قد يكذب المؤلف طمعاً في أن ينال فائدة شخصية ، فيعمد بالكذب إلى خداع القارئ لكي يسوقه إلى استنتاج خاص ، أو لكي يحمله على القيام بعمل معين ، فيعطى عن عمد معلومات كاذبة مختلفة ، أو يقدم معلومات معروضة بأسلوب خاص ، ويخالف الحقيقة مخالفة جزئية أو مخالفة تامة . وأشد الكذب أثراً في النفس ما احتوى على عنصر كبير من الحقيقة ، واحتوى أيضاً على تبديل وتغيير

وعرض بأسلوب خاص . ونحن نصادف أمثلة على ذلك في الحياة اليومية لبعض الناس ، ولكننا ننسى ذلك عند دراسة الأصول التاريخية . وعلى ذلك فينبغي على الباحث في التاريخ أن يسائل نفسه ماذا يمكن أن يكون غرض المؤلف من تدوين الأصل التاريخي كوحدة عامة ، وماذا يمكن أن يكون هدفه من تدوين جزئياته المعينة ، وما مصلحته الشخصية — إن كانت له مصلحة ؟

٢ — هل وُجد كاتب الأصل التاريخي في مركز اضطره إلى الكذب ومخالفة الحقيقة ؟ وهل وُجدت ظروف فوق طاقته اضطرت له إلى ذلك ؟ توجد حالات كثيرة من هذا النوع في الأوراق والوثائق الرسمية التي قد تحاول أن تتمشى مع القواعد النظرية أو العرف المتبع ، ولكنها تخالف الظروف الواقعة بدرجات متفاوتة . فقد يضطر كاتب الوثيقة التاريخية إلى تقرير أن الظروف كانت طبيعية في يوم معين بغض النظر عن الواقع التاريخي ، وبذلك يسجل معلومات كاذبة . وقد تضطر بعض الظروف السياسية أو الحربية أو الوطنية إلى عدم ذكر الحقائق كلها في زمن معين ، فيكتفي المسؤولون بذكر جزء منها ، أو قد يذكرون وقائع مخالفة للحقيقة بدرجات متفاوتة ، في سبيل المصلحة العامة أو الخاصة . وربما تسكت الوثائق الرسمية أو الصحف أو الكتابات في زمن ما ، عن تناول مسألة أو حادثة معينة ، لسبب أو لآخر ، ولكن ذلك لا يعني أنها لم تشغل الناس أو أنها لم تحدث أصلاً . وتوجد مخالفات للحقيقة تتعلق بمسائل متعددة ، مثل تحديد اليوم والساعة والمكان وعدد الحاضرين في اجتماع ما وأسمائهم . ومحاضر جلسات المجالس النيابية مثلاً ، لا تحوى دائماً كل ما يدور فعلاً في أثناء انعقاد جلساتها . وبهذا لا تكون الوثيقة الرسمية صحيحة دائماً مجرد كونها رسمية ، تبعاً للظروف والعوامل التي اقتضت ذلك .

٣ — قد يكره كاتب الأصل التاريخي أو قد يميل إلى أسرة أو إلى حزب أو إلى طبقة اجتماعية خاصة أو إلى شعب أو دولة أو مدينة معينة ، وقد يكون من أنصار مذهب سياسي أو ديني أو فلسفي أو اقتصادي معين — فهل أعطى هذا الكاتب معلومات خاطئة أو محرفة أو كاذبة لكي يخدم مصلحة دولة أو شعب أو حزب أو مذهب أو شخص معين ؟ وهل كتب بطريقة تُظهر الجهة التي يميل إليها في مظهر ملائم ومعارضهم في وضع غير ملائم ؟ ولا ريب أن الجماعات المختلفة

قد تتعارض مصالحتها في أحوال كثيرة ، فينبغي على الباحث في التاريخ أن يكشف أى هذه الجماعات كانت تهم المؤلف ، ولأياها كان يعمل ويكتب - إن كان قد فعل ذلك .

٤ - قد يخالف كاتب الأصل التاريخي الحقيقة التاريخية ، بسبب غروره الشخصي أو غرور الجماعة أو الناحية التي ينتسب إليها ، والتي تهمه مصلحتها ، فيورد معلومات معينة لكي يحمل القارئ على الاعتقاد بأنه والطائفة التي ينتمي إليها أشخاص يستحقون التقدير والإعجاب . فينبغي على الباحث في التاريخ أن يبحث : ألم تُكتب المعلومات الماثلة أمامه تحت تأثير هذا الغرور الإنساني أياً كان نوعه والدافع إليه ؟ وينبغي أن يلاحظ أن غرور الكاتب أو غرور العصر الذي عاش فيه لا يشابه تماماً غرور العصور الأخرى . فينبغي التعرف إلى ناحية الغرور الخاصة عند مؤلف الأصل التاريخي . فمن الجائز أنه قال كذباً لكي ينسب لنفسه أو لطائفته أعمالاً مجيدة ، قد تعدّ في عصر آخر أعمالاً شائنة . فشارل التاسع مثلاً افتخر كذباً بأنه دبر مذبحه سان بارتولميو في فرنسا في سنة ١٥٧٢ . ومن طبيعة أغلب البشر ، الثابتة في جوهرها وإن تغيرت في صورها وأشكالها ، الميل إلى الظهور والاعتزاز بالنفس وحب السيطرة ، فينبغي على الباحث في التاريخ ألا يثق دائماً بالأقوال التي تضفي مظهر الأهمية والنفوذ على كاتب الأصل التاريخي أو على الجماعة التي تعنيه أو التي ينتمي إليها .

٥ - ومن الجائز أن كاتب الأصل التاريخي قصد إرضاء الجمهور أو مداراته ، أو على الأقل تعمد عدم إزعاج الرأي العام ، فيورد أخباراً وآراء تناسب ذوق الجمهور ورغبته ، حتى لو لم يقتنع هو نفسه بصحتها . وفي حياتنا اليومية يتودّد بعض الناس إلى بعض ، ويضمّنون رسائلهم عبارات التحية والإخلاص ، مع أنها قد تكون غير صحيحة ، وتكون مجرد عادة أو مجاملة أو خداع أو نفاق . ولكن الباحث في التاريخ ينسى ذلك كله عند نقد الأصول التاريخية . فعلى الباحث أن يعرف هل حاول كاتب الأصل التاريخي أن يفعل ذلك ، وما هي العوامل التي دفعته إلى هذا السبيل ؟

ومن الأمثلة على ذلك أن الناس اعتقدوا زمناً طويلاً في تواضع رجال الدين منهج البحث التاريخي

دائماً في أثناء العصور الوسطى ، لإبدائهم يوم اختيارهم لوظائفهم نوعاً من الرفض وادعاء العجز ، وإعلانهم أنهم غير جديرين بالمراكز التي سيشغلونها . ولكن من الثابت في أحوال كثيرة أن هذا الرفض كان مفتعلاً وغير صادر عن شعور صادق ، بل صدر جرياً على العادة أو العرف . وكذلك لا تدل أوراق بعض الكبراء ووثائقهم الشخصية على صدق تقواهم وصلاتهم مثلاً ، فقد يدونون في تلك الأوراق ما لم يقوموا به فعلاً أو ما قاموا بنقيضه .

٦ - قد يكتب كاتب الأصل التاريخي بأسلوب أدبي لإرضاء ذوق الجمهور ، فيغير الوقائع ويكيفها بما يناسب ذلك الأسلوب الأدبي على حساب الحقيقة التاريخية ، فيعبث بالألفاظ ، ويقدم ويؤخر ، ويزيد ويبلغ ، لكي يكتب كتابة أدبية فنية . ويضيف الأسلوب الخطائي مثلاً صفات وأعمالاً ومواقف نبيلة ، ويحتوي على مبالغات ومخالفات للحقيقة . وكلما كان التعبير جميلاً من الوجهة الفنية وجب على الباحث أن يأخذ الحذر ويتشكك في صحة المعلومات الواردة . ويُعدّ هذا النوع من الكتابة خطراً أيضاً لأن وفرة التفاصيل الواردة في ثناياه ربما تخدع القارئ ، وتعطي صورة الصدق ، ويمكن أن تسمى « أصدق من الصدق » ، ولكنها ليست الصدق نفسه . فعلى الباحث أن يعرف الأسلوب المثالي لكاتب الأصل التاريخي أو لعصره حتى يكون على علم بالألفاظ والجمل والأساليب التي ترد ، لموافقة ذلك الأسلوب الأدبي المعين . ويكتب هذا النوع من الكتابة المؤرخون الفنانون مثل كتابات الإيطاليين في عصر النهضة . ولكن هذه الكتابة الأدبية لا تجد سبيلها في الغالب إلى دور الأرشيف الرسمية . على أن هذا لا يمنع من وجود بعض المؤرخين الموهوبين الذين يكتبون بأسلوب أدبي فني جميل ، ولكنهم في الوقت نفسه لا يحيدون عن الحقائق التاريخية التي يتوصلون إليها .

ثم تأتي المجموعة الثانية من الأسئلة التي يرى الأستاذ شارل لانجلوا وجوب التدرّج بها لمعرفة دقة المعلومات الواردة في الأصل التاريخي . فهل قصد كاتب الأصل التاريخي أن يقول الصدق ، ولكنه وُجد في ظروف اضطرتّه إلى الوقوع في الخطأ دون أن يفتن إلى ذلك ؟ فينبغي على الباحث أن يسعى إلى الكشف عن هذه الظروف بالنسبة للأصل التاريخي كوحدة عامة وبالنسبة لجزيئاته .

وهناك هذه المجموعة الثانية من الأسئلة :

١ - هل تتمتع الراوى أو كاتب الأصل التاريخى بحواس سليمة وبعقل سليم ، فاستطاع أن يعطى معلومات صحيحة عما شهده وسمعه بنفسه ؟ فمن البديهي أن الشخص الضعيف البصر أو المصاب بعمى الألوان أو الأصم ، لا يستطيع أن يصف الحوادث على حقيقتها ، مهما كان صادق الرغبة فى قول الصدق وتصوير الوقائع التاريخية على حقيقتها . ومن البديهي كذلك أن يكون الراوى أو الكاتب صاحب ذكاء وقوة عقلية تبيح له إدراك ما يحيط به من الظروف دون أن تخدعه الظواهر والمؤثرات السطحية . والعين لا تستطيع أن تتجاوز فى رؤية الأشياء أكثر من قوتها على الإبصار ، والعقل لا يدرك أكثر مما تستطيع أن تنفذ إليه بصيرته خلال الأحداث . والآلى مثلاً يمكنه أن يصف دقائق الآلات خيراً من غيره ، والجندى يمكنه أن يصف شيئاً من المعركة خيراً من المدنى ، إذ أن العقل الإنسانى لا يتأثر ولا يأخذ إلا الأمور التى تهمة وتثير نواحي كامنة فى نفسه بحسب الظروف . ولا ريب أن عقلية الكاتب تحدّد نوع الحوادث والتفصيلات التى يختارها والتى يمكنه أن يحسن الكتابة عنها .

وقد يحول دون وصف الكاتب الحادث على حقيقته بعض عوامل لا شعورية ، مثل التحيز أو التعصب أو التحامل أو الوهم والتخيل ، وفهم ما وقع أمامه طبقاً لتصوّره ، أو شروء الذهن ، مما يفوت عليه ملاحظة بعض التفاصيل . وليس من السهل دائماً معرفة أى هذه العوامل هو السبب المباشر لعدم الدقة فى ملاحظة كاتب الأصل . على أنه من الميسور أن نعرف أنه معرض لهذا النوع من الخطأ فى الملاحظة ، بطريق المقارنة أو عن طريق معلومات مستمدة من مصادر أخرى . وحالة التحيز مثلاً معرفتها أسهل من معرفة الحالات الأخرى . والبحث فى هذه الناحية يشبه البحث عن العوامل التى تحمل كاتب الأصل التاريخى على الكذب ، كالغرور والحب والكره والحقد والمصلحة . فقد تكون هذه العوامل ذاتها سبباً للتحيز الذى يعمل على تغيير الحقائق وتلوينها ، بطريقة لاشعورية .

٢ - هل تتمتع الراوى أو كاتب الأصل التاريخى بجميع الشروط الواجب توفرها

حتى تتحقق المشاهدة العلمية ؟ فن الجائز أن الكاتب وُجد في مكان لا يناسب الملاحظة الصحيحة . ومن شروط حسن الملاحظة أن يوجد الكاتب أو المؤلف في مكان يرى منه تماماً ما يحدث إذا كان شاهد عيان . وبقدر ما لا تكون له مصلحة فيما شهده ، ولا رغبة في الحصول على نتيجة خاصة ، ولا فكرة سابقة عنها ، وبقدر مسارعته إلى تسجيل ما شهده ، حتى لا يتعرض لعوامل النسيان — بقدر ما يتوفر له ذلك كله تكون كتابته أقرب إلى الحقيقة . ومن العبث التساؤل هل وُجدت عوامل أدت إلى عدم دقة الكاتب أو الراوى في ملاحظة ما شهده كله أو بعضه . فهذه العوامل موجودة دائماً ، وهى ما يتعرض لها الإنسان بطبيعته البشرية . فينبغى على الباحث فى التاريخ أن يحاول بقدر المستطاع التعرف على الأسباب التى أدت إلى وقوع كاتب الأصل التاريخى فى الخطأ غير المتعمد . ومثلاً فى حالة (سكرتير) يكتب محضراً لجلسة إحدى الهيئات — هل كان انتباهه مركزاً دائماً على كل ما دار فى الجلسة من المناقشات ؟ ألم يغفل عن تتبع بعض التفاصيل لأنها لم تكن تعنيه أو لأن شاغلاً خاصاً شغله عن تتبعها ؟ وهل أعوزته القدرة على فهم بعض الآراء التى سمعها ؟ وهل طُلب إليه ألا يسجل بعض ما دار فيها لمصلحة عامة أم خاصة ؟ ثم متى دَوّن ما سمعه وما رآه ، أفى أثناء الجلسة أم بعدها ؟

٣ — قد يورد الكاتب حوادث كان من الممكن ملاحظتها بنفسه ولكنه لم يفعل ذلك ، وبسبب الإهمال أو لظرف قهرى يورد تفاصيل سمع بها أو تخيلها ، وهى غير صحيحة جزئياً أو كلياً . ولا ريب أن هذا مصدر شائع للأخطاء . ومن هذا النوع مثلاً إجابات بعض أصحاب النفوذ عن أسئلة توجه إليهم أو تفاصيل لحفلات واجتماعات عامة . وأحياناً يكتب وصف حفلة أو اجتماع ما من البرنامج الرسمى أو من المحضر ، دون حضور تلك الحفلة أو ذلك الاجتماع ، والمحضر ذاته قد يكتبه شخص لم يشهد الاجتماع أصلاً !

٤ — قد يروى الحادث التاريخى بطريقة توضح أنه لم يدون طبقاً للملاحظة الشخصية لأن طبيعته لا تلائم ذلك . فقد يكون حادثاً خبيثاً أو سرّاً شخصياً أو قد يكون حقيقة عامة تتعلق بجماعة ما ، أو منطبقة على مساحة ممتدة أو على

عصر طويل ، وذلك مثل بعض العادات والتقاليد الشائعة ، أو قد يكون حكماً على رجل أو جماعة أو تقليد أو حادثٍ ما . ففي هذه الحالات يجد الباحث في التاريخ طائفة من المعلومات التي لم يحصل عليها راويها بطريق مباشر ، إذ اعتمد في تدوينها على مادة غيره ، ووصل إلى معلوماته عن طريق المنطق والاستنتاج . فإلى أى حد توفرت المادة الكافية لدى ذلك الراوى أو الكاتب ؟ وهل كان دقيقاً في استخدامها ؟

يمكن التثبت من بعض ما أشرنا إليه ، وبصور متفاوتة ، بدراسة مؤلفات ذلك الكاتب ، إن وُجدت . وفي الغالب يمكننا أن نحكم على عقليته ونُقيّم طريقته ومادته ، وبذلك نصل إلى معرفة أشياء عن الأصل التاريخي الذي تركه ، ونبين هل كان قادراً على التدليل والتجريد والتعميم ؟ وما الأخطاء التي وقع فيها ؟ فمن المحتمل أن يكون ذلك الكاتب قد سجل معلوماته بناء على الافتراض أو التقدير العام فقط ، كما في الحالة التي يقدّر فيها عدد الجيوش أو القتلى أو عدد المفقودين في المعارك . ومن المحتمل كذلك أن يكون الكاتب قد جعل ما هو صحيح بالنسبة لناحية خاصة أو لمنطقة معينة ، يمتدّ حتى يشمل شعباً بأسره أو عصرّاً بطوله ، فتكون كتابته تعميماً لا ينطبق على الواقع ولا يغطي كل الحقائق التاريخية .

٥ - وثمة صعوبة أخرى تواجه كاتب الأصل التاريخي والباحث في التاريخ على السواء . فعلى الرغم من ذكاء الكاتب وعدله وتثبته من الأخبار والمعلومات ، وعلى الرغم من عدم انخداعه وبعده عن أسباب التحيز والهوى ، وعلى الرغم من رغبته الصادقة في قول الصدق والتعبير عن الحقيقة ، فإن ما يكتبه لا يدل حتماً على أنه قد طابق ما رغب في التعبير عنه . وذلك لأن الأمر يتطلب دقة خاصة ومملكة أو موهبة تساعد على تدوين الكتابة التاريخية ، بما يجعلها أقرب ما تكون مطابقة للحقيقة التاريخية . فكاتب الأصل التاريخي ينبغي أن يكتب بلغة دقيقة تعبر عما شهده بنفسه أو ما عرفه ، أو ما استخلصه ، بحيث يؤثر في ذهن القارئ وينقل إليه ما أحسه وما عرفه عن ذلك الحادث التاريخي المعين ، وتجعله يدرك الأفكار التي قامت في ذهنه هو عنه . وهذه الدقة في التعبير ليست أمراً سهلاً كما يتصور بعض الناس ، إذ كثيراً ما تعجز اللغة عن وصف الحوادث وعن أداء المعاني وعن التعبير عما يجيش بالصدور .

وأحياناً يُضطر الباحث في التاريخ إلى وضع احتمالات مختلفة لفهم ما قصده كاتب الأصل التاريخي ، ويضطر إلى أن يحتال على ذلك بالتفكير والتأمل ، ويبدل جهداً كبيراً لحمل هذه النصوص الصامتة على التعبير عما جال بنفس الكاتب من الأفكار والمعاني ، ويحاول الباحث في التاريخ الذهاب إلى لقاء كاتب الأصل التاريخي والتغلغل في أعماق التاريخ ، إذا ما عاق وصول الكاتب إليه بما دونه من المعلومات ، عجز اللغة ، وانطماس الآثار ، وعوامل النسيان ، ومصالح الأشخاص ، وظروف الحياة ، كل هاتيك العوامل والمؤثرات التي تعمل عملها الفعّال لكي تحجب الصدق وتبعد الحقائق الخالصة عن الوصول إلى الباحث في التاريخ .

وتبقى بعض مسائل أخرى جديرة بالذكر . فالباحث في التاريخ مضطر في أحوال كثيرة إلى الاعتماد على المصادر الثانوية ، وذلك لضياح الأصول الأولى ، أو لأن المصادر الأولى ذاتها قد تحتوى على روايات أولية مختلطة بروايات وأخبار ثانوية مأخوذة عن الغير . ومثلاً في حالة القائد الذي يصف معركة حربية ، نجد أنه لا يذكر مشاهداته الشخصية فقط ، بل لابد من أن يضيف إليها مشاهدات جنوده وضباطه ومعلوماتهم ، لأنه لا يمكنه أن يرى بنفسه كل تطورات المعركة . فكلامه عن المعركة يكون مصدراً أولياً فيما اعتمد فيه على مشاهداته الشخصية ، ويكون مصدراً ثانوياً فيما أخذه عن جنوده وضباطه .

وعند نقد أحد المصادر الثانوية لا تكفي معرفة الظروف التي أحاطت بتدوين كاتب الأصل التاريخي معلوماته ، لأنه في هذه الحالة يكون ناقلاً لمشاهدات غيره وأقواله ، ويكون الكاتب أو المؤلف الحقيقي هو الشخص أو المصدر الذي أمدّه بالمعلومات الماثلة أمام الباحث في التاريخ . فعلى هذا الباحث أن يحاول نقد هذا المصدر الحقيقي وأن يتتبع بقدر المستطاع سلسلة الرواة أو الكتاب حتى يصل إلى الراوى أو الكاتب الأول ، إذا أمكن ذلك ، وعليه أن يحاول أن يعرف هل كان شاهد عيان عدلاً دقيقاً في ملاحظاته أميناً في الإدلاء بها أو في تدوينها ؟

ومن البديهي أنه لا يمكن الوصول أحياناً إلى ذلك الكاتب الأول ، وكثيراً ما يجد الباحث في التاريخ أصولاً لا يستطيع التعرف على مؤلفيها وإثبات شخصيتهم ، أو يعرف المؤلف للذي كتب الأصل المائل أمامه ، ولكنه لا يستطيع التعرف على

المصادر التي استقى منها معلوماته كلها أو بعضها - وكما مرّ بنا ذلك في موضع سابق . ومهمة النقد الباطني السلبي - كما رأينا - هي محاولة استرجاع ما يمكن استرجاعه من العمليات التي كتب كاتب الأصل التاريخي خلالها ما كتب . وفي الحالة التي لا يُعرف فيها الكاتب الحقيقي ، يحسن الباحث في التاريخ أن يدرس الأصل التاريخي بصفة عامة ، ويبحث هل يوجد مظهر عام يتفق في كل المعلومات الواردة به ، ويدل على أن بعضه أو كله مأخوذ عن أشخاص لهم آراء وميول وأهواء خاصة - إن كان الأمر كذلك ؟

وتتحدد قيمة المصادر الثانوية ، التي أخذها كاتب الأصل التاريخي عن غيره ولم يطلع عليها بنفسه ، بناء على مدى تقديمها للأصل الأول الذي اعتمدت عليه . والمصادر الثانوية ما هي إلا حلقة يأمل الباحث في التاريخ الوصول عن طريقها إلى الأصل الأول . فينبغي على الباحث أن يجتهد في أن يعرف بقدر المستطاع ، هل رُوِيَ في اطراد النقل من مصدر لآخر حفظُ الأصل الأول على حاله ، أم أن ذلك قد أدخل عليه الإضافة أو التغيير أو التحريف - كما أشرنا إلى ذلك في موضع سابق - وهل أخذت هذه المعلومات التي وصلت إلى الباحث ، عن مصادر جاءت عن طريق الرواية الشفوية أم التدوين ؟

ويلاحظ أن الأساطير من أهم أنواع الروايات الشفوية ، وتكثر عند الجماعات الفطرية أو في البيئات غير المثقفة ، مثل بعض القبائل أو سكان الريف أو الجند . ويوجد عصر أساطير في تاريخ كل أمة مثل أساطير قدماء المصريين وأساطير الفرس والهنود واليونان والرومان والصقالبة والجرمان . . . وفي عهود الحضارة تستمر الأساطير الشعبية فيما يتعلق بالحوادث ذات التأثير في أذهان الناس . وحينما تبدأ أمة من الأمم في تدوين تاريخها لا تنتهي الروايات الشفوية ، بل تستمر ولكنها تبقى في حيز ضيق ، وتصبح مقصورة على وقائع لم تدون ، لأنها سرية بطبيعتها أو لأن أحداً لم يُعْن بتدوينها ، وذلك مثل بعض التصرفات أو الأقوال الخاصة ، أو بعض تفاصيل الحوادث التي أفلتت من سجل التاريخ . وعلى ذلك تنشأ النوادر أو القصص المسماة بأساطير الجماعات المتحضرة ، مثل الإشاعات والأوهام والتفسيرات الخاطئة لبعض الظواهر ، والحكايات التي تتركز حول بعض الشخصيات أو الحوادث .

وفي حياتنا اليومية تُؤخذ الأقاويل على أنها حقائق — أو على الأقل — على أنها تحتوى على عنصر صغير أو كبير من الحقيقة ، بدعوى أنه لا دخان بغير نار ، وإن كان يُعدّ هذا أمراً غير منصف في بعض الأحيان. وصحيح أن الأقاويل والإشاعات ربما تحتوى على عنصر من الحقيقة ، ولكنها ليست الحقيقة ، إذ قد ينسج الخيال حولها ما شاء من الاستنتاج والتخريج بحسب الحالة العقلية والسيكولوجية لأولئك المتخيلين . وقد تكون هذه الإشاعات باطلة ولا أساس لها من الصحة على الإطلاق . وأحياناً قد يتعدّر التمييز بين عنصر الحقيقة وعنصر الخيال ، إذ قد يكون الخيال قريباً من الحقيقة بحيث يصعب التفرقة بينهما .

وما ينطبق على هذه الناحية في حياتنا اليومية ينطبق على حوادث التاريخ . إلا أنه من الجائز الحصول على بعض الحقيقة من أساطير الماضي ، ومن القصص الذى يبدو مستحيلاً وناقراً للعادة . فيستطيع الباحث في التاريخ أن يدرس من خلال الأساطير بعض آراء الشعوب وعقائدها وتقاليدها وروحها ، ولكنه لا يستطيع أن يبحث فيها عن حقائق محدّدة ثابتة .

ويلاحظ أيضاً أن الأصول التاريخية ، إلى جانب احتوائها على معلومات تحتل الخطأ أو الكذب ، فإنها تحتوى كذلك على معلومات من المستبعد أو ربما من المتعدّر الخطأ أو الكذب فيها . وهناك بعض الحالات التى من هذا النوع ، والتى ينبغى على الباحث في التاريخ أن يلاحظها ، وتلخص فيما يلى :

- ١ — هل المعلومات الواردة تعارض مصلحة كاتب الأصل التاريخي أو غروره أو عواطفه أو ذوقه الأدبي أو مصلحة الجماعة التى ينتمى إليها ؟ إذا عرف الباحث هذه النواحي الخاصة بكاتب الأصل ، توفّر احتمال كبير في صدق هذه المعلومات ، لأن الإنسان في العادة لا يذكر ما يعارضه أو يخالف مصلحته . ومع ذلك ينبغى الحذر ، إذ ربما يكتب أحد رجال أثينا ضد الأثينيين أو يطعن بروتستنتي ضد غيره من البروتستنت ، ومن الجائز أن تكون الأقوال أو المطاعن صحيحة ، ولكن من المحتمل أيضاً أن يكون الدافع إليها الرغبة في تشويه سمعة القوم أو الطائفة التى ينتمى إليها كاتب الأصل ، بناء على كسب مادي أو بحافز من ضغينة شخصية .
- ٢ — قد يكون الحادث من النوع الذى لا يُذكر إلا إذا كان صحيحاً في

الغالب . فثلاً لا يُعلن رجل أنه شاهد أمراً مخالفاً لما هو مألوف لديه أو لما يتوقعه ، إلا إذا كانت ملاحظته قد حملته على أن يقبل ذلك . كما يحدث عندما يسافر إنسان إلى بلد لم يعرفه ولم يعرف قومه من قبل ، فيرى أشياء تفصيلية فيه وفي حياة أهله غريبةً وجديدةً عليه ، فيُدوّن عنها ما يلفت نظره ، والذي ربما لا يلحظ بعض تفصيلاتها أهل ذلك البلد أنفسهم . وعلى هذا فالحدث أو الشيء الذي يبدو غير مألوف أو ربما يبدو غير معقول بالنسبة لرائيه ، والذي يُلَفَت نظره ويشير دهشته ، قد يكون صحيحاً . فينبغي على الباحث في التاريخ أن يسأل نفسه هل خالف الحادث أو الوصف المروى آراء الكاتب أو عاداته ، وهل كان بالنسبة له ظاهرة من نوع غير مألوف ؟

٣ - قد يكون الحادث واضحاً ومعروفاً تماماً لعدد كبير من الناس . وهناك حقائق واضحة على نحو يجعل من الصعب الكذب أو الخطأ بشأنها . وينطبق هذا على المعلومات التي يمكن التثبت بسهولة من حقيقتها ، فلا تكون بعيدة في الزمان عن وقت كتابة الأصل التاريخي عنها ، أو تكون قد غطّت عصرًا طويلاً وشملت مساحات واسعة ، وأصبحت معروفة بصورة واضحة ، حتى استطاع ملاحظتها عدد كبير من الناس . وذلك مثل بعض المعلومات المتعلقة بمدينة ما ، أو بمعركة خطيرة ، أو بقائد حربي ذائع الصيت ، أو بزعيم وطني كبير ، أو بفنان موهوب ، أو بشاعر عبقري ، أو بعالم جليل ، أو بعادة أو تقليد أو نظام شاع لدى أقوام مختلفين واستمر أجيالاً متتالية . وأحياناً يكون للجماهير مصلحة خاصة في أن تتحقق حوادث معينة تتصل بمصلحته الوطنية ومجده القومي وتراثه الحضارى .

ففي مثل هذه الحالات ربما يكون الكذب أو الخطأ أو الانخداع قليلاً ، وبذلك تكون المعلومات الواردة بشأنها أقرب إلى التصديق . ولكن هذا لا يعنى أنها تكون صحيحة دائماً وأن الشك لا يرقى إليها . وذلك أنه على الرغم من احتمال الصدق بالنسبة للمعلومات السالفة الذكر فمن الجائز - وأحياناً من المرجح - أن يكذب كاتب الأصل التاريخي أو يخطئ ، إذا كانت له أغراض ومصالح في الكذب أو أهواء تحجب عنه الوقائع ، فيجتري على الحقيقة سعيًا إلى تحقيق تلك المصالح ومجاراة تلك الأهواء

٤ - من الجائز أنه لم تكن لمدوّن الأصل التاريخي مصلحة قط ، في ذكر بعض المعلومات على غير حقيقتها ، كما في حالة بعض المسائل العامة أو النظم أو أخبار الشخصيات التي يذكرها كاتب الأصل عرضاً في سياق الحوادث . ولا يمكن أن تتكوّن المعلومات التاريخية من الأكاذيب وحدها . فقد يكذب الكاتب في بعض المسائل ولكنه لا يستطيع أن يكذب في كل ما يكتب . وهو مضطر إلى أن يحدد بعض الحوادث الصحيحة في مكان وزمان محددين ، وهو مضطر كذلك إلى أن يحيط أكاذيبه بإطار من الصدق ، ومن مصلحته أن يمزج الصدق بالكذب ، حتى تكون أكاذيبه أبعد عن الكشف . فالباحث في التاريخ يمكنه أن يفيد بعنصر الصدق الذي يورده كاتب ذلك الأصل التاريخي لإخفاء أكاذيبه ، ويستطيع الاعتماد عليه كمصدر لحقائق تاريخية ثابتة ، إذ لم تكن له مصلحة في خداع الناس بشأن هذه الحقائق المعينة بالذات .

ولقد حضّ القرآن الكريم والنبي عليه الصلاة والسلام ، كما حضّ أئمة الإسلام وعلماء الحديث والأصول ، على وجوب التثبت في قبول الأنباء والروايات والأحاديث . والإمام بشيء مما وصل إليه الإسلام والاستئناس بأراء علماء المسلمين وطرقهم في التثبت من الحقيقة ، أمر نافع في هذه الناحية من النقد التاريخي الباطني السلبى ، كما نوّه وأشاد بذلك الدكتور أسد رستم (١) .

ولنعرض لبعض ما ورد في هذا الصدد .

ذكر القرآن الكريم في مواضع مختلفة منه ، وجوب التثبت من الأنباء والشهادة ، فيقول في سورة الحجرات : « يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين » ، ويقول في سورة الطلاق : « وأشهدوا ذوى عدل منكم » فدلّ بذلك على أن خبر الفاسق يقتضى التبيين ، وأن شهادة غير العدل مردودة . وللنبي عليه الصلاة والسلام أحاديث منها : « مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ » ، و « سيكون في آخر أمتي أناس يحدّثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإياكم وإياهم » (٢) .

(١) رستم ، أسد : مصطلح التأريخ (المصدر المذكور) ص ١٠٠ - ١٢٣ .

(٢) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أبو الحسين : الجامع الصحيح . القاهرة ، =

والإمام الغزالي^(١) مثلاً يقسم الخبر إلى ما يجب تصديقه وإلى ما يجب تكذيبه وإلى ما يجب التوقُّف فيه . فما يجب تصديقه هو ما أخبر عنه عدد التواتر ، وما أخبر به الله تعالى ، وأقوال الرسول ، وما أخبر عنه الأمة ، وكل خبر يوافق ما أخبر الله تعالى عنه أو رسوله ، وكل خبر صحَّ أنه ذكره الخبر بين يدي رسول الله وبمسمع منه ولم يكن غافلاً عنه فسكت عنه ، وكل خبر ذُكر بين يدي جماعة أمسكوا عن تكذيبه . وما يجب تكذيبه هو ما يُعلم خلافه بضرورة العقل والحسّ والمشاهدة أو أخبار التواتر ، وما يخالف النص القاطع من الكتاب والسنة وإجماع الأمة ، وما صرَّح بتكذيبه جمع كثير يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب ، وما سكت الجمع الكثير عن نقله والتحدث به . وما يجب التوقُّف فيه هو كل خبر لم يُعرف صدقه ولا كذبه^(٢) .

ويذكر الإمام الغزالي فيما يذكره في هذا الصدد أن «رواية بعض الخبر ممتنعة عند أكثر مَنْ منع نقل الحديث بالمعنى ، ومن جوّز النقل على المعنى جوّز ذلك إن كان قد رواه مرة بتمامه . . . ونقل البعض تحريف وتلبيس . . . ونقل الحديث بالمعنى دون اللفظ حرام على الجاهل بمواقع الخطاب ودقائق الألفاظ . أما العالم بالفرق بين المحتمل وغير المحتمل والظاهر والأظهر والعام والأعم ، فقد جوّز له الشافعي^(٣) ،

١٣٢٩ هـ . ص ٩ . ولد مسلم في نيسابور في ٢٠٢ هـ . أو ٢٠٦ هـ . أي ٨١٧ أو ٨٢١ م وتوفي ودفن بقرب نيسابور في ٢٦١ هـ . أي ٨٧٥ م . ارتحل في سبيل جمع الحديث إلى بلاد العرب ومصر والعراق والشام . وتحري أسانيده بطريقة علمية . وأخذ عن ابن حنبل .

(١) ينسب محمد بن محمد أبو حامد الغزالي إلى صناعة الغزل عند من يقول بتشديد الزاي ، أو إلى غزالة من قرى طوس لمن قال بالتخفيف . ولد وتوفي في الطابران قسبة طوس في خراسان . (٤٥١-٥٠٥ هـ . أي ١٠٥٩ - ١١١١ م .) رحل إلى أماكن عديدة مثل نيسابور وبغداد والحجاز والشام ومصر . اتصل في بغداد بنظام الملك الوزير السلجوقي وعلم في النظامية . وهو حجة الإسلام الفيلسوف المتصوف . قرب الفلسفة إلى الأفهام ، واعتمد على المعرفة والإلهام والإيمان في سبيل الوصول إلى الله . ومن مؤلفاته «إحياء علوم الدين» و «تهافت الفلاسفة» و «المنقذ من الضلال» و «المستصنى من علم الأصول» و «التبر المسبوك في نصيحة الملوك» .

(٢) الغزالي ، محمد بن محمد أبو حامد : المستصنى من علم الأصول . القاهرة ، ١٣٢٢ هـ .

ج ١ ص ١٤٠ - ١٤٤ .

(٣) الإمام الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤ هـ . أي ٧٦٧ - ٨٢٠ م .) هو محمد بن إدريس بن العباس بن شافع الهاشمي القرشي الملقب أبو عبد الله . أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة . ولد في غزة وزار بغداد وانتقل إلى مصر وتوفي بها . برع في الشعر واللغة والفقه والحديث . ومن مؤلفاته «الأم» في الفقه و «المسند» و «الرسالة» في أصول الفقه و «اختلاف الحديث» .

ومالك (١) ، وأبو حنيفة (٢) ، وجماهير الفقهاء ، أن ينقله على المعنى إذا فهمه . وقال فريق لا يجوز له إلا إبدال اللفظ بما يرادفه ويساويه في المعنى (٣) .

ويدرس ابن الصلاح (٤) في مقدمته في علوم الحديث أنواع الحديث ، التي منها الصحيح والحسن والضعيف والمُسند والمقطوع والمدلّس والشاذ والمعلل والمضطرب والموضوع والمقلوب . كما يدرس كيفية رواية الحديث وشرط أداته ومعرفة كتابته وتقييده . ولَنَقْبَسَ بعض ما أورده في معرفة صفة مَنْ تُقْبَلُ وَمَنْ تُرَدُّ روايته ، وما يتعلق بذلك من قدح وجرح وتوثيق وتعديل .

يقول ابن الصلاح : « أجمع جماهير أئمة الحديث والفقهاء على أنه يُشْتَرَطُ فيمن يُحْتَجُّ بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه وتفصيله أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً ، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، متيقظاً غير مغفل ، حافظاً إن حدث من حفظه ، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه ، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يُحِيلُ المعاني والله أعلم . ونوضح هذه الجملة بمسائل :

١ - عدالة الراوى تارة تثبت بتنصيب المعدّلين على عدالته ، وتارة تثبت بالاستفاضة ، فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم من العلم وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة ، استغنى فيه بذلك عن بيّنة شاهدة بعدالته تنصيباً ، وهذا

(١) الإمام مالك (٩٧ - ١٧٩ هـ . أى ٧١٥ - ٧٩٥ م .) هو مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري أبو عبد الله . أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة . ولد وتوفي في المدينة . كان صلباً في دينه بعيداً عن الملوك والأمراء . ضرب ذات مرة بسبب وشاية . لم يذهب إلى الرشيد حينما سأله أن يأتي إليه ليحدثه وقال إن العلم يؤتى . وله « الموطأ » ورسالة في « الوعظ » و « تفسير غريب القرآن » .

(٢) الإمام أبو حنيفة (٨٠ - ١٥٠ هـ . أى ٦٩٩ - ٧٦٧ م .) هو النعمان بن ثابت التيمي الكوفي أبو حنيفة . أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة . ولد ونشأ بالكوفة . مارس التجارة في صباه ثم انقطع للعلم والتدريس والإفتاء . لم يقبل وظيفة القاضي . سجنه المنصور حتى مات لعدم قبوله ذلك المنصب ؛ كان قوى الحجة حسن المنطق والصورة كريماً جواداً . وله « المسند » في الحديث و « المحارج » في الفقه وهما مخطوطان .

(٣) الفزالي ، محمد بن محمد أبو حامد : (المصدر المذكور) . ج ١ ص ١٦٨ .
(٤) هو عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح ، أحد علماء التفسير والحديث والفقهاء وأسماء الرجال . ولد في شرخان قرب شهر زور في ٥٧٧ هـ . أى ١١٨١ م . وانتقل إلى الموصل ثم إلى خراسان ثم إلى بيت المقدس حيث ولى التدريس في الصلاحية . وانتقل إلى دمشق فولاه الملك الأشرف تدريس الحديث وتوفي فيها في ٦٤٣ هـ . أى ١٢٤٥ م . ومن مؤلفاته « كتاب معرفة أنواع علوم الحديث » الذي يعرف باسم « مقدمة في علوم الحديث » . وله « الفتاوى » و « فوائد الرحلة » و « أدب المفتي والمستفتي » .

هو الصحيح في مذهب الشافعي وعليه الاعتماد في فن أصول الفقه . . .

٢- يُعرف كون الراوى ضابطاً بأن نعتبر روايته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإنقان ، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم ، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة ، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبناً ، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتاج بحديثه ، والله أعلم .

٣- التعديل^(١) مقبول من غير ذكر سبه على المذهب الصحيح المشهور ، لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها ، فإن ذلك يُخرج المعدل إلى أن يقول لم يفعل كذا ، لم يرتكب كذا ، فعل كذا وكذا . . . وأما الجرح^(٢) فإنه لا يُقبل إلا مفسراً مبين السبب لأن الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح ، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الأمر ، فلا بد من بيان سبه لينظر فيما هو جرح أم لا ، وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله . . .

٤- اختلفوا في أنه هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد أو لا بد من اثنين . فمنهم من قال لا يثبت ذلك إلا باثنين كما في الجرح والتعديل في الشهادات ، ومنهم من قال وهو الصحيح الذي اختاره الحافظ أبو بكر الخطيب^(٣) وغيره ، أنه يثبت بواحد لأن العدد لم يشترط في قبول الخبر ، فلم يشترط في جرح راويه أو تعديله بخلاف الشهادات والله أعلم .

٥- إذا اجتمع في شخص جرح وتعديل ، فالجرح مُقدم لأن المعدل يُخبر عن ما يظهر من حاله ، والجرح يخبر عن باطن خفي على المعدل ، فإن

(١) التعديل هو ذكر الصفات الشخصية التي تجعل الراوى موضع الثقة والتصديق ، مثل الاشتهار بنباهة الذكر واستقامة الأمر أو حمل العلم والعناية به ، والقول بأنه ثقة أو متقن أو ثبت أو حجة أو حافظ أو ضابط .

(٢) الجرح هو ذكر العيوب الشخصية التي تسلب الراوى صفة العدالة مثل توجيه الطعن إليه كالقول بأنه ضعيف أو ليس بشيء أو أن حديثه ضعيف أو غير ثابت أو كذاب أو ساقط الحديث أو لا يحتج به أو مجهول . . . أو إثباته بما لا يليق كالركض على بردون أو التخط . . .

(٣) هو أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر المعروف بالخطيب البغدادي (٣٩٢ هـ - ٤٦٣ هـ . أي ١٠٠٢ - ١٠٧٢ م .) هو أحد الحفاظ المؤرخين المقدمين . ولد في غزية - بصيغة التصغير - بين الكوفة ومكة . نشأ في بغداد وزار مكة والبصرة والكوفة وغيرها وعاد إلى بغداد وانتقل إلى دمشق وصور وطرابلس وحلب ومات في بغداد . كان عارفاً بالأدب يقول الشعر ولوعاً بالمطالعة والتأليف . ومن مؤلفاته « تاريخ بغداد » و « الكفاية في علم الرواية » في مصطلح الحديث و « الرحلة في طلب الحديث » وهو مخطوط .

كان عدد المعدلين أكثر فقد قيل التعديل أولى ، والصحيح والذي عليه الجمهور أن الجرح أولى لما ذكرناه والله أعلم .

٦ - لا يجوز التعديل على الإبهام من غير تسمية المعدل فإذا قال حدثني الثقة أو نحو ذلك مقتصرًا عليه لم يُكتف به . . . وذلك لأنه قد يكون ثقة عنده وغيره قد اطلع على جرحه بما هو جارح عنده أو بالإجماع ، فيحتاج إلى أن يسميه حتى يُعرف بل إضرابه عن تسميته مريب يوقع في القلوب ترددًا . . .

٧ - إذا روى العدل عن رجل وسماه لم يجعل روايته عنه تعديلًا منه له عند أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم . وقال بعض أهل الحديث وبعض أصحاب الشافعي يجعل ذلك تعديلًا منه له ، لأن ذلك يتضمن التعديل ، والصحيح هو الأول: لأنه يجوز أن يروى عن غير عدل فلم يتضمن روايته عنه تعديله . وهكذا نقول إن عمل العالم أو فتياه على وفق حديث ليس حكمًا منه بصحة ذلك الحديث ، وكذلك مخالفته للحديث ليس قدحًا منه في صحته ولا في روايته ، والله أعلم .

٨ - في رواية المجهول وهو في غرضنا هنا أقسام ، أحدها المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعًا ، وروايته غير مقبولة عند الجماهير . الثاني المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة وهو عدل في الظاهر وهو المستور ، فقد قال بعض أئمتنا المستور من يكون عدلًا في الظاهر ، ولا نعرف عدالة باطنه ، فهذا المجهول يحتاج بروايته بعض من رد رواية الأول . . .

٩ - اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يُكفّر في بدعته ، فمنهم من رد روايته مطلقًا لأنه فاسق ببديعته . . . ومنهم من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحلّ الكذب في نصرة مذهبه سواء أكان داعية إلى بدعته أم لم يكن . . . وقال قوم تُقبل إذا كان داعية إلى بدعة وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء . . .

١٠ - النائب من الكذب في حديث الناس وغيره من أسباب الفسق تُقبل روايته ، إلا النائب من الكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنها لا تُقبل روايته أبدًا . . .

١١ - إذا روى ثقة عن ثقة حديثًا ورجع المروي عنه فنفاه ، فالخيار أنه إن كان جازمًا بنفيه بأن قال ما رويته أو كذب عليّ أو نحو ذلك فقد تعارض

الجزمان ، والجاحد هو الأصل ، فوجب ردّ حديث فرعه ذلك ، ثم لا يكون ذلك جرحاً له يوجب ردّ باقي حديثه لأنه مكذّب لشيخه أيضاً في ذلك... ومنّ روى حديثاً ثم نسيه لم يكن ذلك مُسْقَطاً للعمل به عند جمهور أهل الحديث وجمهور الفقهاء والمتكلمين . . .

١٢ - مَنْ أخذ على التحديث أجراً منع ذلك من قبول روايته عند قوم من أئمة الحديث . . . وترخّص آخرون في أخذ العوض على التحديث وذلك شبهه بأخذ الأجرة على تعليم القرآن ونحوه . . .

١٣ - لا تُقبل رواية مَنْ عُرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه ، كَمَنْ لا يبالي بالنوم في مجلس السماع وكن يحدث لا من أصل مقابل صحيح ، ومن هذا القبيل مَنْ عُرف بقبول التلقين في الحديث . ولا تُقبل رواية مَنْ كثرت الشواذ والمناكير في حديثه . جاء عن شعبة^(١) أنه قال لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ ، ولا تُقبل رواية مَنْ عُرف بكثرة السهو في رواياته إذا لم يحدث من أصل صحيح ، وكل هذا يحرم الثقة بالراوى وبضبطه . . .

١٤ - أعرض الناس في هذه الأعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع ما بينا من الشروط في رواية الحديث ومشايخه ، فلم يتقيدوا بها في رواياتهم ، لتعدّر الوفاء بذلك على نحو ما تقدّم ، وما كان عليه مَنْ تقدّم . . . فليعتبر من الشروط المذكورة ما يليق بهذا الغرض على تجرّده ، وليكتف في أهلية الشيخ بكونه مسلماً بالغاً عاقلاً غير متظاهر بالفسق والسخف ، وفي ضبطه بوجود سماعه مثبتاً بخط غير متهم ، وبروايته من أصل موافق لشيخه . . .

١٥ - في بيان الألفاظ المستعملة من أهل هذا الشأن في الجرح والتعديل ، وقد رتّبها أبو حاتم الرازي^(٢) في كتابه في الجرح والتعديل فأجاد وأحسن . . .
أما ألفاظ التعديل فعلى مراتب :

(١) هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي الواسطي ثم البصري أبو بسطام (٨٢ - ١٦٠ هـ . أى ٧٧٦ - ٧٠١ م .) من أئمة رجال الحديث ، ولد ونشأ بواسط وسكن البصرة حتى وفاته . وهو أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين . وكان عالماً بالأدب والشعر . وله كتاب « الفرائب » في الحديث .
(٢) هو عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي أبو محمد المعروف بابن أبي حاتم (٢٤٠ - ٣٢٧ هـ . أى ٨٥٤ - ٩٣٨ م .) وهو من كبار الحفاظين للحديث . ومن تصانيفه « التفسير » و « المسند » و « الجرح والتعديل » .

الأولى ، إذا قيل للواحد إنه ثقة أو متقن ، فهو مِمَّنْ يُحتج بحديثه . قلت : كذا إذا قيل ثَبَّتْ أو حجة وكذا إذا قيل في العدل إنه حافظ أو ضابط ، والله أعلم .
والثانية ، قال ابن أبي حاتم : إذا قيل إنه صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به ، فهو مِمَّنْ يُكتب حديثه ويُنظر فيه ، وهى المنزلة الثانية . قلت هذا كما قال ، لأن هذه العبارات لا تُشعر بشريطة الضبط ، فيُنظر في حديثه ويُختبر حتى يُعرف ضبطه ، وقد تقدم بيان طريقه فى أول هذا النوع ، وإن لم يُستوف النظر المعروف لكون ذلك المحدث فى نفسه ضابطاً مطلقاً ، أو احتجنا إلى حديث من حديثه اعتبرنا ذلك الحديث ، ونظرنا هل له أصل من رواية غيره . . .

الثالثة ، قال ابن أبى حاتم : إذا قيل شيخ ، فهو بالمنزلة الثالثة ، يُكتب ويُنظر فيه ، إلا أنه دون الثانية .

والرابعة : قال إذا قيل صالح الحديث ، فإنه يكتب حديثه للاعتبار . . . وأما ألفاظهم فى الجرح فهى أيضاً على مراتب :

أولها ، قولهم ليس الحديث . . . فهو ممن يُكتب حديثه ويُنظر فيه اعتباراً . . .
الثانية ، قال ابن أبى حاتم إذا قالوا ليس بقوى ، فهو بمنزلة الأول فى كَسَب حديثه ، إلا أنه دونه .

الثالثة ، قال ابن أبى حاتم : إذا قالوا ضعيف الحديث ، فهو دون الثانى ، لا يُطرح حديثه بل يُعتبر به .

الرابعة ، قال إذا قالوا متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب ، فهو ساقط الحديث ، لا يُكتب حديثه وهى المنزلة الرابعة . . .

ومما لم يشرحه ابن أبى حاتم وغيره من الألفاظ المستعملة فى هذا الباب ، قولهم فلان قد روى الناس عنه ، فلان وسط ، فلان مقارب الحديث ، فلان مضطرب الحديث ، فلان لا يُحتج به ، فلان مجهول ، فلان لا شىء ، فلان ليس بذلك وربما قيل ليس بذلك القوى ، فلان فيه أو فى حديثه ضعف ، وهو فى الجرح أقل من قولهم : فلان ضعيف الحديث ، فلان ما أعلم به بأساً ، وهو فى التعديل دون قولهم لا بأس به * .

* رستم ، أسد : مصطلح التاريخ (المصدر المذكور) ص ١٠٧ - ١٢٣ .

ابن الصلاح ، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تولى الدين المعروف بابن الصلاح . مقدمة فى علوم الحديث . القاهرة ، ١٣٢٦ هـ . ص ٤٠ - ٤٨ .

ومما يفيد في النقد الباطني السلبى - أو فى العدالة والضبط - الإمام ببعض ما أورده ابن خلدون فى مقدمته من الآراء الخاصة بالبحث فى التاريخ فى نطاق دراسته للمجتمع الإنسانى . فهو يحاول أن يتجنب الأخطاء التى يقع فيها المؤرخ . بتحديد العوامل التى تؤدى إلى الوقوع فى الخطأ ، فيذكر أنه « لما كان الكذب متطرفاً للخبر بطبيعته ، وله أسباب تقتضيه ، فمنها التشيعات للآراء والمذاهب . فإن النفس إذا كانت على حال من الاعتدال فى قبول الخبر ، أعطته حقه من التمحيص والنظر ، حتى يتبين صدقه من كذبه . ومن الأسباب المقتضية للكذب فى الأخبار أيضاً الثقة بالناقلين ، ومنها الذهول عن المقاصد . ومنها توهّم الصدق . ومنها الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع ، لأجل ما يُدخلها من التلبس والتصنع . ومنها تقرب الناس فى الأكثر لأصحاب التجارة والمراتب ، بالثناء والمدح وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر بذلك ، فيستفيض الإخبار بها على غير حقيقة * » . ويروى ابن خلدون أنه لا بد للمؤرخ من معرفة طبائع العمران . لأن لكل حادث من الحوادث طبيعة تخصّه فى ذاته ، وفيما يعرض له من أحواله . فعرفة طبائع العمران تساعد المؤرخ فى تمحيص الأخبار ، وفى تمييز الصدق من الكذب . وينبغى أن يكون ذلك سابقاً على التمحيص بتعديل الرواة ، ولا يرجع إلى تعديل الرواة حتى يُعلم أن ذلك الخبر فى نفسه ممكن أو متبع . وما كان مستحيلاً فلا فائدة للنظر فى أمر تعديله وتجريحه . وبذلك يستطيع المؤرخ أن يميز بين الصدق والكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه .

ومع ذلك فإن ابن خلدون نفسه لم يُراع فى كتابه المسمى « العبر وديوان المبتدأ والخبر » الدقة فى تطبيق آرائه ، فوقع فيما دعا إلى تجنبه من عوامل الخطأ والخضوع للمؤثرات المختلفة .

ويوضح هذا كله صعوبة دراسة التاريخ بعامة . وصعوبة النقد التاريخى بخاصة ، والذى بغيره لا يمكن أن تتم كتابة التاريخ ، على الرغم من محاولة الكاتب وجهده وسعيه إلى بلوغ ذلك . ويتضح بهذا - وبغيره - أن دراسة التاريخ ليست أمراً سهلاً ، إذ تقتضى كثيراً من البحث والتحري والأناة والصبر للوصول بقدر المستطاع إلى الحقيقة التاريخية ، كما أشرنا إلى ذلك غير مرة .

* ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد ولى الدين : المقدمة . القاهرة ، ١٩٣٠ ص ٢٩ .
منهج البحث التاريخى

الفصل التاسع

إثبات الحقائق التاريخية

النقد تمهيد لإثبات الحقائق - الرواية المفردة - تعارض عدة روايات - مثال عن شعار باريس في سنة ١٧٨٩ - تعارض الروايات التاريخية مع حقائق العلوم الطبيعية - اتفاق عدة روايات - مثال عن حادث ملعب التنس في سنة ١٧٨٩ - سكوت بعض الأصول عن حادث وذكره في أصول أخرى : مثال عن رحلة الأمير فخر الدين المعني الحزنية إلى لبنان خلال ١٦١٥ - ١٦١٦ - إثبات الحقائق التاريخية في التاريخ القديم : مثال في رحلة هيرودوت إلى مصر - استنباط الحقيقة من ظروف الحادث : مثال حالة إجرامية .

يصل الباحث في التاريخ ، عن طريق نقده للأصول التاريخية ، إلى مجموعة من المعلومات والآراء عن حوادث الزمن الماضي ، وقد تطابق الواقع أو لا تطابقه كلها أو بعضها على الأقل . فظروف الكذب والانتحال والخطأ متنوعة ، كما رأينا ، ولا يكفي النقد وحده للوصول إلى الحقيقة التاريخية . ويقوم النقد التاريخي بإثبات صحة الأصول التاريخية ، وبتحليلها إلى عناصرها الأولية ، ويزن كل تفصيلاتها واحدة بعد أخرى ، ويصل في أحوال كثيرة إلى التمييز بين الروايات المكذوبة وبين الروايات المشكوك في صحتها ، وبين الروايات التي يُحتمل الصدق فيها ، والروايات التي لا يمكن تحديد قيمتها ، لعدم إمكان الباحث الوصول في شأنها إلى رأى حاسم .

وعلى الرغم من ذلك فإن النقد التاريخي لا يُثبت الحقيقة التاريخية ، بل يساعد على بلوغها ، ويؤدي إلى احتمال الصدق فيها . وصحيح أنه ينبذ جانباً الأخبار التي يثبت كذبها أو الخطأ فيها ولكنه لا يضع مكانها بديلاً . وبذلك تكون النتائج الثابتة المؤكدة للنقد التاريخي هي نتائج سلبية ، وكل النتائج الإيجابية تكون موضع الشك ، ويوجد الاحتمال في صدقها .

ولا بد من عملية نهائية للوصول إلى نتيجة محددة ، إذ ينبغي الخروج من دائرة الاحتمال والشك إلى دائرة اليقين . ومن الضروري للباحث في التاريخ أن يتابع الدرس والبحث ، للوصول إلى نتائج حاسمة بقدر المستطاع . فعليه أن يبدأ بتقسيم

النتائج التي وصل إليها عن طريق النقد ، ويضع في قسم واحد كل المعلومات الواردة عن حادث أو عن مسألة ما . والوصول إلى رأى نهائى في هذا الشأن ، يقوم على أساس من العلاقة بين هذه المعلومات .

وفي بعض الحالات لا توجد إلا رواية واحدة عن حادث تاريخى معين . فعلى الباحث فى التاريخ أن يحذر الروايات أو الكتابات التى انفرد بها راو واحد أو كاتب واحد . وقد فطن علماء الإسلام سواء أكانوا من المحدثين أم من رواة الأخبار ، إلى خطورة الاعتماد على رواية الآحاد . فجعل العلماء الحديث النبوى الكريم درجات ، واشترطوا فيه أن يبلغ عدد المُخبرين مبلغاً يمنع فى العادة تواطؤهم على الكذب .

وينبغى على الباحث قبل أن ينبذ رواية الواحد أن يحاول العثور على شواهد تؤيدها . والرواية المفردة ، مهما كانت صادقة ، يحسن ألا تُعدّ حقيقة نهائية ، بل يمكن أن تُستخدم ، مع الاعتراف بأنها رواية مفردة ، وينبغى الإشارة إلى قائلها أو كاتبها ، لأنه هو الذى يتحمل مسؤوليتها . ويأخذ بعض المؤرخين أحياناً رواية وردت فى أصل واحد على أنها حقيقة ثابتة ، مع أن هذا غير جائز . فمثلاً الحروب الميدية التى تكلم عنها هيرودوت ، لا يمكن أن تكون موضع دراسة ومناقشة ، كما هى الحال بالنسبة إلى حوادث الثورة الفرنسية الكبرى ، التى شهدناها وكتب عنها مؤلفون عديدون ، بوجهات نظر متفاوتة .

وفى حالة تعارض الأصول والمصادر وتناقض الروايات بشأن حادث تاريخى معين ، ينبغى على الباحث فى التاريخ أن يتبع بعض القواعد التى قد تعينه فى الوصول إلى الحقيقة التاريخية .

فأولاً : لكى يثبت الباحث من أن هذه الأصول والمصادر متعارضة حقاً ، ينبغى أن يستوثق من أنها تتعلق بنفس الحادث ، لأنه من الجائز أن خبرين متعارضين ظاهرياً ، يكونان متعلقين بحادثين مختلفين ، وربما لا ينطبقان على نفس الزمن أو على نفس المكان أو على ذات الأشخاص الذين تناولهم ذلك الحادث . وثانياً : إذا كان تعارض المصادر حقيقياً ، وربما يكون بعضها صادقاً وبعضها الآخر كاذباً . وفى مثل هذه الحالة يوجد اتجاه طبيعى نحو التوفيق بين

الخبرين المتعارضين ، واتخاذ موقف وسط بينهما . ولكن هذه ليست طريقة علمية سليمة . فإذا اختلف معصدران مثلاً في عدد جيش ما ، فلا يصح أن نأخذ المتوسط بينهما . إذ من الجائز أن أحد المصدرين صحيح والآخر خطأ . فلا بد من السعى إلى معرفة أى المصدرين أصح ، لإسقاط ما لا يقبله النقد . وإذا تعذر الوصول إلى رأى محدد . فيجب الاعتراف بذلك . وذكر ما قاله المصدران معاً . بدون ترجيح رأى أحدهما على الآخر .

وثالثاً : ينبغي على الباحث في التاريخ أن يلاحظ أنه إذا وجدت عدة أصول تقول برأى معين ، ووجد مصدر واحد يقول برأى مخالف ، فن الجائز أن يكون الرأى الواحد هو الصحيح . والكثرة العددية لا تحدد حتماً صحة ما تورده ، والعبرة قائمة في نوع هذه الكثرة أو في نوع الواحد ، من حيث صفات الكتاب وظروفهم ووسائل بحثهم . ولا عبرة بالعدد أحياناً في بعض المسائل التاريخية * .

ورابعاً : ينبغي على الباحث في التاريخ أن يحاول ترجيح جانب على آخر بواسطة النقد التاريخي . وإذا لم يستطع ذلك فعليه أن يمتنع عن إعطاء حكم نهائى ، حتى يعثر على أدلة جديدة تنير له السبيل .

ولنأخذ مثلاً لتوضيح حالة المصادر المتعارضة .

بعد سقوط الباستيل في ١٤ يوليو سنة ١٧٨٩ ، زار لويس السادس عشر باريس فأهدى إليه عمدة المدينة شعاراً ، يقول بعض المؤرخين إنه كان شعاراً ذا ثلاثة ألوان : الأحمر والأبيض والأزرق ، أى ألوان الثورة الفرنسية . فهل كان ذلك صحيحاً ؟ يرجع هذا الرأى الذى أخذ به بعض المؤرخين ، إلى أن ديكُنُوا ، أحد أعضاء طبقة العامة في مجلس طبقات الأمة ، والذى كان مرافقاً للملك في ذلك الوقت ، كتب في مذكراته أن الملك كان يحمل شعاراً مثلث الألوان . وكانت الحقيقة غير ذلك . فأوراق حكومة باريس تحتوى على مرسوم يأمر كل مواطني فرنسا الذين انتظموا في سلك (الميليشيا) ، بوضع شعار مكوّن من اللونين الأحمر والأزرق . ولقد شاهد موريس حاكم باريس مرور الملك في موكب ١٧ يوليو سنة ١٧٨٩ ، وقال إنه كان يحمل شعار المدينة ذا اللونين . وذكر كل من سفير

پارما وسفير البندقية فى باريس فى ذلك الوقت ، أن الملك كان يحمل شعار المدينة ذا اللونين .

وإذن فمن السهل القول بأن ما ذكره ديكنوا غير صحيح . وربما أخطأ النظر ، أو ربما تعمّد تحريف الحقيقة حتى يزعم لثوار باريس أن الملك قد اقترب من صفوفهم . وأقوال شهود العيان الثلاثة الذين سبق ذكرهم والذين كانوا مستقلين أحدهم عن الآخر ، والذين يُستبعد أن تكون لهم مصلحة فى ذكر غير ما رأوه فعلاً ، تدل على أن لويس السادس عشر كان يحمل شعار باريس ذا اللونين ، لا شعار الثورة الفرنسية الكبرى المثلث الألوان * .

وتواجه الباحث فى التاريخ أحياناً حالات لا يتم فيها التوافق بين الوقائع التى تثبتها الأصول التاريخية ، وبين الحقائق التى تثبت بطرق أخرى . فقد تعارض بعض المعلومات التاريخية مع خلاصة المعرفة الإنسانية ، أو مع القوانين العلمية الثابتة . فقد يكون الحادث المروى متعارضاً مع التاريخ نفسه ، أو مع الفسيولوجيا أو مع السيكلوجيا . وقد تتغير نظرة الناس إلى بعض الحوادث باختلاف الزمن ، أو باختلاف البيئة .

فمثلاً قد يُفلح أحد الحواة البارعين فى إيهام الناس بأنه ابتلع سيفاً ، أو أنه أدخل دبوساً فى جبهته ، وأخرجه من خلف رأسه . وكل شخص ملم بمبادئ الفسيولوجيا يدرك أن المسألة مجرد لهُو ولعب . فإذا كان الجمهور ساذجاً ، أو لو حدث ذلك منذ قرون لانخدع المشاهدون ، ورووا ما شهدوه على أنه حقيقة ثابتة . ولو حدث مثل هذا فى العصور الوسطى ربما اعتبره بعض الناس معجزة . ومثلاً إذا روى شخص منذ قرنين أنه رأى رجلاً يطير فى الهواء داخل جسم معدنى ، أو إذا روى أنه أرسل رسالة من أوروبا إلى أمريكا فى ومض البرق ، أو لو ذكر أحد الناس أنه يمكنه أن يشاهد وهو فى منزله مشهداً معروضاً على لوحة زجاجية ، يمثل ما يجرى فى أحد المسارح التى تبعد عنه بمئات الكيلومترات ، لما صدقه أحد ، على اعتبار أن ما يروى شىء خرافى غير ممكن الحدوث . ولكن الحال تغيرت الآن

بالنسبة للطيران والتلغراف والتليفزيون . وسوف تتغير أشياء كثيرة من هذا النوع في المستقبل ، والتي لا يتصور إمكان حدوثها أهل الزمان الحاضر . والمهم في مثل هذه الحالات أن يعرف الباحث في التاريخ مَنْ هو الشخص أو مَنْ الجمهور الذي يبدو له الحادث أمراً بعيد الاحتمال ، ويدرس حالة الاحتمال وعدمها بالنسبة للجمهور وبالنسبة للأشخاص المثقفين على السواء .

ولا شك أن الملاحظات التي دُوِّنت نتائجها في الأصول التاريخية ، لا يمكن أن تساوى في الدقة والصحة الملاحظات التي يدونها رجال العلوم الطبيعية . فالطريقة غير المباشرة في دراسة التاريخ ، تقل قيمتها كثيراً من حيث الدقة عن طريقة الملاحظة المباشرة والتجريبية في العلم الطبيعي . فإذا كانت نتائج الملاحظة في التاريخ لا تتفق مع نتائج الملاحظة في العلوم الطبيعية ، فلا بد من أن تُسلم الأولى للثانية . ولا يمكن لعلم التاريخ أن يدعى معارضة نتائج العلوم الطبيعية أو تصحيحها ، بل على علم التاريخ أن يصحح نتائجه طبقاً لنتائج العلوم الطبيعية ونواميسها . ولا شك أن التاريخ مهما بلغ في دراسته من الدقة يظل بعيداً عن الحقيقة بدرجات متفاوتة ، بسبب وسائله غير المباشرة في الحصول على معلوماته .

وفي الحالة التي تتفق فيها عدة روايات عن حادث تاريخي معين ، ينبغي ملاحظة بعض المسائل .

فينبغي على الباحث في التاريخ أن يقاوم ذلك الاتجاه الطبيعي ، نحو اعتبار ذلك الحادث التاريخي حادثاً صحيحاً لمجرد اتفاق عدة روايات بشأنه . فنحن نعرف في حياتنا اليومية أن الناس يميلون إلى أن ينقل بعضهم الأخبار عن بعض ، وأن أكثر من شخص واحد قد يرجع إلى أصل واحد لاستقاء معلوماته ، وأن عدة صحف قد تنشر خبراً واحداً أرسله مراسل واحد ، وهذا هو عين ما قد يحدث في كثير من الأصول التاريخية . فعندما ينقل أصل تاريخي عن أصل سابق ، فإنه لا يفعل أكثر من تكرار المعلومات ذاتها ، كما هو حادث في كثير من كتب التاريخ العربية والأوروبية التي كُتبت في الأزمنة السابقة ، على الرغم من كثرة معلوماتها في بعض الأحيان . فمن الواجب على الباحث أن يتثبت من استقلال هذه المصادر

بعضها عن بعض ، إن كان الأمر كذلك ، وإلا فإنها تعدّ في بعض المسائل التي تناولها — على الأقل — بمثابة مصدر واحد . ولا يجوز اعتبار توافق المصادر على مسألة بعينها أمراً نهائياً إلا بعد تحديد العلاقة بينها ، كما عرفنا ذلك في موضع سابق . ثم يبدأ الباحث بدراسة نواحي الاتفاق والاختلاف في المعلومات الواردة بها . والاتفاق الصحيح بين مصدرين مستقلين لا يكون — في الغالب — بتشابههما المطلق ، ولكن باتفاقهما وتشابههما في مواضع وبتفاوتهما واختلافهما في مواضع أخرى .

وينبغي كذلك ملاحظة أنه في بعض الأحيان قد يورد مؤلف واحد معلومات متنوعة عن موقع تاريخي مثلاً ، في مصدر واحد أو أكثر . فمن الضروري في هذه الحالة أن يحاول الباحث معرفة هل لاحظ المؤلف ذلك الموقع أكثر من مرة ، ودون عنه ملاحظات متفاوتة في أكثر من مصدر ، أم أنه شهد ذلك الموقع مرة واحدة ودون عنه ملاحظات متفاوتة ، نتيجة تغييرات أحدثها هو من تلقاء نفسه . وأحياناً قد يلاحظ عدة أشخاص حادثاً ما ، ولكنهم ينيبون واحداً من بينهم للكتابة عنه ، فينبغي محاولة التحقق مما إذا كان تدوين ذلك الفرد قد حدث نتيجة ملاحظته الشخصية وحدها ، أم نتيجة ملاحظته بالاشتراك مع الآخرين . وقد يدون عدة أشخاص في ظروف متشابهة معلوماتهم عن حادث معين في أصول مختلفة ، فينبغي أن يسعى الباحث إلى أن يعرف هل خضعوا لمؤثرات واحدة ؟ وهل تعرّضوا لأخطاء أو لعوامل خداع معينة ؟ وهل كانت لهم جميعاً مصلحة واحدة مشتركة أم مصالح مختلفة متباينة ؟

ويلاحظ كذلك أن اتفاق الروايات المستقلة لا يكفي وحده لبلوغ الحقيقة التاريخية ، وهو يؤدي أحياناً إلى نتائج ليست نهائية دائماً . ولكي يتثبت الباحث من هذه النتائج ينبغي عليه أن يلاحظ التوافق والتآلف والاتساق بين الحقائق التاريخية . فقد يؤكد الكثير من الحقائق بعضها بعضاً ، ويوجد بينها صلة وعلاقة ، فتكون مجموعاً متناسقاً يلمع الحق في ثناياه ، وتصبح كالموسيقى التي تُشكّل ألحانها المتسقة المتآلفة مجموعة من الأنغام التي تؤثر في نفس المستمع الفنان المتذوق . ومن الأمثلة على هذا الاتساق ، بعض الأعمال المتتابعة في

حياة مصور عظيم ، أو موسيقى شهير أو زعيم سياسى ، أو عادات إحدى الطوائف أو الجماعات فى زمن معين ، أو خط سير ملك من الملوك فى رحلة ما ، مثل الأماكن التى ينتقل إليها وتاريخ الانتقال ، وأعمال الملك ومشاهداته ، وأعمال رجال حاشيته ، ومن لقيهم من الأعيان والكبراء ومن أفراد الشعب ، والجماهير التى احتشدت للقاءه . وتؤكد كل هذه التفصيلات بعضها بعضاً ، وينشأ بينها الاتساق والتآلف ^(١) . وربما لا تكون هذه الطريقة واضحة أو سهلة التطبيق فى كل الحالات ، إذ ليست لها قواعد عامة محددة ، ولكن المسألة فيها متروكة للبحث والاجتهاد .

والباحث فى التاريخ مضطر إلى ملاحظة العلاقة والارتباط والتآلف بين مجموعات الروايات الماثلة أمامه ، لكى يخرج بإثبات الحقائق التاريخية التى تعنيه ، وهو فى ذلك يمهّد لنفسه السبيل للانتقال من دور التحليل والنقد ، إلى دور تركيب الحوادث وبنائها والربط والتأليف بينها ، كما سيأتى فى فصل تال .

ومن الأمثلة على اتفاق عدة روايات بشأن حادث معين ، ما نلاحظه على أحد التفاصيل فى حادث ملعب التنس ، فى أثناء الثورة الفرنسية الكبرى . فلقد وجد الأستاذ فلينج أن عدة مصادر مستقلة تتفق على أنه فى صباح ٢٠ يونيو سنة ١٧٨٩ ، وجد ممثلو الشعب فى مجلس طبقات الأمة ، أن قاعة اجتماعهم مغلقة ويحرسها الجنود ، فذهبوا إلى ملعب التنس وأقسموا أنهم لن يتفرقوا ولن يكفوا عن موالاة اجتماعاتهم حتى يضعوا دستوراً لفرنسا . ويتكوّن هذا الحادث من أكثر من تفصيل واحد . ومثلاً التفصيل الخاص بإغلاق قاعة الاجتماع وحراسة الجنود إياها ، سجلته عدة مصادر معاصرة مستقلة ، مثل محضر اجتماع الجلسة ، وجريدة الجمعية الوطنية ، وخطاب كتبه ديكنوا أحد ممثلى طبقة العامة المشار إليه آنفاً . فيستطيع الباحث فى التاريخ أن يقبل ما ورد فى هذه المصادر المعاصرة المستقلة ، وأن يثق بغير تحفظ ، بصحة ما جاء بها من المعلومات ^(٢) .

Langlois and Seignobos : op. cit. p. 205.

Fling : op. cit. pp. 112-113.

(١)

(٢)

ويمكن أحياناً إثبات وقوع حادث تاريخي معين ، على الرغم من سكوت بعض الأصول التاريخية عن ذكره ، وذلك لاتفاق أصول تاريخية أخرى بشأن حدوثه .

ومن الأمثلة على ذلك أن مجموعة الوثائق الإيطالية التي نشرها الأب بولس قرألى عن فخر الدين أمير لبنان وعلاقته بتسكانا (١٦٠٥ - ١٦٣٥) ، المشار إليها في موضع سابق ، والمستخرجة من أرشيف فلورنسا التاريخي ، ومن أرشيف القاتيكان ومكتبته ، سكتت عن رحلة جزئية قام بها الأمير فخر الدين إلى لبنان ، في أثناء إقامته في إيطاليا ، وقبل رجوعه نهائياً إلى بلاده .

فلقد وردت أخبار عن هذه الرحلة الجزئية في عدة مصادر معاصرة مستقلة . فيذكر أحمد الخالدي الصفدي الكاتب المعاصر والذي صاحب الأمير فخر الدين في سفره إلى تسكانا ، يذكر أن فخر الدين قبل رجوعه نهائياً إلى بلاده ، استأذن حاكم مسينا في القيام برحلة ، لاستطلاع أحوال إمارته بنفسه ، على أن يعود ثانية . ويذكر أن فخر الدين وصل إلى المياه السورية ، وقدم إليه بعض أتباعه للتسليم عليه ، وأرادوا أن يحملوه على النزول إلى البر لكي يراه جميع أهل الشوف ، وحاولوا استئذان قبطان السفينة في ذلك ، فلم يقبل لأنه « لا يمكنه أن يفعل ما يزيد أو ما ينقص عما أوصاه به ولي نعمته » . ووجد فخر الدين أن أحوال الإمارة لم تستتب بعد تماماً ، فرجع إلى الغرب ، وفي طريق عودته مر ببعض الشواطئ ، والجزر مثل مالطة التي استقبله حاكمها بالإعزاز ، ثم دارت السفن حول صقلية ، ووصلت أخيراً إلى باليرمو^(١) . ولقد استغرقت هذه الرحلة الجزئية بحسب رواية أحمد الخالدي الصفدي نحواً من سبعة أشهر (أواخر ١٠٢٤ هـ - أوائل ١٠٢٥ هـ . ١٦١٥ - ١٦١٦) . ثم يذكر أحمد الخالدي الصفدي بعض المعلومات عن مشاهدات فخر الدين في باليرمو وناپلي عقب عودته من هذه الرحلة الجزئية إلى ساحل بلاده^(٢) .

وقد أمكنني العثور على وثيقتين معاصرتين مستقلتين ، تتفقان بصفة عامة

(١) الصفدي ، أحمد الخالدي : (المصدر المذكور) ص ٢٢٧ .

(٢) الصفدي ، أحمد الخالدي : (المصدر المذكور) ص ٢٣٠ - ٢٣٤ .

بشأن هذه الرحلة الجزئية التي قام بها فخر الدين إلى لبنان .

فوجدت الوثيقة الأولى في أرشيف فلورنسا التاريخي ، وهي رسالة مرسلة من دوق أوسونا ، نائب ملك إسبانيا في صقلية ، إلى كوزيمو الثاني جراندوق تسكانا ، ومحركة في مسينا في ٦ أكتوبر سنة ١٦١٥ ، ومكتوبة باللغة الإسبانية . ويذكر فيها دوق أوسونا وصول أمير صيدا إليه ، وأنه طلب إليه الإذن بالسفر إلى بلاده ، لكي يعرف أحوالها ولكي يشجع شعبه ، وأنه قد أرسله مع بعض العارفين بشؤون إمارته ، وأنه سيعود من هناك بعد قليل (١) .

ووجدت الوثيقة الثانية في أرشيف البندقية التاريخي وهي رسالة مرسلة من القنصل ناني إلى مجلس شيوخ البندقية ، ومحركة في پيرا (القسطنطينية) في ٦ فبراير سنة ١٦١٦ ، ومدونة باللغة الإيطالية . ويذكر فيها القنصل ناني أنه علم من رسائل وردت إليه من حلب ، بأن مجموعة من السفن وصلت إلى قبرص ، ومن بينها خمس سفن من مسينا تحمل إحداها أمير صيدا ، الذي نزل عند الشاطئ على مقربة من قلاعه ، فهرع إليه أهله وأتباعه يقبلون يديه وأشعلوا النار احتفاء به ، وحملوا إليه بعض الهدايا وطلبوا إليه البقاء عارضين عليه التفاني في خدمته ، فخطبهم بكلمات قلائل قائلا إنه يأمل أن يحقق رغبتهم في وقت قريب (٢) .

فهذه الأصول المعاصرة المستقلة التي كُتبت في أماكن متباعدة ، تتفق في قيام فخر الدين بهذه الرحلة الجزئية ، ورحيله من تسكانا إلى بلاده ، ثم عودته بالتالي إلى صقلية وناپلي ، وإن تفاوتت في ذكر التفاصيل . وبذلك يمكن للباحث في التاريخ أن يستنتج إمكان حدوثها فعلا . وسكوت مجموعة الوثائق التي نشرها الأب بولس قرألي عن ذكر هذه الرحلة لا يعني عدم حدوثها (٣) .

وإذا نحن قارنا شيئا من معلوماتنا عن التاريخ الحديث بشيء من معلوماتنا عن التاريخ القديم في هذه الناحية ، وجدنا الأصول والمصادر التاريخية المتعلقة

Archivio di Stato di Firenze : F. Med. Napoli, 4080. Il Duca di Ossuna a (١)
Cosimo II. Messina, 6 ottobre 1615.

Archivio di Stato di Venezia : Senato - Dispacci - Costantinopoli, F. 80. dal (٢)
Bailo Nani. Pera, 6 febbraio 1616.

(٣) عثمان ، حسن ، فخر الدين الثاني أمير لبنان وبلاط تسكانا (١٦٠٥ - ١٦٣٥) للأب بولس قرألي (المصدر المذكور) . ص ١٤٩ ، ١٥٣ - ١٥٥ .

بالتاريخ الحديث كثيرة متنوعة ، بعكس التاريخ القديم ، ويشك بعض الباحثين في حقيقة الحوادث القريبة إلينا لكثرة الروايات وتعارضها ، ويصبحون أكثر ميلاً إلى تصديق أخبار الحوادث في التاريخ القديم ، التي لا توجد عنها روايات كثيرة متعارضة . ولكن كثرة الروايات ووجود الاختلاف أو التعارض بينها يُعدّ ميزة هامة بالنسبة للتاريخ الحديث ، إذْ يعطى ذلك فرصة أوسع للدرس والبحث وإثبات الحقائق التاريخية ، على مدى الزمن ، مما هو غير متوفر بالنسبة للتاريخ القديم .

ومن الأمثلة في التاريخ القديم زيارة هيرودوت لمصر ووصفه لها ، في منتصف القرن الخامس قبل الميلاد . ولقد استمد هيرودوت معلوماته من كتب الرحالة السابقين ، كما استقاها من مشاهداته الشخصية ، ومن الروايات التي سمعها من اليونانيين المقيمين في مصر ، عند اجتماعه بهم في مراكزهم التجارية ، وكذلك استمد معلوماته من الترجمة الذين كانوا يتحدثون إليه عن قصص التاريخ المصري القديم ، ومن صغار الكهنة الذين اجتمع بهم في بعض المواضع مثل منسف وهليوپوليس وطيبة .

وبذلك نجد أن هيرودوت قد قدّم لنا معلومات متنوعة مستمدة من مصادر مختلفة . فمعلوماته عن التاريخ المصري القديم لم تزد عن اعتبارها نوعاً من الأساطير والقصص ، والتي أوردتها لنا كما سمعها ، ولكنه لم يأخذها على أنها وقائع مسلم بصحتها ، بل أبدى الشك في بعض نواح منها ، وسردها ليمسّ كان مستعداً لتصديقها . ولكن ابتداء من العصر الصاوى ، وكلما اقترب كلامه من العصر الذي عاش فيه ، نقص لديه عنصر الخيال والقصص وزاد عنصر الصدق والحقيقة التاريخية .

وكذلك نجد وصف هيرودوت لمصر كما شهدها صحيحاً بصفة عامة ، بل ونجد معلوماته عن بعض نواح من الديانة المصرية القديمة ومن العادات المصرية القديمة ، مطابقة لما توصّل إلى إثباته علماء مصر القديمة المحدثين . وعلى وجه العموم يبدو هيرودوت في كتابته عن مصر ، كباحث متحمس محب للحقيقة ، وإن لم يتحلّ ذلك دون وقوعه في الخطأ ، إذْ لم يستطع دائماً أن يميز بين القصص والحقائق التاريخية .

ويلاحظ في بعض الأحيان أن الباحث في التاريخ يُضطر إلى اتباع طريقة

رجل القانون . ولا ريب أن هناك أوجه شبه بين عمل الباحث في التاريخ وعمل القاضي في كثير من مراحل البحث . وكثيراً ما يحدث أن يدرس الباحث في التاريخ الظروف التي أحاطت بحادث ما ، على نحو ما يفعل القاضي ، ويحاول أن يستنبط ما يمكن الوصول إليه من الحقائق .

ولنأخذ مثلاً أورده الأستاذ فلنج عن حالة إجرامية .

فلنفرض أن شخصاً رمز إليه بـ (أ) كان واقفاً مع (ب) في غرفة بطبقة عالية . ويخرج (أ) من باب الغرفة الوحيد ويترك (ب) في داخل الغرفة ، ويرى (أ) بعد خروجه شخصاً ثالثاً (ج) يدخل تلك الغرفة . وبعد قليل يسمع (أ) جلبة وصراخاً وصوت جسم يسقط على الأرض . ويلاحظ (أ) أن (ج) قد غادر الغرفة مهزولاً وهو في حالة مضطربة ، فيدخل (أ) الغرفة ، ويجد (ب) ملقى على الأرض مضرجاً بدمائه ويجانبه مدية عليها آثار الدماء . فالشخص (أ) لم يشهد بنفسه ما حدث داخل الغرفة ، ولكن الظروف التي ذكرناها تجعله يستنتج أن (ج) هو القاتل .

وتبدو المسألة أكثر صعوبة إذا صوّرت الحالة على الوجه الآتي : توجد غرفة ذات بايين وبها ثلاثة أشخاص (أ و ب و ج) ويلاحظ (أ) أن (ب و ج) يتناقشان في مسألة ما ، فيخرج لبعض شأنه ، ويترك (ب و ج) بالغرفة . وبعد فترة يسمع جلبة وضوضاء وصراخاً وصوت سقوط جسم ، فيدخل ليرى ماذا حدث ، فيجد (ب) ملقى على الأرض مطعوناً بمدة غارقاً في دمائه ، ويجد (ج) ممسكاً بالمدة . هذه الشواهد لا تثبت حتماً أن (ج) هو القاتل ، إذ أن الغرفة ذات بايين ، ومن الجائز أن شخصاً مجهولاً دخل الغرفة من الباب الثاني واعتدى فجأة على (ب) وطعنه بالمدة ، وحاول (ج) الدفاع عن (ب) ولكنه لم يفلح . ولعله قد حاول أيضاً إخراج المدة من جسم (ب) فدخل (أ) الغرفة فوجد المدة في يد (ج) . ومن الجائز أن القاتل المجهول أسرع إلى الهرب من الباب الثاني . ومن الجائز أيضاً أن (ج) هو القاتل . ولكننا لا نستطيع أن نستخلص الحقيقة هنا بسهولة ، بل لا بد لذلك من إجراء تحقيق دقيق محدد ومتشعب ، كفحص آثار البصمات أو تحليل آثار الدم ، أو آثار التمزيق في الملابس ، أو غير ذلك

من الشواهد إن وجدت * .

وإن تفهّم هذا المثال وغيره من الحالات الإجرامية ، يساعد الباحث في التاريخ على استنباط بعض الحقائق التاريخية . فينبغي عليه أن يدرس الأصول والمصادر الماثلة أمامه بهذه الزوح الفاحصة ، فلا يصدق بسهولة ما يقرأه أو ما يُروى له ، ويحاول أن يستخلص من ظروف الحوادث وملابساتها ما يعينه على أن يصل إلى الحقيقة التاريخية ، أو إلى ما يقرب منها .

الفصل العاشر

بعض القواعد العامة للتركيب التاريخي *

طبيعة الحقائق التاريخية - أنواع الحقائق - موازنة الحاضر بالماضي .

بعد التثبت من صحة الحقائق التي تقدمها الأصول والمصادر التاريخية ، ينبغي على الباحث في التاريخ أن يقوم بسلسلة من عمليات التركيب أو البناء (synthesis) . ودراسة هذه العمليات من أهم المراحل في الإلمام بمنهج البحث في علم التاريخ ، وهي مرتبطة بنوع المادة التاريخية التي يتوصل إلى جمعها الباحث في التاريخ .

وكما أشرنا ، لا يجوز أن يضع الباحث خطة مثالية للموضوع الذي ينوي كتابته ، فقد لا تكفي المادة التاريخية التي يُمكنه الوصول إليها لتحقيق هدفه ، أو قد يجمع مادة جديدة تخالف ما كان يتوقع جمعه . ومن الطبيعي أن يضع الباحث خطة تقريبية لموضوع دراسته ، على أن تظل قابلة للتعديل والتغيير بحسب المادة التي تُصبح تحت يده .

وعلى الباحث أن يبدأ بالنظر إلى نوع الحقائق التاريخية التي جمعها ، ولا ريب في اختلاف هذه الحقائق وتنوعها .

وإليك أمثلة لما يمكن أن يجده منها :

١ - قد يستخرج الباحث من أصل تاريخي واحد حقائق متنوعة ، عن الخط ، وعن اللغة ، وعن العقائد ، وعن العادات ، وعن الحوادث ، وعن النظم . . . وفي أحوال كثيرة تصل الحقائق إلى الباحث في التاريخ دون ترتيب أو تقسيم . وهذا المزاج من الحقائق غير المتجانسة ، هو من أهم الخصائص التي تتميز بها الحقائق التاريخية بالنسبة لحقائق العلوم الطبيعية . فلا بد من تقسيم الحقائق التاريخية إلى أقسام بحسب أنواعها ، كما سنعرف ذلك بعد .

٢ - تبدو الحقائق التاريخية على درجات متفاوتة من التعميم أو التخصيص ، من الحقائق العامة التي تشمل شعباً بأسره ، أو التي دامت عدة قرون ، مثل العقائد والنظم ، إلى الحوادث الخاصة أو الأفعال العابرة الصادرة عن فرد ما ، من حركة أو كلمة . وهذا من أوجه الخلاف بين الحقائق التاريخية وحقائق العلوم الطبيعية . فينبغي على الباحث أن يضع الوقائع المتشابهة في مستوى عمومها أو خصوصها في صعيد واحد ، بقدر المستطاع .

٣ - تتحدد الوقائع التاريخية بمكان حدوثها وزمانه . وإذا ألغينا المكان والزمان بالنسبة لها فقدت مُشخصاتها التاريخية ، ودخلت في نطاق المعلومات الإنسانية العامة مثل (الفولكلور) الذي لا تُعرف أصوله على وجه التحديد . والباحث في التاريخ مضطر إلى أن يدرس الحقائق المتعلقة بالمكان والزمان في العصور المختلفة ، كلاً على حدة .

٤ - تختلف الروايات التاريخية وما تتضمنه من الحوادث في مدى احتمال الصدق فيها ، فتوجد بينها الروايات الثابتة ، أو المُحتملة الصدق ، أو الضعيفة أو المشكوك في صحتها ، كما أشرنا إلى ذلك من قبل . ولعل بعضها يشبه الحالات (الإكلينيكية) التي تُنشر في المجلات الطبية قبل أن يتمكن العلماء من البرهنة عليها ، حتى تُدرج في نطاق الوقائع العلمية الثابتة .

وبهذا نجد أن التركيب أو البناء التاريخي يتم عن طريق تجمع أقدار من الحقائق ، المشتملة بدورها على كثير من الجزئيات التفصيلية المتنوعة ، والتي تتشابه أو تختلف أو تتفاوت من حيث موضوعها ومدلولها ، ومن حيث درجة عموميتها أو تخصيصها ، وفي مستوى تشككها أو ثبوتها .

ويستخدم المشتغلون بالعلوم الطبيعية سلسلةً من الأسئلة المعينة ، التي تتطلب الإجابة عنها بطريقة منهجية ، بناء على التجربة والملاحظة المباشرة ، بغية الوصول إلى النتائج العلمية المطلوبة أو التي يمكن التوصل إليها . ولكن لما كان من غير الميسور للباحث في التاريخ أن يتبع هذه الطريقة على النحو الذي يفعله الباحثون في العلوم الطبيعية ، فقد اعتاد كثير من الباحثين في التاريخ اتباع طريقة الفنانين ، فيأخذون القسيمات التي تلفت نظرهم لأسباب شخصية في الغالب ، ويضيفون

إليها ما يعنّ لهم من الخواطر ، ويعرضون المعلومات التي يعثرون عليها بلغتهم وأسلوبهم . ومع ذلك فمن المناسب أن يتبع الباحث في التاريخ طريقة السؤال والجواب ، بالصورة الممكنة له ، وفي نطاق الشخصيات الأساسية للوقائع التاريخية ، التي هي مخالفة لحقائق العلوم القائمة على الملاحظة المباشرة ، وذلك حتى لا يضلّ الباحث في التاريخ في ثنايا تفاصيله المختلطة .

ونجد في علم الحيوان الوصفى مثلاً ، أنه يمكن ملاحظة الحيوان وتشريحه ، وبعد ذلك يمكن جمع أجزائه وتركيبها وجعلها تكون شكلها السابق على وجه التقريب . فهاتان العمليتان هما التفكيك أو التحليل والتركيب الحقيقيان . ولكن الحال مختلفة بالنسبة لعلم التاريخ ، إذ لا يكون التحليل والتركيب فيه شيئاً ملموساً على النحو المشار إليه ، بل يكون على سبيل الاستعارة فحسب .

وكما عرفنا ، لا يمكن للباحث في التاريخ أن يرى وقائع التاريخ رأى العين ، وهو لا يرى منها شيئاً حقيقياً ملموساً سوى الورق والكتابة وآثار الإنسان ومخلفاته ، ومن طريق دراستها يحاول أن يسترجع في ذهنه صور الماضي وأخباره . ولكي نجعل هذه الصور والأخبار واضحة ينبغي أن نسعى إلى معرفة الأثر الذي تحدثه كتابات الماضي ومخلفاته في نفس القارئ الدارس .

وتقدّم الأصول التاريخية للباحث في التاريخ معلومات يمكن أن تقسم إلى ثلاثة أنواع من الحقائق :

١ - كائنات حية وأجسام مادية : فالوثائق مثلاً تعرّفنا بوجود بعض الأشخاص وبعض منتجات الفنون أو الصناعات . ومن البديهي أن الباحث يجد أمامه الحقائق خلال تصوّر كاتبها وليست الحقائق في ذاتها . فهيكل أورشليم القديم مثلاً كان شيئاً مادياً ماثلاً أمام الأعين ، ولكننا لا نستطيع رؤيته الآن . وكل ما يمكن أن يفعله الباحث هو أن يُكوّن في ذهنه صورة عقلية ، مشابهة على نحو ما ، للصورة التي وُجدت في أذهان من رآوه وسجلوا وصفه بالكتابة .

٢ - أفعال الإنسان : تسجل الوثائق والأصول معلومات عن أفعال أو أقوال الناس في الزمن الماضي ، والتي يعرفها كاتب الأصل التاريخي عن طريق المشاهدة أو السماع . ولكنها أمام الباحث في التاريخ لا تزيد عن كونها مجرد صور ذاتية

مستمدة من الكتابة . فمثلا لا يجد الباحث غير صورة عقلية عن حادث مقتل يوليوس قيصر ، وهو بإزائه لا يستطيع أكثر من أن يتخيل وقوع ذلك الحادث من خلال الأصل التاريخي الذي وصل إليه .

٣ - الدوافع والتصورات : تحرك الإنسان دوافع خاصة للتصرف على نحو معين . ويدل الدافع على الحرك الذي يدفعه إلى العمل ، كما يدل على تطبيق الرأى أو تحقيق الهدف القائم في ذهن الإنسان في اللحظة التي يؤدي فيها عملا معيناً . وهناك أنواع من الدوافع الإنسانية . فمنها دوافع وتصورات تقوم في ذهن كاتب الأصل التاريخي ويعبر هو عنها في كتابته ، ومنها دوافع وأفكار رجال العصر الذي عاش فيه ذلك الكاتب ، ومنها دوافع يمكن أن يفترضها الباحث في التاريخ ، بشأن ما ورد في الأصل التاريخي ، على غرار ما يحدث في البيئة المعاصرة . ومع أن الباحث في التاريخ لا يصل إلى حوادث الماضي إلا عن طريق الخيال ، فإن هذا الخيال ليس خيالا محضاً ، إذ أنه مستمد من وقائع حدثت فعلا ، ويستطيع الباحث أن يكون عنها في ذهنه صورة مقارنة ، بناء على وجود نوع من الرابطة والاتصال بين الحاضر والماضي . غير أن هذا التصور يعرض الباحث للوقوع في الخطأ ، لأن التشابه بين الحاضر والماضي ليس مطلقاً ، والباحث لم يجرب بنفسه الحالات العقلية التي مرت برجال الأمم ، ولكنه لا يجد غير طريق الخيال والتصور في هذا الصدد . ويلاحظ أن عناصر الاختلاف بين الحاضر والماضي ، هي من بين الأمور التي تجعل دراسة التاريخ دراسة شائقة ممتعة .

وكيف يشنى للباحث في التاريخ أن يتصور على نحو قريب من الحقيقة ظروف الماضي التي تختلف عن ظروف الحاضر ؟ الذي يحدث عملياً هو أن الباحث عندما يقرأ نصاً تاريخياً عن تاريخ الفرنجة مثلاً ، تتكون في ذهنه لأول وهلة صورة مضطربة عنهم ، مستمدة من التشابه المتخيل بين الحاضر والماضي . ثم تزداد هذه الصورة وضوحاً ودقة ، بتصنيف المعلومات وإبعاد الأخبار الكاذبة وتفهم الأخبار الصحيحة . ومن المحتمل أن يكون الباحث قد رأى أشخاصاً ذوي شعر أحمر ، ورأى في بعض المتاحف شيئاً من أدوات الحرب عند الفرنجة أو على الأقل

شيئاً من صورها . فيضمّ الباحث ما استمده من هذه الأدوات أو الصور إلى ما أخذه من قراءته ، لكي يصحح أخطاء الصورة العاجلة التي تكوّنت في ذهنه حينما قرأ لأول مرة نصّاً تاريخيّاً عن الفرنجة .

وعلى ذلك يصبح التّصوّر التاريخي مجموعةً من الظواهر المستقاة من عدة نواح . ولا يكفي تصوّر الأشخاص أو الأفعال أو الأشياء كعناصر مستقلة بعضها عن بعض ، لأنّ كلاً منها في ذاته يكون جزءاً من مجموع عام ، وتقوم على أساسها جميعاً حوادث التاريخ ، بل وسير الزمان وتطوّر البشرية . وبهذا ينبغي على الباحث أن يحاول تصوّر العلاقة القائمة بين مختلف العناصر أو المسائل المفردة : بين الأفكار والآراء والأقوال والأفعال ، وبين الشعوب والحكومات والنظم والقوانين والاقتصاديات والحروب والفنون والعلوم والآداب . . .

ويمكن أن تلخص عمليات التركيب أو البناء التاريخي في بعض مراحل . وعلى الباحث أن يجمع خلالها العناصر المأخوذة من أصول تاريخية متعددة ، ويحاول أن يكونَ عنها صورة عقلية تشابه بقدر الإمكان الصورة التي وُجدت في ذهن شاهد العيان أو كاتب الأصل التاريخي . ثم يقسّم الباحث الحقائق إلى مجموعات على أساس من التشابه القائم بينها ، وعلى أساس المسائل المتعلقة بنقطة أو حادث معين . وحينما تصادف الباحث فجوات صغيرة أو كبيرة ، فعليه أن يحاول ملأها بالاستنتاج العقلي المستمد من الحقائق التي توفرت لديه ، وعليه كذلك أن يستخرج من هذه الحقائق صفاتها العامة ، وعلاقة بعضها ببعض ، ويؤدي ذلك في النهاية إلى كتابة التاريخ .

وهذه السلسلة من العمليات التي يسهل تصوّرها ، لم تُطبّق كلها أو بعضها على الوجه الأكمل ، في كثير من المؤلفات التاريخية . وبذلك يتضح لنا أن هذه العمليات التي تبدأ بالعثور على الأصل التاريخي ، وتنتهي إلى كتابة التاريخ ، تقتضي الدقة والحذر والجهد والصبر وتوفر الملكات الخاصة بمثل هذا العمل ، حتى إنه قد يتعذر على شخص واحد أن يقوم بكل هذا العمل الخاص بموضوع أو مسألة تاريخية بالذات . ويلاحظ أن تقسيم العمل بين عدة أشخاص يستلزم صفات وملكات متشابهة فيما بينهم ، ويقتضي فهماً عاماً بينهم كباحثين ، وقد

تتوفر هذه المسألة أو تلك ، وقد لا تتوفر على نحو مقنع ، بما تستلزمه طبيعة مثل هذا النوع من العمل . لذلك فلا يمكن أن يُستكمل بحث مسألة تاريخية ما ، في وقت محدد ، ولكن باب البحث يظل مفتوحاً أبداً للمزيد من البحث والتحرّى في المستقبل .

ولا يوجد باحث في التاريخ يمكنه أن يثق بأقوال غيره بنفس الثقة التي يثق بها الباحثون في العلوم الطبيعية بعضهم ببعض ، وذلك لأن الباحث في التاريخ لا يمكنه أن يعرف كل التفاصيل العملية ، وجميع الطرق التي اتبعها غيره ، للوصول إلى النتائج التي استخلصها . ولا شك أنه يوجد قدر من الثقة يزيد أو ينقص بين الباحثين في التاريخ في زمن واحد أو في أزمان مختلفة ، ولكنها لا تبلغ ذات الثقة التي توجد بين الباحثين في العلوم الطبيعية . وفي بعض الأحيان يرجع المؤرخ المدقق إلى الأصول التي رجح إليها غيره ، لكي يثبت بنفسه من بعض النتائج التي وصل إليها . ولا يُتصور أن يكون مثل هذا العمل عسيراً في كل الأحوال . فهو يصبح سهلاً أحياناً في نقطة محددة توجد عنها مجموعة وثائق معينة بالذات . ولكن الأمر يصبح صعباً بالنسبة للموضوعات الطويلة أو التي توجد عنها أصول تاريخية وافية . والثقة المطلقة بالغير في هذا الصدد تؤدي إلى الخطأ ، وعدم الثقة يجعل البحث غاية في العسر .

وعلى كل حال ينبغي أن تُقرأ مؤلفات المؤرخين بقدر متفاوت من الحذر ، بحسب مستوى كل مؤرخ منهم ، وهذا معناه العودة لبحث ما سبق بحثه . ولكن مراجعة هذه المؤلفات ستكون أسرع من العمل الأساسي الذي قضى في الدرس والبحث الذي أدى إلى كتابتها ، إذا اقتضى الأمر ذلك ، بناء على ما تثيره بعض تفصيلاتها من الشك أو التساؤل .

ولا يضير ذلك علم التاريخ في شيء . وهذا يعني أن موضوعاته ومسائله ستكون عرضةً لأن تُبحث من جديد ، بطريقة أو بأخرى ، بناء على توفر الظروف التي تبرر إعادة درسها وبحثها . ولذلك فلا يجوز أن يتصور باحث في التاريخ أنه كتب الكلمة النهائية في موضوع ما ، وأنه اختتم العلم بشأنها ، إذ أن هذا ليس من حقه ، والأمر متروك للباحثين الآخرين في زمنه أو في المستقبل ، ولتقديرهم

إمكان بحثه — من عدمه — بناء على منهج البحث في علم التاريخ . وإن من
يُدخله مثل هذا التصوّر لِيَحْكُم على نفسه بنفسه ، بعدم إدراكه لمبادئ علم
التاريخ ، بل وبعده عن أبسط قواعد التفكير أو الفهم التاريخي ، مهما يكتب
ويطبع ، ومهما يعتقد في نفسه أو يعتقد فيه غيره من غير العارفين بقدر علم التاريخ
ومضمونه . ولا عجب إذا وُجِدَت مسائل تاريخية تظهر عنها عشرات أو مئات
أو ألوف من المؤلفات التي يقتضى البحث التاريخي أن تُكتب على مدى السنين
والأجيال والقرون .

الفصل الحادى عشر

تنظيم الحقائق التاريخية

اختيار الحقائق - تقسيمها - مثال للتقسيم العام - أساس التقسيم - التذرع ببعض الأسئلة - تحديد البدء والنهاية - مثال من تاريخ الثورة الفرنسية الكبرى : من يوليو سنة ١٧٨٧ إلى يوليو سنة ١٧٩٠ - مجموعات الحقائق المختلفة - إبراز محور الحوادث - إظهار تطور المجتمع - بعض أمثلة .

يصل الباحث فى التاريخ إلى مرحلة تنظيم أو ترتيب الحقائق التاريخية التى تجمعت لديه . ومن غير شك ينبغى عليه أولاً أن يفاضل بينها وأن يستمسك ببعضها ويدع جانباً بعضها الآخر . وفى الواقع أن كل الحقائق التاريخية لها قيمة فى حد ذاتها ، ولكن الباحث مضطر إلى اختيار جزء منها لاستخدامه فى كتابة التاريخ ، والحقائق التى يتركها جانباً تساعده - وإن لم يسرّزها - على فهم كثير من مسائل التاريخ . ويمكن للباحث أن يختار الحقائق على أساس موضوعه أو اتجاهه إلى الكتابة فى الناحية التى تعنيه ، سواء أكانت ناحية سياسية أم اقتصادية أم عسكرية أم دينية أم ثقافية . . .

وينبغى على الباحث أن يشرع فى تنظيم الحقائق التاريخية وتنسيقها فى مجموعات وأقسام ، تبعاً لظروفها الظاهرة ولسائر خصائصها . وأسهل طريقة للتقسيم هى القائمة على ظروف الحقائق الخارجية ، إذ أن كل حقيقة تاريخية ترتبط بزمان ومكان محدّدين ، وتتعلق برجل أو بجماعة أو بمسألة معينة ، وبذلك يجد الباحث أمامه مجموعات من الحقائق المتنوعة . ثم عليه أن يأخذ فى تقسيم هذه المجموعات إلى أقسام فرعية ، ويرتبها ترتيباً زمانياً أو مكانياً ، أو بحسب المجموعات التى تنتمى إليها . وقديماً كانت الحقائق تُذكر بغير ترتيب ، فكان ليفى وتاسيتوس مثلاً يخلطان الحقائق الخاصة بالفيضان والأوبئة بأخبار الحروب والثورات ، وكذلك فعل مؤرخو سائر الأمم .

ولم تُقسّم الحقائق تبعاً لطبيعتها وخصائصها إلا فى زمن متأخر . والقاعدة المتبعة فى هذا التقسيم ، هى اختيار الحقائق المتعلقة بنوع واحد من الأفعال ووضعها

في قسم واحد . وكلُّ من هذه الأقسام يُصبح موضوعاً لفرع معين من التاريخ .
وهناك بعض ما ورد في كتاب لانجلو وسينيوبوس بشأن تقسيم الحقائق التاريخية
بناء على الظروف الخارجية ، وعلى طبيعة الحقائق وخصائصها ، وارتباطها بمظاهر
النشاط الإنساني :

١ - الظروف المادية :

(أ) دراسة الجسد : علم الإنسان (الأنثروپولوجيا) والتشريح وعلم وظائف
الأعضاء (الفسيولوجيا) وعلم السكان من حيث العدد والجنس والتوالد والوفيات
والأمراض .

(ب) دراسة البيئة : البيئة الجغرافية الطبيعية وعمل الإنسان مثل الصناعة
والزراعة والطرق والمباني . . .

٢ - العادات العقلية :

(أ) اللغة وما يتصل بها من الكتابة والألفاظ وعلم الأصوات وعلم المعاني .
(ب) الفنون التشكيلية كالرسم والتصوير والنحت وفنون العمارة والفنون
التعبيرية كالآداب والموسيقى والرقص .

(ج) العلوم : مناهجها ونتائجها .

(د) الفلسفة والأخلاق نظرياً وعملياً .

(هـ) الدين بما فيه من العقائد والشعائر .

٣ - العادات المادية :

(أ) الحياة المادية بما فيها من الغذاء والملبس وأدوات الزينة والمساكن والأثاث .

(ب) حياة الإنسان الخاصة كالعناية بالجسد والمراسم الاجتماعية في الزواج

والوفاة والأعياد ووسائل اللهو والتسلية .

٤ - العادات الاقتصادية :

(أ) الإنتاج في الزراعة وفي تربية الحيوان واستغلال المعادن .

(ب) الصناعة وتقسيم العمل ووسائل النقل .

(ج) التجارة والتبادل .

(د) التوزيع : نظام الملكية وما يتصل بها .

٥ - النظم الاجتماعية :

- (أ) الأسرة ، تكوينها والسلطة الأسرية وأحوال النساء والأبناء والتنظيم الاقتصادي في الأسرة وملكية الأسرة والميراث فيها .
- (ب) التعليم ، فرصه ووسائله والقائمون به ، العلوم والفنون والآداب والثقافة .
- (ح) طبقات المجتمع وأساس تقسيمه والقواعد التي تنظمه .

٦ - النظم العامة :

- (أ) النظم السياسية ، الحكومة والإدارة المالية ، الهيئات المنتخبة وطريقة انتخابها وسلطانها ، الهيئة القضائية ، القوة العسكرية ، الأعمال العامة ، المواصلات ، الشؤون الصحية ، القوانين المحلية .
- (ب) الهيئات الدينية وما يتصل بها .
- (ح) النظم الدولية ، الدبلوماسية ، الحرب والسلام ، القوانين الدولية والتجارية * .
- ويلاحظ أن هذه التقسيمات لا تكون مستقلة بعضها عن بعض تمام الاستقلال ، إذ هي متداخلة فيما بينها . ففي العرض التاريخي — وهو ما سنذكر شيئاً عنه بعد — نجد مسائل جغرافية أو اجتماعية أو سياسية أو أدبية أو اقتصادية . . . متصلة بعضها ببعض ، ويتضح فيها الأثر المتبادل بينها ، بحسب الموضوع الذي يتناوله الباحث في التاريخ . وإذا لم يكن الباحث راغباً في دراسة هذه المسائل كلها على قدم المساواة ، فإنه في هذه الحالة يجعل بحثه منصباً على مسألة بعينها ، فيتوسع ويتعمق فيها ، جاعلاً من المسائل الأخرى المتصلة بها وسيلة إلى فهم وإيضاح المسألة الخاصة التي يجعلها هدفاً لدراسته .

وحينما يشرع الباحث في تنظيم وترتيب الحقائق التاريخية التي اجتمعت لديه ، تبدو أمامه مسألة جديدة بالعناية . فكل عمل إنساني هو بطبيعته ظاهرة مفردة ترتبط بزمان ومكان محددين . وبمعنى آخر فإن كل حقيقة أو كل حادث تاريخي هو حادث قائم بذاته وله مميزاته وظروفه الخاصة . ولكن يُلاحظ من ناحية أخرى أن كل عمل إنساني يشبه في الوقت نفسه أعمالاً أخرى للشخص ذاته ، أو يشبه أعمال رجال آخرين ينتمون لنفس بيئته ، وقد يبلغ التشابه درجة تجعل هذه الأعمال

تتصف بصفات واحدة ، حتى لتفقد مُشَخَّصَاتُهَا كأعمال مفردة قائمة بذاتها . وهذه المجموعات من الأفعال المتشابهة يمكن أن تسمى بالعادات أو العرف أو النظم ، والتي هي حقائق جماعية تمتد في الزمان والمكان .

وعلى ذلك ينبغي أن تُدرس الحقائق وتنظَّم على أساسين : على أساس العناصر المفردة القائمة بذاتها ، وعلى أساس عناصرها الجماعية المستمرة . وكلتا الناحيتين ضرورية ، إذ لا بد من الجمع بين الحوادث العامة والحوادث الخاصة المعينة . فثلا لا يمكن فهم تاريخ النظم الفرنسية ، إذا اقتصر الباحث على دراسة الحوادث أو التيارات العامة ، دون دراسة سقوط الباستيل مثلا ، والعكس صحيح .

وينبغي على الباحث في التاريخ أن يلاحظ أوجه الشبه والخلاف بين الجماعات الإنسانية ، ولا يجعل تنظيمه وتقسيمه للجماعات قائمين على التشابه السطحي ، بل ينبغي عليه أن يتبين على وجه الدقة طبيعة كل جماعة بعينها : فما أوجه الشبه بين أفراد الجماعة الواحدة ؟ وما الصلة التي ربطت بينهم ؟ وما الآراء أو العادات التي سادت بينهم ؟ وما أوجه الخلاف ؟ فالبروتستانت مثلا تجمعهم رابطة واحدة بالنسبة إلى الكنيسة الكاثوليكية ، ولكنهم ينقسمون فيما بينهم إلى طوائف من أتباع لوثر أو كلثن أو زوينجلي . . . واللغة الواحدة مثلا تنقسم إلى لهجات ، وبعضها قيمة أدبية خاصة ، والدولة الواحدة تنقسم إلى مقاطعات . . . ففي مثل هذه المسائل يلاحظ الباحث الصفات العامة المشتركة التي تكون فيما بينها وحدة أو رابطة عامة ، فضلا عن ملاحظة الخصائص الجزئية المميزة لكل فرع أو شعبة من هذه الرابطة العامة الجامعة .

وتقتضى دراسة النظم مثلا التدرُّع ببعض الأسئلة ، لكي توضح بعض المسائل المتعلقة بالأشخاص ووظائفهم . وفيما يتعلق بالنظم الاجتماعية والاقتصادية ، ينبغي على الباحث في التاريخ أن يعرف تقسيم الطبقات التي وُجدت ، وكيف تكونت كل طبقة ، وما وظائف كل طبقة منها ؟ وما العلاقة بين أفراد الطبقة الواحدة ، وبين كل طبقة وأخرى ؟ وعلى هذا الأساس تُنظَّم الحقائق التاريخية المتعلقة بهذه النواحي ، تمهيداً للعرض التاريخي .

وفيما يتعلق بنظم الحكم مثلا ينبغي أن يتدرَّع الباحث في التاريخ بسلسلتين

من الأسئلة :

- ١ - مَنْ الذين كانوا أصحاب السلطة في زمن معين ؟ وهل كانت السلطة في يد أفراد قلائل أم كانت موزعة في أكثر من ناحية ، وإلى أى مدى ؟ وينبغى على الباحث أن يعرف هذه النواحي سواء أكانت قليلة أم كثيرة ، ويحلل هيئة الحكومة في أقسامها وفروعها المختلفة ، من كبار الموظفين وأعوانهم وموظفي السلطة المركزية والموظفين المحليين . وينبغى عليه أن يبحث كيف كان يُجمع أو يُختار أولئك الموظفون ، وماذا كانت سلطتهم الرسمية ، وماذا كانت سلطتهم الفعلية ؟
- ٢ - ماذا كانت القوانين واللوائح الرسمية ؟ وماذا كان مضمونها ؟ وكيف كانت تطبق هذه القوانين ؟ وإلى أى حد روعيت نصوص القوانين وروحها ؟ وهل خولفت القوانين ، وهل حدث تلاعب واحتيال واستثناءات لمنافع وأهواء شخصية ؟

وبعد تحديد كل الحقائق المتعلقة بمجتمع ما - إذا كان موضوع الباحث هو دراسة أحد المجتمعات - يبقى على الباحث أن يحدد الحقائق التي تضع هذا المجتمع بين المجتمعات الأخرى المعاصرة ، فيدرس الحقائق المتعلقة بالنظم الدولية والسياسية والاقتصادية ، ويتبين النظم والعادات التي انتشرت بين أكثر من جماعة أو دولة واحدة ، ويرتب الحقائق التاريخية المتعلقة بها لإيضاح ما هو بصدده دراسته .

ولندرس بعض الأمثلة المعينة التي توضح طريقة تنظيم الحقائق التاريخية . ومن المهم في هذا التنظيم تحديد الموضوع أو المسألة التاريخية التي يكتب عنها الباحث ، بحسب الحقائق التي اجتمعت لديه ، وإن خالف ذلك تصوره للموضوع عند بداية بحثه . فيوضع بدء ونهاية للحقائق التي يرغب في تنظيمها وترتيبها في ذلك النطاق . وأحياناً يكون تحديد نهاية الموضوع أيسر من تحديد بدئه .

وكما أشرنا إليه من قبل ، نلاحظ أنه باستمرار الباحث في الاطلاع والدرس يصبح أكثر دراية بموضوعه ، والأدلة التي كان يعدّها في أوائل بحثه هامة وجوهرية ، ربما تقل أهميتها أو تسقط ، لظهور حقائق وأدلة أكثر أهمية ، والعكس صحيح .

وإذا أردنا مثلاً أن نبحث تاريخ تأسيس الإمبراطورية الألمانية الحديثة ونشأتها ، فإننا نستطيع بسهولة أن نحدد تاريخ وصول هذه الحركة إلى أوجها ، أى عند إعلان الإمبراطورية الألمانية عقب انتصار ألمانيا على فرنسا في حرب السبعين . ولكن ليس من السهل علينا أن نحدد متى بدأت هذه الحركة . ويمكننا أن نتعقب حوادث الماضي حتى سنة ١٨٤٩ ، سنة الثورات في أوروبا ، كما يمكننا أن نرجع إلى الوراء أكثر من هذا ، أى إلى انتصار نابليون بونابرت على روسيا في بينا في سنة ١٨٠٦ ، وبقطة الروح القومية في روسيا والولايات الألمانية على أثر تلك الهزيمة ، وما ترتب على ذلك من تنظيم الشعب الروسى والألماني لاسترداد حريته . ثم تطلعه إلى النمو والاتساع وتكوين الإمبراطورية الألمانية الحديثة . ولنأخذ مثلاً آخر أكثر تحديداً وليكن من تاريخ الثورة الفرنسية الكبرى . كما أورده الأستاذ فلينج .

ولنضع تحديداً للفترة الواقعة بين يوليو سنة ١٧٨٧ ويوليو سنة ١٧٩٠ . التاريخ الأول هو التاريخ الذى طلب فيه برلمان باريس اجتماع مجلس طبقات الأمة ، الذى لم يُدعَ إلى الاجتماع منذ عهد لويس الرابع عشر . والتاريخ الثانى عبارة عن تاريخ اجتماع حدث في ساحة مارس* في باريس ، حيث قدمت إليها وفود من كل أنحاء فرنسا ، وأقسمت بالمحافظة على الدستور الذى وضعته الجمعية الوطنية . وتنقسم هذه الفترة التاريخية قسمين : القسم الأول يمتد من يوليو سنة ١٧٨٧ حتى يوليو سنة ١٧٨٩ ، ويتعلق بتاريخ مجلس طبقات الأمة وبتحوله إلى الجمعية الوطنية ، وانتهى ذلك بثورة ١٤ يوليو سنة ١٧٨٩ . والقسم الثانى ومدته سنة واحدة ، حدث فيه إلغاء امتيازات النبلاء وإعادة تنظيم فرنسا وتدعيم وحدتها . نلاحظ أن ترتيب الوقائع التاريخية الخاصة بالقسم الأول أكثر سهولة من ترتيب الوقائع التاريخية الخاصة بالقسم الثانى . وحوادث القسم الأول هى من نوع واحد بصفة عامة ، على حين أن حوادث القسم الثانى تتكوّن من أنواع مختلفة . فلكمى يسهل العمل على الباحث ، يلزمه أن يقسم حوادث القسم الثانى إلى مجموعات الحقائق التى يتكوّن منها .

فالمجموعة الأولى هي مجموعة الحوادث السياسية ، وتنقسم إلى الفروع الآتية :

- ١ - سياسة الملك والبلاط وإزاء الثورة .
- ٢ - سياسة نكسر وجماعته .
- ٣ - محاولات أعضاء الجمعية الوطنية تأليف الوزارة .
- ٤ - عمل الجمعية الوطنية في تنظيم فرنسا وحكمها .
- ٥ - تطبيق الدستور الجديد .

والمجموعة الثانية هي مجموعة الوقائع الاقتصادية وتنقسم إلى الفروع الآتية :

- ١ - حقوق أمراء الإقطاع .
- ٢ - الحالة المالية .
- ٣ - الكنيسة وأملاك الدولة .
- ٤ - التموين .
- ٥ - المتعطلون .

والمجموعة الثالثة هي مجموعة الوقائع الدينية ، وتنقسم إلى الفروع الآتية :

- ١ - إلغاء هيئة رجال الدين كنظام قائم بذاته .
- ٢ - إلغاء الأديرة .
- ٣ - مصادرة أملاك الكنيسة .
- ٤ - القانون المدني الذي وُضع لرجال الدين .
- ٥ - علاقة فرنسا بالبابوية * .

وقد تنقسم هذه الفروع إلى فروع للفروع بحسب الضرورة . وتدرس كل هذه الفروع وفروع الفروع على أنها أجزاء من أقسام أكبر . ومن هذه الحقائق المقسمة يتكوّن التاريخ الذي يؤلفه الباحث في التاريخ .

وعلى الباحث أن يُبرز الحقائق التي يدور عليها محور الحوادث التي يتناولها . فإذا أراد أن يكتب مثلاً عن تاريخ مجلس طبقات الأمة حتى ثورة ١٤ يوليو سنة ١٧٨٩ ، فإن اهتمامه يتجه أولاً نحو قُرساي ثم ينتقل إلى باريس ثم إلى فرنسا كلها وهكذا . فعليه أن يرتب الحقائق على هذا الأساس ، وينظم الحقائق المتعلقة

بمحوادث الثورة في باريس ، ثم ينتقل إلى بيان أثر الثورة في أنحاء فرنسا ، لأن محور الحوادث انتقل إليها ، حيث ثار الفلاحون على أمراء الإقطاع ، وترتب على ذلك القضاء على بقايا النظام الإقطاعي ، وانتهى الأمر بإلغائها في ليلة ٤ أغسطس سنة ١٧٨٩ . ثم تصبح فرساي مرة أخرى مركزاً للحوادث حينما أخذ رجال الثورة يبحثون في هل يعطون الملك حق رفض القوانين ؟ وهذه مسألة من أهم المسائل التي واجهتها الثورة الفرنسية في ذلك الوقت . وتبع ذلك الظروف التي أدت إلى حوادث ٦ و٥ أكتوبر من السنة ذاتها .

وهنا ينبغي على الباحث أن يدرس بعض النقاط الهامة ، مثل مسألة الأغذية ، ومؤامرات البلاط ، والحركة الرجعية التي ظهرت في الجمعية الوطنية ، مما جعل سكان باريس لا يثقون بموقف الملك من الثورة ، ورأوا ضرورة إقامته في باريس حتى لا يجد الفرصة للتآمر على الثورة . ويضاف إلى ذلك ما أصاب أهل باريس من الجوع لقلة الخبز ونقص المواد الغذائية ، فأدى ذلك إلى إثارة الشعب واندفاع الطبقات الفقيرة نحو فرساي لحمل الملك على الانتقال إلى باريس في ٥ و٦ أكتوبر سنة ١٧٨٩ . فينبغي على الباحث في كل مرحلة من هذه المراحل أن يركز اهتمامه على المحور الذي تدور عليه الحوادث .

ومما هو جدير بالذكر أنه حينما يجمع الباحث الحقائق ويقوم بتنظيمها ، عليه أن يحرص على إبراز التغيرات التي ربما تكون قد طرأت على المجتمع في الفترة التي يتناولها . وظروف المجتمع خاضعة لعوامل التغير من عصر إلى آخر ، حتى لو ظهرت أنها ثابتة . وقد يكون التغير تقدماً أو تأخراً وانحلالاً . ولكي يفهم الباحث طبيعة هذا التغير — أو التطور — عليه أن يتدرّج ببعض الأسئلة التي يتوصل بها إلى معرفة حالة المجتمع في عصر معين ، ويبحث أسباب التطور الذي طرأ على الحوادث والتقاليد والحكومة والشعب . . . وظروف ذلك التطور ومدها .

ويمكننا أن نضع العمليات التي تساعدنا على فهم التطور الذي يلحق بالمجتمع الإنساني ، على النحو التالي :

١ — تحديد الحقيقة التي يدرسها الباحث تطورها .

٢ — تحديد الزمن الذي حدث خلاله التطور .

٣ - تحديد أدوار التطور ومراحله .

٤ - بحث العوامل التي أحدثت ذلك التطور .

٥ - تحديد النتائج التي ترتبت عليه وأثرها في المجتمع الإنساني .

ومن الواضح أن التطور التاريخي لا يحدث نتيجة للقوانين والقواعد المجردة فحسب ، بل يحدث نتيجة للحياة العملية الواقعية ، ويتأثر بعوامل متنوعة ، ويخضع أحياناً لظروف طارئة لم تكن في الحسبان . وعندما يطرأ تغيير على عادة ما ، على اللغة أو على الدين أو على نظام الحكم في ظروف الحياة المألوفة ، فإن هذه العادات أو النظم لا تتغير من تلقاء نفسها ، بل الذي يتغير أولاً هم الناس الذين يمارسون هذه العادات ويُطبِّقون هذه النظم . كما أن العادات أو النظم ربما تصبح غير ملائمة للمجتمع فيعمل الإنسان على تغييرها . ويضطر الباحث أحياناً إلى ملاحظة بعض الحقائق المفردة ، لأنها توضح أصل اتجاهات خاصة في المجتمع ، وتعدّ نقطة البدء لأنواع مختلفة من التطور التاريخي .

فينبغي على الباحث في التاريخ أن يدرس العوامل المختلفة المتداخلة ، التي تؤثر في المجتمع الإنساني ، ويضع كل مجموعة من الحقائق في زمانها ومكانها ، على اتساق وتوافق ، في سلسلة التطور الإنساني . وأحياناً يكون التطور أسرع في ناحية منه في سائر النواحي ، في ناحية السياسة أو الاقتصاد أو العلم أو الفن أو الأدب . . . فعليه أن يوضح هذه الناحية الخاصة - إن وجدت - مع دراسة سائر النواحي التي ترتبط بتيار التطور الأساسي .

ومن الأمثلة على ذلك ما أحدثته غارات البرابرة على الإمبراطورية الرومانية من التغيير في حياة الشعوب التي خضعت لها ، في اللغة أو النظم السياسية أو في حياة الناس الخاصة أو في الاقتصاد أو في الفن . . . ونحن لا يمكننا دراسة تاريخ النظم الفرنسية وتطورها ، إذا لم ندرس الأثر الذي أحدثه فتح يوليوس قيصر لبلاد الغال ، وأثر غارات البرابرة عليها ، التي كانت من أهم العوامل في نشأة فرنسا الحديثة

فينبغي على الباحث في التاريخ أن يُنظِّم الحقائق التاريخية التي تقع تحت يده ، على النحو الذي يُمكنه من أن يضعها في السياق التاريخي الملائم .

الفصل الثاني عشر

الاجتهاد

تحذيرات - الاجتهاد السلبي وسكوت المصادر - مسألة نزول المتوكل عن الخلافة للسلطان سليم الأول في سنة ١٥١٧ - الاجتهاد الإيجابي - ملاحظات وتحذيرات .

يلاحظ الباحث في التاريخ أن الحقائق التي تقدمها الأصول التاريخية لا تكفي أحياناً لتغطية كل ما يتطلبه موضوع بحثه . وقد تكثر الحقائق في ناحية وتنقص أو ربما تنعدم في ناحية أخرى ، وبذلك توجد فجوات في سلسلة الحوادث - كما أشرنا - ، فعليه إذن أن يحاول ملء هذه الفجوات من طريق العقل والاجتهاد . وقد استخدم علماء المسلمين الاجتهاد في طلب العلم بأحكام الشريعة ، ووصفه الغزالي بأنه « بذل المجهود واستفراغ الوسع في فعل من الأفعال * » ، وشرح أركانه وشروطه . ويستطيع الباحث أن يهتدى بمثل هذه الوسيلة فيما هو قائم بين يديه . ولا شك أن الباحث في التاريخ سيعتمد إلى دراسة ما توصل إليه من الأصول وما استخرجه منها من الحقائق ، ومن المحتمل أن يتمكن في ضوئها من الوصول إلى تغطية الفجوات الماثلة أمامه ، ولكنه قد يتعرض للخطأ في أحوال كثيرة . وهناك بعض القواعد التي ينبغي على الباحث أن يراعيها وهو يطبق هذا الاجتهاد حتى يكون تعرضه للخطأ أقل ما يمكن :

١ - ينبغي ألا يصحب الاجتهاد تحليل الوثيقة ، لأن هذا قد يؤدي بالباحث إلى تحميل النصوص أكثر مما تحتمل ، ويعرضه إلى أن يضيف إليها ، ما ليس منها .

٢ - الحقائق التي يصل إليها الباحث عن طريق تحليل الأصول ونقدها ينبغي أن تظل مميزة ولا تخلط بالحقائق الناتجة عن طريق الاجتهاد ، وينبغي الإشارة إلى ذلك عند عرض الحقائق التاريخية .

* الغزالي ، محمد بن محمد أبو حامد : المستصفى من علم الأصول (المصدر السابق الذكر) ج ١

٣ - ينبغي أن يتجنب الباحث الاجتهاد وهو ساه عما بين يديه أو وهو مشغول بشيء آخر ، لأن هذا يؤدي به إلى الوقوع في الخطأ ، فلا بد من أن يكون الباحث حاضر الذهن مراعيًا لقواعد المنطق فيما هو قيد البحث والاجتهاد .

٤ - إذا وصل الباحث عن طريق الاجتهاد إلى نتائج تحتوى على أقل عنصر من الشك ، فينبغي أن يقرر ذلك بوضوح ، ولا يجوز له أن يعتبرها نتائج ثابتة ، لأنه لا يملك ذلك .

٥ - لا يجوز في أثناء الاجتهاد أن يحاول الباحث جعل الافتراض والتكهن حقيقة ، ما لم تتوفر لديه الأدلة والبراهين الكافية .

وللاجتهاد طريقتان ، طريقة سلبية وأخرى إيجابية . ولقد عبر المناطقة عن الاجتهاد السلبي بقولهم «السكوت حُجَّة» . فقد يقال إن الحادث لم يقع لسكوت الوثائق أو المصادر عنه ، وإنه لو كان الحادث حقيقةً لسمعنا به أو لقرأنا أخباره . ولكن هذا استنتاج خطر في أحوال كثيرة ، لأننا لا يمكننا أن نسمع جميعًا بكل الحقائق . وقد تعرّض كثير من الأصول التاريخية للتلف أو الضياع ، فضاعت معه حوادث التاريخ . وكذلك نجد كثيرًا من الحوادث التفصيلية قد أفلت من التدوين . فبعض المسائل العامة الشائعة ، ربما تمر دون تدوين ، لأنها مألوقة تمامًا . وأحيانًا لا تُدوّن بعض الحوادث المألوفة التي عرفها كثير من الناس ، لأن الحكومات منعت الكتابة عنها ، وربما لم تسجلها في أوراقها الرسمية ، مثل شكوى الطبقات الفقيرة من ظلم الحكام وإساءتهم استعمال سلطتهم . والإنسان في أحوال كثيرة لا يهتم أن يرتكب الظلم أو الإساءة بقدر ما يعنيه أن يمنع - إذا استطاع ذلك - معرفة الناس بما ارتكبه من الإساءة . وكما أشرنا ، ربما تمنع الحكومات مؤقتًا ذبوع حقائق معينة حرصًا على المصلحة الوطنية، وسعيًا إلى إذكاء الروح المعنوي بين أفراد الشعب ، ودفعًا للأذى الذي قد يتعرضون له من الخارج أو الداخل ، في الظروف الاستثنائية .

وقد ينخدع بعض الباحثين بسكوت الأصول التاريخية عن ذكر بعض الحقائق المعينة ، أو استبدال غيرها بها * . فعلى الباحث في التاريخ أن يسأل ألم

يفلت ذلك الحادث المعين من سجل التاريخ ؟ وهل تعمّدت الوثائق السكوت عنه حين كان يجب ذكره ؟ وهل يُعدُّ سكوت المصادر حُجَّةً قاطعةً على عدم حدوثه ؟

لا يعدُّ سكوت المصادر حجةً على عدم وقوع الحادث ، إلا إذا كان كاتب المصدر الذى لم يذكره قد قصد وتعمّد أن يُدوّن كل الحوادث التى هى من نوعه . ففي هذه الحالة ربما يكون السكوت عن ذلك الحادث دليلاً على عدم وقوعه . وأحياناً قد يكون الحادث من النوع الذى يهمل الكاتب ويستترعى انتباهه بصفة خاصة ، فلا يمكنه عندئذ السكوت عنه ، وإذا لم يُشر إليه ، فغنى ذلك فى الغالب أن الحادث لم يقع . على أن الباحث لا يمكنه الوصول دائماً إلى نتيجة ثابتة فى مثل هذا الموقف ، وما عليه إلا أن يسجل كل ما يلاقيه ، وكل ما يخامره فى هذا المجال .

ومن الأمثلة على ما يثيره سكوت المصادر ، مسألة نزول المتوكل العباسى بالقاهرة عن الخلافة للسلطان سليم الأول فى سنة ١٥١٧ . فالمصادر المعاصرة التى هى فى متناول دارسى التاريخ ، مثل تاريخ ابن إياس وتاريخ ابن زنبيل ، سكنت عن ذكر النزول ، إن كان قد حدث فعلاً .

فابن إياس مثلاً - المؤلف المعاصر - يعطى أخباراً متنوعة عن علاقة سليم بالمتوكل . ويذكر مثلاً كيف أحسن لقاء المتوكل فى شمالى الشام بعد موقعة مرج دابق ، وكيف سأله عن نسبه ، وكيف « خلع عليه خلعة سنّية وأنعم عليه بمال ورده إلى حلب * » . ومن التفصيلات التى يذكرها ابن إياس فى هذه الناحية أن السلطان سليم بعد أن نجح فى التغلب على مقاومة المماليك فى القاهرة ، وفكّر فى عقد الصلح مع طومان باى ، رغب أن يكون المتوكل وسيطاً فى الصلح ، لِمَا كان له من نفوذ دينى محترم ، ولكن المتوكل رفض ذلك التوسط .

* ابن إياس ، محمد بن أحمد : بدائع الزهور فى وقائع الدهور . القاهرة ، ١٣١٢ هـ . ج ٣ ص ٤٩ .

وابن إياس (١٤٤٨ - حوالى ١٥٢٤) أصله من سلالة المماليك من أتباع الظاهر بريق . ولد بالقاهرة ، ودرس علوم العصر وعاش متصلاً بالبلاط المملوكى . ويعد زعيم المؤرخين فى عصره . وتدل كتابته على الاستقلال فى الرأى والجرأة والتفلسف مع شئ من القسوة فى الحكم . وله كتب أخرى مثل « عقود الجمان فى وقائع الأزمان » و « مرج الزهور فى وقائع الدهور » .

وكذلك وجد السلطان سليم بعد مقتل طومان باى أن من حُسِن السياسة الإفادة بشخص المتوكل ، فأعطاه شيئاً من النفوذ فى المجتمع المصرى لكى يستخدمه كأداة لتحويل أذهان المصريين إلى العهد الجديد . فأصبح على حد تعبير ابن إياس « صاحب الحل والعقد والأمر والنهى بالديار المصرية . . وكانت مراسلته ماشية فى المدينة لا ترد ، وشفاعته كافية فى كل أمر اشد^(١) ». وتمتع المتوكل بسلطة لم يعرفها من قبل ، فداخله الغرور ، وظن نفسه صاحب سلطة حقيقية ، وبدر منه بعض التصرفات التى ساءت السلطان سليم فقرّر نفيه إلى الآستانة . وحينما رجع السلطان سليم إلى عاصمة ملكه ، التقى بالمتوكل ، ووجده فى نزاع مع أقاربه ، ومشغولاً بالجوارى والراقصات ، فحبسه فى قلعة بعض الزمن^(٢) .

وعلى الرغم من كل هذه التفصيلات التى يذكرها ابن إياس عن الخليفة المتوكل فى الشام ومصر والآستانة ، فإنه لا يشير فى موضع من كتابه إلى مسألة النزول عن الخلافة .

ومن ناحية أخرى ، يذكر بعض المؤرخين أن المتوكل قد نزل عن الخلافة للسلطان سليم فى سنة ١٥١٧ . وقال بفكرة النزول — وعنه أخذ غيره من المؤرخين — دوسون المؤرخ الرومانى فى كتابه « وصف عام للإمبراطورية العثمانية » ، الذى بدأ نشره فى سنة ١٧٨٨^(٣) . ومن المحتمل أن دوسون — الذى كان يمثل بلاده لدى السلطان والذى عاش فترة طويلة فى القسطنطينية — من المحتمل أنه بحث فى أرشيف القسطنطينية ، وأمكنه إثبات حدوث النزول عن الخلافة ، ولكنه لم يذكر لنا موضع الوثائق التى أخذ عنها ، إن كان قد فعل ذلك .

ولقد بحث هذا الموضوع كلٌّ من الأستاذين توماس أرنولد^(٤) وكارلو ألفونسو

(١) ابن إياس ، محمد بن أحمد : (المصدر المذكور) . ج ٣ ص ١٠٥ .

(٢) ابن إياس : محمد بن أحمد : (المصدر المذكور) . ج ٣ ص ٢٢٩ .

(٣) D'Ohsson, C.M. : Tableau Général de l'Empire Othoman. Paris, 1788-1824. V. I. pp. 269-270.

(٤) توماس أرنولد (1824 - 1893) (Thomas Arnold) المستشرق الإنجليزى . درس فى كبرج

وعلم فيها وفى جامعة عليكرة وفى جامعة لندن . ومن آثاره المطبوعة « الخلافة » و « التصوير فى الإسلام » و « الدعوة إلى الإسلام » .

نلينو^(١) - الذي كان لي حظ التلمذة عليه من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٨ . خلاصة دراستهما أن المتوكل لم ينزل للسلطان سليم عن الخلافة ، وأن سلاطين آل عثمان قد اتخذوا لقب الخلافة من بين ألقابهم العديدة قبل فتح مصر بقرن ونصف من الزمان ، وأنهم لم يكونوا يهتمون كثيراً بلقب الخلافة بعد فتح مصر ، وأنهم كانوا يستعملونه قليلاً بغير نصٍّ على بعض الألفاظ المتعلقة بالخليفة ، مثل لقب الإمامة الذي كان له أهمية خاصة عند الفقهاء ، وأن السلطان سليم كان يؤثر لقب خادم الحرمين على لقب الخليفة . ويعتبر الأستاذان أرنولد ونلينو أن مسألة الخلافة العثمانية قد اتخذت مظهراً سياسياً جديداً في أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، عندما أخذ السلطان العثماني يُعنى بتقوية صفة الخليفة وإبرازها في شخصه ، لكي يحتفظ ببعض النفوذ في المناطق التي سُلّخت عن الدولة العثمانية ، وخضعت لحكم روسيا أو النمسا أو إيطاليا ، ولكي يكسب عطف العالم الإسلامي ويجمعه حول عرش الخلافة ، فيؤدى ذلك إلى أن تخفف الدول الأوروبية من ضغطها على الدولة العثمانية . وبقيت الخلافة العثمانية قائمة حتى ألغاهها مصطفى كمال في مارس سنة ١٩٢٤ .

ولكننا نلاحظ أن سكوت ابن إياس المعاصر ليس معناه عدم حدوث النزول عن الخلافة قطعاً ، فمن الجائز أن النزول لم يحدث ، ومن الجائز أيضاً أنه حدث وأن ابن إياس قد سكت عن ذكره لأنه كره الأتراك العثمانيين ، وكره سقوط سلطنة المماليك على أيديهم ، وكره انتقال الخلافة إليهم ، وما أكثر ما يسكت الإنسان عن ذكر ما يكره ! وكانت كراهية ابن إياس للغزو العثماني لمصر كراهية طبيعية يقتضيها إحساس الولاء نحو المماليك ويستلزمها الشعور بالعزة المصرية أو العربية × ولكن من ناحية علم التاريخ - إذا كان ابن إياس قد سكت بسبب هذه الكراهة ، فإن كرهه للعثمانيين قد أخفى علينا الحقيقة في شأن مسألة النزول عن الخلافة .

(١) كارلو ألفونسو نلينو (١٨٧٢ - ١٩٣٨ . Carlo Alfonso Nallino) درس في جامعة

تورينو وفي الأزهر . وعلم في نابل والقاهرة وبالإبرمو وروما . وهو من فطاحل المستشرقين . وكان متضلعا في الجغرافيا والفلك عند العرب وفي الإسلام ومذاهبه وفي تاريخ اليمن القديم . وكان عضواً في مجامع علمية كثيرة ومشرفاً على معهد الشرق في روما . ومن آثاره المطبوعة « علم الفلك : تاريخه عند العرب في القرون الوسطى » و « تاريخ الآداب العربية » و « رواد اليمن من الأوروبيين » . وكنت من تلاميذه في مصر وروما منذ ١٩٣٠ حتى وفاته .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن بحوث الأستاذين أرنولد ونلينو لا تعد آخر كلمة في الموضوع . وعلى الرغم من جليل علمهما وعظيم فضلهما ، فهناك ما يحملنا على الشك في أقوالهما . وذلك أنهما اعتمدا في إثبات آرائهما على الناحية الفقهية ، على اعتبار أن الخلافة الإسلامية الصحيحة انتهت بانتهاء عهد الخلفاء الراشدين ، وعلى بعض النماذج المختارة المطبوعة من مراسلات السلاطين العثمانيين ، التي نشرها فريدون بك ، والمحتوية على ألقابهم ، والتي لا تعني بقلب الخلافة العناية الكافية^(١) . إلا أن عدم إبراز هذه النماذج لقلب الخلافة بالنسبة للسلطان العثماني ، بالصورة المقنعة ، ليس دليلاً قاطعاً على أنه لم يهتم بقلب الخلافة في العهد التالي لفتح مصر أو القريب منه .

ونلاحظ أن كلاً من الأستاذين أرنولد ونلينو لم يذكر اعتماده في بحثه على وثائق أرشيف القسطنطينية . وهما قد قاما ببحوثهما في أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) ، وكان من المتعذر عليهما في ذلك العهد الوصول إلى القسطنطينية ، لأنها انتميا إلى إنجلترا وإيطاليا ، وكانت في حرب مع الدولة العثمانية . ومن الجائز أنهما قصدا بما كتبه إلى تنفير الشعوب الإسلامية من الخلافة العثمانية في ذلك الوقت ، تحقيقاً لمصلحة بلديهما . وفي نطاق هذا الشك يمكننا أن نقول إن ما كتبه ربما يعد كتابة ذات مظهر علمي ولكنها لا تتفق مع منهج البحث العلمي الخالص ، لأنها ربما كانت تهدف إلى الخروج بنتيجة سياسية معاصرة معينة . وعلى الأقل يمكننا أن نقول إن الآراء التي انتبها إليها كانت نتيجة لدراسة الأصول التاريخية التي وقعت تحت أيديهما ، مع بقاء أصول أخرى لم تبحث بعد^(٢) .

ومما يُلقي الشك على آراء الأستاذين أرنولد ونلينو في هذه المسألة ما يلي :

لقد أمكنني العثور بطريقة عرضية على بعض المخطوطات التي ترجع إلى عهد

(١) فريدون بك ، أحمد : منشآت السلاطين . القسطنطينية ، ١٢٦٤ - ١٢٦٥ هـ .

Arnold, Th. : The Caliphate. Oxford, 1924. pp. 129-204.

(٢)

Nallino, C.A. : Appunti sulla Natura del Califfato in Genere e sul Presunto

Califfato Ottomano, opuscolo. Roma, 1917.

Nallino, C.A. : La Fine del Così Detto Califfato Ottomano, opuscolo. Roma,

السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ - ١٥٦٦) ، وهو عهد قريب من الفتح العثماني لمصر ، والتي تنص نصاً صريحاً على لقبى الخلافة والإمامة معاً . فوجدت مثلاً مخطوطة تركية بمكتبة جامعة (القاهرة) ، وهي صورة لمجموعة من مجموعات القوانين التي أصدرها السلطان سليمان القانوني في أوروبا ، وتحتوى على بعض ألقاب السلطان ومنها ما يلي بنصه :

« خليفه رسول رب العالمين ، وحائز الإمامة العظمى ، ووارث الخلافة الكبرى (١) » .

وكذلك أمكننى العثور بطريقة عرضية على بعض المراسلات السلطانية إلى حكومة النمسا في أوائل القرن السابع عشر ، المحفوظة في أرشيف فينا التاريخي ، والتي تحتوى على لقب الخلافة ، وتستند إلى القرآن الكريم لتبرير قيام الخلافة ، وكان ذلك في عصر كانت الدولة العثمانية فيه لا تزال في عنفوانها ، ولم يكن هناك ما يدعو السلطان العثماني إلى اجتذاب المسلمين إليه في سبيل الغرض السياسي . ومما ورد في أرشيف فينا النص التالى :

« ظَهَرَ اللهُ تعالى فى الأرضين ، المتمكِّن على المقام الشريف ، إني جاعل فى الأرض خليفة . . . حامى وحامى السلطنة العلية ومقر الخلافة السنية . . . » (٢) .
وحيثما أطلعت الأستاذ نلينو على ذلك فى روما فى سنة ١٩٣٧ ، أبدى دهشته وتقديره ، وأعرب عن اعتذاره عن عدم قدرته على بحث ما قد يوجد من الوثائق فى أرشيف فينا أو غيره ، مما يمكن أن يلقى ضوءاً جديداً على هذه المسألة .

وإذن فسكوت ابن إياس عن ذكر مسألة النزول عن الخلافة من جانب المتوكل للسلطان سليم العثماني ، وقصور بعض النماذج المطبوعة التي تحتوى على ألقاب السلاطين ، عما يكفى لإقناع هذين الأستاذين المستشرقين ، وسكوت المصادر المعتمدة فى نظرهم عن ذكر لقب الخلافة ، لا يدل حتماً على صحة الرأى الذى ذهبوا إليه . فقد يكون السكوت حُجَّة وقد لا يكون .

(١) قانون نامه سليمان . مخطوط رقم ٤٨٤٨ ت بمكتبة جامعة القاهرة .

(٢) : Haus - Hof - und Staatsarchiv, Wien : Türkische Urkunden 1617, L. 56

رسالة من السلطان أحمد الأول إلى الإمبراطور ماتياس ، القسطنطينية فى ٢ جمادى الآخرة ١٠٢٦ هـ .

٢٦ يونيو ١٦١٧ .

وبناء على هذا لا يمكننا إعطاء حكم قاطع فيما يتعلق بنزول المتوكل للسلطان سليم العثماني عن الخلافة في سنة ١٥١٧ ، قبل القيام بدراسة خاصة ، على أساس ما قام به الباحثون السابقون ، وعلى الأخص ما كتبه دوسون المؤرخ الروماني المشار إليه ، وعلى أساس ما يمكن أن يُكشف عنه من الوثائق التاريخية في استانبول ، وخاصة بعد أن جرى ترتيب الوثائق التاريخية في أرشيفها التاريخي ، وعلى أساس ما يكشف عنه من الوثائق التاريخية المحفوظة في دور الأرشيف التاريخية في بعض العواصم الأوروبية ، مما لم ير الكثير منها النور بعد (١) .

ومما يلاحظ أن الدكتور أسد رستم سعى إلى أن يتحرى مسألة نزول المتوكل عن الخلافة للسلطان سليم ، فدرس ما كتبه ابن إياس وابن زنبيل ، واطلع على كتاب السلطان سليم إلى ابنه سليمان في يناير سنة ١٥١٧ ، ودرس ما نشره أحمد فريدون بك عن ألقاب سلاطين آل عثمان ، ودرس النقوش والعملة التي ترجع إلى عهدي سليم وسليمان ، ولم يجد في ذلك ما يؤيد فكرة «التخلي» عن الخلافة . واستشار أحمد زكي باشا في هذا الشأن (٢) ، فأصدر له «حكماً مبرماً» نفي فيه حدوث التخلي ، مستنداً في ذلك على سكوت المصادر . ومع ذلك لم يقتنع الدكتور أسد رستم بهذا كله وتردد في قبول هذا الرأي معتقداً أن ما رجع إليه ليس هو كل المصادر التي يمكن أن يكشف عنها البحث والدرس . وقال إنه مضطر إلى السكوت عن «التخلي» لأن المصادر التي توصل إليها ساكتة عنه (٣) . ولا شك أنه محق في ترده وعدم اقتناعه ، وهو لم يذهب إلى ما ذهب إليه الأستاذان أرنولد ونلينو ، وإن لم يطلع على رأيهما عند تأليف كتابه في سنة ١٩٣٩ .

(١) عثمان ، حسن وتوفيق ، محمد محمد : تاريخ مصر في العهد العثماني (١٥١٧ - ١٧٩٨) . القاهرة ، ١٩٤٢ ص ٢٤٤ - ٢٤٧ . مستخرج من كتاب الحمل في التاريخ المصري الذي أصدره بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب بجامعة (القاهرة) بإشراف الأستاذ الدكتور حسن إبراهيم حسن .

(٢) أحمد زكي باشا (١٨٦٧ - ١٩٣٤) أصله من عكا ، ولد بالإسكندرية ودرس الإدارة والقانون ، وتسمى بشيخ العروبة . عمل على إحياء الكتب العربية ، وجمع مكتبة كبيرة ، واتصل بعلماء المشرقيات . وله مؤلفات مطبوعة ومنها «أسرار الترجمة» و «قاموس الأعلام القديمة» و «الدنيا في باريس» و «تاريخ الأفهام في تقويم العرب قبل الإسلام» .

(٣) رستم ، أسد : مصطلح التأريخ (المصدر المذكور) . ص ١٩٢ - ١٩٤ .

أما الاجتهاد الإيجابي فهو محاولة استنتاج حقيقة أو حادث أو أكثر ، بمجرد الثبوت من حدوث واقعة معينة . فيبدأ الباحث في التاريخ بحادث ما ، ثم يسعى إلى أن يستنتج وقوع حوادث أخرى لم يرد عنها نص فيما تحت يده من الأصول التاريخية . ويمكن أن يقارن الباحث حوادث الحاضر بحوادث الماضي حتى يساعده ذلك في استنتاجه . فيجد أن كثيراً من الحقائق أو الحوادث مرتبط بعضها ببعض ، وإذا عرفنا حادثاً معيناً ، أمكن استنتاج وقوع حادث آخر ، ليرتّب أحدهما على الآخر ، أو لأنهما معاً نتيجة سبب مشترك . وينطبق هذا الاجتهاد على الحقائق التاريخية كافة ، على العادات ، وعلى المجتمع وتطوره أو تغيره في شتى النواحي ، وعلى الحوادث الفردية ، وعلى مسائل السياسة ، أو الدين ، أو الفن ، أو الحياة العقلية . . .

وتوجد بعض قواعد وبعض نواح من الحذر في باب الاجتهاد الإيجابي . فتوجد أولاً كليات عامة مستمدة من تجارب الإنسان ، ثم توجد جزئيات خاصة ذاتية ، مستمدة من الأصول التاريخية ، وتتعلق بحوادث أو مسائل معينة . ومن الناحية العملية يبدأ الباحث في التاريخ بدراسة الجزئية الخاصة المتعلقة بالحادث ذاته . فيجد مثلاً أن مدينة سلاميس تحمل اسماً فينيقياً . ثم ينظر إلى الكلية العامة التي تقول إن اللغة التي يدون بها اسم مدينة تكون في الغالب لغة الشعب الذي أنشأها وإذن يمكن القول إن مدينة سلاميس قد أنشأها أو أسهم في إنشائها الفينيقيون . ولكي نصل إلى نتيجة ثابتة ، أو أقرب إلى الثبوت ، يلزم مراعاة الشرطين الآتين :

١ - يجب أن تكون الكلية العامة صحيحة تماماً . ويجب أن يكون الارتباط بين الواقعتين التاريخيتين قوياً ، بحيث لا يمكن أن تثبت صحة الواحدة دون أن تثبت صحة الأخرى . وقد يضطر الباحث في التاريخ إلى استخدام قواعد اختبارية ، تكون صحيحة بصفة تقريبية فقط ، حيناً ترتبط بمجموعة من الحقائق أو الحوادث التاريخية . فمثلاً تسمية مدينة لا يدل دائماً على حقيقة منشئها . فسيراكوز وإيثاكا مدينتان في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية - وفي الشمال الغربي من مدينة نيويورك - تحملان اسمين يونانيين ، ومع ذلك فلم ينشئهما اليونانيون .

والقاهرة (كابرو) في ولاية إلينوى بالولايات المتحدة الأمريكية كذلك ، تحمل اسماً عربياً فاطمياً ، ومع ذلك فلم ينشئها الفاطميون . ولا بد من توفر شروط أخرى قبل التحقق من الصلة بين اسم المدينة ومنشئها ، إذ أن أميركا لم يعرفها اليونانيون القدماء ولا الفاطميون حتى ينشئ بها أولئك أو هؤلاء مدينة أو أكثر تحمل اسمهم .

٢ - ولكي يستخدم الباحث في التاريخ كلية عامة ويطبقها على التفصيلات الجزئية ، ينبغي أن يكون ويطيد المعرفة بالمسألة التاريخية المعنية ، مثل معرفة الموقع الذي توجد به مدينة سلاميس ، وعادات كل من الفينيقيين والإغريق . وما يؤدي إلى الوقوع في الخطأ تطبيق التعميم في كل الحالات ، كاعتبار أن كل طبقة أرستقراطية يرجع أصلها إلى الغزو والفتح ، كما أنه من الخطأ أن يبني الباحث في التاريخ اجتهاده على تفصيل جزئي مستقل بذاته ، دون أن يدرس كل الظروف المتعلقة به .

وهناك ميل طبيعي يجعل اجتهاد الباحث قائماً على أساس الاتجاهات العامة التي يقبلها العقل ، والتي تكون مستمدة من معلومات الإنسان العامة عن الحياة الاجتماعية . إلا أن كثيراً من هذه الاتجاهات أو الآراء يحتوى على عنصر من الشك ، إذ أن علم الاجتماع لا يزال في حاجة إلى المزيد من البحث والاستقراء ، على الرغم من التقدم الذي أحرزه ، وقد يستخدم الباحث في التاريخ اتجاهات علم الاجتماع على غير تثبت منه ، فينبغي عليه التروى والحذر في الاجتهاد والاستنتاج ، لكي يصل إلى أكبر قسط من الحقيقة بقدر المستطاع .

وكذلك يوجد اتجاه طبيعي آخر ، يدفع الباحث إلى أن يستخلص نتائج معينة من وقائع مفردة ، ربما تكون قليلة الأهمية ، أو ربما لا تنطبق - على الأقل - على ما يذهب الباحث إلى استخلاصه . وهذا أمر شائع في تاريخ الأدب . فكل ظرف في حياة الأديب يقدم مادة للتفكير والاجتهاد ، ويحاول الباحث عن طريقها أن يستنتج أغلب المؤثرات التي أثرت على حياة الشاعر وتراثه . ولكن ينبغي عند دراسة حياة شاعر - كما عند بحث مسألة تاريخية ما - ألا يذهب الباحث بعيداً في استنتاجه معتمداً على ألمعيته أو على غروره فحسب ، وعليه ألا يستخلص من النتائج إلا ما تتوافر لديه بشأنها الأدلة والبراهين الكافية .

ثم ينبغي أخيراً أن يلاحظ الباحث أن الاجتهاد لا يؤدي دائماً إلى نتائج نهائية ثابتة ، ولكنه يؤدي في الغالب إلى نتائج تقريبية . وأحياناً يمكن ملء بعض الفجوات في التاريخ عن طريق الاجتهاد ، وأحياناً أخرى تبقى بعض المسائل التي لا يمكن الوصول فيها إلى رأى حاسم ، ويظل الشك حائماً حولها ، وربما يأتي في المستقبل مَنْ يمكنه أن يصل في شأنها إلى رأى أصح أو أفضل ، بناء على ما قد يُكشف عنه من الحقائق المجهولة .

الفصل الثالث عشر

التعليل والإيضاح

بعض آراء ميتافيزيقية - الطريقة المقارنة - أسباب الحوادث الخاصة - أسباب وراثية .

لا يستطيع الباحث في التاريخ أن يقف عند هذا الحد من البحث والدرس ، بل لا بد له من السعى إلى محاولة الوصول ، بقدر المستطاع ، إلى معرفة الأسباب والعوامل التي أدت إلى حدوث الوقائع التاريخية . والبحث في تعليل الحوادث وإيضاحها ، من العوامل التي تجعل دراسة التاريخ دراسة شائقة . وهو في ذلك يجتهد مثلاً في معرفة أسباب الحوادث العامة كارتفاع أمة وسقوطها ، وظهور حضارة ونموها وازدهارها وهبوطها أو زوالها ، كما يحاول أن يعرف أسباب الحوادث الخاصة مثل كسب معركة أو كشف طريق .

ولقد حاول بعض الباحثين ردَّ الحوادث إلى العناية الإلهية التي تسيطر على العالم وتقود الوجود إلى غاية لا يعلمها إلا الله . وهذا تفسير علوي ، ولا يُستظر من الباحث في التاريخ أن يبحث العلة الأولى للوجود .

واستمد بعض الباحثين آراء ونظريات لتعليل الحوادث من الأصل الميتافيزيقي . فمن ذلك مثلاً الفكرة التي سادت عند تلاميذ هيغيل^(١) ، مثل مومسون^(٢) ،

(١) جورج فيلهلم فريدريش هيغيل (Georg Wilhelm Friedrich Hegel, ١٧٧٠-١٨٣١) الفيلسوف الألماني . ولد في اشتوتجارت . أثر دراسة التراث القديم على اللاهوت في توبنجن ، وكان من أنصار حرية الفكر . ودرس المسيحية الأولى واعتبر المسيح ابناً لماريا ويوسف . واعتبر الكنيسة والدولة والقانون والأخلاق والتجارة والفن عناصر فعالة جميعاً في حياة المجتمع وليست عناصر منفصلة كما هي على يد المختصين . علم في كثير من جامعات ألمانيا . ومن مؤلفاته «أصول القانون» و «فلسفة الدين» و «علم المنطق» و «الفينومولوجيا» و «فلسفة التاريخ» . والتاريخ عنده هو تاريخ الفكر الإنساني وقسم التاريخ ثلاث دورات أو مراحل : المرحلة الشرقية والمرحلة الكلاسيكية والمرحلة الجرمانية ، ولكل مرحلة رسالة تؤديها .

(١٩٥) تيودور مومسون (Theodor Momson, ١٨١٧-١٩٠٣) المؤرخ والأركيولوجي الألماني . ولد في شلزوويج . درس في كيل وفي إيطاليا . وعلم في ليبزج وغادر ألمانيا لأنه كان من مؤيدي الملكية . وعاش في زوريخ ثم عاد إلى برلين . ومن آثاره «تاريخ روما» و «القانون الدستوري الروماني» . امتاز بدقته في البحث والتحرى وفي استنتاجاته وتعميماته وفي تتبع آثار الفكر الإنساني على الحياة السياسية والاجتماعية . وحصل على جائزة نوبل في الآداب في ١٩٠٢ .

وميشليه* ، وهي التي تقول بأن كل حادث تاريخي هو في الوقت نفسه حادث عقلي ، يقع طبقاً لخطة منطقية عامة ، وإن لكل حادث مبررات وجوده . وله دور خاص في تقدم المجتمع الإنساني . فالنظم مثلاً وجدت لفائدة المجتمع وتلبية حاجاته ، وبذلك يعلّل ظهورها ونموها وتطورها . ومع ذلك فلا يمكننا أن نخرج من ذلك بقاعدة ثابتة ، إذ لا تدل حوادث التاريخ على أنها حدثت دائماً بطريقة عقلية منطقية ، أو بطريقة تحقق أكبر نفع ممكن للإنسان . وفي بعض الأحوال يأتي التغيير بنتائج على عكس ما كان يُرتجى ويؤمل منه ، أو على الأقل يأتي بنتائج لم تكن متوقعة . كما أنه لا يُعرف في بعض الأحيان فيم النفع وفيه الضرر على وجه التحديد .

ومن هذا المصدر الميتافيزيقي وُجدت أيضاً النظرية الهيجيلية الخاصة بـ«الأفكار» أو «الصور» التي تتحقق في التاريخ بواسطة الشعوب المتتابعة ، والتي نشرها ميشليه في فرنسا ، وعُرفت في ألمانيا بنظرية «الرسالة التاريخية» للأشخاص والشعوب . وكذلك اشتق من هذا المصدر الميتافيزيقي ، نظرية تقدم المجتمع المطرد . وصحيح أن المجتمع يعيش في تغير وتحول مستمر بصورة عامة . ولكن هذا التغير لا يعني أنه يتجه دائماً نحو التقدم . ولا تدل دراسة التاريخ على حدوث تقدم عام واحد مستمر بالنسبة للبشرية كلها ، ولكنها تدل على وجود عدد من حركات التقدم الجزئية في نواح من حياة المجتمع ، يعقبها أحياناً فترات اضمحلال وهبوط . ولا يمكننا أن نستخلص من هذه الدراسة أسباباً ثابتة تؤدي حتماً إلى نتائج معينة .

وقد حاول بعض الباحثين في التاريخ اتباع طريقة العلماء الطبيعيين ونحوهم ، لمعرفة أسباب الحوادث . فقاموا بمقارنة مجموعات من الحقائق ، لاكتشاف أي الحوادث يقع في نفس الوقت ، ويكون الارتباط بينها قوياً . فيدرس الباحث مثلاً ناحية من تاريخ النظم أو العقائد ، ويقارن بين أوجه تطورها في عدة مجتمعات ، لكي يحدد اتجاه تطورها العام ، بقصد الوصول إلى معرفة السبب المشترك الذي يرجع إليه ذلك التطور . وعلى ذلك ظهرت أنواع من الدراسات التاريخية المقارنة ، مثل دراسة فقه اللغة المقارن ، والأساطير المقارنة ، والقانون المقارن ، والنظم المقارنة ،

والأدب المقارن . . وحاول بعض الباحثين في أوروبا استخدام الإحصائيات في هذه الدراسة المقارنة زيادة في الدقة .

ولكن هذه الطريقة لا تصل دائماً إلى معرفة كافة الأسباب الحقيقية للحوادث ، لأنها قد تنطبق على حالات مفردة ، أو تقوم على تشابه ظاهري ، وبخاصة أن الحالات لا يمكن أن تشابه تشابهاً مطلقاً ، ولا بد من وجود عناصر للتفاوت والاختلاف فيما بينها . وكذلك لا يستطيع الباحث في أحوال كثيرة أن يعرف كل الظروف التي وقعت خلالها الحالات التي هي موضع المقارنة ، لانتشارها وامتدادها في الزمان والمكان ، مما قد يحمله على التسرع في استخلاص النتائج التي يصعب التثبت من حقيقتها .

وقد تؤدي دراسة التاريخ إلى استخلاص بعض القوانين التجريبية ، التي تدل على وقوع حوادث متتابعة ، ولكنها لا تفسر وقوعها دائماً التفسير المقنع الصحيح . ومن المعلوم أنه في حقائق التاريخ - بعكس حقائق العلوم الطبيعية وأضرابها - قد تتضافر عدة أسباب للوصول إلى نتيجة ما ، كما أن ذات الأسباب قد لا تؤدي إلى نفس النتيجة في ظروف أخرى . وأحياناً ربما يؤدي سبب ما إلى نتيجة معينة في بيئة معينة ، ولكن نفس السبب ربما يؤدي إلى نتيجة مختلفة أو عكسية في بيئة أخرى .

وفي أحوال كثيرة يستطيع الباحث أن يعرف جزءاً من أسباب حوادث التاريخ الخاصة ، وذلك من الأصول التاريخية التي يعتمد عليها والتي يسجلها واضعو الكتب التاريخية على النحو الذي فهموه ، مثل سبب النصر أو الهزيمة في معركة حربية . ومن البديهي أن معرفة الأسباب في حوادث التاريخ تستلزم تتبع الفترة السابقة التي مهدت لها ، لمعرفة العوامل المباشرة وغير المباشرة ، التي أدت إلى وقوعها وسيعرف الباحث خلال دراسته للظروف التي وقعت في أثنائها تلك الحوادث ، مثل الظروف السياسية أو الاقتصادية أو الدينية أو الحربية أو الشخصية . . . ، سيعرف شيئاً غير قليل من الأسباب التي تفسر تلك الحوادث .

والباحث مضطر أحياناً لأن يضع بعض الفروض التي يتخيلها من ظواهر الحقائق التي تعرض له ، ويحاول أن يجد التعليل أو التفسير الذي يناسب هذه الفروض واحداً فواحداً ، حتى يصل إلى ما يقنعه . ولكن ينبغي ألا يخضع لفكرة

واحدة أو لنظرية محدّدة ويحاول أن يعلل على أساسها الحوادث التي يصل إليها ، لأنه في هذه الحالة يحمل الحقائق أكثر مما تحتل ، كما يفعل بعض المتحمسين لفكرة سياسية أو لنظرية اقتصادية أو للمذهب ديني معين . . . ويكون ما يكتبه في هذه الحالة غير معبر عن الحقيقة التاريخية في ذاتها ، بل يكون معبراً عن لون تفكيره ونزغته وهواه ، كما أشرنا إلى ذلك في موضع سابق .

وعلى أية حال فليس من الممكن أو السهل دائماً معرفة أسباب الحقائق التاريخية بدرجة واحدة . فقد تُعرف أسباب بعض الحوادث بسهولة ، لإمكان معرفة الظروف التي أحاطت بها ، على حين لا يمكن أو لا يسهل معرفة أسباب بعضها الآخر على وجه الدقة لغموض الظروف التي أحاطت بها ، واختلاط الأصول والروايات بشأنها ، على نحو يجعل الوصول إلى الحقيقة أمراً متعذراً أو عسيراً ، مهما اجتهد الباحث في البحث والتحري والاستقصاء . وهل يعتقد واحد من علماء التاريخ أنه من الممكن بجلاء الأسباب التي أدت إلى ظهور عصر عظيم كعصر النهضة في إيطاليا ، الذي امتد أكثر من قرنين من الزمان ، فيما بين نهاية العصور الوسطى وبداية العصر الحديث ؟ لا شك أن المؤرخين من مختلف الأمم المتحضرة قد درسوا هذا العصر العظيم ، وتتبعوا كافة العوامل والمؤثرات القريبة والبعيدة التي أدت إلى حركة النهضة ، وقدموا إلينا محصولاً ضخماً يتناول مختلف أوجهها ومظاهرها ، ولكن هل أمكننا معرفة كل شيء عنها ؟ وهل يمكن أن ندرك أسرار البشرية والوجود كافة ؟ كلا ، إذْ سنظل أشياء كثيرة منها غير قابلة للتفسير الكامل المقنع . وما على الباحثين سوى أن يدرسوا ويبحثوا إلى أقصى ما يستطيعون أبداً .

ويلاحظ أنه من الممكن أحياناً أن نعرف الأسباب التي تؤدي إلى الحوادث العامة في التاريخ ، بموازنة الحاضر بالماضي . ويمكن الاستعانة في ذلك بما يلي :

١ - لمعرفة أسباب العادات أو النظم أو الآراء في مجتمع ما ، ينبغي أن يركز الباحث بحثه في المراكز المحددة التي طبّقت فيها هذه الأمور ، وذلك بدراسة الرجال والبيئات التي ظهرت فيها ، وقد يجد الباحث أن الوحدة والتشابه قويان في ناحية منها ، كما في الحالات الاقتصادية ، مثل حياة العمال في المصانع . ولكن التشابه قد يقل وتظهر فروق متنوعة ، وقد تختلف العادة الواحدة من رجل إلى آخر

فى المجتمع الواحد ، كما فى النواحي العقلية ، مثل المسائل التى تتعلق بحياة الشعراء ورجال الفن وآثارهم . فلا بد من ملاحظة أوجه الاختلاف أو التفاوت ، حتى لا يحكم الباحث على شاعر بحكمه على الشعراء المعاصرين له ، وحتى لا يفسر أعمال فنان بأعمال فنان آخر ، إذا لم يكن هناك ما يبرر ذلك .

٢ - ولكى يحدد الباحث الأسباب التى تؤدى إلى تطور ما ، من الضرورى أن يدرس البيئة التى حدث فيها ذلك التطور أو التغير ، فيلم بالظروف التى أحاطت بها ، إذ قد تحدث تغيرات فى ظروف البيئة نفسها ، كجفاف بعض المناطق المطيرة ، أو تحول طريق التجارة من مكان لآخر ، مما يترتب عليه فقر بعض البلاد وغنى بعضها الآخر . وكذلك ينبغى على الباحث أن يدرس الإنسان ، وهو الكائن المتطور . ونلاحظ نوعين من التغير الذى يصيب الإنسان : فإما أن يبقى الأشخاص أنفسهم ، ولكنهم يغيرون من طرق تفكيرهم وعاداتهم وأعمالهم ، اختياراً أو تقليداً أو قسراً وكرهاً ، وإما أن يزول من الوجود الأشخاص الذين مارسوا عادات معينة ، ويحل مكانهم أشخاص جدد لم يمارسوا هذه العادات ذاتها ، وقد يكونون أجانب جاءوا عن طريق الهجرة أو الغزو والفتح ، أو ربما يكونون أحفاد الأشخاص الذين زالوا من الوجود ولكنهم تعلموا بطرق جديدة .

وتبقى ناحية جديدة بالنظر . فهل كل الرجال متشابهون ؟ وهل يختلفون فى الظروف التى عاشوا خلالها من ناحية التعليم أو الثروة أو نوع الحكم الذى خضعوا له فحسب ؟ وهل يتغير المجتمع - إلى أحسن أو إلى أسوأ - وهل تتأثر حوادث التاريخ بتغير هذه الظروف وحدها ؟ أليس هناك أشخاص توجد بينهم فوارق وراثية ، فيولدون ولهم اتجاهات وميول وملكات متفاوتة ، تقوى وتنمو بحسب البيئة التى يعيشون فيها ؟ فالفوارق الطبيعية بين أفراد البشر ، وظروف الحياة التى تنمى هذه الفوارق ، هى من عوامل التغير فى المجتمع ، وهى من أسباب حوادث التاريخ . فعلى الباحث مراعاة الأسباب الأنثروپولوجية والفسولوجية والسيكولوجية التى تفسر حوادث التاريخ ، بناء على نوع الجنس وصفاته الجسمانية والعقلية والنفسية .

وعلى ذلك فإن للعامل الشخصى أثره الواضح فى تحليل حوادث التاريخ .

فأبطال التاريخ أو الرجال صانعو التاريخ قد استطاعوا أن يؤثروا في مجرى التاريخ لتوافر الصفات التي جعلتهم قادرين على التأثير في مجرى الحوادث ، بحسب التيار العام الذي هم إحدى نتائجه ، سواء أكان ذلك بإدراك مشاكل البيئة التي عاشوا فيها . ونجاحهم في تحقيق حاجاتها ، أم بإحساسهم بمشاكل بيئتهم وسعيهم إلى إصلاحها دون أن ينجحوا في ذلك ، أم بسعيهم على نحوٍ أساسيٍّ إلى تحقيق أهوائهم ومطامعهم الشخصية .

ولا بد من توافر الظروف الملائمة التي تُمكن هؤلاء الرجال من العمل . وكل الأشخاص الذين كانت لهم عيون ترى ، وآذان تسمع ، وعقول تعي ، وقلوب تخفق . استطاعوا أن يؤثروا بصورة أو بأخرى في الظروف المناسبة في مجرى التاريخ .

الفصل الرابع عشر

إنشاء الصيغة التاريخية

الإطناب والإيجاز والتركيز - الصيغة التاريخية بالنسبة للحقائق العامة والخاصة - بيان طبيعة الحقائق - بيان الكم والعدد .

يصل الباحث في التاريخ بعد هذا الشوط من العمل إلى مرحلة إنشاء الصيغة التاريخية ، قبل وضعها في صورتها النهائية ، والتي استمدتها من المادة الماثلة بين يديه ، بعد أن قام بنقدها ، وإثبات صحتها ، وترتيبها ، والاجتهاد فيها ، وتعليلها . وحقائق التاريخ المتنوعة المعقدة لا يمكن أن تركز كحقائق الكيمياء مثلاً . ويحتاج التاريخ إلى صيغة وصفية للتعبير عن طبيعة ظواهره المختلفة . وينبغي أن تكون الصيغة التاريخية مختصرة ودقيقة . وقد يوجد التعارض بين الاختصار والدقة . فالأسلوب المختصر ربما يحول دون فهم المراد ، والأسلوب المطول ربما يقلل من قيمة التاريخ المكتوب ، ويقدم للقارئ ما ليس ضرورياً . فيحسن اتباع طريق وسط بين الطريقتين ، وذلك بضغط الحقائق أو الحوادث ، وبحذف كل ما هو غير ضروري لإيضاحها . وطبيعة الحقائق ذاتها ربما تجعل هذه العملية صعبة ، فالحقائق ذاتها تتفاوت في دقتها وتركيزها ، وتوجد حقائق مطولة مفصلة ، وأخرى مقتضبة موجزة ، ولا تُعرف تفاصيلها .

فإذا يكون موقف الباحث في التاريخ إزاء هذه الحقائق المتفاوتة في الدقة والإطناب والإيجاز ؟

إذا كانت الحقائق معروفة بصفة عامة موجزة ، ولا تُعرف تفاصيلها ، فإن الباحث لا يستطيع أن يوردها بغير هذه الصفة ، ولا يمكنه أن يجعل لها صفة التحديد والدقة القاطعة ، وإذا أضاف إليها الباحث تفاصيل من عنده ، فإنه يُبعد بينها وبين الواقع التاريخي . وإذا كانت تفاصيل واقعة ما ظاهرة معروفة ، فمن السهل تلخيصها وتركيزها وتقديمها للقارئ في صورة واضحة .

وقد يبدو جمع الحقائق أو الحوادث التاريخية في صيغة مركزة دقيقة أمراً متعلقاً بأسلوب العرض التاريخي ، ولكنه أمر أخطر وأكثر أهمية من ذلك ، فهو المرحلة السابقة مباشرة على وضع التاريخ المراد كتابته في صورته النهائية ، وهو احتياط ضروري للباحث في التاريخ ، لكي يعبر عن حوادث التاريخ المرنة الغامضة بلغة دقيقة محددة . فلا يجوز مثلاً استخدام الألفاظ العامة المجردة التي ربما تُعطى للكتابة طابعاً علمياً ، ولكنها تبعد بالباحث عن الوقائع المحددة الدقيقة .

وماذا يفعل الباحث في التاريخ لتكوين الصيغة التاريخية المتعلقة بالحقائق العامة كالعادات والنظم ، أو الصيغة التاريخية المتعلقة بالحقائق الخاصة والحوادث المفردة؟ ينبغي على الباحث أن يستعين في ذلك بما وصل إليه من التعرف على طبيعة الحقائق العامة ، ومدى انتشارها في الزمان والمكان ، بجمع كل الظواهر المتعلقة بها ، وتركيزها ، وتمييزها عن غيرها من الحقائق ، وبذلك ينتظمها في بنائه التاريخي . وأحياناً يكون من الصعب على الباحث أن يضع في صيغة واحدة معلومات عن عادة تتركب من عدة أفعال . فعليه في هذه الحالة أن يحاول تحديد الصفات المشتركة بين هذه الأفعال ، لكي توضع في صيغة واحدة . ولكي يحدد الباحث على وجه الدقة مدى انتشار عادة أو مذهب أو نظامٍ ما ، عليه أن يعرف المناطق التي انتشر فيها ، والزمن الذي ساد خلاله ، وكيف تغير أو تطور ، ومتى انتهى إن كان قد حدث ذلك ، أو متى تحول إلى شيء آخر مشابه أو مخالف لما كان عليه في أول الأمر ، ثم يُكوّن بناءً على ذلك الصيغة التاريخية المناسبة .

والصيغة التاريخية الخاصة بإنسان عظيم ، ينبغي أن تشمل الظروف التي أثرت في مجرى حياته ، والتي كوَّنت عاداته ، والتي جعلته يقوم بأفعال معينة أثرت في المجتمع وفي مجرى التاريخ ، سواء أكان ذلك من حيث حالته الصحية ، أم من حيث نوع بيئته ونشأته ، أم ظروف تعليمه ، أم حالته العقلية والنفسية ، أم ظروف المجتمع الذي عاش فيه ... وعلى الباحث أن يحدد آراء هذا الرجل ومعلوماته وذوقه وخلقه ... وبتحديد كل هذه التفاصيل المتنوعة تأخذ في التكوّن الصيغة التاريخية المطلوبة للكتابة عنه .

ولكي ينشئ الباحث في التاريخ الصيغة التاريخية التي تعبر عن حادثٍ ما ،

ينبغي عليه أن يكون قد تبين طبيعته ومداه وأثره . والمقصود بطبيعة الحادث ، المظاهر الخاصة به التي تميزه عن غيره من الحوادث ، من حيث الزمان والمكان ، والظروف التي لا يسته ، وطريقة وقوعه ، وأسبابه البعيدة والقريبة ، والآثار التي ترتبت عليه . فإذا كان أمامنا مثلا رجال معينون ، في حالة عقلية معينة ، وتحت تأثير ظروف مادية واحدة ، قاموا بعمل محدد ، أدى إلى نتائج معينة ، فلكى يصل الباحث إلى إنشاء الصيغة التاريخية الخاصة بهم ، ينبغي عليه أن يحدد الدوافع التي أدت بهم إلى القيام بذلك العمل بمقارنة العمل الذي صدر عنهم بأقوالهم أنفسهم ، ثم مقارنة هذه الأقوال والأعمال بآراء من سمعوا تلك الأقوال أو شهدوا تلك الأعمال ، كما يبحث ما ترتب على ذلك من النتائج القريبة أو البعيدة .

وكذلك ينبغي على الباحث أن يعطى الناحية التاريخية التي يدرسها التلوين المناسب ، مما يساعد على إبراز صورة صحيحة عنها . ولا يمكن أن يحدد ذلك التلوين بقواعد معينة ، والأمر متروك إلى ذوق الباحث وتقديره . فمثلا عند الكلام عن انعقاد مجلس طبقات الأمة في قرساي في ٤ مايو سنة ١٧٨٩ ، يحسن به أن يذكر جمال الجو في ذلك اليوم ، وتزاحم الجماهير في الطرق والميادين وفي النوافذ وفي أعلى الدور ، وتزين الشرفات بالسجاجيد ، واصطفاف الجند ، وسير الموكب ، ووصف فرق الموسيقى ، وابتهاج الجماهير ، واستقبال لويس السادس عشر وماري أنطوانيت ... فكل هذه التفاصيل تساعد على تلوين الموقف وتصويره ورسم الجو السائد ، الذي يجعله أقرب إلى الفهم وأدنى إلى التصور .

وربما يكون الباحث في حاجة إلى وسائل أخرى في إنشاء الصيغة التاريخية ، لبيان الكم والعدد ، وهو ما يُستخدم في بعض المسائل ، ويمكنه أن يستعين في ذلك بالطرق الآتية التي تتفاوت في مستوى دقتها ، وعلى نحو ما جاء في كتاب سينيوبوس ولا نجلوا المشار إليه :

١ - المقياس ، أى قياس الأبعاد والمساحات والأوزان ، وبيان أرقام الإنتاج والأموال ، التي هي عنصر أساسي في المسائل الاقتصادية والمالية والضريبية .

٢ - التعداد ، وهو يتعلق بالإحصائيات ، وهو ضرورى للحقائق التي تشترك في صفات محددة . ويلاحظ أن الحقائق التي تدخل في تعداد واحد ، قد لا تنتمي

حتمًا إلى نوع واحد ، لأنها قد تتشابه في صفة واحدة وتختلف في صفات أخرى .
ويلاحظ أن عدد سكان مدينة أو جيش ، لا يدل حتمًا على مستوى أولئك السكان
أو قيمة ذلك الجيش ، ولكن التعداد يدل على مدى الكثرة أو القلة ، وارتباطه
بالموارد الغذائية ، أو بالحالة الصحية أو التعليمية ... على أنه ينبغي الحذر دائماً
من الأرقام التي توردها بعض الوثائق الرسمية ، ولا بد من التثبت من صحتها
وتوفرها لبيان الوحدات المطلوب تعدادها .

٣ - التقدير ، وهو نوع ناقص من التعداد ، ويُطبَّق على قطاع معين في
ميدان البحث ، ويفترض أن ما يسرى على الجزء يسرى على سائر الأجزاء .
والباحث مضطر إلى أن يفعل ذلك إذا تفاوت مقدار ونوع الوثائق التي يعثر عليها .
وبالضرورة يكون التقدير موضع الشك إذا لم يتأكد الباحث من أن الجزء يشبه
الكل في مجال البحث .

٤ - أخذ العينات أو النماذج ، وهو تعداد مقصور على وحدات تؤخذ كمثال
للحقائق في ميدان البحث . وتُحسب نسبة الوحدات التي يوجد التشابه بينها ،
ويقرر الباحث إلى أي حد تنطبق هذه العينات على مجال البحث كله . وينبغي
أن يأخذ الباحث هذه العينات من مواضيع متفرقة وبأكثر قدر مستطاع ، حتى
يكون التقدير أكثر انطباقاً على الواقع التاريخي . وتطبق هذه الطريقة العملية على
الكثير من الحقائق التاريخية ، مثلاً عند تحديد التناسب بين العادات المختلفة التي
توجد في عصر أو مكان معين ، أو عند تحديد التناسب في جماعة ينتمي أعضاؤها
إلى طبقات اجتماعية مختلفة .

٥ - التعميم ، وهو عملية غريزية نحو التبسيط بناء على التشابه في بعض الصفات ،
ولكن ينبغي على الباحث أن يحذر الأخطاء التي تترتب على التعميم ، كأن ينسب
عادات قليلة من الناس إلى شعب بأسره ، أو ينسب عادات وُجدت في زمن قصير
إلى عهد طويل ، أو ينسب نظاماً ما ، إلى عهد سابق أو لاحق لوجوده الفعلي .
فعلى الباحث أن يحدد على وجه الدقة الميدان الذي يرغب في التعميم بالنسبة إليه ،
سواء أكان ذلك قطراً أم عصراً أم شعباً أم طبقة اجتماعية أم هيئة دينية معينة . . .
وينبغي أن يتثبت الباحث من أن الحقائق التي تقع في ذلك النطاق المحدد تتشابه

فى النواحى التى ينطبق عليها التعميم بقدر الإمكان . وينبغى أن يكون التشابه حقيقياً وجوهرياً . وعلى الباحث ألا يندفع بالتشابه السطحى وبالألفاظ الغامضة . وعليه أن يتأكد من أن الحقائق المعينة التى يرغب فى تعميمها تمثل مجموع الحقائق التى من نوعها تمثيلاً صادقاً صحيحاً ، فلا يخلط بين أنواع الحقائق المختلفة . وكذلك ينبغى ألا تكون المعلومات من النوع الشاذ . وكثيراً ما تحتوى الأصول التاريخية على أنواع من الشذوذ ، الذى قصد كاتبوه أن يسجلوا حوادث شاذة لا تمثل الواقع التاريخى .

والصيغة الوصفية التاريخية ليست هى النتيجة النهائية بالنسبة للباحث ، إذ أنها تعطى الصفات الخاصة بكل مجموعة صغيرة من الحقائق . ولا بد إلى جانب ذلك من تحديد العلاقات المتبادلة بين الحقائق ، ولا بد من الربط والمقارنة بين بعض مجموعات الحقائق وبعض ، وتحديد مميزاتها ، ومدى انتشارها واستمرارها وأهميتها . وكلما كوّن الباحث مجموعات أوسع وأعم ، أسقط الصفات التفصيلية المتغيرة ، واستبقى الصفات العامة المشتركة .

ويتج عن ذلك كله تركيز الحقائق العديدة ، ووضعها فى صيغة عامة واحدة ، سواء أكانت هذه الحقائق متعلقة بالدين أم السياسة أم اللغة أم الفن أم الاقتصاد . . . وبذلك يرتب الباحث الحقائق ، ويعدّها للعرض التاريخى بطريقة توضح مضمونها المشترك .

الفصل الخامس عشر

العرض التاريخي

كتابة التاريخ للجمهور والإخصائيين - شروط العرض التاريخي - اللغة : الوحدة التاريخية ، طريقة الكتابة - الهوامش : الأصول والمراجع ، بعض النصوص وبعض الآراء - ملاحق البحث : نثر مختارات من الأصول التاريخية ، مناقشات وآراء - مكتبة البحث : ترتيبها .

آخر مرحلة من مراحل هذا المنهج هي مرحلة العرض التاريخي . وهي ليست أسهل من المراحل السابقة . وبالضرورة لا تصبح كتابة التاريخ سهلة إلا حينما تكون جميع الحقائق ماثلة أمام الباحث مُثبتةً مرتبةً معللةً مشروحةً ، وعندما يتخيل الباحث موضوع البحث كله كوحدة عامة ، ويدرك الأهمية النسبية لأجزاء البحث المختلفة ، ويحسن اللغة التي يكتب بها .

ولا بد من كفاية ودراية خاصة لعرض نتيجة البحث التاريخي بالأسلوب الجدير به . وليس من السهل على كل فرد أن يكتب التاريخ ، أو أن يقوم بدرسه أو تدريسه . وكم تحوى رفوف المكاتب من مؤلفات كثيرة يظن كاتبوها أنها كُتبت في التاريخ ، وهي بعيدة في الواقع عن أن تكون تاريخاً بالمعنى العلمي الصحيح . ومن المناسب أن يبعد عن ميدان التأليف التاريخي كل مَنْ هو غير مؤهل لذلك ، سواء أكان هذا من ناحية صفاته وملكاته الشخصية أم من حيث درسه وتعليمه ، ومن الضروري أن يبعد عن تدريس التاريخ المعلم الذي فاته التعليم والتدريب الكافي ، وسيكون هذا أنفع لشخصه وأجدى على القراء وطلاب التاريخ . وإذا تحقق ذلك فإن الأجيال التالية ستغير نظرتها وعنايتها وتقديرها لصعوبات البحث العلمي التاريخي* ، وما يقتضيه ذلك من الصبر والجهد والتأني ونفاذ البصيرة والعدالة

Fling : op. cit. p. 158 : Drive the "history fakir" from the field of historical writing and the untrained history teacher from the schoolroom, and the educated public of the next generation will take a different attitude toward historical work and have a better appreciation of the difficulties of historical research.

والصدق وسلامة الذوق ودقة التعبير .

وتوضع المؤلفات التاريخية إما للجمهور وإما للمختصين . فالكتب التي توضع للجمهور يُقصد بها الثقافة العامة ، وهي تُعنى بتقديم صورة سهلة واضحة مختصرة عن العصر أو الناحية التاريخية التي تتناولها . ولا تحتوى مثل هذه الكتب على التفاصيل وعلى الإرشادات إلى الأصول والمراجع ، وتكتفى بذكر بعض المراجع العامة للرجوع إليها إذا رغب القارئ في المزيد . ومن الأفضل أن يكتب هذه المؤلفات العامة نفس الباحثين الذين يكتبون للمختصين ، إذا اتسع وقتهم لذلك ، لأنهم أقدر على فهم دقائق التاريخ وتفصيله ، وهم في الغالب أقدر على عرضه بصورة عامة واضحة مختصرة .

والبحث التاريخي الذي يقضى الباحث في دراسته سنوات عديدة ، ينبغي أن يُعرض بطريقة علمية ، وإذا لم يستوف العرض التاريخي الشروط الأساسية الخاصة به ، فإنه يضيع الفائدة التي يمكن أن يجنيها العلم من مجهود الباحث وما وصل إليه من النتائج .

فمن شروط العرض التاريخي أن يكون للباحث في التاريخ المقدرة على حسن التعبير باللغة التي يكتب بها ، فعليه أن يعرف كيف يختار الألفاظ والأساليب التي تُعبر عن غرضه . ومن المحدثين في كتابة التاريخ من يعمد اختيار الألفاظ الصعبة والأساليب المعقدة الثقيلة ، لإيهام القارئ بالمقدرة وعمق التفكير ، وهذا أمر مُخلٌ بأسلوب العرض التاريخي . فعلى الباحث أن يكتب بلغة سهلة واضحة تلائم الموضوع الذي يتناوله ، وتتفاوت بتفاوت أجزائه وتفصيلاته . وعليه أن يكتب بأسلوبه الخاص الذي تتضح فيه شخصيته ، فلا يقلد غيره من الكتاب والباحثين . ولا ريب فإن لكل كاتب طريقته الخاصة في التعبير عن آرائه ، في نطاق اللغة التي يكتب بها .

وكذلك ينبغي ألا يكتب الباحث بأسلوب أدبي صرف ، لأن ذلك ربما يضطره إلى تغيير الحقائق ، وإلى المبالغة فيما يكتبه ، لإحداث الأثر المطلوب في نفس القارئ . وليس المقصود أن يكتب قطعة أدبية مثيرة للعواطف ، بل المقصود أن يعرض على القارئ بوضوح النتائج التي وصل إليها . وياحبذا لو كانت للباحث ملكة

الكتابة ، التى يجمع فيها بين البساطة والدقة وروح الفن لكى يعرض الحقائق والحوادث كما كانت أو كما فهمها ، بالصورة التى تجتذب القارئ إلى الإقبال عليه والإفادة بما كتبه .

ومن شروط العرض التاريخي توفر الوحدة التاريخية في الكتاب الموضوع ، والتي يمكن أن تتميز بطابع فني خاص ، ولكنه غير خالص ، وعلى غير ما نجده في قطعة شعرية أو في تمثال فني قائم بذاته . وعلى الرغم من الوحدة السائدة في مؤلف تاريخي ، ينبغي أن يراعى فيه أنه جزء من التاريخ العام ، إذ يسبقه عصر ويتلوه عصر آخر . وينبغي أن يكون غرض الباحث أن يقدم الحقيقة التاريخية بما يناسب علم التاريخ وفنه ، لا أن يقدم قطعة فنية خالصة ، فيعرض الوحدة العامة لموضوع تأليفه ، مع عدم إغفال ما تتميز به أجزاؤه ، ووضعه في مكانه بالنسبة لمجرى التاريخ .

وينبغي أن يلاحظ الباحث أن القارئ لم يطلع على الأصول والمصادر التي رجع إليها ، فعليه أن يوضح ما توصل إليه في موضوع بحثه من حيث كلياته وجزئياته ، بتقديمه الأدلة والبراهين على ما يقدمه من الحقائق ، وأن يجعل واضحاً في ذهن القارئ الاتجاه العام الذي سيبعبه .

وقبل أن يبدأ الباحث في الكتابة ، عليه أن يجعل الهيكل الذي سيسير بمقتضاه ، أكثر تحديداً ، ثم يكتب طبقاً للنظام والتقسيم الذي يضعه . وليس من الضروري أن يكتب أجزاء البحث بترتيب وضعها . فقد يكتب الفصل الخامس قبل الفصل الأول مثلاً ، بحسب النواحي التي تكون أكثر اكتمالاً ووضوحاً . ويحسن به إذا ما انتهى من كتابة جزء من البحث أن يتركه جانباً فترة من الزمن ، ثم يعود إليه مرة أخرى ، ويحاول أن ينقد طريقة العرض التي اتبعها ، وكثيراً ما تظهر له مسائل غامضة أو غير حسنة الترتيب أو الصياغة ، فيوضحها أو يعدلها أو يعيد كتابتها من جديد ، إذا اقتضى الأمر ذلك . وإن إعادة الكتابة غير مرة ، تجعل عبارة الكاتب أدق وأوفى بالغرض .

وينبغي أن يكتب الباحث وفي ذهنه احتمال الوقوع في الخطأ ، وعليه أن يبادر بتصويب ما يمكن أن يكشف عنه من الأخطاء إذا ما ظهرت له معلومات أو أدلة جديدة . وحينما لا يكون واثقاً من نقطة ما ، عليه أن يقرر ذلك بصراحة . وفي أحوال

كثيرة يكون تعديل إحدى المسائل وتصحيحها أمراً متروكاً للزمير الباحث نفسه ، إذ ربما لا يستطيع أحد غيره أن يظن إلى معرفة التفاصيل والجزيئات التي تكون الموضوع الذي يدرسه ويعرضه ، والمسألة تتطلب الأمانة العلمية الخالصة .

ومن طرق تقديم الأدلة على حادث ما ، أن يقدم الباحث في متن الكتاب الذي يضعه فقرات من الأصول والحقائق التي رجع إليها ، وقد يُسبىء ذلك إلى جمال الأسلوب الكتابي ، ولكن لا بد من التوضيح بهذه الناحية أحياناً في سبيل تعزيز الحقائق التاريخية وإظهارها . وإن إيراد نصوص مأخوذة من الوثائق ليعد في بعض الأحيان بمثابة الماء للأرض الجافة العطشى .

والمسألة التالية هي مسألة الهوامش والخواشي . فينبغي أن تكون الهوامش جزءاً هاماً في أسفل الصفحات أو في نهاية الفصل أو في نهاية الكتاب ، لكي تضبط الوقائع الواردة في متن التاريخ . وفي المؤلفات المطبوعة التي يعتمد عليها الباحث ، يلزمه أن يضع اسم المؤلف (اللقب أولاً ثم الاسم أو أول حروفه) ، ويضع اسم الكتاب ومكان طبعه وتاريخه ، ورقم المجلد إذا كان متعدد المجلدات ، ورقم الصفحة . وإذا كان الكتاب المطبوع نادر الوجود ، فينبغي ذكر مكان وجوده ورقمه . وإذا كان الأصل التاريخي الذي اعتمد عليه الباحث وثيقة مخطوطة ، فينبغي ذكر الأرشيف أو المكتبة التي توجد بها ورقم المجلد ورقم الملف والورقة أو الصفحة ، وتاريخ الوثيقة ومكان تدوينها ، وعمّن صدرت وإلى من أرسلت ، وبيان ما إذا كانت ورقة نهائية رسمية أو غير رسمية ، أو مسودة ، إذا أمكن معرفة كل هذه النواحي . ولا بد أن تكون هذه المعلومات دقيقة وصحيحة ، وألا يحدث بشأنها سهو أو اضطراب وخلط ، وإلا فلا فائدة منها أصلاً ، لأن المقصود بذلك أن تتاح الفرصة أمام الإخصائي للرجوع بنفسه إلى بعض هذه الأصول التاريخية ، إذا رغب في التثبت بنفسه من مسألة معينة — وهذا شيء من حقه — أو إذا رغب في متابعة البحث في نفس الموضوع والمزيد فيه .

وفي أحوال كثيرة يضطر الباحث إلى أن يورد في الهامش نصاً أصلياً مأخوذاً من مخطوط أو من مطبوع ، فيحسن أن يكون ذلك بلغة النص الأصلية ، لأن الترجمة قد تغير المعنى . ويكون ذلك في الحالات التي يصعب أو يتعذر فيها

الوصول إلى الأصل التاريخي ، أو حينما يكون من الضروري تقديم الدليل القاطع لإثبات حقيقة تاريخية معينة ، مما يجعل القارئ قادراً على فهم التاريخ المكتوب . وأحياناً يجد الباحث أن من الضروري أن يناقش أو ينقد نصاً أو دليلاً تاريخياً في الهامش ، أو ينقد رأى مؤلف آخر في مسألة ما ، أو يوفق بين عدة آراء خلافية عن حادث ما . ومن أمثلة ذلك أنه وجدت آراء خلافية بشأن مقتل روبسبير في تاريخ الثورة الفرنسية الكبرى . فتذكر بعض المصادر أنه قد حاول الانتحار . ويعتقد بعض المؤرخين أن ميذا ، أحد رجال البوليس ، قد أطلق عليه الرصاص . ويرجح بعض آخر أن روبسبير قد أطلق النار على نفسه ، وإن يكن ذلك لا يمنع أن بعض الأشخاص قد أطلق عليه الرصاص كذلك ، سواء أأصابه أم لم يصبه . ففي هذه الحالة ينبغي على الباحث أن يورد في المتن الرأى الذى يرجحه مع الأدلة على ذلك ، ويورد في الهامش الآراء الخلافية والأدلة عليها ، ويناقشها ويستخرج رأيه إذا أمكنه أن يفعل ذلك ، أو يترك المسألة كما هى ، إذا لم يصل فيها إلى رأى قاطع . ولا يكون الباحث مسؤولاً إذا لم يجد من الأدلة التى لا تقبل الشك ، ما يصل به إلى الحقيقة الثابتة .

ولا يوجد حدٌ واضحٌ يفصل بين ما يجب إيرادها في متن الكتاب أو في الهوامش . والمسألة متروكة لتقدير الباحث وميزانه . فقد يرى باحث أن يضع مسائل معينة في المتن ، بينما يفضل غيره وضعها في الهامش . ويرجع الاختلاف والتفاوت إلى الاختلاف بين طبيعة المسائل التاريخية ، والتداخل بين تفصيلاتها الجوهرية والثانوية ، والاختلاف بين باحث وآخر في تقدير مدلول الحقائق التاريخية في عمومها وتفصيلاتها .

وتأتى بعد ذلك ملاحق البحث ، وهى مجال لتقديم أو نشر مختارات من الأصول التاريخية التى اعتمد عليها الباحث . وإن نشر بعض هذه الأصول لأمرٌ "جوهري" ، إذ أنه يقدم للقارئ المختص شيئاً من المادة الأولية التى استقى منها الباحث معلوماته ، وينقله إلى ذلك المجال الذى استخرج منه الحقائق التاريخية . وقد تكون هذه الأصول مراسلات سياسية يكتبها السفراء إلى حكوماتهم ، أو قد تكون تعليمات تلك الحكومات إليهم ، أو صوراً لمعاهدات سياسية أو تجارية أو حربية ، أو مشاهدات رجالة معاصر ، أو وصف شاهد عيان . . . ومن الأفضل أن تُنشر هذه الأصول

بلغاتها وهجائها وأخطائها كما وردت بغير تعديل . ويكون نشرها مصحوباً بشرح ألفاظها الغريبة ، وتصحيح أخطائها التي ربما تعوق الفهم ، والتعليق على نصوصها ، إذا اقتضى الأمر ذلك ، وبيان قيمتها التاريخية . وأحياناً ينشر الباحث في هذه الملاحق مناقشات خاصة بشأن التثبت من صحة أصل تاريخي ، أو تحديد العلاقة بين بعض الأصول وبعض ، أو بحث نقطة تفصيلية خاصة بشخصية أو بحادث أو بمكان أو بتاريخ أو برقم ما . وقد تُنشر هذه المختارات وهذه المناقشات والتعليقات في ملحق متصل بالبحث ذاته ، أو تنشر في مجلد خاص تابع له .

ويلى ذلك مكتبة البحث ، أى قائمة الأصول والمصادر والمراجع التي رجع إليها الباحث . وينبغي أن تُنظَّم هذه المكتبة أبجدياً بحسب أسماء المؤلفين ، بذكر اللقب ثم الاسم أو الحرف الأول من الاسم ، وذلك في نطاق الأقسام التي تنقسم المكتبة إليها . ومن هذه الأقسام نجد مثلاً قسماً للوثائق التي لم يسبق نشرها ، إن وُجدت . ونجد قسماً للوثائق المطبوعة ، إن وجدت . ثم نجد قسماً للمؤلفات المخطوطة ، إن وجدت . ثم توجد أقسام للأصول الخاصة ، وللمراجع الخاصة ، وللمراجع العامة ، وللدوريات الخاصة والعامة . وقد يُقسَّم بعض هذه الأقسام إلى فروع تبعاً للحاجة . ولا بد من إعطاء معلومات دقيقة صحيحة عن كل هذه الأصول والمراجع . فلا بد من بيان مكان الوثائق والمحفوظات وأرقامها وتاريخها . ومن الضروري بيان التاريخ الذي صدرت فيه المؤلفات المطبوعة ، ومكان طبعها ، وعدد مجلداتها ، ونحو ذلك . ومن المستحسن أحياناً أن يقدم الباحث مذكرة تحليلية ينقد ويبيِّن فيها قيمة الأصول والمراجع الأساسية التي يوردها ، كدليل على جهوده ، وكعون للباحثين في التاريخ من بعده .

خاتمة

هذا هو الطريق الطويل الذى ينبغى أن يقطعه كل باحث يرغب فى دراسة التاريخ والتأليف فيه بطريقة علمية . ولا بد من المرور بكل هذه المراحل واحدة بعد أخرى بصبر وأناة . وليس من الممكن تطبيق كل هذه القواعد دفعة واحدة أو عند القيام بأول بحث تاريخى ، بل إن البحث العلمى العملى كفىل بتحقيق ذلك بالتدريج . وعلى الباحث أن يسترشد بهذه القواعد فى أثناء البحث العلمى ذاته ، فىكون بذلك أبعد عن الخطأ وأقرب إلى الصواب .

وفضلاً عن الضرورة فى دراسة « منهج البحث التاريخى » للمختصين فيه ، مِمَّنْ يتصدون لكتابته ، أو مِمَّنْ يقومون بتدريسه للطلاب ، أو للطلاب أنفسهم ، فإن هذه الدراسة ينبغى أن تُصبح عنصراً فى ثقافة جمهور المعلمين بصفة عامة ، إذ أنها تشحذ الذهن ، وتوجه العقل إلى العمل المنتظم ، وتدرّبه على النقد والتمحيص .

ولا يفوتنا أن نذكر فى ختام هذا الكتاب أن المؤرخ العظيم ليس سوى رجل ملهم موهوب ، أوتى فى حياته الروحية حظاً عظيماً من العمق والفيض والخصب ، يمكنه من أن يسر أغوار الماضى ، فيسير خلال مفاوزه ومنعرجاته ، ويشق طريقه فى مرتفعاته ومنحدراته ، ويتهدى فى أعطاف مروجه وأزهاره ، ويسمع قعقة سلاحه وقرع أجراسه ، ويستكنه خفاياه وأسراره ، معتمداً فى ذلك كله على أصالة فكره ، وإرهاف حسه ، ومستعيناً بما وهب من جلد وصبر ودأب على البحث والدرس والنقد وتحري الحقيقة فى وقائع الماضى وأحداثه ، على النحو الذى ذكرنا ، أو ما يقرب منه . وبذلك كله يستطيع أن ينفث من روحه ومن نفسه وحسه تياراً من الحياة فى حياة العصور الماضية ، ويبعثها نابضة متجلية فى أقرب صورها إلى ما كانت عليه فى الزمن الماضى .

وهذا — أو ما يقرب منه — هو التاريخ الذى ينبغى أن يكتب . وهذا هو التاريخ الشامل الحافل ، الذى هو الحياة بذاتها ، والذى هو الإنسان فى ذاته ،

بشره وخيره ، وبكدره وصفوه ، وفي كل ظروفه وأوضاعه ، وفي حربه وسلامه ،
وفي فقره وغناه ، وفي خبثه وبرائه ، وفي غطرسته وتواضعه ، وفي جهله وعلمه ،
وفي أساه وبهجته . وهذا هو التاريخ الذي يشهد ، ويسخر ، ويتبسّم ضاحكاً ،
ويأسى ، ويفخر ، ويتمجّد . وهناك مَنْ يحاول أن يخدع التاريخ حيناً من الزمن ،
ولكنه في النهاية لا يُخدع أبداً . والتاريخ بوقائعه العلمية المدروسة ، وبخبراته المكتسبة
عبر الأجيال والقرون ، وبروحه الفياضة الشاملة ، يعظ ويعلم حانياً على مَنْ هو
مستعد لأن يتعظ ويتعلم ، ويأسى على مَنْ لا يتعظ ولا يتعلم . فهل آن للبشرية
أن تتعظ وتتعلم ؟

المكتبة

أولاً : مراجع عن منهج البحث في علم التاريخ وما يتصل بدراسة التاريخ :

مراجع عربية :

إتكن ، ه . ج . : دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية ، ترجمة محمود زايد .
بيروت ، ١٩٦٣ .

إنجلز ، فردريك : التفسير الاشتراكي للتاريخ ، ترجمة راشد البراوى . القاهرة ،
١٩٤٧ .

أنيس ، محمد أحمد : مدرسة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى . القاهرة ، ١٩٦٢ .
بدوى ، عبد الرحمن : اشپنجلر . القاهرة ، ١٩٤١ .

بدوى ، عبد الرحمن : الموت والعبقريّة . القاهرة ، ١٩٦٢ .
جرومان ، أدولف : أوراق البردى العربيّة بدار الكتب المصريّة ، اشترك فى ترجمته
مع المؤلف حسن إبراهيم حسن وعبد الحميد حسن . القاهرة ، ١٩٣٤ .
حسن ، على إبراهيم : استخدام المصادر وطرق البحث فى التاريخ المصرى الوسيط .
القاهرة ، ١٩٤٩ .

حسن ، محمد عبد الغنى : علم التاريخ عند العرب . القاهرة ، ١٩٦١ .
حسن ، محمد عبد الغنى : التراجم والسير . القاهرة ، ١٩٥٥ .
حسين ، محمد أحمد : الوثائق التاريخيّة . القاهرة ، ١٩٥٤ .
الدورى ، عبد العزيز : بحث فى نشأة علم التاريخ عند العرب . بيروت ، ١٩٦٠ .
رستم ، أسد : مصطلح التأريخ . بيروت ، ١٩٣٩ .
روزنتال ، فرانز : علم التاريخ عند المسلمين ، ترجمة صالح أحمد العلى .
بغداد ، ١٩٦٣ .

زريق ، قسطنطين : نحن والتاريخ . بيروت ، ١٩٥٩ .
زيادة ، محمد مصطفى : المؤرخون فى مصر فى القرن الخامس عشر (التاسع
الهجرى) . القاهرة ، ١٩٤٩ .
أبو زيد ، حكمت : التاريخ ، تعليمه وتعلمه حتى نهاية القرن التاسع عشر .
القاهرة ، ١٩٦١ .

- شلي ، أحمد : كيف تكتب بحثاً أو رسالة . القاهرة ، ١٩٥٤ .
- الشيال ، جمال الدين : التاريخ والمؤرخون في مصر في القرن التاسع عشر .
القاهرة ، ١٩٥٨ .
- صفوت ، محمد مصطفى : التاريخ ، أهميته وطرق تدريسه . مستخرج من مجلة
العلوم . القاهرة ، ١٩٤٢ .
- ضيف ، شوقي : الترجمة الشخصية . القاهرة ، ١٩٥٦ .
- عباس ، إحسان : فن السيرة . بيروت ، ١٩٥٦ .
- عثمان ، حسن : كيف يكتب التاريخ . مجلة الرسالة أعداد ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ،
٤٢٨ ، ٤٣٢ ، ٤٣٥ ، ٤٤٠ . القاهرة ، أغسطس - ديسمبر ١٩٤١ .
- عطية ، عزيز سوريال : تاريخنا القوي . مستخرج من مجلة العلوم ج ٢ . القاهرة ،
١٩٤٠ .
- فخر الدين ، محمد : تاريخ الخط العربي . القاهرة ، ١٣٦١ هـ .
- كار ، ا . : ما هو التاريخ ، ترجمة أحمد حمدي محمود . القاهرة ، ١٩٦٢ .
- كاسيرر ، إرنست : في المعرفة التاريخية ، ترجمة أحمد حمدي محمود . القاهرة؟
الكاشف ، سيدة إسماعيل : مصادر التاريخ الإسلامي ومناهج البحث فيه .
القاهرة ، ١٩٦٠ .
- كولنجوود ، ر . ج . : فكرة التاريخ ، ترجمة محمد بكير خليل . القاهرة ،
١٩٦١ .
- لانجلوا ، ش . وسينيوبوس ، ش . : المدخل إلى الدراسات التاريخية ، ترجمة عبد
الرحمن بدوي ضمن كتاب « النقد التاريخي » الذي يتضمن كذلك ترجمة
« نقد النص » لبول ماس وترجمة نصوص فلسفية في التاريخ لكانت وديكارت
وبول فاليري . القاهرة ، ١٩٦٣ .
- لوبون ، جوستاف : فلسفة التاريخ ، ترجمة عادل زعير . القاهرة ، ١٩٥٤ .
- ماجد ، عبد المنعم : مقدمة لدراسة التاريخ الإسلامي . القاهرة ، ١٩٥٣ .

مارجوليوت ، د . س : دراسات عن المؤرخين العرب ، ترجمة حسين نصار .
بيروت ؟

ما ساهم به المؤرخون العرب في المائة سنة الأخيرة في دراسة التاريخ العربي وغيره ،
بقلم مجموعة من المؤرخين ، صدر عن الجامعة الأمريكية في بيروت .
بيروت ، ١٩٥٩ .

نف ، إيمرى : المؤرخون وروح الشعر ، ترجمة توفيق إسكندر . القاهرة ، ١٩٦١ .
هرنشو ، ف . ج : علم التاريخ ، ترجمة وتعليق وإضافة بقلم عبد الحميد العبادى .
القاهرة ، ١٩٣٨ .

هوك ، سيدنى : البطل في التاريخ ، ترجمة مروان الجابرى . بيروت ، ١٩٥٩ .
وولش ، و . ه . : مدخل لفلسفة التاريخ ، ترجمة أحمد حمدى محمود . القاهرة ،
١٩٦٢ .

مراجع أوروبية :

- Acton, Lord J.E. : Lectures on Modern History London, 1930.
Bibliographie Critique des Principaux travaux parus sur l'Histoire de
1600 à 1914 en 1932 et 1933. Paris, 1935.
Carr, E.H. : What is History. London, 1961.
Clark, G.K. : Guide for Research Student Working on Historical Subjects.
Cambridge, 1958.
Collingwood, R.G. : The Idea of History. Oxford, 1946.
Croce, B. : Teoria e Storia della Storiografia. Bari, 1920.
: (Eng. Trans. by D. Ainslie) London, 1912.
— : Primi Saggi. Bari, 1927. (pp. 1-72 : La Storia ridotta sotto il concetto
generale dell'arte, e Illustrazioni e Discussioni.
— : Conversazioni Critiche, 4 voll. Bari, 1924-1932. vol. I. pp. 153-224 :
Teoria della Storia e Storia della Cultura. vol. IV. pp. 115-163 :
Metodologia Storica.

- : *La Storia come Pensiero e come Azione*. Bari, 1938.
- Crump, C.G. : *History and Historical Research*. London, 1928.
- Deny, J. : *Sommaire des Archives Turques du Caire*. Le Caire, 1930.
- Dormay, P.A. : *Précis de la Science de l'Histoire*. Paris, 1888.
- Dutt, R.P. : *Problems of Contemporary History*. London, 1963.
- Emerson, R.W. : *Essays*. Oxford, 1927.
- Encyclopaedia Britannica* : *Diplomatics, Heraldry, Numismatics, Palaeography*.
- Feuter, E. : *Histoire de l'Historiographie Moderne*. Paris, 1914.
- Fling, F.M. : *The Writing of History, An Introduction to Historical Method*. New Haven, Yale University Press, 1926.
- Freeman, E.A. : *The Methods of Historical Study*. London, 1886.
- Garrghan, G.J. : *A Guide to Historical Method*. Fordham University Press, 1951.
- Giry, A. : *Manuel Diplomatique*. Paris 1894.
- Grant, J.F. : *Manual of Heraldry*. London, 1924.
- Grousset, R. : *L'Homme et son Histoire*. Paris, 1954.
- Hill, G.F. : *Coins and Medals, Helps for Students of History*. London, 1920.
- Holt, P.M. : *Al-Jabarti's Introduction to the History of Ottoman Egypt*. *Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London*, vol. XXV. part 1, 1962.
- International Bibliography of Historical Sciences*. Washington, 1926 ..
- Kochan, L. : *Action on History*. London, 1954.
- Langlois, Ch. V. and Seignobos, Ch. : *Introduction Aux Etudes Historiques*. Paris, 1898.
- : *Eng. Trans. by G.B. Berry*. London, 1912.
- L'Histoire et ses Méthodes, Encyclopédie de la Pléade*, sous la direction de Ch. Samaran. Paris, 1961.
- Mayer, L.A. : *Saracenic Heraldry*. Oxford, 1933.
- Oman, Sir Ch. : *On the Writing of History*. London, 1939.
- Pecchiai, P. : *Manuale Pratico per gli Archivisti*. Milano, 1928.
- Pleckhanov, G.V. : *The Role of the Individual in History*. (Eng. trans.) London, 1941.
- : *The Materialist Conception of History* (Eng. trans.) London, 1940.
- Prou, M. : *Manuel de Paliographie*, Paris, 1925.
- Renier, G.J. : *History, Its Purpose and Method*. London, 1950.
- Rosental, Franz : *A History of Muslim Historiography*. Leiden, 1952.
- Rowse, A.L. : *The Use of History*. London, 1946.

- Satow, E. : A Guide to Diplomatic Practice, 2 vols. London, 1922.
 Shayyal, G. El-Din El. : Historiography in Egypt in the Nineteenth Century, in the Historians of the Middle East, edited by B. Lewis and P.M. Holt. London, 1962. pp. 403-481.
 Taylor, H. : History as a Science. London, 1933.
 Vincent, J.M. : Aids to Historical Research. New York, 1934.
 Woods, F.A. : A Statistical Study in History and Psychology. New York, 1906.

ثانياً : بعض مراجع علماء المسلمين التي تفيد في دراسة التاريخ :
 ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام أبو العباس ، تقى الدين : مقدمة في أصول التفسير . عني بتحقيقها جميل أفندى الشطى . دمشق ، ١٩٣٦ .
 جلبي ، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة : كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ج ٣ . ليلتزوج ، ١٨٤٢ .
 ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد ولى الدين : المقدمة . القاهرة ، ١٩٣٠ .
 الذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز شمس الدين : كتاب ميزان الاعتدال في نقد الرجال (رجال الحديث) ، ٣ أجزاء . القاهرة ، ١٣٢٥ هـ .
 السخاوى ، محمد بن عبد الرحمن شمس الدين : الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ . القاهرة ، ١٣٤٩ هـ .

ابن الصلاح ، عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقى الدين : مقدمة في علوم الحديث . القاهرة ، ١٣٢٦ هـ .
 الغزالي ، محمد بن محمد أبو حامد : المستصفى من علم الأصول . جزآن . القاهرة . ١٣٢٢ هـ .

القلقشندي ، أحمد بن علي بن أحمد عبد الله أبو العباس : صبح الأعشى في صناعة الإنشاء . ج ٣ . القاهرة ، ١٩١٤ .
 مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أبو الحسين : الجامع الصحيح ، جزآن . القاهرة ١٣٣٩ هـ .

ثالثاً : الأصول والمراجع التي استخدمت في دراسة بعض المسائل التاريخية الواردة في هذا الكتاب .
 وثائق تركية مخطوطة :

وثائق دار المحفوظات المصرية بالقلعة :
 دفاتر كشيدة ء ديوان مصر — دفاتر التزامات الأراضي والجمارك — دفاتر مرتبات
 عساكر القلاع — دفاتر الميزانية .
 (قدم مختارات من هذه الوثائق الأستاذ محمد محمد توفيق في ١٩٤١ و ١٩٤٢).
 قانون نامہء سليمان . مخطوط رقم ٤٨٤٨ ت بمكتبة جامعة القاهرة .

وثائق أوروبية مخطوطة :
 وثائق أرشييف فلورنسا :

Archivio di Stato di Firenze :
 F. Stroz. 1, 145 - F. Med. 2077, 4080.

وثائق أرشييف البندقية :

Archivio di Stato di Venezia :
 Senato - Dispacci - Costantinopoli, F. 80.

وثائق أرشييف فينا :

Haus - Hof - Und Staatsarchiv, Wien :
 Turkische Urkunden 1617, L. 56.

وثائق المكتبة الوطنية في باريس :

Bibliothèque Nationale de Paris :
 ms. français, Constantinople 16147.

وثائق أرشييف لندن :

Public Record Office, London :
 S.P. Turkey 7 (1612-1620).

مراجع عربية :

أنيس ، محمد أحمد : الدولة العثمانية والشرق العربي القاهرة ، ١٩٦٣ .
 ابن إياس ، محمد بن أحمد : بدائع الزهور في وقائع الدهور . ج ٣ . القاهرة ،
 ١٣١٢ هـ .
 توفيق ، محمد محمد : مصطلح وثائق تاريخ الحكم العثماني في مصر . القاهرة ،

١٩٤٣ (لم يطبع بعد) .

حسين ، طه : فلسفة ابن خلدون الاجتماعية ، ترجمة عبد الله عنان . القاهرة ، ١٩٢٥ .

حمزة ، عبد القادر : على هامش التاريخ المصرى القديم ، جزءان . القاهرة ، ١٩٤٢ .

الزركلى ، خير الدين : الأعلام : قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، ١٠ أجزاء . القاهرة ، ١٩٥٤ - ١٩٥٩ .

سركيس ، يوسف إليان : معجم المطبوعات العربية ، ٤ أجزاء . القاهرة ، ١٩٢٨ .
الصفدى ، أحمد بن محمد الحالدى : تاريخ الأمير فخر الدين المعنى ، نشره أسد رستم وفؤاد إفرايم البستانى . بيروت ، ١٩٣٦ .

عثمان ، حسن : فخر الدين بن معن (١٥٧٢ - ١٦٣٥) . رسالة الماجستير من كلية الآداب بجامعة (القاهرة) سنة ١٩٣٤ (لم تطبع) .

عثمان ، حسن : فخر الدين الثانى أمير لبنان وبلات تسكانا (١٦٠٥ - ١٦٣٥) للأب بولس قرألى ، عرض ونقد مع وثائق لم تنشر . بمجلة كلية الآداب بجامعة (القاهرة) مجلد ٦ . القاهرة ، ١٩٤٢ .

عثمان ، حسن : رحلة هيرودوت إلى مصر . دروس غير مطبوعة ألفت بكلية الآداب بجامعة (القاهرة) ، ١٩٤٠ .

عثمان ، حسن : تاريخ الشرق الأدنى فى العصر العثمانى . محاضرات متفاوتة غير مطبوعة ألفت بكلية الآداب بجامعة (القاهرة) من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٢ ،
وبكلية الآداب بجامعة (الإسكندرية) من ١٩٤٢ إلى ١٩٥٠ وبكلية الآداب بجامعة القاهرة من ١٩٤٦ إلى ١٩٦٢ ، وفى كلية البنات بجامعة عين شمس فى ١٩٥٨ .

عثمان ، حسن : الثورة الفرنسية الكبرى . محاضرات غير مطبوعة ألفت بكلية الآداب بجامعة (القاهرة) فى ١٩٤٨ .

عثمان ، حسن : حضارة عصر النهضة فى إيطاليا ، محاضرات متفاوتة غير مطبوعة ألفت بكلية الآداب بجامعة (الإسكندرية) من ١٩٤٢ إلى ١٩٥٠ ، وبمعهد الوثائق والمكتبات بجامعة (القاهرة) من ١٩٥١ إلى ١٩٥٣ ، وبمدرسة الألسن بالقاهرة فى ١٩٥٣ ، وبكلية الآداب بجامعة الإسكندرية ، عام ١٩٦٩ / ١٩٧٠ .

عثمان ، حسن : تاريخ شرق أفريقيا . محاضرات متفاوتة غير مطبوعة أقيمت بمعهد الدراسات السودانية بجامعة (القاهرة) من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٤ ، وبمعهد الدراسات الأفريقية بكلية الآداب بجامعة القاهرة منذ ١٩٥٨ .

عثمان ، حسن وتوفيق ، محمد محمد : تاريخ مصر في العهد العثماني (١٥١٧ - ١٧٩٨) . مستخرج من كتاب المحجل في التاريخ المصري الذي أصدره بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب بجامعة (القاهرة) بإشراف حسن إبراهيم حسن . القاهرة ، ١٩٤٢ .

العقيقي ، نجيب : المستشرقون ، ٣ أجزاء . القاهرة ، ١٩٦٥ .
غريبال ، محمد شفيق : تاريخ الشرق الأدنى في العصر العثماني . محاضرات متفاوتة غير مطبوعة أقيمت بكلية الآداب بجامعة (القاهرة) من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٩ وفي ١٩٤٤ .

فرياون ، أحمد بك : منشآت السلاطين . القسطنطينية ، ١٢٦٤ - ١٢٦٥ هـ .
المعلوف ، عيسى إسكندر : تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني . جونية ، لبنان ، ١٩٣٤ .

يورمسون ، ج . ا . (مشرف) : الموسوعة الفلسفية المختصرة . ترجمة فؤاد كامل وجلال العشري وعبد الرشيد الصادق وإشراف وإضافة للدكتور زكي نجيب محمود . القاهرة ، ١٩٦٣ .

مراجع أوروبية :

Ammar, A. : Ibn-Khaldun's Prolegomena to History. Cambridge, 1941. (unpublished).

Antal, F. : Florentine Painting and its Social Background. London, 1948.

Arnold, Th. : The Caliphate. Oxford, 1924.

Cambridge Ancient History. vol. V. Athens. (478-401 B.C.) Cambridge, 1927.

Carali, P. : Fakhr ad Din II. Principe del Libano e la Corte di Toscana (1605-1635). Roma, 1936.

Chailley, J. : Histoire Musical du Moyen Age. Paris, 1950.

De Sanctis, F. : Storia della Letteratura Italiana, 2 voll. Milano, 1934. translated by Joan Redgern, 2 vols. New York, 1959.

D'Ohsson, C.M. : Tableau Général de l'Empire Othoman, 7 vols. Paris, 1788-1824.

منهج البحث التاريخي

- Encyclopaedia of Islam, 4 vols. Leyden, 1913-1934.
- Feuter, E. : Storia del Sistema degli Stati Europei dal 1492 al 1559, traduzione di B. Marin. Firenze, 1932.
- George, H.B. : The Relations of Geography and History. Oxford, 1924.
- Histoire de la Musique, Encyclopédie de la Pléiade, sous la direction de Roland - Manuel, t. 1. Paris, 1960.
- Jacobs, A. : A New Dictionary of Music. Harmondsworth, 1958.
- Knolles, R. and Ricaut, P. : The Turkish History from the Original of that Nation to the Growth of the Ottoman Empire, with a Continuation to this Present year (1687), 3 vols. London, 1687-1700.
- Larousse de la Musique, sous la direction de N. Dufourcq, 2 vols. Paris, 1957.
- Luzzatto, G. : Storia Economica dell'Età Moderna e Contemporanea. Padova, 1932.
- Mariti, G. : Istoria di Faccardino Grand-Emir dei Drusi. Livorno, 1787.
- Minadoi, G. : Historia della Guerra fra Turchi e Persiani. Venetia, 1594.
- Morey, Ch. R. : Mediaeval Art. New York, 1942.
- Mottini, G.E. : Storia dell'Arte Italiana. Milano, 1934.
- Murray, Peter and Linda : A Dictionary of Art and Artists. Harmondsworth, 1959.
- Nallino, C.A. : Appunti sulla Natura del Califfato in Genere e sul Presunto Califfato Ottomano, opuscolo. Roma, 1917.
- : La Fine del così detto Califfato Ottomano, opuscolo. Roma, 1924.
- Osman, H. : Fakhr ud - Din II. Emiro del Libano e le sue Relazioni con l'Occidente, con Documenti Inediti, vol. I. 1572 - 1618. Roma, 1938. (Tesi di Laurea in Lettere e Filosofia presso l'Università di Roma, non ancora pubblicata).
- Pearce, F.B. : Zanzibar, the Island Metropolis of East Africa. London, 1920.
- Semple, E. Ch. : Influences of Geographic Environment. New York, 1911.
- Spiegelberg, W. : The Credibility of Herodotus' Account of Egypt, translated by A.M. Blackman. Oxford, 1927.

بعض المجلات التاريخية :

- American Historical Review. New York, 1879..
- English Historical Review. London, 1886..
- La Revue des Questions Historiques. Paris, 1866..
- Rivista Storica Italiana. Torino, 1884..

أعمال منشورة للمؤلف وتحت الطبع

مقالات :

- ١ - البحر الأحمر كطريق تجارى فى عهود البيزنطيين والعرب والمماليك .
- ٢ - دير الأنبا أنطونيوس .
- نشرت فى « رحلة كلية الآداب إلى ساحل البحر الأحمر وبعض مناطق الآثار بالوجه القبلى » برئاسة الأستاذ محمد شفيق غربال ، كتبها بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب بجامعة (القاهرة) . القاهرة ، ١٩٣٩ .
- ٣ - كيف يُكتب التاريخ ، سبع مقالات بمجلة الرسالة أعداد ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ، ٤٢٨ ، ٤٣٢ ، ٤٣٥ ، ٤٤٠ . القاهرة ، أغسطس - ديسمبر ١٩٤١ .
- ٤ - البحر (مناجاة أدبية) بمجلة الرسالة عدد ٤٣٧ . القاهرة ، ١٧ نوفمبر ١٩٤١ .
- ٥ - تاريخ مصر فى العهد العثمانى (١٥١٧ - ١٧٩٨) ، بالاشتراك مع الأستاذ محمد محمد توفيق ، فى كتاب « المحمل فى التاريخ المصرى » الذى أصدره بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب بجامعة (القاهرة) بإشراف الأستاذ الدكتور حسن إبراهيم حسن . القاهرة ، ١٩٤٢ .
- ٦ - فخر الدين الثانى أمير لبنان وبلاط تسكانا (١٦٠٥ - ١٦٣٥) للأب بولس قرألى . عرض ونقد مع تقديم وثائق لم تنشر . بمجلة كلية الآداب بجامعة (القاهرة) ، مجلد ٦ . القاهرة ، ١٩٤٢ .
- ٧ - سافونا رولا ، أربع مقالات بمجلة الثقافة أعداد ٢٤٥ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ . القاهرة ، سبتمبر - نوفمبر ١٩٤٣ .
- ٨ - دانتي أليجييرى : حياته وشخصيته . بمجلة الكاتب المصرى ، مجلد ٨ عدد ٣١ . القاهرة ، أبريل ١٩٤٨ .
- ٩ - سوريا ولبنان (فى التاريخ المعاصر) ، عرض ونقد لكتاب ألبرت حوراني . بالمجلة التاريخية المصرية ، مجلد ١ . القاهرة ، أكتوبر ١٩٤٨ .

١٠- فرنشسكا دا ريميني عند دانتى أليجييرى ، ترجمة وتحليل وشروح وتعليقات مع تقديم نص من «الحجيم» . بمجلة كلية الآداب بجامعة (القاهرة) ، مجلد ١١ ج ١ . القاهرة ، مايو ١٩٤٩ .

١١- فاريناتا دلى أوبرتى وكافالكانتى دى كافالكانتى فى حجيم دانتى ، ترجمة وتحليل وشروح وتعليقات مع تقديم نص من «الحجيم» . بمجلة كلية الآداب بجامعة (القاهرة) ، مجلد ١١ ج ٢ . القاهرة ، ديسمبر ١٩٤٩ .

١٢- أوجولينو دلا جيراردسكا فى حجيم دانتى ، ترجمة وتحليل وشروح وتعليقات مع تقديم نص من «الحجيم» . بمجلة كلية الآداب بجامعة (القاهرة) ، مجلد ١٢ ج ٢ . القاهرة ، ديسمبر ١٩٥٠ .

١٣- Dante in Arabic. In The Seventy - Third Annual Report of the Dante Society of America. Widener Library, Harvard University, Cambridge Massachusetts U.S.A., 1955.

١٤- أفريقيا فى حجيم دانتى ، ترجمة وتحليل وشروح وتعليقات مع تقديم نصوص من «الحجيم» . بمجلة كلية الآداب بجامعة الإسكندرية ، عدد ١٠ . الإسكندرية ، ١٩٥٦ .

١٥- الأنشودة الخامسة من مطهر دانتى ، ترجمة وتحليل وشروح وتعليقات مع تقديم نص من «المطهر» . بمجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة ، مجلد ١٨ ج ١ . القاهرة ، مايو ١٩٥٨ .

١٦- أفريقيا فى مطهر دانتى ، ترجمة وتحليل وشروح وتعليقات مع تقديم نصوص من «المطهر» . بمجلة كلية الآداب بجامعة الإسكندرية ، عدد ١٤ . الإسكندرية ، ١٩٦٠ .

١٧- « Dante e il Mondo Arabo » . مقال فى مجلة « وقائع وأخبار » فى مناسبة المعرض الثقافى الذى أقامته « شركة بيريللى » عن « مصر القديمة والحديثة » فى ميلانو فى مارس ١٩٦٧ .

كتب :

١٨- منهج البحث التاريخى . الطبعة الأولى ، مطبعة الاعتماد ، القاهرة ، ١٩٤٣ . الطبعة الثانية مزينة منقحة . دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

الطبعة الثالثة منقحة . دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

١٩ - سافونارولا : الراهب الثائر . دار الكاتب المصرى ، القاهرة ، ١٩٤٧ .

حاز تقدير لجنة جوائز (الدولة) فى شتاء ١٩٤٩ ، وترجم إلى التركية .

٢٠ - كوميديا دانتي أليجييرى « الفلورنسى مولداً لا تُخلقاً » : النشيد الأول :

الجحيم ، مقدمة وترجمة وتحليل وشروح وتعليقات . دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

الطبعة الثانية مزيده ومنقحة . دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٢١ - كوميديا دانتي أليجييرى « الفلورنسى مولداً لا تُخلقاً » : النشيد الثانى :

المطهر ، مقدمة وترجمة وتحليل وشروح وتعليقات وتذييل . دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

الطبعة الثانية المزيده والمنقحة تحت الطبع بدار المعارف ١٩٧٠ .

٢٢ - كوميديا دانتي أليجييرى « الفلورنسى مولداً لا تُخلقاً » : النشيد الثالث :

الفردوس ، مقدمة وترجمة وتحليل وشروح وتعليقات وملاحق وتذييل . دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

تحت الطبع :

٢٣ - أفريقيا فى فردوس دانتي ، ترجمة وتحليل وشرح وتعليقات مع تقديم

نصوص من « الفردوس » بمجلة كلية الآداب بجامعة الإسكندرية .

فهرست الكتاب

صفحة	
٥	إهداء الكتاب
٧	تصدير الطبعة الثانية
٩	تصدير الطبعة الأولى

مقدمة :

معنى التاريخ - هل التاريخ علم أم فن - أهمية دراسة التاريخ - بعض صفات المؤرخ -
منهج البحث التاريخي - دراسة آثار الإنسان ومخلفاته - تحديد قيمة المؤلفات التاريخية . ٢٣-١١

الفصل الأول : العلوم المساعدة

تمهيد - اللغات - الفيلولوجيا - الخطوط - الوثائق - الأختام - الرنوك - النيات -
الجغرافيا - الاقتصاد - الآداب - فنون الرسم والتصوير والنحت والعمارة - الفنون
الموسيقية - التاريخ - طائفة من العلوم الأخرى - الارتحال والسفر . ٥٢-٢٥

الفصل الثاني : اختيار موضوع البحث

الاختيار بالنسبة للطالب الجامعي - الاختيار بالنسبة للباحث في التاريخ - بعض
القواعد العامة - بعض أمثلة . ٦٦-٥٣

الفصل الثالث : جمع الأصول والمراجع

تمهيد - كتب المراجع (الببليوغرافيات) - الوثائق - البحث عن الوثائق - أمثلة :
البحث عن الوثائق في دار المحفوظات المصرية - في أرشيف فلورنسا التاريخي - في
أرشيف فيزا - في كنيسة فرسان سان استيفانو في فيزا - في أرشيف البندقية - في
أرشيف فيينا التاريخي - في أرشيف وزارة الخارجية في باريس - في المكتبة الوطنية في
باريس - في أرشيف لندن التاريخي - كتابة المذكرات - الرسوم والصور - آثار
الإنسان ومخلفاته . ٨٠-٦٧

الفصل الرابع : نقد الأصول : إثبات صحتها

تمهيد في أهمية النقد ومراحله - التزيف والانتحال - أمثلة : مجموعة سليم العربي -
كتابات عن سردينيا - ملحق مذكرات باي - مراسلات ماري أنطوانيت - مشكلة البراق . ٨٨-٨١

الفصل الخامس : نقد الأصول : تعيين شخصية المؤلف وتحديد زمان التدوين ومكانه

الأهمية في معرفة شخص المؤلف - أمثلة : رسالة ابن معن في سنة ١٥٨٥ - مؤلف أخبار رحلة الأمير فخر الدين المعني إلى إيطاليا من سنة ١٦١٣ إلى سنة ١٦١٨ - شيء عن المصادمات البحرية بين العثمانيين والتسكان في القرنين السادس عشر والسابع عشر - كاميل ديمولان في باريس في ٢٤ يونيو سنة ١٧٨٩ - سفير البندقية في باريس في أواخر يونيو سنة ١٧٨٩ - مخطوطة عن أخبار الدولة المصرية في سورية في زمن إبراهيم باشا - جمع المعلومات عن شخصية المؤلف - معرفة زمن التدوين - تحديد مكان التدوين . ١٠٤-٨٩

الفصل السادس : نقد الأصول : تحرى نصوص الأصول وتحديد العلاقة بينها

أهمية تحرى النص - الحالة التي يوجد فيها الأصل الأول بخط المؤلف - إبقاء اللغة كما هي عند النشر - الحالة التي توجد بها نسخة واحدة مأخوذة عن أصل مجهول - مثال : أحد منشورات إبراهيم باشا في سورية - الحالة التي يضعف فيها الأصل الأول وتوجد عدة نسخ مأخوذة عنه وضرورة تحديد العلاقة بينها - مثال : نشر تاريخ الأمير فخر الدين المعني - أمثلة من الأصول المطبوعة : مذكرات باني ومحاضر جلسات الجمعية الوطنية في باريس - اجتماع الجمعية الوطنية في ٢٠ يونيو سنة ١٧٨٩ واعتقاد بعض المصادر على بعض - أهمية تحديد العلاقة بين المصادر ومثال عن جريدتي المونيتير والديبا - اتفاق روايات معاصرة على الخطأ . ١١٦-١٠٥

الفصل السابع : النقد الباطني الإيجابي

الغرض من النقد الباطني - عملياته - النقد الباطني الإيجابي - تحليل النص التاريخي - تحديد المعنى الخفي للألفاظ - تحديد المعنى الحقيقي وغرض الكاتب - بعض الطرق لكشف المعاني الخفية - إشارة إلى بعض الأسس التي اتبعها علماء المسلمين في تفسير القرآن . ١٢٣-١١٧

الفصل الثامن : النقد الباطني السلبي

تمهيد في أهميته - بعض القواعد - طرق التثبت من صدق المؤلف وعدالته ومن عدم انخداعه ووقوعه في الخطأ - عوامل الكذب - عوامل الانخداع والوقوع في الخطأ - المصادر الثانوية - الأساطير - بعض الحالات التي يصعب الكذب أو الخطأ بشأنها - التثبت من الروايات عند علماء المسلمين - بعض آراء الغزالي وابن الصلاح - بعض آراء ابن خلدون . ١٤٥-١٢٤

الفصل التاسع : إثبات الحقائق التاريخية

النقد تمهيد لإثبات الحقائق - الرواية المفردة - تعارض عدة روايات - مثال عن شعار باريس في سنة ١٧٨٩ - تعارض الروايات التاريخية مع حقائق العلوم الطبيعية - اتفاق عدة روايات - مثال عن حادث ملعب التنس في سنة ١٧٨٩ - سكوت بعض الأصول عن حادث وذكره في أصول أخرى : مثال عن رحلة الأمير فخر الدين المعني

صفحة

الجزئية إلى لبنان خلال ١٦١٥ - ١٦١٦ - إثبات الحقائق التاريخية في التاريخ القديم :
 مثال من رحلة هيرودوت إلى مصر - استنباط الحقيقة من ظروف الحادث : مثال الحالة
 إجرامية ١٥٧-١٤٦

الفصل العاشر : بعض القواعد العامة للتركيب التاريخي

طبيعة الحقائق التاريخية - أنواع الحقائق - مقارنة الحاضر بالماضي ١٦٤-١٥٨

الفصل الحادى عشر : تنظيم الحقائق التاريخية

اختيار الحقائق - تقسيمها - مثال للتقسيم العام - أساس التقسيم - التدرج ببعض
 الأسئلة - تحديد البدء والنهاية - مثال من تاريخ الثورة الفرنسية الكبرى : من يوليو
 سنة ١٧٨٧ إلى يوليو ١٧٩٠ - مجموعات الحقائق المختلفة - إبراز محور الحوادث -
 إظهار تطور المجتمع - بعض أمثلة ١٧٢-١٦٥

الفصل الثانى عشر : الاجتهاد

تحذيرات - الاجتهاد السلبي وسكون المصادر - مسألة نزول المتوكل عن الخلافة للسلطان
 سليم الأول في سنة ١٥١٧ - الاجتهاد الإيجابي - ملاحظات وتحذيرات ١٨٤-١٧٤

الفصل الثالث عشر : التعليل والإيضاح

بعض آراء ميتافيزيقية - الطريقة المقارنة - أسباب الحوادث الخاصة - أسباب وراثية ١٨٥-١٩٠

الفصل الرابع عشر : إنشاء الصيغة التاريخية

الإطناب والإيجاز والتركيز - الصيغة التاريخية بالنسبة للحقائق العامة والخاصة - بيان
 طبيعة الحقائق - بيان الكم والعدد ١٩٥-١٩١

الفصل الخامس عشر : العرض التاريخي

كتابة التاريخ للجمهور وللإخصائيين - شروط العرض التاريخي - اللغة : الوحدة
 التاريخية ، طريقة الكتابة - الهوامش : الأصول والمراجع ، بعض النصوص والآراء -
 ملاحظ البحث : نشر مختارات من الأصول التاريخية ، مناقشات وآراء - مكتبة البحث :
 ترتيبها ٢٠١-١٩٦
 خاتمة ٢٠٣-٢٠٢

مكتبة البحث

أولا : مراجع البحث التاريخي وما يتصل بدراسة التاريخ :
 مراجع عربية ٢٠٦-٢٠٤
 مراجع أوروبية ٢٠٨-٢٠٦

- ثانياً : بعض مراجع علماء المسلمين التي تفيد في دراسة التاريخ ٢٠٨
- ثالثاً : الأصول والمراجع التي استخدمت في دراسة بعض المسائل التاريخية الواردة في هذا الكتاب ٢٠٨
- وثائق تركية مخطوطة : ٢٠٨
- وثائق دار المحفوظات المصرية بالقلعة ٢٠٩
- دفاتر كشيده ، ديوان مصر - دفاتر قيد الفرمانات - دفاتر التزامات الأراضي والجمارك - مرتبات عساكر القلاع - دفاتر الميزانية ٢٠٩
- قانون نامه سليمان ، مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة ٢٠٩
- وثائق أوروبية مخطوطة :
- وثائق أرشيف فلورنسا ٢٠٩
- وثائق أرشيف البندقية ٢٠٩
- وثائق أرشيف فينا : ٢٠٩
- وثائق المكتبة الوطنية في باريس : ٢٠٩
- وثائق أرشيف لندن ٢٠٩
- مراجع عربية ٢٠٩-٢١١
- مراجع أوروبية ٢١٢-٢١١
- أعمال منشورة للمؤلف وتحت الطبع ٢١٣=٢١٥
- الفهرست ٢١٦-٢١٩